

حازم صاغية
HAZEM SAGHIEH

حدث ذات مرة في لبنان

أخبار ناس وصحف وسياسات وأحزاب

مؤسسة دار الجديّد

Dar al Jadeed

حازم صاغية
HAZEM SAGHIEH

حدث ذات مرة في لبنان

أخبار ناس وصحف وسياسات وأحزاب

مؤسسة دار الجديد

Dar al Jadeed

مؤسسة دار الجديد

Dar al Jadeed

مؤسسة دار الجديد

Dar al Jadeed

الحقوق محفوظة للكاتب
الطبعة الأولى ٢٠٢٢

دائرة محسن سليم، جبل لبنان
بيروت - لبنان

www.dar-al-jadeed.com

www.LokmanSlim.org

daraljadeedbeirut@gmail.com

الغلاف: إيسار الرشعيني
التحرير: قلم دار الجديد

الترقيم دولي: 978-9953-11-220-6

مؤسسة دار الجديد

Dar al Jadeed

إلى أكرم صاغية

فَهْرَس

ما هبّ ودبّ

(١٣) «الله والوطن والعائلة» و... فايضة أحمد! • (١٧) بأسمائنا نقاتل... • (٢٣) في مديح السندويش... • (٢٩) الفنانون والفنانات أيضًا... يموتون! • (٣٣) هل نحن شعب من الزجّالين؟ • (٤٠) حين كانوا يصارعون... • (٤٥) حرب الأعلام... حرب الآلهة • (٥٠) الجامعة الأميركية في بيروت: أبعد من السياسة! • (٥٦) آباء وأبناء، زوجات وأصهار • (٦٥) موت الجاسوس الساحر... • (٨٠) صنّفه ثمّ اقتله • (٨٥) رداءة «الزمن العربيّ الرديء»... • (٩٠) قبل خمسين عامًا بالتمام... • (٩٦) زياد الرحباني: أين المشكلة؟ • (١٠١) يا له من تطبيع! • (١٠٥) شرقٌ ضدّ غرب... غربٌ ضدّ شرق • (١٠٩) هل تظنّون أنّ السياسيين أذكىء؟

أفكار مكروهة

(١١٥) لكنّ أين أصبحت فيتنام؟ • (١٢٢) العقل والحرّية قبل الوطنية والتحديث! • (١٢٦) السلم... فكرةٌ ليست من أفكارنا • (١٣٢) النشأة الملتوية للوطنيات العربية • (١٣٩) ديمقراطية دونالد ترامب • (١٤٥) قضيتا السوريين والفلسطينيين العادلتان ليستا قضية واحدة • (١٤٨) يمين ويسار: ثنائية فقيرة في عالم معقّد • (١٥٣) الأقلّية دائمًا أكثر ديمقراطية من الأكثرية؟

يوم كانت صحف...

(١٦١) مبروك لـ «الأخبار»... وكلام كثير آخر • (١٦٦) جريدة «السفير» وطلال سلمان • (١٧٩) «النهار» وآل تويني • (٢٠٤) «الأنوار» في بيت عمّي • (٢٠٧) ... عن جوزيف أبو خليل بعد رحيله • (٢١٠) إعلام قديم وإعلام جديد: هل نستطيع أن نتوقع؟

مما عشتُهُ أو عَرَفْتُه

(٢١٩) الانتخابات اللبنانية في تجربة بيتية • (٢٣٣) حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ في لبنان

لم «يَحْدُثْ» في لبنان كلُّ ما حَدَثَ في هذا الكتاب، لكنَّ لبنان كان يَتَّسِعُ لكلِّ تلك الأحداث، يَتَّسِعُ لمعرفتها، لمناقشتها، وإلى حَدٍّ بعيدٍ لعيشها. الأمر اختلف اليوم.

يضمُّ هذا الكتاب مقالاتٍ نُشِرَتْ في جريدتي «الحياة» و «الشرق الأوسط»، وفي موقع «درج».

مَاهِبٌ وَدَبُّ

«الله والوطن والعائلة» و... فائزة أحمد!

في ١٩٦٥، غنّت المطربةُ المصريّةُ فائزة أحمد أغنية ذاعت وانتشرت في مصر والعالم العربيّ. الكلمات كتبها مرسى جميل عزيز، والألحان لمحمّد الموجي. اسم الأغنية: بيت العزّ يا بيتنا.

الكلمات والألحان تتبارى في إبداء السعادة بالعائلة وبحياة يُفترض أنّها مثلي: فالمنزل العائليّ هو «بيت العزّ» و«بيت السعد» و«بيت الفرح» في آن. وفي ذلك المنزل المحاط بالخضرة والأشجار المثمرة، تقيم «أجمل أيّامنا وأحلامنا وحكايات ليالينا»، حيث «اللقمة الحلوة تجمعنا وتشبّعنا وتكفّينا» و«الكلمة الحلوة تفرّحنا وتصبّحنا وتمسّينا».

أما مَنْ ظنَّ أنّ السّتينيّات كانت عقدَ الثورة على الأب وبيته، فعليه أن ينسى هذا المعنى الغربيّ البحت. فمطربتنا المصريّة أثرت الوفاء لتقليد في الغناء العربيّ يدور حول العائلة وأفرادها، تقليدٍ شاركت فيه هي نفسُها حين غنّت لأُمّها «ستّ الحبايب»، كما شارك فيه مطربون عرب آخرون.

لكنّ السعادة التي تتحقّق هنا، في ربوع العائلة والبيت، لا يربطها إلّا العداء المستحكم باللذّة التي تؤتى من كسر العائلة والبيت، ومن الاعتداء على المُحرّم العائليّ والتحايل على دمه الجامع المانع. ولئن كانت تلك اللذّة شيطانيّةً تُخلّ بأنظمة الأشياء وترتّبها، فإنّ

هذه السعادة مصدرها ربّانيّ. إنّها تناهض الشيطان، ولا تكثُر صلتها، ولو مداورةً والتفافاً، بالإيمان الصافي. والحال أنّ كلمة «الله» تتكرّر مرّات في كلّ مقطع من أغنية السعادة العائليّة هذه، بل «الله» هو الذي يفتتح كلّ مقطعٍ ويقود خطاه، فـ «الله الله الله الله على عِشرتنا وعلى لَمَتْنَا حوالين بعضينا».

وسعادةً ربّانيّة كهذه لا تطمئنّ إلى ذاتها وإلى دوامها إن لم تَطْرُد الشيطان طرداً مطلقاً ونهائياً يسدّ عليه كلّ الأبواب والحيطان:

«ابعدْ يا شيطان، ابعْدْ يا شيطان، ابعْدْ يا شيطان | إن جيّت من الباب هانردّ الباب ونعيش في أمان | وان جيّت من الحيط هانسدّ الحيط بحجر صوّان | ابعْدْ يا شيطان، ابعْدْ يا شيطان، ابعْدْ يا شيطان».

واستحضار الشيطان سلبيّاً، بقدر مساوٍ لاستحضار الله إيجاباً، إنّما هو بهدف إحكام طرده، تماماً كما أنّ استحضار الله مقصود منه تحكيم إملائه الضامنة للسعادة واستمرارها. فالشيطان هو صاحب الإغراء باللذّة التي تُهدّد السعادة، بل هو رائد هذه النزعة الخبيثة والشريرة، يتسلّل إلينا من تحت الأرض ليخرّب إرادة الله التي تقيم في السماء، ومن السماء تهبط علينا. إنّهُ، بعد كلّ حساب، مركز العتم الذي يقابل مركز النور والوضوح. إنّهُ «السيد المُعتم»، وفي العتم تحدث الرذيلة وتُنحَر الفضائل.

وتقليد طرد الأرواح الشريرة، شياطينَ كانت أم جيّناً، من الجسد ومن المنزل، تقليد عريق. وفي حديثٍ منسوب إلى الرسول أن «لا تجعلوا بيوتكم مقابر إنّ الشيطان ينفر من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة». فإذا صحّ هذا الحديث، بدت السورة المذكورة علاجاً مُقترَحاً لطرد الشيطان. ولئن عُرفت بعض الفرق البروتستانتية في الولايات المتّحدة بنزاعها المُرّ مع الشيطان، والذي لا يُحسم بغير

الحرق والاستئصال الجذري، ففي «البوتقة» خلّد آرثر ميلر هذه الممارسة استناداً إلى محاكمة «الساحرات» في بلدة سالم، في ماساتشوستس، أواخر القرن السابع عشر.

لكنّ السعادة (الربّانية) تَعَلَّمُ في سرّها أنّها ضعيفة حيال إغراء اللذة (الشرطانية). فـ «النفس أُمارة بالسوء» إسلامياً، أمّا مسيحياً فلا بدّ من معاناة الألم لتخليص البشريّة من براثن الشيطان. أليس صُلِبَ المسيح النُّصب الأعلى والأكمل في تخليد هذه المعاناة؟

ولأنّ السعادة ضعيفة حيال اللذة، فما إن تَحْضُرُ الأولى حتى يصير محتمّاً إحضار الثانية بقصد طردها وتبديد خطرهما. وفي المقابل، فحين تحضر اللذة، يحضر معها العقاب، ابتداءً من تناول التفاحة الشهيرة وحتى الضحك الكثير الذي نتساءل عن الضرر الذي سيصيبنا بعده!

هكذا، ما إن انتصرت الثورة الإيرانيّة في ١٩٧٩، وبدأت المسيرة السعيدة نحو «ملاء الأرض عدلاً» (وهو ما تُتَوَجَّهُ عودة الإمام الغائب)، حتى استُحضر شيطانان، لا واحدٌ، أولهما كبير أميركيّ وثانيهما صغير إسرائيليّ، شيطانان لا يُضَمَنُ إلّا بطردهما، وبقتلهما إن أمكن، النُصْرُ النهائي للثورة السعيدة.

لكنّ «بيت العزّ» الذي وصفته فاييزة أحمد لا ينهض فحسب على سعادة الله والعائلة الطاردة للشيطان ولذّته. فهي حين غنّت أغنياتها هذه في احتفالات امتلأت صفوفه الأولى ببعض رموز العهد الناصريّ، أضيف إلى الأغنية الأصليّة سطر يقول: «الله الله على عروبتنا وعلى ريسنا مُجَمَّع شَمِلنا».

هنا، ضجّت القاعة مرّتين بتصفيق لم تحظ باقي الأغنية بمثله.

فـ «الوطن» (ممثلاً بـ «عروبتنا» و«رئسنا») ضُمَّ إلى ثنائي «الله» و«العائلة»، فبتنا أمام ثلوث من «الله والوطن والعائلة». و«الوطن» حينذاك كان يطلب طرد الشيطان بإلحاح لا يقلُّ عن الإلحاح الإلهيِّ والعائليِّ على طرده. ففي أواسط الستينيات، كان عبدالناصر قد أتمَّ إرسال سبعين ألف جنديٍّ إلى اليمن، حيث يَقتُلون ويُقتَلون. وكانت سياسة «عدم الانحياز» قد انتهت عمليًّا إلى معادلة تقول: نأتي بالسلاح من الاتحاد السوفياتيِّ وبالقمح من أميركا. وإلى مخابرات زكريَّا محيي الدين وصلاح نصر التي كانت ثقيلة جدًّا على الصدور، كانت قد انقضت سنوات قليلة على «هزيمة الانفصال» السوريِّ التي شكَّلت الضربةَ القاصمة الأولى لعبدالناصر، وذلك قبل سنتين فحسب على هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي عُدتَّ الضربة القاصمة الثانية، وربَّما القاضية.

هكذا، كانت تتكاثرُ الشياطين التي تحلَّق فوق رؤوس المصريين، وأكثر منها كانت الشياطين التي «توسوس» في صدورهم وتدعوهم إلى اللدَّة بعيدًا من السعادة الأبويَّة البائسة.

فكأنَّ أغنية فاييزة أحمد، والحال هذه، حفرت «الله والوطن والعائلة» في قلب الأيديولوجيا العربيَّة العريضة، وفي متن جناحها «التقدُّمي» تحديدًا. وهي لئن تأخَّرت ثلاثة عقود عن ولادة «حزب الكتائب اللبنانيَّة» الذي رفع عاليًا ثلوث «الله والوطن والعائلة»، بقدر من تزمين «الأب والابن والروح القدس»، فإنَّها منحت هذا الثلوث قوَّة لا يملك مثلها حزبُ لبنانيٍّ متواضع القدرات. يكفي أنَّ إذاعة «صوت العرب» كانت تُكثر بثَّ أغنية فاييزة أحمد مثلما غُنِّيَت في الاحتفال الذي كَرَّم «عروبتنا» و«رئسنا». أمَّا عند جراميز «الكتائب اللبنانيَّة»، فبقي الأمر كتابة على الحيطان بجبر ضعيف.

بأسمائنا نقاتل...

في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، كانت أسماء رفاقي في الصف الابتدائي هي التالية: حسان وأكرم وعادل وبسام ونوفل وندي ورابعة وهند.

تلامذة تلك المدرسة كانوا كلهم من الروم الأرثوذكس. آبائهم لم يراودهم أي شك في أنهم عرب. النسبة إلى فينقيا أثارت سخريتهم. ومع أن أكثر أولئك الآباء كانوا يمقتون العروبة السياسية، ممثلة في الناصرية، تباهى بعضهم بأصول عربية يرجح الخرافي فيها على الفعلي.

الصفوف الأخرى لم يختلف تلاميذها كثيرًا، ذاك أن الغلبة الكاسحة كانت لأسماء عربية معلّمة، أسماء لا تنكمش مسيحيًا إلى بطرس أو بولس، ولا تنفلش عربيًا بما يقود إلى أحمد ومحمد. الأمر لم يخل بالطبع من ميشال هنا ووطنوس هناك، لكنّه ظلّ استثناء على قاعدة تتعالى على الجهر بالهوية الدينية أو الطائفية.

آباؤهم الذين سمّوهم على هذا النحو لم يكونوا هم أنفسهم هكذا. ففي جيل الآباء، لم تظهر غلبة كاسحة لأسماء بعينها. ما ساد عهدذاك كان أقرب إلى تعادل بين قائمتين: واحدة تضمّ جرجي وحنا ونقولا، وأخرى تضمّل راغب وراشد ونجيب وهاني وخليل.

أغلب الظن أن مناخًا جديدًا كان يلفّحهم، مناخًا ولّده الاستقرار النسبي للدولة والوطنية اللبنانيّتين بعد الاستقلال، مصحوبًا بحدّ من العروبة، ثقافي لا سياسي. ومع بدايات التبلور الذي أصاب «طريقة الحياة» ووسّع مساحات الاشتراك، جعل التوازن الذي عرفته الأسماء ينقلب. كتب القراءة والمحفوظات، حيث رياض يلعب في الكرة وسمير يشترى من الدكان، كانت زاخرة بأسماء تصلح للتقليد.

كذلك، رُفد التحوّل هذا ما يفدنا من مصر: فالآباء المتعلّمون نسبياً، فضلاً عن تعلّقهم بكتابات اللبنانيّ جرجي زيدان في تاريخ العرب، اهتمّوا بالمنفلوطي والعقّاد، وبدرجة أقلّ بطه حسين «الصعب». وكانت المجلّات والأفلام والأغاني المصريّة تزوّدهم أسماء لم تكن غريبة بالكامل، لكنّها لم تكن شائعة جدّاً: فباسل وإيهاب وشريف ونبيل وأكرم، وكذلك زكيّة وسنيّة وفاتن وشادية وبهيّة، صارت، في القاهرة نفسها، تنافس بكفاءة محمود وأحمد ومصطفى، كما تهدّد فاطمة وخديجة وعائشة.

ما مثله تغيّر الأسماء في صقّي، كان يعكس مزاجاً أعرض لا بدّ أنّه استوقف آباءنا. فقبل الاستقلال، توزّعت أسماء رؤساء الجمهوريّة على حبيب (السعد) وأيّوب (ثابت) في مقابل شارل (دبّاس) وإميل (إدّه) وألفرد (نقّاش) وبترو (طراد). أمّا ما بين الاستقلال والحرب الأهليّة، فظهر شارل (حلو) وحيداً في مواجهة بشاره (الخوري) وكميل (شمعون) وفؤاد (شهاب) وسليمان (فرنجيّة).

وما دمنا نستخدم السياسيّين للقياس، فإنّ ساسة المدن ذات الأغليّيات السنيّة في سوريا ولبنان، كانوا في أكثرّيّتهم الساحقة يحملون أسماء عربيّة مُعلّمة استهوت مُبكرًا عائلات الأعيان المدينيّين. هنا، لا مكان أصلاً لإغراء الأسماء الأجنبيّة التي انجذب إليها بعض المسيحيّين. ولربّما وجدت هذه الوجهة تعزيزها في مناهضة «التتريك» بعدما أطلق انقلاب ١٩٠٨ الدستوريّ رغبات في التغيّر والتجّدّد. فما هو دينيّ من الأسماء تتبدّى دينيّته مخفّفة جدّاً أو منفكّة عن أصولها في الدين. يصحّ ذلك في عبدالرحمن (الشهبندر) وهاشم (الأتاسي) وسعدالله (الجابري) و[المفتي] عبدالحميد (كرامي). عمومًا، يبقى هذا الميل واضحًا في أسماء رضا ورياض وسامي (الصلح) وصائب (سلام) ورشيد (كرامي) وجميل (مردم) وإبراهيم (هنانو) وإحسان

(الجابري) وشكري (القوّتلي) وناظم (القدسي) ورشدي (الكيخيا) وصبري (العسلي) وأكرم (الخوراني). أمّا اسم خالد (العظم) فاستحوذت عليه العروبيّة السورويّة المسحورة بفاتها خالد بن الوليد، وإن بقيت تخبئ فيه إسلامًا كثيرًا. هكذا، أضحى اسم كاسم تاج الدين (الحسني)، الرئيس السورويّ في أوائل الأربعينيّات، غريبًا وأقلّيًا. وبالمثل، تراجع استخدام الأسماء العربيّة المكيّفة تركيًّا، كأنّ من فئة مدحت وشوكت وعصمت أو من فئة فخري وصدقي وعزمي.

ولئن كان زعيم المسيحيّين السورويّين الأوّل فارس (الخوري)، فقد شارك المسلمون والمسيحيّون، في سوريا ولبنان، في الأسماء ذات المنبت الدينيّ، كإبراهيم وأيّوب وسليمان وداوود وعبدالله وموسى وعيسى ويوسف والياس، فيما تعدّت الشراكة ذلك النطاق الدينيّ في أسماء النساء التي تصدّرتها أسمى وهدي وليلى وثرّيا ومي وسلمى ونجاة وعليّا، وبالطبع مريم.

ويجوز الظنّ بأنّ المناطق الصافية طائفًا في الأرياف بقيت على درجة أعلى من نقاء الأسماء المذهبيّة، فعلى وحسن وحسين وجعفر وعبد الحسن وعبد الحسين، وكذلك فاطمة وزينب، بدت في الجنوب اللبنانيّ الشيعيّ أشدّ تحصيلًا ومتانة. وأمتن منها كانت أسماء أجود وشكيب وفندي التي تسمّى بها الدروز حصراً. بيد أنّ الاختراقات الجزئيّة كانت تحصل على جهات متفاوتة عدّة: فالناصرية نشرت على نطاق واسع نسبياً اسمي جمال وناصر تيمناً بالزعيم الذي سيم بطلاً للعرب، كما وسّعت استخدام اسم خالد الذي يجعل أباه أبا خالد، وهي كُنيّة عبدالناصر. كذلك، طرحت الأحزاب العقائديّة، القوميّة والشيوعيّة، أسماءها التي تدور حول النضال والجهاد والكفاح والفداء والبرسالة والمجد. وإذ بدأ العروبيّون،

البعثيون منهم والناصريون، يستلهمون بضعة أسماء تعود إلى الجاهلية والإسلام الأول، كعروة وأوس، أو رلى ولبنى، توغل القوميون السوريون في تواريخ أبعد عادوا منها بسرجون وهنيعل وأدونيس وتمّوز وأليسار، وربما ارتكب الأكثر تشدّدًا بينهم اسم نبوخذ نصر.

في المقابل، وهذا ما كان أوسع تأثيرًا، تأدّى عن التعلّم والتمدين نوع من تجديد وإغناء للأسماء العربيّة الأكثر تقليديّة. وفي بيئة المتعلّمين والمحامين وأساتذة المدارس بصورة أعمّ، ومدّرسي العربيّة منهم خصوصًا، توسّعت التسمية لتضمّ أسماء أقلّ ألفةً، وإن استعاد معظمها وجوهًا تراثيّة، كوضّاح وبشار وحاتم وحازم ونزار. لقد كان استعراض المعرفة باللغة وبالتاريخ حاسمًا هنا. ثمّ في موجات تالية، وعلى مراحل، شاعت أسماء رشا ولوى وشذا ونادين ودارين للفتيات، وجاد ورامي للصبيان. وممّا كانت له دلالاته أنّ واحدًا من أبرز الاعتبارات التي حكمت اختيار الأسماء الأخيرة جمعُ أكثرها بين عربيتها اللغويّة وسهولة لفظها بلغات أوروبية. وإلى ذلك، أطلق مسيحيّون على شيء من الليبراليّة أسماء موصوفة بالإسلاميّة على أبنائهم. هنا، احتلّ اسم عمر الصدارة تبعًا لإجماع على كونه «جميلًا» وسهلاً على النطق الأجنبيّ بشهادة تجربة عمر الشريف.

وتقصّد الجمال في الاسم، أو تقصّد إيصال معنّى مرغوب أو امتلاك إيقاع معيّن، نقله وانعطاف عن التزام المعطى الخام، لكنّ في ذلك أيضًا جرعة من الفرديّة التي باتت تتدخّل في التسمية: فالمسمّي غدا يفكر ويقارن وينحاز ويوسّع بىكار خياراته من دون أن يكتفى بالتعامل مع التسمية كمجرد «واجب» أو «اضطرار» آليّ.

في تلك الغضون، ولدت، أواخر الستينيّات، زعامة الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات الذي كنى نفسه بـ «أبو عمّار»، مستعيدًا، في صيغته

عكسيّة، اسم الصحابيِّ عمّار بن ياسر. وفي ١٩٧٠، ظهر الرئيس المصريّ أنور السادات على العالم بوصفه «محمّد أنور السادات». مثل هذين التعرّف إلى النفس والتعريف بها، كانا جديدين. لكنّهما، إلى ذلك، شكّلا مقدّمةً لمعرفةٍ كما كانا تنمّةً لواقع: أمّا المعرفة، التي لم تكن متحصّلة للكافة من قبل، فمفادها أنّ كلّ مسلم اسمه محمّد. وأمّا الواقع، فإنّ نُذر الحرب الأهليّة تتجمّع في سماء المنطقة.

والحال أنّ هذه الحرب التي اندلعت في لبنان ثمّ لحقتها ثورة إيران، ومن بعدهما انفجرت الأسلمة التي تعدّدت مصادرها، مدّت يدها إلى الأسماء فأعملت فيها الفرز والتنقيح. في لبنان، غدا التواصل بين المناطق والجماعات أصعب ممّا كان، فيما راح يتفرّع كلّ ما هو مركزيّ وجامع، من العاصمة إلى الأسواق إلى الجامعة الوطنيّة. في سوريا، تعاظم بناء المعازل الفاصلة بين السكّان، وحلّ مزيد من التدين والأسلمة بما يواكب قتل الإخوان المسلمين ويغطّيه.

وظلّ ملحوظاً أنّ صدام حسين، الذي ركب موجات «الكرامة العربيّة» كلّها، احتلّ رقعة ضخمة من أسماء العراقيّين، وأيضاً من أسماء السوريّين المقيمين في مناطق تحاذي العراق. أمّا حافظ الأسد، متسوّل الكاريزما، فلم يغدّ اسمًا لسوريّين كثيرين، وطبعاً لم يُسمّه غير السوريّين. ابنه باسل غلبه على هذا الصعيد، وكان قد رحل.

وبين أواسط السبعينيّات وأواسط الثمانينيّات، هاجر الكثيرون من رفاق صقّي القديم، لكنّهم أضافوا إلى هجرة أجسادهم هجرةً عبر الأسماء التي أطلقوها على أبنائهم وبناتهم. ففي هؤلاء، راح يغلب جون ومايكل وكارول الأسماء الأخرى، وإن تخلّلها اسم الأب العربيّ بعد تغريبه. فإذا كان رشيد، صار حفيده المخلّد لذكراه ريتشي، وإذا كان حنا أو جرجس فإنّ جون وجورج هما الوريثان الواقفان، ولو

كانا طفلين، بالمرصاد. القليلون من أبناء رفاق الصفّ الذين تزوّجوا وأنجبوا تطرّفوا أكثر، فسمّوا أنجي ولوليتا وبوليتا، واتّسعت بيوتهم للتركيب فازدهرت فيها أسماء جان بيار وجان فرانسوا، فضلاً عن أنتوني وجو. أنا سمّيت ابنتي ندى. هي سمّت ولديها ريمي وليلا. وهذا ما عني في البيئة المسيحيّة الأعرّض تحوّلاً بارزاً. فتقليدياً، كانت العائلات الأغنى والمالكة للأرض والوجاهة تجنح إلى الأسماء العربيّة، وتفاخر بأنسابها المزعومة، فيما تسمّى بالأسماء المسيحيّة التقليديّة أولئك الأفقر والأوثق اتّصلاً بالكنيسة وتعليمها ورعايتها، لا سيّما بين المواردنة الحاضنين تقليدياً فلاحياً مناوئاً للإسلام ومناهضاً للعثمانيّة ولملأكي الأراضي المسيحيّين. وفي موازاة المصالحة هذه، جرت مصالحة أخرى بين المواردنة والروم الأرثوذكس، فالتقى الجميع، طبقاتٍ ومذاهب، عند قوائم مشتركة من الأسماء معظمها غربيّ المصدر وبعضها مسيحيّ ومحليّ بحت.

وفي ظلّ الحكم المديد للبعث السوريّ، وتمدّده إلى لبنان، خصوصاً إلى طرابلس الأشدّ معاناة لوطأته، جعلت تتكاثر بين السنّة السوريّين والطرابلسيّين أسماء موعلة في التاريخ الإسلاميّ لا تقف عند حذيفة وصُهيّب. كذلك، يبدو، بحسب ملاحظة لأحد الأصدقاء السوريّين، أنّ العلويّين بدأوا قبل سنوات، في بحثهم عن تمايزٍ ما، يُكثرون من تسبيق الاسم بال التعريف التي تُكتب من دون أن تُلفظ. هكذا، تزايدت أسماء المثنيّ والليث والكميت والمهلب والمرتضى. وليس ثمة ما يوحى، لا سيّما في ظلّ حزب الله، أنّ أسماء عليّ وأبنائه وأنسالة في تراجع بين الشيعة. الراجح أنّ العكس صحيح.

في حالة المسيحيّين، بدا أنّ الإسلام يعاود الاستحواذ على العربيّة التي اشتغل مثقفوهم منذ منتصف القرن التاسع عشر على تحريرها

من استحوذوه. العربيّة «لغة القرآن» إذًا. الباقي تفاصيل والباقيون ضيوف ثقلاء. لقد استنتجوا أنّ لا مكان لهم فيها، فإمّا الانكفاء والاحتماء بشربل وجرجس، أو الهجرة إلى إيلي أو بيار واستكمال التتابق مع «رَبْعَه».

في حالة المسلمين، على تعدّد مذاهبهم، بدا الأمر مختلفًا. فإذا صحّ أنّ الإسلام الأوّل طوّع القبيلة وصالحها بشروطه، فقد آن أوان استحواذ القبيلة عليه من جديد. لقد أعيد اكتشاف عمر وعثمان وعليّ، لا بوصفهم خلفاء راشدين ومسلمين أوائل، بل كقادة ألوّية ومحاور في حرب تخيلوها مذهبيّةً طاحنة.

كلّ أشكال المكبوت تعود بقوة وثقة. بعضها يمسك بالسيف وبعضها بجواز السفر، لكنّها جميعًا تهمس في آذاننا ما تهمسه الساحرات الشرّيرات، أو ما يقوله شبح الوالد لهاملت: «بأسمائكم قاتلوا. بأسمائكم انقتلوا». ونحن، الذين نفدي «بالروح، بالدم»، هل نبخل بالاسم؟

في مديح السندويش...

في سنةٍ ما من سنوات المراهقة، ينعطف واحدنا، غالبًا مع شلّة من أصحابه، إلى محلّ يبيع السندويش: «واحد فلافل من فضلك» أو «واحد شاورما».

طالب السندويش لا يكون يعرف، في تلك اللحظة، أيّة فعلّة يفعل. لا يكون يعرف أنّه يتمرّد، وأنّه، في حدودٍ ما، يمارس تحرّره الأوّل من سلطة العائلة ونظامها الأبويّ. هناك، في هذه السّلطة البيتيّة، يضيق الخيار: الوجبة المطبوخة معروفة وجاهزة،

وما عليك سوى أن تأكل. وهي مطبوخة بالطريقة المألوفة في بيتٍ بعينه، بحيث تقتصر الحرّية على رشّة ملح إضافية أو رشّة بهار.

هنا، في حضرة السندويش، سندويشنا المشرقيّ ما قبل الصناعي على الأقلّ، أنت السيّد المطاع. الصّحون عديدة بقدر ما هي مختلفة. فوق هذا، يستطيع طالبه أن يُحدّث فيه تحويلات نوعيّة تُنقص بعض الموادّ أو تزيد موادّ أخرى: «بلا مايونيز من فضلك» أو «زد لي البندورة والزيتون إذا سمحت».

وزبائن المحلّ لا يعرف بعضهم بعضًا بالضرورة، كما أنّ لقاءهم هناك لم يأتِ نتيجة موعد. فالمؤاكلة التي يتشاركون فيها لا تفترض صلة قرّبي، ولا حتى صلة معرفة، وإن كانت هي نفسها قابلة لأن تتسبّب في تعارفٍ عابر بين الزبائن. وهذا عكس حال البيت تمامًا، حيث «زبائن» الطاولة معروفون سلفًا. إنهم أفراد العائلة الذين ينضمّ إليهم أحيانًا ضيوفٌ هم، بدورهم، معروفون. وفي ذلك، رابطة وولاء «حزبيّان» عبّر عنهما قول قديم: «مَن أكل على مائدتين اختنق»، إذ «الخبز والملح» على الطاولة يجمعان ويوحّدان، وقد يفرزان آخرين «منشقيّين» عن جماعة صغرى مؤتلفة القلوب.

فمن دون الطاولة لا توجد العائلة ولا يكون الاجتماع العائليّ الذي حظي ويحظى بنعوت وربيّة ومتعالية لا حصر لها، ذاك أنّ الطاولة البيتيّة إنّما تشدّنا، بين ما تشدّ، إلى المشترك بيننا، وهو روح الماضي الذي يُصوّر واحدًا مشبّعًا بالذكريات الجامعة، فيما يشدّنا السندويش إلى الانتقال والتحوّل والجديد، وإلى التخفّف من كلّ إرث معطّى أو مُتوهّم. هكذا، يستطيع واحدنا، في مقابل حصريّة البيت، أن يحمل سندويشه إلى العمل أو النزهة أو أيّ مكان آخر، تاركًا وراءه الصحن والملعقة والشوكة والسكّين. فلم يكن من

المصادفات بالتالي أنّ إنكلترا الثورة الصناعيّة، في القرن الثامن عشر، هي التي أنجبت السندويش في شكله الحديث، وقد أنجبتة كائنًا سهلَ الحمل ورخيص الثمن، يلبي احتياجات مجتمع بدأت الصناعة تفصله عن أمكنة السكن والقراية الأصليين.

ثمّ إنّ طالبي السندويش يأكلون واقفين، وأحيانًا ينقلون أقدامهم في خطى صغيرة داخل المحلّ فيما هم ينتظرون سندويشهم، أو يتفقّدون بأعين فضوليّة تلك الصحون الصغيرة للكبيس والحرّ ويضيفون منها إليه. وهم، في مرّات، يفعلون هذا بقدر من التفنّن أو التراقص المضغوط أو التأمل والتفكّر. بهذا، تراهم يعاكسون مبدأ الجلوس المُلزم حول المائدة، بما لها من هيبةٍ ونفوذ وبما تستدعيه من نظام لا بدّ من الإذعان له. وربّما للسبب هذا، نرى النساء، وهنّ الأكثر امتثالًا في المجتمعات الذكريّة، أقلّ ارتيادًا لمحالّ السندويش وأشدّ رضوخًا لمعايير المائدة، علمًا أنّهنّ هنّ ضحاياها.

والنظام والتراتب تحصيل حاصل في هذا كلّ: فالمائدة، التي كرّمها القرآن بأن أطلقها اسمًا لإحدى سُوره، هي الطاولة وما عليها من طعام. ونعرف، في المفاوضات بين الدول المتنازعة، أيّ جهد يُبذل للاتّفاق على شكل الطاولة بوصفه من تعابير توازن القوى القائم. أمّا المادبة، وهي أعلى مراتب المائدة وأغزرها مادّةً وأوسعها مدعوّين، فتجمعها بـ «الأدب» و«التأدّب»، وهما نظامان، قرابةً لغويّة لا لبس فيها.

وإذ يجافي الأكل السندويشيّ النظام والطقس، فإنّ الطقس الأبرز الذي يتحداه هو المائدة نفسها، تلك التي تملك، أقلّه في اليهوديّة والمسيحيّة، رمزيّة دينيّة معروفة. وأعياد الفصح والقيامة وأوّل قربانة، وكذلك العشاء الأخير، شواهد على ذلك. لقد رأى أستاذ

«العهد الجديد» إن. تي. رايت مثلاً أنَّ «المسيح حين أراد أن يشرح لتلاميذه ما يعنيه موثُّه الوشيك لم يقدِّم لهم نظريَّة، بل قدِّم وجبة طعام». ويزخر إنجيل لوقا خصوصاً بأخبار الطاولات والموائد، بحيث لا يكادُ المسيح يظهر إلَّا ذاهباً إلى وجبة طعام أو عائداً من وجبة أو يتناول وجبة.

وبالفعل، ثمة عائلات مؤمنة لا تباشر الأكل إلى المائدة إلَّا بعد صلاة، وعائلاتٌ محافظة لا تباشره إلَّا بعد أن يفعل البطريك، ربُّ الأسرة، الذي غالباً ما يجلس إلى رأس الطاولة تقابله الأم إلى الرأس الآخر. بل هناك عائلات أشدَّ محافظة، وإن قلَّ عددها اليوم، تتوقَّف عن الأكل حين يتوقَّف البطريك وإن لم تفرغ منه، أو تطيل الجلوس إلى المائدة، وإن امتلأت بطونها، إلى أن يُنهي هو أكله. وفي ثقافات الإسلام، تقول العبارة الشائعة، التي يُظنُّ خطأ أنها حديث نبويّ، «لا سلام على طعام»، فتفترض نوعاً من الانكباب، بل التفرُّغ، لتلك المهمة.

ثمَّ إنَّ الوجبة البيتيَّة محكومة بمواعيد تناول الطعام التي تسود النهار وتؤطِّره. فالفطور يسبق بدء العمل، والغداء يسبق القيلولة، والعشاء يسبق النوم. أمَّا السندويش الذي لا يسبق شيئاً ولا يلي شيئاً، فالجوع وحده ما يقود إليه. لكنَّه، مع هذا، بل رغم هذا، يكسر مبدأ «الأكل للأكل»، فلا يزعم لنفسه أيَّة مركزيَّة وأيَّ تقديس تُمليهما أولويَّة الجوع على سائر الاعتبارات. ففي محالِّ السندويش، يتكرَّر مشهد الخبز وهو يُنقل ملفوفاً بالأكياس والأوراق والنايلون، من الخارج إلى داخل المحلِّ، ثمَّ يُكوَّم بكميَّات هائلة على الأرض، تماماً كما تُنقل أيَّة سلعة «عاديَّة» أخرى وتُكوَّم. وكثيراً ما يُسمع بعض طالبي السندويش وهم يطلبون «نصف رغيف فقط»، غير عابئين بالإهمال والنبذ اللذين قد يعانیهما النصف الآخر. فهنا، إذًا، تنكسر

عُلُوِيَّة الخبز الذي «هو جسدي»، بحسب المسيح، والذي طويلاً ما تعاون الدين والفقر والعائلة على رفعه إلى سُوِيَّة «العيش»، على ما يسمّيه المصريون، أو الصلاة عليه، أو تقبيله إذا سقط أرضاً ورفعته إلى الجبين.

والنظام إيّاه يداخل الوجبة البيئيّة بأشكال عدة أخرى، فيؤبّ الطعام وينظّم تناوله، كأنّ يثبّت السّلطة «الحتميّة»، قبل الصحن الرئيسيّ أو بعده، أو أن يختتم الوجبة بالحلوى أو الفاكهة أو الأجبان، قبل تناول القهوة. وهذا لا يعني، في المقابل، أنّ السندويش أحاديّ يُخلّ بالتعدّد، فهو شديد الحرص على تمثيل البندورة والخيار والكبيس، إلّا أنّه أشبه بقرص أكلٍ مُدمج يتعدّى العناصر المبعثرة إلى تركيبها، ويختصر العمليّات الكثيرة والتفصيليّة في خلاصتها العمليّة. وذلك فضلاً عن أنّ الوجبة عموماً موزّعة على أطباق فيها الرئيسيّ وفيها الثانويّ، حيث ترفع اللغة الإنكليزيّة كلّ طبق إلى سُوِيَّة الـ course - تلك المفردة التي تنضح بحمولة مهيبة. لكنّ، رغم هذا التنظيم الدقيق، فهي وجبة مجّانيّة لا يُدفع ثمنها. إنّها علامة حبّ عائليّ، أو علامة كرم حيال صديق أو ضيف، وهي بالتالي تتعالى على التسعير والتثمين. هذا مع أنّ طبخ النساء، كما تقول النسويّات بحقّ، إنّما يُستهلك من دون أن يُسوّق، بحيث تدفع النساء - الأمّهات، اللواتي لا يتقاضين ما يقابل جهدهنّ، ثمن هذا الحبّ وتلك الضيافة!

أمّا السندويش فيُعفي صاحبه من ذلك الحبّ، إذ هو تعريفاً سلعة يُدفع ثمنها قبيل تناولها أو بُعيده. وفي هذا المعنى، فإنّ الأكل في البيت يطلّ الآكل، فيُشعره بـ «دفع العائلة» ويعرّضه لمبالغات الأمّ وتعويضها الكلاميّ عن قهرها عبر استعراضها التضحيات التي تكبّدها كي تطبخ هذه الطبخة بعينها «لأنكم

تحبونها». لكنّ السندويش، في المقابل، ينضج آكله إذ يُحله من هذه الالتزامات والتبعات جميعًا ولا يقيده بشيء.

وهذه معانٍ ودلالات تطاول على بعضها السندويش الجديد الذي تبّيعه «السوبرماركت» والمقاهي الأميركية كـ «ستاربكس»، والتي تقدّمه جاهزًا وملفوفًا لا يقبل التعديل وإعادة النظر. مع ذلك، فالتبادل لا يسلك خطأً واحدًا بل خطيئتين، إذ نجد بعض المآكل كـ «الهمبرغر» وقد كيّفت نفسها مبكرًا مع السندويش، فيما تزعم سلطات موسّعة كـ «الكلوب سندويش» أنّها تنتسب إليه اسمًا ومضمونًا. وممّا لا شكّ فيه أنّ النسب الجامع بين «البيتزا» والسندويش سبب قويّ وراء ذيوعتها وانتشارها الكونيّين، إن لم يكن هو السبب الأقوى.

وهذا جميعًا لا يلغي أنّ ثورة السندويش إصلاحية وليست راديكالية. فهو، حتى لو تحوّل إلى صناعة كبرى، لا يستطيع، لألف سبب وسبب، الحلول محلّ العائلة وبيتها. أمّا نصير السندويش، إذا كان معتدلاً في حماسه، فيعرف أنّ طرحه بديلاً كاملاً عن الطاولة انقلابٌ سخيّف على واحد من نتاجات التمدّن، انقلابٌ كفيل بأن يجعل المعلّم نوربرت الياس يتململ في قبره. لكنّ انكماش البيت وضمور العائلة وتعاضم التمدّين والانسلاخ لا بدّ أن توسّع ذلك الهامش الذي يقيم فيه السندويش، والذي يوفّر للمراهقة فرصتها كي تنجز ثورة لا يخالطها الدم.

الفنانون والفنانات أيضًا... يموتون!

كنت أظنّ أنّ فريدريك نيتشه سهّل علينا الأمر حين قال إنّ الله مات. فما دام الله يموت فكلّنا إذاً نموت. لن يبقى زعماء خالدون ولا رسالات خالدة. وهذا ليس رجاء ولا إبداء رغبة، فضلًا عن أنّ الفيلسوف الألمانيّ لم يقصد أصلًا الموت بالمعنى البيولوجيّ.

ما عناه نيتشه أنّ فكرة الحقّ المقدّس باشرت موتها منذ عصر التنوير: موتها كناظم للعالم وكمرجعيّة للأخلاقيّة والقيم والفلسفة والعلوم وكلّ شيء آخر. لقد انتهى ذاك المقدّس بوصفه بوصلة لوجود الأوروبيّين. فنيّشه، وهو بالطبع ملحد، لم يقصد أنّ هناك إلهاً عاش في هذه الفانية، ثمّ غادرها وغادرنا. وهو، على رغم إلحاده، لم تُسعدّه النتيجة التي أعلنها، إذ رأى أنّ انحسار الدين والإيمان وغياب مرجعيّة أخلاقيّة عليا سوف يزجّان العالم في فوضى لا تُحمد عقباها، وأنّ «ثقافتنا الأوروبيّة برمتها إنّما تنحو منحنى كارثيّاً».

ومهتديًا بالمعلّم نيتشه، وكنت يومذاك ناشطًا فيسبوكيًّا، جازفتُ بقول مفاده أنّ فيروز «راحلة»، أو أنّني أحسّ بأنّ وصف «راحلة» يصفها. وقد أكون مخطئًا أو مصيبًا في حدود التوقّع والتقدير، لكنّ لي الحقّ في أن «أحسّ» ما أحسّه، ذاك أنّني لا أرى اليوم شابًّا يحبّ صبيّة «عالطاحونة» أو «بأيّا نبع، بأيّا عين»، هذا إن أمكن أصلًا أن نعثر على طاحونة ونبع وعين حتى في أريافنا. أمّا «مرسال المراسيل» فلم يمت في زمن الإيميل والواتساب فحسب، بل مات في الذاكرات أيضًا قبل هذا الزمن. ومن غير أن أكون متفائلًا بمن قد يحلّون محلّ فيروز أو يرثونها، يجوز لي أن «أحسّ» أنّ موتًا ما يحيط بعالم أغنيّتها، موتًا لم ينجح النجل زياد في بعث الحياة فيه إلّا جزئيًّا. وإن كان أمر ذلك العالم مجرد نوستالجيا إلى الريف،

فإنّها باتت نوستالجيا باردة ومبالغَةً في انفصالها عن مصدرها الأصلي. لقد باتت نوستالجيا بلا نوستالجيّين.

يومذاك، حين ارتكبتُ تلك العبارة الفيسبوكيّة العابرة، هناك مَنْ استهجن وهناك مَنْ استنكر أن تُعامَلَ فيروز بما عومل به الله. وأخيراً، وفي مقالة ثاقبة، أعلمنا الكاتب السوريّ فارس البحرة بأنّ «جبهة النصرة» تسامحت مع بثّ أغاني فيروز من دون غيرها، إذ إنّ أغانيها عديمة الصلة «بعوالم اللهو والعربدة». لكنّ البحرة ذهب خطوة أبعد، فقارن، في حقل العظمة والتعالّي، «الستّ» فيروز بـ «السّيّد» حسن نصرالله. وما دامت إحدى البيئات اللبنايّة عُرفت بشعارها «فدا صرماية السّيّد»، فقد وُجدت صحافيّة تكتب: «فدا صرماية الستّ».

وأن نكون، نحن البشر الأحرار مبدئيّاً، «فدا صرماية» ما، فهذا يبقى مفهوماً في عالم السياسة المنحطّة، سياستنا الناهضة على العصبيّة والتبعية والتزلم، حيث «بالروح، بالدم، نفديك يا...». أمّا أن يُطبّق المبدأ المذكور على فنان أو فنانة، وإن كانت «الستّ» الأصليّة أمّ كلثوم نفسها، فهذا يقول الشيء الكثير عنّا، قبل أن يكون عنها، ذاك أنّنا في استعدادنا الخصب لأن نقايض كراماتنا الشخصيّة بـ «كرامة» عليا، نفدي بحياتنا «صرماية» صاحبها وصاحبته، نكون نعلن أنّ معيارنا الوحيد للولاء هو ذاك الذي يربطنا بـ «الزعيم» - زعيم الجماعة وصاحب «القضيّة»، وأنّنا لا نملك في تكريم فنان أو فنانة من وسيلة إلّا وسيلة تزعيمه أو تزعيمها علينا. فالفنان والفنانة، إذًا، مثل الزعيم، ليس من زمن تنتهي معه صلاحيّتهما. هما «خالدان»، وإن لم يبلغا في مراتب الخلود ما بلغه زعيم سوريّ ابتلي به الزمن فساوى نفسه بـ «الأبد». حتى فنانة في رقّة شادية، التي توفيت قبل أيّام، ظهر من يبلّ يده في بشرّيّتها، فيربط موتها

بعيشنا «في زمن الهزائم»، علمًا أنَّ سنواتها الـ٨٦ ترشّحها للوفاة حتى لو كنّا نحصد أوسترليتز بعد أخرى.

وفي ثقافة من الأيقنة كهذه، ليس الموت فيها موتًا عاديًا ولا الحياة حياة عادية، كثيرًا ما تساعدنا (أو تردعنا) الصفات المنسوبة إلى الفنان، خصوصًا الفنانة، في مجتمع ذكوريّ. فهي كلّما انسحبت من واقعها كامرأة، وكلّما عبّرت عن حالة منزوعة الجنس، أو مضادّة للجنس، كانت أكثر قابليّة لتلك الأيقنة. وليس من دون دلالة أنَّ معظم الكلام الذي يتناول أمّ كلثوم أو فيروز يميل إلى تنزيههما عمّا هو أرضيّ وإنسانيّ وحسيّ. وهذا، مثلاً، ما تردع عنه فنّانة كصباح التي مثّلت، في مظهرها كما في حياتها نفسها وفي تعدّد زيجاتها، حالة مضادّة هي أقرب كثيرًا إلى ما يفترضه الفنّ والنجومية في الفنّان النجم. هكذا، نفهم كيف أنَّ «جبهة النصرة» يمكن أن تتسامح مع بثّ أغاني فيروز، إلّا أنّها وبالمنطق لا تتسامح مع بثّ أغاني صباح.

وليس من دون دلالة، في رفع الفنّانة إلى الذروة الإلهية، تطهيرها من التاريخ. فالحياة الشخصية، حياتها، تبقى محاطة بالغموض والألغاز، فيما يُدان من يتجرّأ على اختراقها أو أنسنتها مثلما يُدان المتجرّئ على محرّم. ووفقًا للزميل أحمد شوقي علي، ظهر في ملحق جريدة «النهار» في ١٩٧٠/٢/١٥، ملفّ عن فيروز شارك فيه الشاعر الراحل أنسي الحاج، فماذا حصل بنتيجة الملفّ المذكور؟ «قابلته فيروز بانزعاج شديد، وهددت باعتزال الغناء بسببه (...) مدة ثلاث سنوات، إذا لم يتوقّف «حَمَلَة الأقلام» عن تصويب سهامهم ضدها، دون أن تسمّيهم»، ذاك أنَّ مقال الحاج «أغضب زوجها عاصي، حيث كان الشاعر اللبنانيّ الراحل يتغزّل (...) بفيروز كامرأة وليس كمغنية، معلّنًا عن ولعه الشديد بها».

والتطهير من التاريخ جهد لا يتوقّف عند حدّ. فلئن عثرنا في أغاني إديث بياف مثلاً على أسماء أمكنة باريستيّة، وفي أغاني بيلي هاليداي على ما يشير إلى العنصريّة في أميركا، فإنّ كلمات الأغاني الكلثوميّة، وإلى حدّ ما الفيروزيّة، لا تنطوي على أيّة دلالة، أي على أيّ مكان وزمان وعلاقة واجتماع. إنّها كلمات عن «الحبّ» كما يُفترض أنّه كان قبل مليون سنة، وكما يُفترض أنّه سيبقى بعد مليون سنة. وهذا الكلام المترقّع عن كلّ دلالة هو بالضبط الكلام الدينيّ العابر للأزمنة والأمكنة، والذي به تكتمل أيقنة الأيقونة. ولئن سمّت الأغنية الفيروزيّة أمكنة، فهي عواصم للمجد ولل سيف وللغضب الساطع، إن لم تكن من صنف اليوتوبيات المخترعة كيميس الريم وكفر حالا. والأمكنة، والحال هذه، ليست مسارح لتجارب أبنائها، بل مفاهيم مقدّسة تثقل على صدور الأبناء وأرواحهم، خصوصاً حين تكون دمشق «ذا السيف» و«بستان هشام» فيما هي جاثمة على من يئنّون في زنازين حكامها.

وهذا ليس، في حال من الأحوال، دعوة إلى ألاّ نحبّ أغاني أمّ كلثوم أو فيروز. فأنا، من جهتي، أحبّ الكثير من تلك الأغاني، بل أغني بعضها حين أفيق صباحاً، كما يفعل كثيرون، وإن كنت أفعل ذلك بصوت أشكّ في أن تنحطّ أصوات الآخرين إلى مستواه، ذاك أنّ الأغنية، والصلة بها، لا تُحاكمان بمعايير عقلانيّة محض، وإلاّ كيف نفسّر الاستماع إلى سميرة توفيق وإلهام المدفعي وهما يناشدان الرجل بلسان المرأة المعنّفة: «لا تضربني، لا تضرب | كسّرت الخيزراني»؟

لكنّ هذا لا يقود، في المقابل، إلى رفع الفنّان أو الفنّانة، أو رفع غيرهما أيّاً كان، إلى سويّة الآلهة والقادة - الآلهة. فلدينا فائض من هؤلاء الآخرين، وهم موجودون كيفما التفتنا، من كيم جونج إيل الكوريّ إلى بشّار حافظ الأسد السوريّ. فكيف حين نندفع في

العبادة والتأليه إلى حدّ الإقرار بموت الله ورفض الإقرار بموت واحد أو واحدة من هؤلاء؟

هل نحن شعب من الزجّالين؟

حين كنت في العاشرة، أو نحوها، سمعت باسم رشيد نخلة: إنّه الشاعر الذي كتب النشيد الوطني اللبناني. بعد سنة أو سنتين، عرفت عنه أنّه والد الشاعر والكاتب أمين نخلة. لكنّ المعلومة اللاحقة التي وقعت عليّ وقع المفاجأة فأنّه كان زجّالاً أيضاً، بل أحد أبرز زجّالين عرّفهما جبل لبنان في النصف الأوّل من القرن العشرين. فهو وأسعد الخوري الفغالي الملقّب بـ «شحرور الوادي»، وجدّ المطربة صباح، مؤسّسا الزجل كما نعرفه.

إذاً، صاحب نشيدنا الوطني ومُعَلِّم نشأتنا كبلد كان زجّالاً.

هذه حقيقة مُقلقة بذاتها.

لكنّ المتفاجئ الذي كنّته ما لبث أن تنبّه إلى ما يخفّف المفاجأة، ذاك أنّ النشيد الوطنيّ جاء زجّالاً مكتوباً بالفصحى: «سيفنا والقلم»، «في سبيل الكمال»، «أسد غاب متى ساورتنا الفتن»...

والنشيد الوطنيّ، من حيث المبدأ، يندرج في أدب المناسبات، وإن كانت مناسبته كبيرة وعامة بقياس الأعراس والوفيات. لكنّ الشاعر والصديق عباس بيضون كانت له، في ما خصّ نشيدنا، ملاحظة وجيهة تساعد على فهم العلاقة بين هذا النشيد وزجلنا: «إنّ ما كتبه رشيد نخلة يخلو كلياً من الأفعال». وهذا يعني بالتالي خلوه من كلّ ما يتحرّك ويحدث. إنّه، إذاً، جوهرٌ جوهريّ. إنّه جوهرٌ فينا.

هذا ما يُضعفه كـ «مناسبة»، إذ إنّ المناسبة ترتبط تعريفًا بحدث وفعل مهما حاول الفولكلور مصادرة الخاصّ فيهما وإدراجهما في العامّ.

نستنتج بالتالي أنّ الزّجال رشيد نخلة إنّما كتب نشيدًا زجليًا، وإنّ بالعربيّة الفصحى، من حيث تغليب الثابت المفترض على السائل المتحرّك والمتغيّر. فالزجل، حتى ما يُتلى منه في المناسبات، يستخدم المناسبة (العرس، المأتم، الولادة...) ذريعة كي يؤكّد أنّ المعنيين بالأمر، مثلهم مثل كلّ معنيين بكلّ أمر، هم أهل الشجاعة والكرم وباقي الصفات الحميدة، بما فيها، خصوصًا، ما انقرض منها.

وتأتي الثنائيات القاطعة التي ينهض عليها السجال الزجليّ (العقل والقلب، الماضي والمستقبل...) لتمارس مزيدًا من التضييق على الواقع الذي يغدو مجردّ فسحة لاستعراض هاتين القيمتين المدفوعتين إلى مدى مطلق، بل خرافيّ. هكذا، يُختزل الواقع ذاك إلى تبسيط بحت. إلى ثنائية لا ثالث وراء ضفّتيها.

لكنّ سمة أخرى تعرّز العمق الزجليّ في نشيدنا الوطنيّ. صحيح أنّ الأناشيد العربيّة حملت معاني مشابهة في تأكيد البسالة والمروءة والتضحية والفخر وأسطرة الماضي وسواها من المعاني، غير أنّ نشيدًا كالجزائريّ، المثقل بـ «مليون شهيد»، لا يكتفي بهذا، بل يمضي ليهّدّ بالثأر، وبالاسم الصريح:

«يا فرنسا قد مضى وقت العتاب وطويناه كما يطوى الكتاب / يا فرنسا إنّ ذا يوم الحساب فاستعدّي وخذي منّا الجواب».

إلا أنّ الأناشيد العربيّة، في تأثراتها القوميّة العريضة، أدلجت تلك المعاني وأدرجتها في خطاب أوسع من أبناء البلد المعنيّ أنفسهم. بهذا، عملت تلك الأناشيد على إضعاف الأهليّ المحض الذي

يُفترض أن تعكسه: العراقيّون ظلّوا سنوات مديدة، سبقت وصول صدام حسين إلى السلطة، يعتمدون النشيد المصريّ «والله زمن يا سلاحي» نشيداً لهم. السوريّون في نشيدهم تغنّوا بـ [خالد ابن] «الوليد» و[هرون] «الرشيد»، والاثنان لا ينتميان إلى البقعة الجغرافيّة التي صارت لاحقاً وطن السوريّين. قصيدة الشاعر الفلسطينيّ إبراهيم طوقان «موطني» صارت نشيداً لفلسطين ولعراق ما بعد صدام. الشاعر المصريّ محمّد صادق الرافعيّ كتب كلمات النشيد التونسيّ التي طُعّمت بأبيات لشاعر تونس أبي القاسم الشابيّ. النشيد الحماسيّ المصريّ «الله أكبر فوق كيد المعتدي» اعتُمد طوال عهد معمر القذافي المديد (١٩٦٩-٢٠١١)، نشيداً وطنياً للبييا.

هكذا، كانت الأناشيد «الوطنية» تشبه فرق كرة القدم غير الوطنيّة بالمرّة، حيث يشتري كلّ «وطن» بعض لاعبي فريقه من «أوطان» أخرى.

أمّا في لبنان، فالى الشاعر والزّجال الجبليّ والمسيحيّ رشيد نخلة، لحنَ النشيدَ الوطنيّ موسيقارٌ مسيحيّ هو الآخر من جبل لبنان، اسمه وديع صبرا.

أهليّة الزجل الحصريّة هذه، التي أقامت في نشيدنا الوطنيّ، أقامت أيضاً في المحطّات الأساسيّة لتاريخ الطوائف الجبليّة، ومن ثمّ اللبنانيّة. مثلاً، إبّان العهد القصير لفیصل الأوّل في سوريا (١٩١٨-١٩٢٠)، وانقسام من صاروا لبنانيّين بين راغب في «الاستقلال» عن دمشق وراغب في «الوحدة» معها، تظاهر مسيحيّون «استقلاليون» ردّدوا الزجليّة التالية:

«عيشي بذليّ ما منحبّا | منتظاهر ما منتخبّا | يا منال الاستقلال
| يا منرحل ع أوروبا».

صاحب الزجليّة هو من عاصر رشيد نخلة وشاركه الطور التأسيسي للزجل. إنّه أسعد الخوري الفغالي الذي صاغ عبر الزجل، ومن غير فصحي هذه المرّة، نشيدًا وطنيًا موازيًا:

«لبنان ما عندي وطن بمعزّتو | محلى التظلل تحت قيّة أرزتو |
ولسبدّ [لا بدّ] يا لبنان ما نرجع نقول | نيال مَن لو فيك مرقد
عنزتو».

بيد أن زجليّة الفغالي التي هدّد فيها بالرحيل لم يُسلم بها الدروز الذين كان لهم رأي آخر. فإذا كان الموارنة «حلفاء» فرنسا، فهم «حلفاء» بريطانيا التي رعت دولة فيصل السوريّة. هكذا، ظهر زجال درزيّ (ظلّ غامض الاسم) ذكّر بأنّ الحكم في بلادنا صار «إنكليزي»، ومضى يردّ على تهديد الفغالي:

«إن بقيتو أهلا وسهلا | وإن رحلتو لطيزي».

وقبل سنوات على هذه المساجلة، كان للرغبة الشيعيّة في المساواة تعبيرها المبكر الذي وجد أداته في الزجل. فالى عرس في شمال فلسطين دُعي زجالان لبنانيّان مغموران، أحدهما مسيحيّ من البقيعة اسمه داوود كرم، والآخر شيعيّ من حاريص يُدعى محمود حدّاثا. ووفقًا لمحسن الأمين في «خطط جبل عامل»، بدا كرم استفزازيًا كأنّه يطرد زميله بعنجهيّة غالبًا ما وُصفت بها لاحقًا «المارونيّة السياسيّة»، وغالبًا ما اشتكى منها، لاحقًا أيضًا، «الحرمان الشيعيّ».

قال كرم: «شو حدّك يا متوالي | حتّى تتعدّى عالكار | امش وروح من قبالي | أحسن ما دبّك بالنار».

لكنّ حدّاثا وقع على الردّ الذي ذاع لاحقًا، وصار يُردّد في مساحة يشتبك جدّها بمزاحها:

«متوالي ومش متخبّي | والله أخبر فيّ وفيك | مش متلك جاحد ربّي | وعاملو حرمي وشريك».

والحال أنّ الزّجال الشيعيّ الذي قدّم مرافعة تتعدّى الطعن بزميله كرم إلى الطعن بالمسيحيّة نفسها، التزم «الجنس الأدبيّ» المسيحيّ والجبليّ حتى ذلك الحين، أي الزجل، فكأنّه يُقرّر بـ «هيمنة أيديولوجيّة» يطمح إلى تحسين موقعه حيالها، ولو بالذهاب بعيداً في تصديق مقدّساتها.

لقد بلغ السجال عبر الزجل ذروة احتدامه مع «حرب الجبل» المسيحيّة - الدرزيّة في الثمانينيّات، وكان الزّجالون، منذ حرب السبعينيّات، قد باشروا الانضواء في طوائفهم والنطق بلسان أطول من ألسنتها التي تهذبها الفصحى قليلاً. يومذاك، كانت الطوائف قد قويت على الدولة وعلى إذاعتها وتلفزيونها.

فالشاعر الزّجال طليع حمدان، وعبر «ملحمة» شهيرة، استعرض أحداث «حرب الجبل» قريةً قريةً تقريباً من وجهة نظر درزيّة. وهو أوصى سامعيه من أبناء طائفته بأنّ «اللي تحمّموا بدمّاتكم | بدمّاتهم تحمّموا».

بل مدّ توصيته إلى موقف من حياة الدرزيّ وموته بوصفه آلة قتال:

«ال بيعيش يهجم ع العدى | ال بيموت الله يرحمو».

ويستطيع من يرغب في رصد العنف الذي تمارسه الطوائف، أو تتمنّى ممارسته، أن يستعيد ما سبق لعارف ويوسف أبو شقرا أن كتبه في «الحركات في لبنان إلى عهد المتصرّفيّة». لقد جاء في مقدّمة هذا الكتاب، من قبيل التعريف به، أنّه «حكايات

العصبيّات في لبنان في عهود اشتدادها واحتدامها، وحكاية الغرضيّة في نزاعها وخصوماتها وكيدها ومنافساتها». لكنّ، على مدى تلك الفسحة الزمنيّة التي تزيد على قرن، والفاصلة بين الكتاب الصغير والزجليّة الطويلة، يتبدّى كم كان خطّ العنف هذا صاعدًا وتراكميًا.

لقد ذكرنا الزميل محمّد حجيري، في مقال له في موقع «المدن»، بتلازم الزجل، في مساره، مع محطات بناء الدولة ومؤسساتها، ومع تطوّر التقنيّة والأدوات الثقافيّة الرائجة في أزمنة السلم. فبعد الاستقلال بسنة واحدة، تأسّست «جوقة زغلول الدامور» مثلاً، هي التي كانت أمّاً لعديد الجوقات التي تفرّعت عنها. ولم ينفصل شيوع الزجل عن نموّ الإذاعة، ثمّ صعود التلفزيون في السّتينيّات. وحتى في تاريخ النشر والإعلام، أسّس زغلول الدامور ورفيقه زين شعيب مجلّة زجليّة سمّاها «المسرح»، بعد الحرب الأهليّة الصغرى في ١٩٥٨ التي أوحّت ببدايات جديدة وباحتمال إقلاع جديد.

ولمّا كان الاغتراب («الانتشار» أخيراً) من مقوّمات الوطن والرواية الرائجة عنه، فقد ذُكر أنّ زغلول الدامور (واسمه جوزيف الهاشم) أحيّا حفلات في ١٢٠ بلدًا!

لكنّ الريفيّ والطبيعيّ ظلّا دين الزجل وديدنه، تلخّ على إعادة إنتاجهما موجات متلاحقة من القرويّين الهابطين على المدن والتمسّكين فيها بثقافة الآباء الريفيّين. فمن «شحرور الوادي» إلى «زغلول الدامور»، وهما ربّما كانا الأهمّ بين زجّالي القرن العشرين، بقي الطلب حادًّا على أصوات العسافير بأنواعها. وظلّ التوقيع باسم القرية أو المنطقة أو الطير ممّا يلازم

تأسيس الجوقات، فأسس موسى زغيب «جوقة القلعة» وطلّيع حمدان «جوقة الربيع» وطانيوس الحملاوي «فرقة الكنار» وجريس البستاني «جوقة حسّون الوادي». ولأنّ «التحدّي» بين زجالي الجوقة الواحدة، أو بين زجالي جوقيتين، عنصر راسخ في الزجل، فيما كثير منه لم يُسجّل أو يُكتب، وجدنا حزبًا سياسيًا كالسوري القومي الاجتماعي، هو أشدّ أحزابنا ريفيّة وتوكيدًا للقوّة ونهوضًا على الثقافة الشفويّة، بالغ الحرص على أن يكون له زجّاله، وهو ما كانه فعلًا عجاج المهتار ومن بعده خالد زهر. وبدوره، استحقّ زين شعيب، الوجه الأبرز لـ «الصعود الشيعي» في الزجل، وسام «فخر الجنوب» الذي أسبغه عليه نبيه برّي في ١٩٩٦ قبل أن يقلّده رفيق الحريري، في ٢٠٠٢، درع عمالقة الشرق».

أمّا طلّيع حمدان، صاحب «الملحمة» الديمويّة، فاستطاع هو نفسه، في مناسبة أخرى من مناسبات «الوفاق الوطني»، أن يفخر بأنّه «لو عطيوّا كلّ التيجان | ورايات اللي معلّاه | عليك يا راية لبنان | ما منحّب ولا رايه».

ودارت الأيام دورتها وانتهت بنا إلى محطة تلفزيونيّة توصف بأنّها لسان «العهد» وسيّده وتيّاره. لكنّ، ما إن نصوّب الريموت كونترول إلى «أو تي في» تلك حتى تدهمنا جوقة زجليّة تصدح بلبنان «الحضارة» التي يصنعها «أسود».

حين كانوا يصارعون...

لم يتسنَّ لي أن أشاهد إدمون الزعني على الحلبة، إذ تقاعد واعتزل المهنة حين كنت صغيراً جداً. لكنَّ الزعني، الذي لُقِّب بـ «أسد لبنان»، وقيل أنَّه اختير مرَّةً بطلاً للعالم في المصارعة، خلَّف قصصاً كثيرة من ذاك الصنف الذي تنسجه مُخيَّلات سخيَّة. فقد رُوِيَ مثلاً أنَّ أحد المصارعين الذين صارعهم قال له، فيما هما يتواجهان: أحبُّ مضغ الآذان، ثمَّ عَضَّ أذنه وظلَّ يعَضُّها حتى استقرَّت كلها في فمه. لكنَّ الزعني، الذي لا يتألَّم ولا يستوقفه فَقْدُ عضو من أعضائه، ردَّ عليه: وأنا أحبُّ مضغ المصارين، ثمَّ أنشب أصابعه في بطن خصمه واستخرج مصارينه.

هكذا، تولَّت الألسنة البريئة التفنُّن في رسم بطولات لم يعد السيف أداتها. فهنا، يتنا أمام الجسد نفسه كمصدر للفعل الخارق، إمَّا صنْعاً له أو تلقِّيَّاً لآثاره. ولبنان، في الخمسينيات، كان يؤثث نفسه كأَيِّ بلد حديث الاستقلال، يعوزه المُصارع والبطولة مثلما يعوزه النشيد والعلم وسوى ذلك ممَّا تُستكمل به الدول.

وفي الأحوال كافَّة، حُفِظ للزعني أنَّه لبَّى هذا المطلب. صحيح أنَّه فقدَ أذنه غير أنَّه «رفع رأس لبنان عالياً» كما كان يقال، ورفع خصوصاً رؤوس أبناء قريته تولا في قضاء البترون. هكذا، أقاموا له، بعد رحيله في ١٩٧٢، تمثالاً يُظهر قوَّته وعضلاته المتحرَّرة والمتورَّمة.

لكنَّ، مع التلفزيون في الستينيات، و«القناة ٧» تحديداً، حلت المصارعة في البيوت، فباتت مبارياتها تُبثُّ من «المدينة الرياضية»، حيث تتجمَّع الحشود المتحمَّسة مشاركةً في الهيجان

والمبايعة وفي لعن الأعداء الشياطين. وأغلب الظن أن المصارعة استقطبت جمهوراً يشبه الجمهور الذي استقطبه الزجل ووجد هو الآخر مضافته في التلفزيون، ذاك أنها أقرب إلى أن تكون الممارسة التطبيقية للزجل، أو أنها زجلٌ يُخاض بالأجسام. وهو ما استهوى دُكوراً بالضرورة، تحيطهم قلة قليلة من النساء، أما أكثر هؤلاء فكانوا ريفيين هاجروا حديثاً إلى المدينة، وعرباً وكردًا بحثوا عن اللقمة في بيروت، ومعهم فقراء من المدن وضواحيها تعددت أعمارهم وتشابهت سوياتهم التعليمية المتواضعة. وبين هؤلاء، احتل سائقو السرفيس وشغيلة الأفران والحمالون الذين سمّتهم العامية عتالين وأصحاب المهن المياومة، موقعاً مميزاً.

وقد انقسمت عواطف الجمهور بين نجوم المصارعة يومذاك، وكلّ منهم نال أوسمة وجوائز، مساهماً في «رفع رأس لبنان عاليًا». وكان أبرز هؤلاء الأخوين جان وأندريه سعادة، اللذين درّبهما الزعتي، وأسعد سرور، و«بطل المهجر» وديع أيّوب، وإيلي بجاني، وجورج ديراني، ونجيب نهر... وكانت تلازم واحدَهم صفةٌ أو صفتان تتصلان بشخصه أو بطريقته في المصارعة. فالأخوان سعادة، وكانا المعادلين الرياضيين للأخوين رحباني في الفنّ وللأخوين فليفل في الأناشيد الملحنة، كانا «يُجسّران» إلى الخلف، فيستطيعان بمرونة التحكّم في الظهر أن يقلبا الخصم الذي يعلو عليهما. ولسبب ما عُرفا بـ «الشيخ المنصور أندريه» و«الأمير المنصور جان»، كما لُقّب وديع أيّوب أيضًا بـ «الشيخ»، وسُمّي أحياناً «لبنان أيّوب» للإحياء بأنه يمثل بلده في المغتربات، فلم يكن يتقدّم من الحلبة إلاّ معتمراً الكوفيّة والعقال اللذين يُفترض أنّهما دلالة على لبنان في العالم. أمّا بجاني فكان يُنعت بالشهامة والجتلمانية لمدى تقيّده بقوانين اللعب وتحمّله الضرب الذي لا يردّ عليه إلاّ على نحو مدروس ومحسوب. وبدوره، بقي نجيب نهر محبوب الروم الأرثوذكس لأنّه

أرثوذكسيّ، تمامًا كما بقي جورج ديراني محبوب الفلسطينيين المسيحيين لأنّه من أبناء مخيم مار الياس.

و«الكتيش» كان حاضرًا بقوة، خصوصًا في استعراض ذلك الخليط المزركش من الأجسام العضليّة والأزياء والأوسمة ممّا كانت تنقله الملتصقات الدعائيّة. فهنا أريدَ إيصال إيحائين متضاربين: القوّة، من جهة، وهي من لوازم المهنة، ومن جهة أخرى، العاطفة الحنون التي تخاطب قلوب الجماهير مثلما كانت تفعل الأفلام الهنديّة عهدذاك. فـ «جَبّار الحلبة» و«قاهر الأبطال» و«ملك الموت» الذي كانه المصارع، هو من صنف «الوحش» الذي يحبّ «الجميلة» وتحبّه. ولبنان يومذاك كان مكانًا نموذجيًا لاجتماع البدائيّ والجميل «الحضاريّ»، فكان أبنائهم يحملون بكثرة أسماء سبع ونمر وأسد وذيب، كما يتحدّثون بشيء من العاديّة عن مباراة أنزلت الشلل بالمصارع أو تأدّى عنها شجّ رأسه. لكنهم، إلى هذا، كانوا يذوبون رقّة وهم يغنون مع شارل أزنافور وميراي ماتيو.

وهذه الكيتشيّة غنمت أكبر فرصها مع الأخوين سعادة. فهما الأكثر سفرًا إلى الخارج وتعريفًا بالعالم على نحو سياحيّ لا يُعرّف كثيرًا. وهما غنّيا أغاني شرقيّة وغربيّة، ومثلا في أفلام سينمائيّة حمل أحدها عنوان «قفزة من على نهر السين». وكانا، فوق هذا، الأكثر تنظيمًا لمباريات توصف بالعالميّة، يستقبلان فيها مصارعين من بلدان نائية وغريبة. هكذا، كانت تُستثار وطنيّة اللبنانيين حين ينهزم ابن بلدهم أمام مصارع أجنبيّ، أو يتلقّى منه ضربات يتأخّر في ردّها إليه، وما إن يأتي الردّ حتى تهبّ عاصفة الوطنيّة صياحًا وتصفيقًا.

وكان الإكزوتيكيّ هناك أيضًا، فبعض ملابس المصارعين وأقنعتهم

ربّما استوحّت منحوتات نحتها جياكوميتّي وبيكاسو لبدائيّين بتنا
نعلم لاحقاً أنّهم لم يكونوا بدائيّين جدّاً. وكثيراً ما كانت الأزياء
والأقنعة تلك تستدعي نوعاً من هوس الجمهور العُصبيّ وذعره من
اللمس أو الاقتراب، ذاك أنّ الغابة أضحت، هي الأخرى، واحداً من
عناصر الديكور الذي يحفّ بالمصارعة.

ولئن مثّل الشريّر مصارعون قساة ومكروهون كالهنگاريّ يوجي
كوفاكش والألمانيّ إريك ميلر والأميركيّ دالي لانش، فإنّ الأفريقيّ
برنس كومالي كان رمز النبل والوسامة في آن واحد، أحبه جمهور
المصارعة وتناقلوا أنّ صداقة ترقى إلى الأخوة تجمع بينه وبين
الأخوين سعادة. هكذا، استقام حبّهم للمصارع الغريب بأن جعلوه
واحداً منهم. ورغم أنّ اللبنايّين غير منزّهين عن العنصريّة، فقد
أنساهم هذا الحبّ لبرنس كومالي أنّ لونه أسود.

وككلّ شيء آخر، أعملت الطوائف مبضعها في المصارعة. فبينما
غلب المسلمون في رفع الأثقال وكمال الأجسام، فكان منهم معظم
الربّاعين، كان المصارعون في معظمهم مسيحيّين من جبل لبنان
ومحيطه. هكذا، انتسب كثيرون منهم إلى أحزاب يُقبل عليها
مسيحيّون، لا سيّما الكتائب والقوميّ السوريّ اللذين يبالغان في
التعويل على الأجساد. ففي بيت الكتائب المركزيّ في منطقة
الصيفي، درّب إدمون الزعّني هواة المصارعة عليها. وبالفعل، انتمى
إلى الحزب المذكور الأخوان سعادة وإيلي بجّاني كما انتسب جورج
ديراني إلى القوميّ السوريّ.

وأغلب الظنّ أنّ المصارعة كان لها اقتصادها وتجارتهما ممّا لم
يُعرف عنه الكثير. لكنّ المرجّح أنّهما كانا اقتصاداً وتجارة صغيرين
ومتواضعين. أمّا من يفكر في أرباح الرهان على المصارع الرومانيّ

القديم، الغلاديباتر، أو على الملاكَم الأميركي بين الخمسينيات والسبعينيات، فعليه أن ينسى المقارنات.

لكنّ قريبي زغلول، الذي يكبرني بعشر سنوات ويدرس في الجامعة، أراد أن ينقذني من ضلالي فقال إنّ المصارعة «صفقات وترتيبات تسبق اللعب». بهذا، نجح زغلول في هزّ اقتناعي بما تراه عيناى وتصدّقانه. وبعد سنوات طويلة، كنت خلالها قد فقدت كلّ اهتمام بالمصارعة، جاء رولان بارت يوجّه ضربة أخرى. ففي مستهلّ كتابه «ميثولوجيّات»، تحدّث الناقد الفرنسيّ عن «عالم المصارعة»، نافياً أن تكون هذه «الرياضة» رياضة وجازماً أنّها، على عكس الملاكمة، فُرجة متوقّعة الحركات ومتوقّعة النتائج.

لكنّ الضربة الكبرى جاءت مع حرب السنتين في ١٩٧٥. حينذاك، صارت الأجسام لزوم ما لا يلزم، إذ إنّ القوّة لم تعد تخرج «إلّا من فوهة [فوهات] البنادق». لقد حال الجدّ البالغ دون الفرجة، مثلما حال العنف المباشر دون الحاجة إلى تمثيله.

وإذ هاجر إيلي بجّاني إلى هيوستن وغاب ذكره، توقّي وديع أيّوب شابّاً في ١٩٧٦. أمّا أندريه سعادة فعاش حتى ١٩٩٩، لكنّه عند وفاته كان في الواحد والستين. قبله اغتيال جورج ديراني في ١٩٨٤ أمام منزله في المخيم، وفي الحقبة الثمانينيّة اللعينة نفسها، مرّت سيّارة مسرعة أمام دكّان نجيب نهرا فخرج من شبّاكها رشّاش أودت رصاصاته بصاحب الدكّان. قاتلا ديراني ونهرا لم يُعرفا، ولم تُعرف أسباب مقتلهما.

حرب الأعلام... حرب الآلهة

في سنواتهم الممتدة منذ استقلالهم في ١٩٤٣، أنتج اللبنانيون علمين يمكن القول إنهما خطابان على نطاق وطني: العلم اللبناني وعلم حزب الله.

الأول تتوسطه أرزة خضراء، ولونه الأبيض والأحمر بـ«مقتصدان» في إيحائهما.

إبان سنوات المدرسة، كان تمجيد ذلك العلم ينتسب إلى فصاحة إنشائية بريئة وردئة في آن. كان يقال: «الأبيض في العلم يرمز إلى السلام والصفاء وثلج الجبل، والأخضر الذي في الأرزة إلى الطبيعة الخالدة والنضرة، والأحمر إلى دماء الشهداء». والعبارة الأخيرة هذه كانت كفيلة برسم بسمة على الشفاه يعجز التلقين الأستاذي عن لجمها: فثمة ما كان يتراءى لنا مبالغاً ربّما أملاها استدراج الخطابة، أو التنازل لثقافة رائجة في المنطقة، ثقافةٍ تأبى دقّ باب «الحرية الحمراء» بغير «اليد المضرجة».

مع هذا، وفي يومنا الراهن المكتنز بكلّ ما سبقه من تجارب، بتنا نفضّل المبالغة في زعم الدم على الوجود الفعلي للدم. فالكذبة تبقى خيراً من الموت، على ما علّمنا فيلم «وداعاً لينين»، فكيف وقد تمّتّعنا في لبنان بحريّة تفوق كثيراً الحريّات التي دُقّ بابها بالأيدي المضرجة... أمّا العلم الثاني فأصفر، كُتب عليه بالأخضر وبخطّ كوفيّ: «حزب الله»، فيما كُتب تحته: «المقاومة الإسلامية في لبنان». وبدوره، يرتفع حرف الألف في كلمة «الله» كزند لا تعرّج فيها، تنتهي بقبضة مشدودة حول بندقيّة اقتحامٍ كُتبت فوقها العبارة القرآنيّة في «سورة المائدة»: «فإنّ حزب الله هم الغالبون». ولئن استلهم رفعَ البندقيّة علمَ «الحرس الثوريّ» الإيراني، حيث

ينتصب السلاح بالطريقة نفسها، فالعلم الأول يتّسع لصورٍ على شيء من التمويه لعالم دين وكتاب وسيف. إنّه كون شيعيّ محض.

لقد أنتج اللبنانيون بالطبع أعلامًا أخرى كثيرة، من علم «حزب الكتائب اللبنانية» إلى أعلام «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حزب الوطنيّين الأحرار» و«حركة أمل» و«القوّات اللبنانية» و«التيّار الوطنيّ الحرّ» و«تيّار المستقبل» و«المردة»... فضلًا عن زوبعة القوميّين السوريين. كذلك، استقبلوا أعلامًا وافدة من الخارج، كمنجل الشيوعيين ومطرقتهم وخريطة «الوطن العربيّ» في علم البعث. لكنّ العلمين الأكثر خفًّا في سمائنا، والأوسع تمثيلًا وتعبيرًا عن المشاعر يقيان العلم اللبنانيّ وعلم حزب الله: أولهما ارتبط بقيام دولة ونيل استقلال، والثاني ارتبط بتحرير أرض ومقاومة وحرب مع إسرائيل. إنهما، إذًا، يملكان الطاقة التي تؤهلّهما أن يكونا علمين متناظرين، إن لم نقل نقيضين.

ومن جهتهم، كان للسنة حضورهم ما بين قيام الدولة «المارونيّة» وعلمها وصعود «دولة» حزب الله الشيعيّة وعلمها. إلّا أنّ ذلك الحضور، إذا استثنينا أعلام تنظيمات صغرى كـ «المرابطون»، حصل من دون علم. ففي المرّة الأولى، كانت الناصريّة، التي استولت على المخيطة السنيّة، فتجسّدت في صورة جمال عبدالناصر أكثر ممّا في علم مصر أو «الجمهورية العربيّة المتّحدة». وفي المرّة الثانية، حال تكاثر أعلام المنظّمات الفلسطينيّة دون الاستقرار على علم جامع كعلم منظّمة التحرير مثلاً. وفي الحالتين كانت لا - لبنانيّة الطرفين، المصريّ والفلسطينيّ، تجعل رفع العلم أمرًا مُحرجًا للسنة اللبنانيين يعزّز اتهام المسيحيّين التقليديّ لهم بـ «نقص اللبنانية».

وتجربة كهذه ربّما ساهمت في حمل «حزب الله» على الاتّعاظ

ومحاولة تفادي التهمة: فبعد طوره الأول حين كان يدعو إلى «جمهورية إسلامية في لبنان»، كَفَّ الحزب عن دعوته، ثمَّ انخرط في الحياة السياسيَّة ولعبتها البرلمانيَّة. وهذا ما كان كافياً، في نظر كثيرين، لأنَّ «يلبنن» الحزب، علماً أنَّ مشاركته في الانتخابات النيابيَّة أنت مسبوقة بفتوى أصدرها السيّد الخامنئي أجازت له تلك المشاركة.

لكنَّ مقارنةً أبعد بين علَمي لبنان وحزب الله تنبئ بالخلاف الأعرض الذي يشقُّ اللبنانيين اليوم: إنَّه بين وعي ذي مصدر مارونيّ بدأ يتراكم قبل عشرات السنوات على رسم العلم، وآخر ذي مصدر شيعيّ اتخذ شكلاً انفجارياً بعد الثورة الإيرانيَّة في ١٩٧٩.

والحال أنَّ العلم اللبنانيّ بسيط لا ينطوي على تفاصيل أو كلام، فكأنَّ رسالته الضمنيَّة هي أنَّ هؤلاء اللبنانيين، مثلهم مثل باقي أهل الأرض، بحاجة إلى بلد ورمز وعضويَّة في المنظَّمات الدوليَّة. وغنيَّ عن القول أنَّ الكتابة على العلم لم تكن رائجة ما خلا في حالات نادرة، كالسعوديَّة التي كتبت «لا إله إلا الله محمَّد رسول الله» وتحتها سيف، قبل أن يقلدها الإيرانيُّون في ١٩٨٠، حيث تصدَّرت علَمهم كلمة «الله»، ومن بعدها صدام حسين في العلم الذي اخترعه للعراق.

وعلى عكس أعلام رفعتها بلدان تعدديَّة التركيب، كالعراق في عهد عبدالكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)، حيث حُشدت داخل رقعة القماش خصائص الجماعات والمجموعات التي تشكَّل تلك البلدان وتاريخها، تكاسل العلم اللبنانيّ عن نقل تلك الخصائص (وإن أُحيلت، لا سيَّما منذ الحرب، إلى العملة الورقيَّة). فما هو متوقَّر في الريبورتوار المارونيّ التقليديّ بدا كافياً لتأليف «أسطورة مؤسَّسة» يسطع فيها مؤسَّس درزيّ هو فخر الدين المعنيّ، ومؤسَّس ثانٍ سنِّي (وإنَّ

تنصّرت عائلته) هو بشير الشهابي، وتلوح للإمام الأوزاعيّ ظلال تبشّر بتسامح المسلمين الدينيّ. وفي ما خصّ العَلَمَ تحديدًا، كان مسلمون كصائب سلام وسعدي المنلا وصبري حمادة ورشيد بيضون مساهمين في رسمه بوصفه تطويرًا للعلم الذي اعتمد مع إنشاء «لبنان الكبير».

هذه الراية المقتصدة في تعبيرها ليس فيها الكثير الذي يقال. إنّها متواضعة تواضع البلد الذي أريدَ إنشاؤه: كثير الحياد وقليل القضايا، وما من داعٍ لإيضاحات أكثر. لقد أُريدَ لها أن تكون علم وطن تحكّمه طائفة بتفاهم «ميثاقيّ» مع قيادات باقي الطوائف. لكنّ تحفّظات الطوائف الأخرى عن حكم البلد الطائفيّ ردّ العلم مجرد علم لتلك الطائفة الحاكمة، وفتح الباب واسعًا للهزء به، حيث اتخذ أشكالًا عدّة: من سخرية العامّة التي سمّت الأرزة قرنيطة، إلى مطالبة نبيه برّي ذات مرّة بإحلال شتلة التبغ محلّ الأرزة (والتي استدعت تحفّظ النائب دوري شمعون: شرط أن يُكتب تحت الشتلة أنّ التدخين يضرّ بالصحة ويتسبّب في الأمراض).

مع هذا، هناك شيء واحد يمكن قوله، ذاك أنّ مركزيّة الأرزة في العلم تُغلّب البُعد الطبيعيّ، ممثّلًا في شجرة، على سواه من المعاني والأبعاد. والطبيعة تحضّ على الاقتصاد في التعبير لأنّها هي التي التعبير كلّه. فالشائع أنّ جمالها مُحفّزٌ على الصمت و«جلالها» دافع للانثخاذا والانبهار. وهذا ما يشقّ الطريق إلى صوفيّة رومنطقيّة ما، صوفيّة يغذيها أنّ جار الأرز هو الكاتب جبران خليل جبران، وأنّ الأرز نفسه إنّما هو «أرز الربّ» كما يقال.

بيد أنّ العلم الآخر لا يحضر فيه الربّ (الله) حضورًا ضمنيًّا، ولا حضورًا طبيعيًّا. إنّهُ يحضر بصفته صاحب حزب سياسيّ ومسلّح.

فكأننا، والحال هذه، نعثر في التعاقب الزمني للعلمين على ما أشار إليه وليم رايش من انقلاب الصوفيّة الدينيّة، بما فيها من مازوشيّة، إلى صوفيّة قوميّة ساديّة ونرجسيّة. هكذا، يضجّ العلم الحزب اللهيّ بالكلام والصور والتعبير ممّا تتميز به الدعوات النضاليّة. وإذا يُشرف «أرز الربّ» على وادي قنّوين، الذي قيل أنّه كان ملجأ الهاربين من بطش الرومان الوثنيين، فإنّ إله «حزب الله» لا يطيق الهرب «الجبان» بل يعلن «انتهاء زمن الهزائم». فإذا تغطّى أهل العلم الأوّل بأنّ اسم الأرز مذكور في التوراة، كاد أهل العلم الثاني يشكّون في أن يكون في الأمر «تطبيع» ما. وفي مقابل صمت علم الأرزّة أمام الطبيعة، وهي «لوحات الله راسمها» بحسب أغنية وديع الصافي، يسود اقتحام الطبيعة بعنصريّة البندقيّة التي تنتجها مصانع الأسلحة وتحتلّ في علم الحزب المركزيّة نفسها التي تحتلّها الأرزّة في علم الدولة. وهي عنصريّة تناولها أيضًا رايش وسواه ممّن استوقفتهم القبضات النافرة العروق والأجسام المشدودة في الحركات النضاليّة، ذاك أنّ الذي تُظهره المصقّات شادًّا بأصابع وعروق نافرة على بندقيّة لا تقلّ عنصريّةً، إنّما يمشي دائماً «منتصب القامة» على ما أعلّنا سميح القاسم ومارسيل خليفة.

فوق هذا، فـ «حزب الله»، مرموزًا إليه بعلمه، غير معنيّ بتاتًا بتمثيل باقي الجماعات أو بمراعاة تمثيلاتها ورموزها. تمثيلاته ورموزه هو تحتلّ القماشة كلّها، ما يضعنا وجهًا لوجه أمام علم لجماعة، لا لكلّ الجماعات، جماعة لا تزعم بتاتًا، من خلال رايتها، أنّها تريد أن تتحدّ مع سواها في كيان أعلى أو في مفهوم مركّب.

فنحن بالتالي حيال إله جماعتيّ مسلّح بما أنتجته مصانع حديثة، وإله شبه وطنيّ، أعزل إلّا من الطبيعة.

وبين رومنطيقية الطبيعة الوطنية وحدائية الأداة الجماعية، يستقرّ إله القوة في قوّته، ويغفو إله الطبيعة في الطبيعة. إنهما ربّ غالب وربّ مغلوب.

الجامعة الأميركية في بيروت: أبعد من السياسة!

حين يقام في الجامعة الأميركية ببيروت معرض عن الشيوعية، وعن «الفنّ والثورة في الشرق الأوسط»، فهذا خبر يتناول الجامعة أكثر ممّا يتناول الشيوعية.

قد يقول قائل إنّ تلك الجامعة ما كانت لتسمح بهذا النشاط لو كانت الشيوعية لا تزال حيّة تُرزق وتهدّد النفوذ والمصلحة الأميركيين. ربّما. مع هذا، ليس مألوفًا أن يحتفل الخصم بخصمه وإن مات. ونحن نعلم، بالتجربة الخبيثة، أنّ معظم الذين يقولون: «لا تجوز على الميت إلا الرحمة» يقصدون أنّ الرحمة لا تجوز عليه.

مع حماقة دونالد ترامب الأخيرة في شأن القدس، كان موقف رئيس الجامعة فضلو خوري، ثمّ بيان «الهيئة التدريسية» فيها، فكأنّنا لسنا حيال جامعة «أميركية» بالمعنى الذي غالبًا ما توصف به وتُنتقد عليه.

إذًا، في الأمر ما يتعدّى السياسة الضيقة وما يتجاوز ربط تلك الجامعة بـ «الإمبريالية الأميركية» الشريرة. معيار السياسة الضيقة يصحّ في جامعة تابعة لمصر أو لروسيا، لكنّ ليس في جامعة «تابعة» لأميركا أو لبريطانيا.

أبعد من هذا، يمكن المغامرة بافتراض أنّ الجامعة الأميركية غالبًا

ما دفعت ثمن طغيان التأريخ السياسي في منطقتنا على تأريخ الاجتماع والاقتصاد والثقافة والمؤسسات والمهن وسواها. فالسياسة عندنا، وكما هو معروف جيّدًا، تبتلع دائمًا ما عداها.

والتلخيص لا يقف عند هذا الحدّ، فحتى في التأريخ السياسي نفسه، طغت نظرة تُغلب الانقلابات العسكرية والنزاعات الأهلية على البرلمانات والإدارات العامة والأحزاب والنقابات والصحافة. إذًا، وفي السياسة ذاتها، ساد ما هو قَطْعٌ على حساب ما هو استمرار، وما هو عنف على حساب ما هو سلمية وتدرّج.

اليد العليا في هذا التأريخ كانت للناصرية. للثورة الجزائرية. للمقاومة الفلسطينية. للحروب الأهلية. وطبعًا لـ «النكبة» و«النكسة». جميلة بو حيرد لم تكن جندارك العربية فحسب، بل كانت مدام كوري العربية أيضًا. بعد ذلك، جعلنا معيارنا هذا معيارًا لقياس ظاهرات الجامعة الأميركية لا يصحّ في قياسها هذا المعيار.

لكن، في نظرة رحبة إلى هذا التاريخ، نظرة تُحيطُ بتحوّلاته التي تتجاوز السياسة، يبرز تأسيس الجامعة الأميركية في بيروت (أو «الكلية السورية الإنجيلية» يومذاك) كواحد من حدثين اثنين ربطا العالم العربي والشرق الأوسط بالعالم. أمّا الحدث الثاني فهو شقّ قناة السويس التي وصّلت البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. وليس بلا دلالة أنّ هذين التطوّرين، وهما الأهمّ في تاريخ منطقتنا بعد حملة نابوليون في ١٧٩٨-١٧٩٩، إنّما ولدا في حقبة واحدة: قناة السويس بُدِئَ العمل فيها في ١٨٥٩ وانتهى في ١٨٦٩، فيما نشأت الجامعة في ١٨٦٦، قبل ٢٤ سنة على أوّل جامعة وطنية حديثة في العالم الإسلامي، هي التي أنشئت في اسطنبول.

تواكب هذان الحدثان، القناة والجامعة، مع ما كان يجري في

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مؤدياً إلى إطلاق حركة تطمح إلى توحيد العالم: فحينذاك، وأول مرة في التاريخ، بدأ توسع أوروبا بسبب اقتصادها الصناعي المندفع إلى خارج حدوده بحثاً عن الأسواق. إندفاع كهذا لم يكن عسكرياً وسياسياً فحسب، بل كان أيضاً ثقافياً ومؤسسياً يرشح معمرتنا لأن تكون، وعلى نحو غير مسبوق، كوناً واحداً، متصلاً ومتربطاً. مع التطور المذكور، بدأت عزلة المناطق النائية وانغلاقها يتعرضان لتحدي غير محسوب.

هذا الوافد الجديد جاء بالسلاح الذي يضمن بطبيعة الحال غلبة الغالب، لكنه جاء أيضاً بالمدرسة وبالسكة الحديد وبالمستشفى. أول مرة، كان الغازي يعلم المغزو كيف يقاومه وكيف يستقل عنه: ذاك أن شعوب المستعمرات تعرّفت، من خلال مستعمرها، إلى الحزب والصحافة والنقابة التي ما لبثت أن استخدمتها سلاحاً ضد... الاستعمار.

صحيح أن العقود اللاحقة برهنت أن ذلك التفاؤل بوحدة العالم كان متسرعاً ومبالغاً فيه. فالهويات الدينية والقومية ما لبثت أن استجمعت قواها وردّت بقوة، وكان للعنف الكولونيالي، الوحشي أحياناً والعنصري أحياناً أخرى، دوره المؤكّد في استثارة ذلك الردّ. كما أن التفاوت الذي أبدته جماعاتنا المحليّة في استقبال الوافد الغربي، وفي الحماسة له، عزّز، وطوّر، انقسامات اتّصف بها البناء اللاحق للدول والأنظمة. وبعد كلّ حساب، لم يطل بنا العهد حتى رأينا حركة كـ «جماعة الإخوان المسلمين» تنشأ في ١٩٢٨.

مع هذا، رُسمت وجهة تقدّميّة وأُمميّة للمستقبل، وكانت الجامعة الأميركيّة بين أبرز راسميها. يكفي القول، بهدف المقارنة، أن ستّينيات القرن التاسع عشر هي أيضاً عقد النزاع الأهلي والطائفي في جبل

لبنان، فأَيُّ الوجهتين التَّاسِيسِيَّتَيْنِ نختار من حيث المبدأ: تلك التي
تجهد لربط منطقتنا بالعالم الأوسع، أم تلك التي لا تتحمّل عيش
طائفة صغرى في جوار طائفة صغرى أخرى؟

بالطبع، هناك دائماً محامو دفاع عن تاريخنا السابق للاستعمار
بعجره وبجره، ممّن سيقولون إنّ الطوائف، بالشكل الذي نعرفه،
ما هي إلّا نتاج من نتاجات الاستعمار والرأسماليّة. وهذا قد
يكون صحيحاً شرط أن نضيف أنّ الطوائف المذكورة إعادة إنتاج
لبنى عصبية سابقة عليها، لعالمٍ من الملل والنحل، لا تصله صلة
بالاستعمار وبالرأسماليّة.

وفي مطلق الحالات، كانت الوجهة الجديدة قد وجدت صياغتها
الأولى، الأكمل والأنبل، على لسان دانيال بلسّ، رئيس الجامعة
الأميريّة، لدى تدشينه «كوليدج هول» في ١٨٧١: «هذه الكليّة هي
لكلّ شروط البشر وطبقاتهم، في معزل عن أيّ اعتبار للون والقوميّة
والعرق أو الدين. المرء، أكان أبيض أو أسود أو أصفر، مسيحياً أو
يهودياً أو محمّديّاً أو غير مؤمن بدين توحيديّ، يستطيع أن يدخل
إلى هذه المؤسّسة ويستفيد من كلّ مزاياها، [يستطيع ذلك] لثلاث
سنوات أو أربع أو ثمانٍ، ثمّ يمضي في طريقه مؤمناً بإله واحد، أو
بعده آلهة، أو بلا إله».

أمّا مفاعيل الوجهة الجديدة هذه، كما مثّلتها الجامعة الأميركيّة،
فظهرت على غير صعيد. فضاءً على التكوين التقليديّ للحَيّ
السكنيّ الشرقيّ، بوصفه امتداداً للعلاقات القرابية وروابط الدم،
أدّت الجامعة الأميركيّة إلى خلق حيٍّ من نوع آخر: إنّهُ «رأس
بيروت»، حيث لا يقيم بالضرورة الإخوان أو أبناء العمّ في شقّتين
متلاصقتين، ولا يتحوّل صاحب الدكان في القرية إلى صاحب
السوبرماركت في المدينة، يتزوّد بسلعه أبناء قريته الذين هبطوا

معه إلى بيروت. هنا، في رأس بيروت، صار السودانيّ جازاً للأميركيّ في البناية نفسها، كما بات النازل من جبله في الكورة أو ظهور الشوير جازاً للعراقيّ أو البريطانيّ الآتي من وراء البحار. مفهوم الجوار، إذًا، بات يكتسب معنًى حديثاً، حيث غدت الحرّية والخيار الفرديّ يؤدّيان الدور الذي كانت تؤدّيه القرابة الموروثة والمفروضة بقوة الدم.

ومثلما تعارف البشر، وتزاوج «الغرباء» أو تصادقوا في ما بينهم، تداخلت اللغات والأزياء والمطابخ والعادات لتشكل بيئة متعدّدة وملوّنة تقف في مقابل قيم العصبيّة الضيقة وعلاقاتها.

وبالتأكيد، كان من الإنجازات الكبرى أنّ الجامعة الأميركيّة نشأت جامعةً للشرق الأوسط، لا للبنان فحسب. فيها تخرّج شبّان وشابات من العالم العربيّ نقلوا إلى مجتمعاتهم وإلى نُخبها بعض ما يجدّدها ويغنيها. حصل هذا فيما كانت الدول العربيّة المستقلّة حديثاً، أو التي كانت تستقلّ، في أمس الحاجة إلى أن تستغني عن كوادرات أنظمة الانتداب والاستعمار، وأن تتمتّع بكوادرها الوطنيّة التي تسيّر إداراتها وتعليمها.

وفي الجامعة الأميركيّة، ومن خلال الحضور الفلسطينيّ المميّز، تطعّمت النخبة اللبنانيّة، وهي الفرانكوفونيّة تقليدياً، بأنغلو فونيّين كان يحتاج إليهم الاقتصاد اللبنانيّ بإلحاح في حقبة ما بعد الاستقلال. لقد تواكب هذا التحوّل الكبير مع مستجدّات ما بعد الحرب العالميّة الثانية وانحسار النفوذ الفرنسيّ، السياسيّ كما الاقتصاديّ، لمصلحة النفوذ الأميركيّ، وجزئياً البريطانيّ.

لكن، ربّما كان أهمّ ما انتقل إلينا بقيام الجامعة الأميركيّة تعرّفنا إلى قيمة النقد وإفادته لجسم المنقود. فلا نبالغ إطلاقاً حين نقول

إنّ هذه المؤسسة تعرّضت، طوال تاريخها، لكمّ من هذا النقد الصادر عن أساتذة وطلّاب فيها، بل لكمّ من التشهير السياسيّ، لم تعرفه مؤسسة أخرى في الشرق الأوسط. بيد أنّ ذلك كلّه لم يُضعفها، بل حصل العكس: فهي احتفلت في ٢٠١٦ بالذكرى الـ١٥٠ لتأسيسها، وهو عمر لا تطمح إلى رُبعه مؤسساتنا المحليّة التي كثيرًا ما تذوي بعد سنوات قليلة على نشأتها، إمّا تحت وطأة النزاعات الأهليّة والانقلابات العسكريّة، وإمّا بسبب التركيبة العائليّة التي تحكمها وتحوّل قيّدًا على استمرارها.

وبالفعل، تعرّضت الجامعة خلال تلك السنوات الـ١٥٠ لما تعرّض له سواها من المؤسّسات في لبنان. فهي أيضًا تلقّت آثار النزاع الأهليّ في ١٩٥٨، ثمّ حرب السنتين في (١٩٧٥-١٩٧٦)، وبعدها المعارك والمجابهات التي عرفتها الثمانينيّات، وبعضها حصل في بيروت نفسها وفي أحياء لا تبعد كثيرًا من رأس بيروت. وممّا لا يُنسى أنّ ظاهرة خطف الأجانب التي ازدهرت في الثمانينيّات، استهدفتها كونها... أميركيّة. ولم يكن مالكولم كير الذي اغتيل في مطالع ١٩٨٤ الضحيّة الوحيدة لتلك الهمجيّة التي طغت يومذاك باسم إله متجهّم وعديم الرحمة.

لقد انتسبت الجامعة الأميركيّة فعلاً إلى مشاكل المنطقة، وإن اعتمدت التقوقع والانكفاء عن لحظات عصفها الأكثر جنونًا، إلّا أنّها اختلفت بتقديمها حلولًا لا تزال المنطقة بعيدة جدًّا من أن تأخذ بها.

آباء وأبناء، زوجات وأصهار

بعد ثورة إيران، ومع الانتخابات الأولى لاختيار رئيس للجمهورية، أشار آية الله الخميني بيده إلى أبو الحسن بني صدر، وقال: «هذا ابني». العبارة المقتضبة والمتشائفة التي وصف بها شيخ الثورة أحد شبَّانها، حوَّلها الأخير إلى برنامج سياسي. فهو بالكاد تناول السياسة والاقتصاد، الذي هو موضوع تخصُّصه، مركِّزاً على ما قاله عنه آية الله. هكذا، حقَّق فوزاً صارخاً بوأه رئاسة الجمهورية الأولى في إيران الجمهوريّة.

بني صدر لم يكن أكثر من أستاذ جامعيّ عاديّ وواحد من معارضين كثيرين للشاه يعيش في فرنسا، فعندما نُفِيَ الخميني إليها، بعد سنوات نفية إلى العراق، توثَّقت علاقة «الابن» بـ «أبيه»، حتى صارت تنوب عن كلِّ تعريف آخر.

وإذ انقضى نحو من أربعة عقود، علّق ميشال عون على استقالة سعد الحريري من الرياض، فقال إنّ رئيسَ حكومته «ابنُه»، وأنَّهما دخلا معاً إلى الرئاسة ومعاً يخرجان منها. ومعروفٌ أنّ عون، بحسب لقبٍ بات شائعاً، هو «بَيّ [أبو] الكلِّ»، يستطيع أن يسمِّي أيّ لبنانيّ «ابني». وفي ترسانتنا سوابق كبرى ذائعة الصيت في أبوة السياسيّين: فمصطفى كمال عُرف بالاسم الذي فاقت شهرته شهرة الاسم الأصليّ: «أتاتورك»، أو «أبو الأتراك»، أمّا جوزيف ستالين، «الأمميّ»، فغدا «أبا الشعوب» قاطبة.

والأبوة سلكت، في عصرنا، طرقاً شتّى، استند أحدها إلى خلفيّة كاثوليكيّة لا يخطئها البصر. فقد تغلّبت، في التقليد هذا، صورة الأب - الزوج على صورته الأخرى، فيما تُرك للأُم الطاهرة، التي تستأنف النموذج المريميّ، أن تسلَّط الضوء على القدرات الخارقة للزوج - الأب. ولم يكفّ الزعماء - الآباء، الفاشيون منهم والشعبيّون

والعُظَامِيُّونَ والبيّن بين، عن تقرّيب الدولة من عائلة كهذه. فبيّنَ موَسوليني رفع زوجته راشيل إلى مصاف المِثال الذي ينبغي أن تقلّده الإيطاليّات، مع أنّه لحظة القبض عليه وإعدامه في ١٩٤٥ كان مصحوبًا بعشيّته كلاريتّا بيتاتشي، لا بزوجه. وكان الزعيم الأرجنتينيّ خوان بيرون مبكّرًا في نوع من التوريث المضبوط انتخابيًا: فبعد أن فشلت محاولة ترشيح زوجته «الأسطوريّة» الأولى إيفا، عام ١٩٥١، لتكون نائبته في رئاسة البلد، نجحت المحاولة في ١٩٧٤ مع زوجته الثانية إيزابيل، ما جعلها تتولّى الرئاسة سنتين بعد رحيله في ١٩٧٦. وبدرجة أدنى من الضبط الانتخابيّ للتمدّد العائليّ، تأثّر الحبيب بورقيبة، ذو الثقافة الفرنسيّة، بهذا المنحى، مسمّيًا زوجته وسيلة «الماجدة» بين التونسيّات ومفوضًا إيّاها أدوارًا ومهمّات بارزة. أمّا في الفيليّبين، فمن دون ضبط، منح فرديناند ماركوس زوجته إميلدا «حقّ» التحكّم شبه المطلق في الفيليّبيّين.

ما لا شكّ فيه أنّ في الأبوة هذه، على تعدّد صيغها، إفراطًا في الفصاحة يراهن على سذاجة المتلقّي. فالخميني، بعد سنة ونصف السنة فحسب، غضب على «ابنه» بني صدر الذي هرب تحت جناح الظلام من جمهوريّة «يرأسها»، كي يحفظ رأسه في فرنسا. ونعرف أنّ أهمّ تحالفات عون السياسيّة تحالفه مع الطرف الذي يتّهمه الحريري بقتل أبيه البيولوجيّ. ولئن صادرت أبوة أئاتورك ألسنة البنين الأتراك وطرائقهم في الحياة واللباس والعبادة، فإنّ أبوة ستالين قاومت حياة البنين السوفيّات بأبخس الأثمان.

ومع كلّ زغل الأبوة، يبقى إفراطها في الفصاحة إنسانيًّا جدًّا، وبالتالي صلبًا جدًّا، بعضه يقيم في ضعف البشر الأبناء وبعضه في جبروت الزعماء الآباء. فالأبوة، عَرَضًا لها وطلبًا عليها، صورة مكرورة وشائعة على مستويات لا حصر لها، أعلاها علاقة الله بنا، هو الذي ترسمه الأديان عمومًا، والمسيحيّة خصوصًا، أبًا أعلى.

والحال أنَّ النظام المَلَكِيَّ، قبل أن يغدو دستورياً، كان الأصدق والأدق في هذه الأبويَّة، أي في المماثلة الصريحة بين الملك الأب، واستطراداً الله وقد صُعِّر حجمه، وبين الرعيَّة الأبناء. فهذه الأبوة المطلقة إذ تستضعف الأب البيولوجيَّ تلبي هوية الحكم المطلق في الاحتكار المطلق، ذاك أنَّ الصلة البيولوجيَّة إنَّما تُزاح لتحلَّ محلَّها صلة مفادها التبعية «السياسيَّة» التي يتحكَّم فيها طرفها الأقوى. لكن، في المقابل، يُحتَفَظ في العلاقة السياسيَّة المذكورة بثوابت التركيبة العائليَّة وهندستها، كما يُحتَفَظ بدلالات بسيكولوجيَّة باتت معروفة جداً. فالأب القويَّ يستطيع ما لا يستطيعه الأب البيولوجيَّ الضعيف من توسيع العازل بين الأم والابن الذي ينافس الأب عليها، وفقاً للمقولة الفرويديَّة التي صارت كليشيه. وما الأم، والحال هذه، إلَّا الأُمَّة والشعب. هكذا، لا يعود الفرد - المواطن يتَّصل بشعبه وأُمَّته، أو يتواصل معهما، إلَّا عبر وساطة الأب الكلِّيَّة القدرة.

على أنَّنا في العقود الأخيرة، بدأنا نشهد الآباء يرتدُّون عن المعنى الأتاتوركِّي - الستالينيَّ إلى المعنى الذي قصدته المَلَكِيَّات المطلقة البائدة، كما إلى صورة العائلة التي حافظ عليها التقليد ذو الخلفيَّة الكاثوليكيَّة. فالأبناء، أي «الشعب»، لم يعودوا مجازيَّين بأيِّ معنى من المعاني. لقد صاروا الأبناء البيولوجيَّين إياهم: فمن جهة، تقلَّص ذلك «الشعب» إلى فئات وشرائح أضيق وأشدَّ منظوريَّة يعود عليها وحدها الانتفاع بالبنوَّة، ومن جهة أخرى، لم يعد رفاق درب عقائديُّون كعصمت إينونو ونيكيَّا خروتشيف يرتنون أتاتورك وستالين، إذ ورث كيم إيل سونغ، في ١٩٩٤، ابنه الذي هو من لحمه ودمه، كيم جونج إيل. وكيم الأول، كما نعرف، سبق أن خصَّ كلَّ واحد من أقاربه بوظيفة في صنع التاريخ. أمَّا نجله كيم الثاني فبدوره ورث نجله كيم جونج أون ليصير كيم الثالث. وإذ فعل حافظ الأسد الشيء نفسه بتوريثه ابنه بشَّار، فقد حاول ذلك صدام

حسين بتوريث عُدَيٍّ، ومعمر القذافي بتوريث سيف، وحسني مبارك بتوريث جمال، وعلي عبدالله صالح بتوريث أحمد، غير أن الموت أو سقوط النظام أو الحدثين معًا حالا دون ذلك.

وإلى هذا، تصاحب الارتداد مع تحوّل آخر، فلم يعد مطلوبًا من الأب أن يكون حائزًا على انتصار كالذي حقّقه أتاتورك وستالين. صارت الهزيمة تكفي، شرط نجاح المهزوم في تعليبها انتصارًا. لقد غدا التوريث البيولوجي المطلق يتعايش مع عدمٍ مطلق في الإنجاز، عدمٍ لا يملأ فراغه إلا الترويج الإعلامي للمتفيعين. وبالطبع، بدت الصحافة والتلفزيون المؤمّمان، وكذلك المؤتمرات الحزبيّة، على أتمّ الاستعداد لذلك.

بهذا، زادت الفصاحة ركاكَةً. فالارتداد من التوريث الحزبيّ - الجهازيّ إلى التوريث العائليّ المحض نَمٌّ عن تراجع التعويل على «القضيّة» التي يُفترض بها الجمع بين الأب وأبنائه، أي شعبه. هكذا، بات من السهل استبدال حصر الثروة والسلطة بالحزب والجهاز الحاكمين، «الممثّلين» للشعب والقضيّة، بحصرهما بالعائلة القربائيّة. فوق هذا، تراجعت الحاجة، لدى أنظمة العسف، إلى التظاهر باحترام الشعب والوقوف على رأيه، فطوال سنوات السحق والاستهانة بالمحكومين، بات يُنظر إلى هؤلاء كما لو أنّهم حشرات لا تملك في الأصل رأيًا ولا حاجة بالتالي لافتعال الوقوف على رأيها.

بيد أن الارتداد إيّاه شابهُ فساد ثقافة الدم وإفسادها، ولن تكون إلا الرثانة، وهي غالبًا عنيفة، حصيلة استعادة المَلَكِيّة المطلقة في زمن الديمقراطية والحدّاثَة. في جوٍّ موبوء كهذا ناجم عن عقود من تحطيم السياسة والاجتماع، والتعامل مع المواطنين كحشرات، لم يعد ثمة خجل يُذكر في إتيان ما كان سببًا للخجل، فإذا القوميّ والاشتراكيّ السابقان محاميا قبيلتيهما بالمعنى الذي قصده الجاهليّون

في الشاعر. وفي كونٍ راحت تنسجه ثقافة القرابة، ومع تعديل هنا وتكييف هناك، بات جائزًا لأفراد آخرين في الأسرة أن يطمحوا، هم أيضًا، إلى الكعكة، وإلا فبشطر كبير منها، إن لم يكن بالتساوي مع الابن البيولوجي ففي مرتبة تلي مرتبته.

وتدُلُّنا أواسط السبعينيات إلى محطة على هذا الطريق: ففي ١٩٧٦، حاولت جيانغ كوينغ، زوجة ماو تسي تونغ الدموية والمهووسة، الاستيلاء على نظام زوجها الراحل تَوًّا، متعاونةً على هذا مع رفاقها الثلاثة في «عصابة الأربعة». وفي العام نفسه، سُمِّي راوُول كاسترو نائبًا أوَّل لشقيقه حاكم كوبا فيديل (ثمَّ لاحقًا، في ٢٠٠٦، بدأ إعدادَه ليحلَّ محلَّ شقيقه المتداعي).

وهذان كانا نظامي حدِّ أقصى في الأدلجة والحزبية يُعَيَّر السوفيات بعجزهم عن اللحاق بهما. إلا أنَّ ذلك بات نهجًا للراдикаليين وأنصاف الراديكاليين من كلِّ صنف ونوع. فالزعيم النيكاراغويّ والساندينيّ دانيال أورتيغا ما لبث أن أحلَّ زوجته روزاريو موريو على لائحته الانتخابية نائبةً له. وكان النصف الأوَّل من الثمانينيات زمن الانشغال السوريِّ بمحاولة رفعِ الأسد وراثته شقيقه حافظ، المريض يومذاك. ثمَّ مع الثورات التي عصفت بأوروبا الوسطى والشرقية، سُلِّط ضوء كثير على إلينا تشاوتشيسكو التي كانت نائبة رئيس حكومة رومانيا في ظلِّ رئاسة زوجها نيقولا. أمَّا مع الثورات العربية، فاستعيدت على نطاق واسع سيرة ليلي طرابلسي بن عليِّ ومناوراتها للحصول على تزكية زوجها زين العابدين بوصفها وريثة له. وهي صورٌ لنساء استحضرتنَّ، قبل أسابيع قليلة، غرايس موغابي التي طمحت لوراثته زوجها المسنَّ روبرت، قبل أن يطيح الاثنين انقلابٌ نقَّذه ضباط زيمبابوي.

في هذه الخانة، لا يندرج «التقليد الآسيوي» الذي يتمثَّل في قائمة

طويلة من السيّدات اللواتي ورثن آباء أو أزواجًا، كأنديرا غاندي (وابنها رجييف) في الهند، وحسينة واجد وخالدة ضياء في بنغلاديش، وسيريمافو باندرانيكه (وابنتها شاندريجا كوماراتونغّا) في سريلانكا، وبنازير بوتو (وزوجها آصف زرداري وابنها بيلالوال) في باكستان، وإلى حدّ ما كورازون أكينو (وابنها بنينو) في الفيليبين، وأونغ سان سو كيي في بورما. فهؤلاء، وإن استندن إلى ميراث عائليّ راسخ ووطيد، ونهلن من ثقافة تقليديّة تحتلّ العائلة صدارتها، خُضن انتخابات جديّة خسرن بعضها وكسبن بعضها الآخر. والاستثناء نفسه يسري، وإن اختلفت الأسباب والتعابير، على عائليّ بوش وكلينتون في الولايات المتّحدة، أو بيار وجوستين ترودو في كندا، وما قد يماثل هذه العيّنات في البلدان الديمقراطيّة الغربيّة.

لكنّ أغلبيّة التجارب تُظهر أنّ إثقال السياسة بالرباط العائليّ، وصولاً إلى التوريث، يلازم الأنظمة المغلقة والاستبداديّة، من غير أن يختفي في الأنظمة الديمقراطيّة وشبه الديمقراطيّة حين تفتك بها شعبيّة تنمو على حساب الرقابة والشفافيّة. وليس بلا دلالة أنّ التراكيب الناشئة عن عمل نضاليّ، على اختلاف أيديولوجيّاتها، غنيّة بتعابير كهذه. فنحن نراها اليوم في التركيبتين الكرديّتين، الطالبانيّة والبارزانيّة، وهما عائليّتان أصلاً، إذ خلّفت الأولى الزوجة هيرو والابنين بافل وقباد، كما خلّفت الثانية ابن الأخ نيجيرفان والابن مسرور. أمّا في التجربة الفلسطينيّة، وإن لم يُترجم الأمر حتى الآن إلى موقع سياسيّ واضح، فالمؤكّد أنّ ثروة ياسر وطارق، ابني الرئيس محمود عبّاس، ليست خارج السياق هذا. ولا تزال حركة طالبان تكيّف هيئاتها القياديّة بما يوفّر للملأ يعقوب، نجل المؤسس الملأ عمر، موقعاً قيادياً ملائماً. أمّا مريم رجوي فتبقى علامة فارقة، هي التي جعلها الزواج بـ «المناضل» مسعود رجوي زعيمة لـ «مجاهدي خلق» و«رئيسة مقبلة لإيران»، إذ «انتخبها»

لهذا المنصب «مجلس المقاومة الوطنيّة الإيرانيّة». وهو عالم لا تستطيع ديمقراطيّة ضعيفة كتلك الباكستانية أن تطوّع دمويته ونزوعه العنفيّ، بدليل المصير الذي انتهى إليه مرتضى بوتو، شقيق بنازير الذي اغتيل في ١٩٩٦. وهذا، بالطبع، فارق آخر عن التنافس داخل العائلة الواحدة في بلد ديمقراطيّ وطيد، وإن كانت المعنيّة بالأمر عائلة كعائلة لوبن الفرنسيّة.

في الأحوال كافّة، لم يقتصر الانتقال من الحزبيّ - الجهازيّ إلى العائليّ على ترفيع الزوجات والإخوة إلى ذروة السلطة ودوائر النزاع عليها. فالأصهار ما لبثوا، بدورهم، أن دلفوا. وإذا كان أشرف مروان، صهر جمال عبدالناصر، تمثيلًا مبكرًا في منطقتنا على هذه العلاقة، فنظاما صدام حسين وحافظ الأسد قدّما للعالم أصهارًا بارزين، كحسين كامل وصدام كامل في الحالة الأولى، وآصف شوكت في الحالة الثانية. وبعد تجربة بائسة في عهد بوريس يلتسن، رمزت إليها الابنة تاتيانا دياشنكو وزوجها، الصهر، فالنتين يوماشيف، ما لبث الكرملين أن زها بصهر فلاديمير بوتين، رجل الأعمال كيريل شامالوف، ابن نيكولاي شامالوف، أحد مالكي بنك روسيا. وفي الولايات المتّحدة، ومع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا، لمع اسم صهره جارد كوشنر، فتباهى العونيّون في لبنان بأنّ اللبنانيين، هنا أيضًا، يجارون العصر من خلال جبران باسيل، صهر ميشال عون الذي ينازعه صهر آخر لعون هو شامل روكز. فبعد تمرينين أوّلين للياس الهرابي مع صهره فارس بويز، ولإميل لحود مع نجله إميل الصغير، جاءت الثالثة ثابتة ومتمينة.

غير أنّ طرق الزوجات والأصهار ليست معبّدة كطرق الأبناء. فبالقياس إلى ثقافة الدم، مع استيلاء العالم الصغير للقرية والدين على المخيلة السياسيّة، تبقى الزوجة والصهر غريبين. وإذا راجعنا مصائر

النساء الوارثات والطامحات وجدنا أنَّ معظمها ينتهي بالفواجع، فهنَّ قد يسبقن الزوج إلى الإبعاد والتباعد، كما حلَّ بوسيلة التي طلقها بورقيبة ونزع عنها لقبها قبل عام على إزاحته. وقد تفضي محاولتهنَّ بعد رحيل الأزواج إلى موتهنَّ غير مأسوف عليهنَّ، كما حلَّ بأرملة ماو، وقد يهربن مع الأزواج كما حصل لليلي بن علي، أو يُقتلن معهم على النحو الذي اختُتِمت به حياة إلينا تشاوتشيسكو. فهنَّ، بالتالي، يعانين نقصين، واحدًا في «أصالة» الدم إيان فورة الثقافة الدموية كمرجع وبوصلة، وآخر في أُنْتهنَّ نساء يعيشن ويمتن في فيء الأزواج، لا سيَّما أنَّ ثقافة الدم إيَّها تستحضر الذكورة والذكورية بقوة وإلحاح.

أمَّا الأصهار فوضعهم قد يكون أصعب. فهم، كالزوجات، «غرباء»، متَّهمون سلفًا بانشطار الولاء بين العائلة التي جاؤوا منها والعائلة التي استقروا فيها. لهذا، قد يجهد الصهر كي يبدو متممًا أصليًا إلى العائلة الجديدة، مُزايِدًا أحيانًا في إبداء هذا الانتماء وفي كونه «سند الظهر» لأهل الزوجة. بيد أنَّ محاولاته قد لا يُكتب لها التوفيق لأسباب عدَّة: فالعائلة الحاكمة والمالكة قد لا ترضى بأقلَّ من تذويب الصهر على نحو يُمَحِّى معه كلَّ ماضٍ له وكلَّ هويَّة سابقين، «وصهر الشيء فانصهر، أي أذابه»، بحسب «مختار الصحاح». وقد يشعر الأب الذي تنطبق عليه بعض ترسيمات علم النفس المدرسيَّ بأنَّ الصهر ينافسه على ابنته، فلا يتعاطف معه إلَّا إذا كان يعاني تهديدًا أكبر من الابن الذي يريد «قتله». وقد تشعر الأم «الغريبة» بأنَّها تحجب غربتها عن الأنظار بأن تذكّر بغربة صهرها الأحداث عهدًا والأكثر قابليَّة للتذكّر والتذكير. أمَّا النجل الأكبر فقد يشعر بأنَّ الصهر منافس محتمل على السلطة التي يملكها الوالدان وقد يورثانها، لا سيَّما متى اندرج المتنافسان في خانة عمريَّة واحدة، على ما هي حال جارد كوشنر ونجلي

دونالد ترامب، دونالد الابن وإريك. وكان ترامب الأب نفسه قد أسرّ لاستراتيجيته السابق ستيف بانون بأنّ كوشنر يزوّده «نصائح سياسية سيّئة»، كما لامه على تسريح مستشاره السابق للأمن القومي مايك فلين والمدير السابق لـ أف بي آي جيمس كومي.

وهذه تبقى صفحة بيضاء قياسًا بالصفحات السود والحُمر الكثيرة في ما خصّ علاقة الحاكم وابنه بصهرهما. فالأخير قد لا يحتمل قوّتهما وفحولة هذه القوّة التي تتبدّى له عدوانًا عليه وعلى فحولته. وهو ما يُضعف «ولاء الزوجة» التي لا ترى زوجها، الصهر، مصدرًا للنجاح، بل ترى في نجاحاته براهين أخرى على قوّة الأب المُعطي. وفي غابة الأحقاد المخبّأة هذه تبينّ، وإن في وقت متأخّر، أنّ أشرف مروان كان يتجسّس على «عمّه» عبدالناصر، وبعدهما قتل صدام حسين صهره «المتأمّرين»، نسجت الألسنة والتقديرات علاقة لبشار الأسد بمقتل آصف شوكت الذي سبق لأخيه باسل أن مقتله. كذلك، تبينّ أنّ لعبدالفتاح السيسي صهرًا يدعى محمود حجازي، تسلّم رئاسة أركان القوّات المسلّحة قبل أن يُعفى منها. أمّا زوج عمّة كيم جونج أون، جانغا سونغ ثايك، وهو صهر عائلة كيم، فتضاربت الأخبار حول مقتله وإن اتّفقت على وحشيّة القتل نفسه.

وإذ تفتح رائحة المافيا من هذا كلّه، والمافيا عائلة بعد كلّ حساب، فالخوف الأكبر هو أن تستمرّ طويلًا هذه «الشرعيّة» العائليّة، وسط هذا الانحطاط الطاغي، وأن يصدق أولئك الذين يتهدّدوننا اليوم بحافظ بشار الأسد.

موت الجاسوس الساحر...

ماذا سيكون جوابهم إذا سئل ألف شخص من الجنسين، من مختلف الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية والسويات التعليمية، وفي عدادهم عدد مُعتَبَر من الممانعين («المناضلين الوطنيين الشرفاء» إلخ...)، السؤال التالي:

إذا أُتيح لأيٍّ منكم أن يشابه، هو أو ابنه، واحدًا من اثنين: «الجاسوس» جيمس بوند أو أيّ «شهيد» يخطر في البال قدّم حياته نفسها فدى القضية والوطن، فأَيُّ الاثنين يختار؟

أغلب الظنّ أنّ ٩٠ في المئة منهم على الأقلّ سيختارون جيمس بوند، كاشفين عن تضارب كبير بين مقدّماتهم الفكرية والتصورية واختياراتهم العملية.

بوند، في هذا المعنى، ذو وظيفة محدّدة: إنه ليس «جاسوسنا» وليس «جاسوسهم علينا»، حيث يتدخّل في الحالتين الهوى الوطني والسياسيّ بما يحدّ من الموقف «الحياديّ» حيال الجاسوس بوصفه وظيفةً وتعبيرًا عن طريقة حياة.

هاتان الوظيفة والطريقة تفضّلهما على وظيفة الشهيد الوطني وطريقة حياته (وموته) أكثريةً ساحقة من المُستَفْتين المفترضين. هذا ما لا ينبغي استغرابه فيما تكشف تجاربنا ويوميّاتنا أنّ السلوك الإنسانيّ كثيرًا ما تتناقض نتائجه مع مقدّماته، ذاك أنّ النتائج قد تصدر عن مستويات في النفس غير تلك التي تصدر عنها المقدّمات.

فنحن، مثلاً، نقول جازمين أنّ المستقيم في مواقفه الصالحة، خيرٌ من المتذبذب والألعبان والانتهازيّ. هذا ما تُعلّمنا إيّاه البيوت

والأديان والأخلاق والمدارس والعقائد. لكننا حين نشاهد فيلم «كازبلانكا» الشهير لا ننجذب كثيرًا إلى فيكتور لازلو، القياديّ الشهم والصلب في المقاومة التشيكية. ننجذب، في المقابل، إلى ريك بلاين (همفري بوغارت)، صاحب الحانة الليلية. لقد كان بلاين في بداياته صاحب مبدأ يضحي في سبيله: هرب سلاحًا لإثيوبيا ضدّ الفاشيين الطليان، وقاتل مع الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية. لكنّه، بعد إحباطه الغرامي بإيلسا لوند (إنغريد بيرغمان)، تحوّل كائنًا سينيكيًا، لا ينحاز إلى قضية مُحقّقة، ولا يضحي بشيء في سبيل شيء، بما فيه مكافحة النازية. إنّه مَنْ يقترب المساومات الملوّثة على غير صعيد.

ريك بلاين هذا، لا فيكتور لازلو، هو الذي صار أيقونة للجاذبية، لا في السينما فحسب، بل في الحياة أيضًا.

في خانة مشابهة، يندرج ما بات عناوين شائعةً للأدب والسينما، كـ «النوم مع العدو» و«عشق العدو». لقد ضحّت «ابنة رايان» الإيرلندية بأهلها وصيتها وأبيها ووطنها وزوجها، المدرّس الطيّب والمحترم، بسبب حبّها لضابط إنكليزيّ محتلّ لبلدها إبّان الحرب العالمية الأولى، أي في مناخ الاستقطاب الكبير الذي أحدثته «انتفاضة الفصح» الإيرلندية ضدّ الإنكليز عام ١٩١٦.

هذا التناقض إيّاه يواجهنا في تصرّف الأصدقاء المقربين لعائلة خانت المرأة فيها زوجها، أو خان الزوج زوجته.

أولئك الأصدقاء يحرصون على إبقاء الخبر سرًّا عن الطرف الذي تعرّض للخيانة. في الآن نفسه، يحمون الطرف الذي خان. بفعلهم الأوّل يؤكّدون ولاءهم للعائلة. بفعلهم الثاني يؤكّدون تعاطفهم مع انتهاكها. الفعل الأوّل يخدم الاجتماعيّ الذي صُنِعوا عليه. الفعل

الثاني يخدم الإنسان - الراغب فيهم قبل أن تقمعه الأعراف وتضبطه الأخلاق السائدة.

تناقضات كهذه إنَّما نلقاها صارخة في موقفنا من الجاسوس. هو، في مستوى ما، كائن ضارّ وسيئٍ وعديم الأخلاق والمبادئ، وقد يكون مرتشيًا وقد يكون قاتلاً. إنَّه تهديد «لحياتنا» أو «لوطننا» أو «لديننا». وغالبًا ما يكون تهديدًا لهذه كلّها معًا. وهو ذو ملامح شيطانيّة غالبًا ما ربطها الوعي الذكوريّ بالأفعى التي هي المرأة: ينسلّ ويتسلّل ويتلوّى ويتخفّى... هكذا، اعتبر ساموراي اليابان الإقطاعيّة أنّ التجسّس وضع لا يليق بالرجال. إنَّه يليق بالنساء فحسب.

لكنّ الجاسوس، في مستوى آخر، هو الفاتن، أو الفاتنة، الذي يملك معرفة وثيقة بالعالم وبلدانه ولغاته، وسجلًا حافلًا بالمغامرات وما تنطوي عليه من براعة وذكاء وقدرة على الإيقاع بخصوم مغفلين. إنَّه ما يُغري الكثيرين بأن يكونوه.

قياسًا بكوزموبوليّتيّة الجاسوس، العابر للوطنيّات والثقافات والبلدان، يبدو الوطنيّ والشهيد والمناضل أسماء مختلفة لضيق الأفق والمراوحة بين لونين بسيطين أو فكرتين فقيرتين: انتماء لثقافة دون أخرى، أو لبلد دون آخر، وأحيانًا لجماعة بعينها أو حيّ أو قرية. الثقافة الأخرى عنده «غزوٌ ثقافيّ».

صحيح أنّ الجاسوس، ما لم يكن مزدوجًا، يعمل أيضًا لمصلحة طرف واحد، لكنَّه يفعل ذلك عبر الانغماس في الأطراف جميعًا، عبر معرفتها ومخالطتها واستبطانها وتقليدها، لا مقاطعتها والقطيعة معها. إيلي كوهين (إلياهو بن شاول كوهين) عاش في الأرجنتين بوصفه المهاجر السوريّ كامل أمين ثابت. أغلب الظنّ أنّه طوّر صداقته بالملحق العسكريّ السوريّ في بوينس آيريس أمين الحافظ

الذي جعله الانقلاب البعثي في ١٩٦٣ حاكم سوريا العسكري. إحدى الروايات تذهب إلى أن الحافظ رشح «هذا المهاجر الطيب الذي يحبّ وطنه» لتولي وزارة الدفاع السورية.

هذا ما يرسم للجاسوسية وجهًا لا يملكه باقي المثالب الكبرى، وهو ما راعاه القانون الدوليّ الملتبس حول هذه المهنة الثانية قديمًا في التاريخ. فالدولة المحاربة ترمي الدولة التي تحاربها بكلّ الارتكابات والصغائر: إنها تقتل الأطفال وتحرق الأملاك ويمارس جنودها الاغتصاب... أما الدولة التي تُطلق التهم فتبرئ نفسها كليًا منها. لكن، حين يصل الأمر إلى التجسس، وهو المردول والمُدان أخلاقيًا، تتباهى تلك الدولة بأنها لا تقلّ قوةً وقدرةً عن الدولة العدو. إنها لا تقول عن نفسها: نحن نقتل أكثر ممّا تفعل الدولة العدو، أو نسرق أكثر، أو نغتصب أكثر. لكنّها تقول: نحن نتجسس أحسن. هذا التباهي لا يقلّل امتلاك الحقّ وزعم تمثيله.

ولأنّ الأمر هكذا، اهتمّت مصر، مثلاً، بأن تؤلّف صورةً لرأفت الهجّان (رفعت علي سليمان الجمّال) تلائم التخييل الذي يطاول الجاسوس. فهو أجاد اللغات الأجنبية، والدته تفرّغت عن «أسرة عريقة»، وأخوه علّم الإنكليزية لشقيق الملكة فريدة. أحبّ المسرح والسينما ومثّل في ثلاثة أفلام، وطاف مدن العالم على ظهر سفينة. لكنّ الهجّان أيضًا، ودومًا وفق الرواية المصريّة، عانى الإحباط واليأس، ولم يكن مستقيمًا في حياته وعلاقاته الشخصية والماليّة، اتُّهم بالاختلاس وكان مزورًا.

الرواية المصريّة إذًا تؤكّد عناصر كوزمبوليتيّة فيه كما تقدّم التنازلات التي لا بدّ منها لموقفنا الأخلاقيّ من الجاسوس. لكنّها في النهاية تستحوذ عليه وتتباهى به. صحيح أنّه «ابن عاهرة» لكنّه «ابن

عاهرتنا»، كما قال بن غوريون في وصف مناحيم بيغن. فنحن بارعون أكثر منهم في الجاسوسية، أي في هذا السقوط الأخلاقي تحديداً. إنه السقوط الوحيد الذي نقبل المنافسة فيه ونسعى إلى التفوق.

رأفت الهجان هذا نُشرت قصّته مُسلسلةً في مجلّة «المصور» المصريّة قبل أن تصبح مسلسلًا تلفزيونيًا شهيرًا... وهذا علمًا بوجود رواية إسرائيلية تقدّمه عميلًا مزدوجًا خدم إسرائيل أكثر ممّا خدم مصر، ووُفّر للأخيرة معلومات مضلّة عن الأولى. اسمه لدى الإسرائيليين جاك بيتون.

والحال أنّ ميل الحكومات المصريّة المتعاقبة للاستحواذ على الجاسوسية والتباهي بها نابع من إدراك صحيح للشعبية التي يوفّرها استحواذ كهذا. فالبشر، لا سيّما متى كانوا مهزومين ومحبطين، يزداد افتتانهم بالغامض والغريب الذي يأتيهم بما لا يستطيعونه هم، بدليل أنّهم مهزومون. فهو لا «يشبهنا» ولا يشبه «قصورنا» و«محدوديّتنا» اللذين هما جزء من عاديّة «حياتنا» الوطنيّة. وهو، فوق هذا، لا يشبه نفسه. إنّهُ يزوّر حتى نفسه. هكذا، سُمّي بول ديوكس، الذي يُصنّف أوّل جاسوس محترف في العصور الحديثة، «الرجل ذا المئة وجه». لقد هربّ الكثيرين من «البيض» من سجون البلاشفة، ونجح في التسلّل إلى أعلى مراتب الحزب والدولة السوفيياتيين.

هذا ما يقربّ الجاسوس من الساحر بالقياس إلى الوطنيّ المسحور بنفسه وبنفسنا الجماعيّة المفترضة. الوطنيّ مطابق لتلك النفس، يقول إنّهُ يفديها بالروح والدم.

الساحر يأخذنا بعيدًا. المسحور يُبقينا في مكاننا، يحفر في ذلك المكان، ويُضجرنا.

فوق هذا، لا تنقلب الوطنيّة على نفسها. لا تؤدّي إلى ما هو غير منظرٍ منها. إنّها تقيم في البطولة والتفاني كما تلدهما. غالباً هي وظيفة للرجال.

الجاسوسية ولادة احتمالات. قد توفر رقعة مساواة في المهنة بين الرجال والنساء. أحياناً تتفوّق النساء. التنميط الذي يشوبها قد ينقلب إيجاباً.

يزيد في غموض الجاسوس غموض تحليله واستقصائه للذين يُفترض بهما أن يوضحاه ويجلواه. فالوطني واضح، يتراوح بين مديح أهله الذي يندفع إلى التعظيم وهجاء أعدائه الذين يطلبون له حبل المشنقة. أمّا المعرفة بالجاسوس، ففضلاً عن قلّتها، ملتوية ومتضاربة، يصعب تأكيدها أو التأكّد منها. ولئن كان الانقسام حول الوطنيّ بسيطاً يُصاغ في تعبير أو تعبيرين بلا ظلال، فالانقسام حول الجاسوس يستجرّ روايتين غيّتين تصلح كلّ منهما لأن تستولد روايات شتى.

الجاسوسة الإسرائيلية شولا كوهين، في الرواية اللبنانية، كانت تقيم سهرات كيف يرتادها بعض عليّة القوم، وكان الجنس والدعارة، إضافة إلى المال، من أهمّ الوسائل التي استخدمتها. في الرواية الإسرائيلية، هي نفسها أنقذت يهوداً في البلدان العربية إنّ فوراً العداء لليهود قبيل حرب ١٩٤٨ وبعدها. لقد هرّبت عشرات الأطفال المهذّدين بالموت إلى الدولة العبرية.

الفارق بين الروائيتين هائل: فالأولى تستند إلى نظام أخلاقيّ يدور حول الجنس والجنسيّ ويستسهل التجاوز على المرأة، فيما الثانية تشدّد على نظام أخلاقيّ مغاير زبدته إنقاذ البشر، لا سيّما الأطفال، من موت ظالم. المسافة إذًا مزدوجة: بين نظامين متضادّين للأخلاق، وتالياً بين مفهومين للرذيلة مقابل الفضيلة في أوسع معاني الصفتين.

والحقّ أنّ هذين الغموض والغرابة المتعدّديّ المصادر أحد الأسباب التي جعلت الجاسوسية صناعة جماهيرية في زمن الحداثة: جيمس بوند، العميل السريّ البريطانيّ اخترعه في ١٩٥٣ إيان فلمينغ، وهو نفسه ضابط سابق في المخابرات البحريّة. لكنّ، بعد رحيل فلمينغ في ١٩٦٤، تعاقب على كتابة مغامرات بوند ثمانية مؤلّفين آخرين. أفلام «العميل ٠٠٧» شكّلت أطول مسلسل سينمائيّ في التاريخ وحصدت أكثر من سبعة بلايين دولار. منذ «دكتور نو»، الذي مثله شون كونري في ١٩٦٢، ظهر ٢٤ فيلمًا بونديًا كان دانيال كريغ آخر ممثليها.

فضلاً عن الرواية والسينما، صار بوند بطلاً للتلفزيون والراديو والصور المتحرّكة وألعاب الفيديو. من يمثّل دوره ممنوعٌ، حفاظاً على الحصريّة، من أن يمثّل أيّ دور آخر. في ١٩٦٦ وحده، وبسبب نجاح تجربة بوند، ظهر ٢٢ فيلمًا عن الجواسيس.

لقد استثار جيمس بوند كلّ أنواع النقد: نسويّات قلن إنّهُ ذكوريّ. مناهضون للإمبرياليّة اتّهموه بأنّه يعكس حيناً إلى الإمبراطوريّة. محافظون اعتبروه مُتعوّياً يهدّد القيم العائليّة. باردون في واقعيّتهم رأوا عوالمه إيكزوتيكية. مكافحون للعنصريّة سمّوه عنصرياً حيال غير البيض.

لكنّ أحداً لم يشكّ في التسلية التي ينطوي عليها هذا الجنس الكتابيّ والسينمائيّ، وبالطلب الجماهيريّ على هذه التسلية، بما فيها الإطلال على تقنيّات مستقبلية تتعدّى السيّارات والأسلحة.

دونالد هاملتون اخترع شخصيّة مات هيلم، واسمه الحركيّ «إريك»، كجاسوس أميركيّ مضادّ في الحرب الباردة. بين ١٩٦٠ و١٩٩٣، صدر ٢٧ كتاباً عن هيلم الذي لا يكبر، وطبعاً لا يموت. إنّهُ جاسوس لا عمر له.

ثم، إذا كانت الجريمة أيضًا موضوعًا لصناعة ضخمة في الكتابة والسينما، فإنَّ شخص المجرم ليس مُحِبًّا ولا هو موضوع تقليد وتماهٍ الجاسوس أمره مختلف.

هكذا نقع، أقله في الأنظمة الديمقراطية و«الرخوة»، على ميل عقابيّ ملتبس حيال الجاسوس، التباسه يشبه التباس القانون الدولي: من جهة تشدّد تستدعيه صيانة أمن الدولة والمجتمع، ومن جهة أخرى، رخاوة يسكنها الإقرار بسيولة الحياة وغنى تناقضاتها.

ماتا هاري (مارغريت ماكلويد)، الراقصة الهولندية الإيكزوتيكية التي اتُهمت بالتجسس لألمانيا إبّان الحرب العالمية الأولى، ونقذ فيها الفرنسيون حكم الموت رميًا بالرصاص، كُرِّمت لاحقًا بما يشبه التكفير عن ذنب. لم تُبرأ من الجاسوسية، ولم تُطهَّر صورتها من الاتهامات الأخلاقية («عاهرة»). لكن، جرى، في المقابل، التركيز على مأساتها العائلية: العائلة مكسورة. الزواج فشل. الزوج حرّمها حضانة ابنتها. الابن مات بالسفلس. كذلك رُكِّز على كوزموبولييتها وعلى فنيتها: اسم «ماتا هاري» يعني «الشمس» في لغة الملايا. عاشت في جزر الهند الشرقية. أدخلت إلى باريس، في السنوات الأولى من القرن العشرين، الرقص الإيكزوتيكي والشعبي في آن. واكبت الوجهة الأوروبية يومذاك في البحث عن الموضة في آسيا ومصر. عرّفت الأوروبيين بهوية جزر الهند الشرقية ورقصها. مثّلت، بعلاقاتها وبأسفارها، تجاوزًا للحدود القومية إبّان بلوغ القومية ذروتها التي تسببت في الحرب العالمية الأولى. أُعدمت وهي في الـ ٤١، وكانت شجاعة رفضت وضع عُصبةٍ على عينيها، كما أرسلت بيدها قبلة للضباط المولجين بإطلاق النار. جثتها لم تطالب بها عائلة، واستُخدمت في الأبحاث الطبية. قُطع رأسها وحُفظ في متحف التشريح بباريس، لكنّه ضاع في ١٩٥٤ مع نقل مبنى المتحف إلى

مكان آخر. وفي النهاية، كُرمَت هذه الجاسوسة «العاهرة» بأن أقيم متحف لها وعنها في هولندا، في ٢٠١٧، في الذكرى المئويّة لإعدامها. بعد موتها، أُوحت بأفلام سينمائيّة عدّة مثلت في أحدها غريّتًا غاربو. غدت أيقونة لبعض النسويّات.

لقد تدخّلت سيولة الحياة، وفي عدادها الإقرار بماتا هاري الراقصة، لتخفّف، بمفعول رجعيّ، الحكم الأخلاقيّ - السياسيّ الصارم عليها. أبعدُ من هذا، نشأ ما هو اعتذاريّ منها في تقديم سيرتها على نحو يجعلها تشبه سِيرَ الأنبياء والأولياء، حيث يضمن حضور العائلة، ولا يظهر منه إلّا السلبيّ المعيق للنجاح، بل يختفي الجسد نفسه وينفصل عنه الرأس. حتّى الجثّة تمضي في إتحاف العالم بما هو جميل أو مفيد. وإذا كان من عيوب الجاسوسيّة أنّها تتسبّب في موت الأبرياء، فإنّ قوميّة الحرب العالميّة الأولى تسبّبت في موت ٩ ملايين نسمة، فيما ماتا هاري كانت عابرة مبكرة للقوميّات والحدود، أي مناهضة للحرب القاتلة.

شيء موازٍ نلقاه في أسمهان (الأميرة آمال الأطرش): مولودة على متن باخرة كانت تُقلّ العائلة من تركيا. ابنة وحيدة كُتبت لها الحياة في أسرتها. والدتها «اضطّرت»، بعد نشوب ثورة ١٩٢٥ في جبل الدروز، إلى الهجرة إلى مصر. الأمّ - الأميرة غنّت في القاهرة، في حفلات خاصّة، لإعالة أبنائها. الابنة، أسمهان، تزوّجت قريبها الأمير حسن الأطرش وانتقلت معه إلى قرية عرى في جبل الدروز. اختلفت مع زوجها وعافت الإمارة والقرية ورَجَعَتْ إلى مصر لممارسة الفنّ.

لقد تحدّثت أسمهان، وفقًا لسيرتها الشائعة، مسلّمات اجتماعيّة وتقلّبت بين حالات قصوى غالبًا ما تحكّم فيها ضجر بوفاريّ من الزوج الواحد والمكان الواحد والحياة الواحدة.

بسبب تعاونها مع المخابرات البريطانية في الحرب العالمية الثانية، والتي أرسلتها «في مهمة» من القاهرة إلى جبل الدروز، تزوّجت ثانيةً بطليقها حسن الأطرش، الأمر المرفوض كلياً عند الدروز. أهمّ من ذلك أنّها أخضعت الزواج «المقدّس» في بيئة بالغة المحافظة، لمتطلّبات مهنة غير محترمة هي: الجاسوسية. حسن الأطرش، من جهته، وهو الأمير والزعيم، وافق على «التعاون مع البريطانيين» شريطة أن تعود أسمهان زوجة له. تذهب روايات إلى أنّها فيما كانت تعمل لمصلحة البريطانيين، عملت لمصلحة «فرنسا الحرة»، والطرفان كانا عدوّي الحركات القومية السائدة في المشرق، أي أنّها كانت «عدوّنا»، الخائنة للأهل والوطن. آنذاك، وضدّاً على هامشيّة المرأة ودونيّتها، عُرفت أسمهان بالإفراط في تناول الكحول وبكثرة الكلام، وهي تزوّجت بالمرح أحمّد بدرخان لمجرّد الحصول على الجنسية أو الإقامة في مصر، ثمّ بالممثّل أحمّد سالم، وربطتها علاقات عدّة برجال كثيرين متعدّدي الجنسيّات والمهن. وحين قضت أثناء توجّهها إلى الريف، في ١٩٤٤، نتيجة غرقها في ترعة، حامت الشبهات حول: المخابرات البريطانية والمخابرات الألمانية وحسن الأطرش وأحمّد سالم (زوجها إبّان وفاتها) وأمّ كلثوم وشقيقها فريد وفؤاد الأطرش والملك فاروق وأمّه الملكة نازلي وأحمّد حسنين باشا (وكيل الديوان الملكي الذي يقال إنّ نازلي عشقته بينما عشق هو أسمهان). إنّها قتيلةٌ تعدّد قاتلوها إلى الحدّ الذي أضع الجريمة، من غير أن يقلّ الغنى الذي انطوت عليه شخصيّة القتيلة.

لكنّ جاسوسية أسمهان وما أنزلته من إساءات بالإمارة والعائلة والزواج والأعراف و«الأخلاق» والوطنية، وبأفكار الإخلاص والشرف

والاستقامة... لم تحتلّ من صورتها الشائعة إلّا هامشاً ضيقاً مصحوباً بقدر من التعاطف مع «شطارتها» و«ذكائها» و«كرمها» و«ألاعيبها». متن الصورة العريض احتلّته «الفئانة الخالدة» أسمهان.

هذا الانتباه الضمنيّ لسيولة الحياة ومزيج الغامض - الغريب عكسته على مستويات عدّة حالة لبنان ما قبل الحرب، بوصفه البلد الموصوف بالرخاوة في منطقة متشدّدة. فشولا كوهين هي التي طلب القضاء العسكريّ إنزال عقوبة الإعدام بها، إلّا أنّ العقوبة خُفّفت إلى السجن عشرين عامّاً. هذا السلوك «اللبنانيّ» غالباً ما استخدمه العقائديّون مستمسكاً على لبنان: إنّهُ ليس وطناً جيّداً. إنّهُ متواطئ مع الجاسوسية. يعجّ بالجواسيس، ذاك أنّ الوطن التعاقدّي الذي يخلو من أيديولوجيا رسميّة حاكمة، ليس الوطن الذي يتخيّله القوميّون وعموم العقائديّين.

لكنّ هذا ما يجعل اللبنانيّين، في معزل عن المحاكمة القوميّة التي قد ينطقون بها، يتذكّرون، بكثير من الحنين، «أوكار الجواسيس»: فندق «سان جورج» الذي أرخ بارّه سعيد أبو الريش، مراسل إذاعة «أوروبا الحرة» ومدير «تايم - لايف» يومذاك. هناك، في ذلك البار، كان سام بوب برؤر، مراسل «نيويورك تايمز»، يلتقي يومياً عميل السي آي إيه ويلبر كراين إيفلاند، كما كان كيم فيلبي، أشهر جواسيس الحرب الباردة، الذي يرأسل «إيكونوميست» و«أوبزرفر». مايلز كوبلاند، عميل السي آي إيه الآخر، وصاحب الكتاب الشهير عن نشاطها الإقليمي «لعبة الأمم»، كان يرايض في فندق «فينيسيا». فيروت، التي نتغّى بها وبحريّاتها، هي التي جعلتها المخابرات البريطانيّة، بعد حرب ١٩٥٦، مركزها الإقليمي. هذا كان جزءاً ممّا نتغّى به من غير أن نسّميه.

المدهش أنّ اللبنانيّ الذي يتحمّس لمكافحة الجاسوسية واجتثاثها قد يكون هو نفسه من يحنّ إلى فنادق بيروت وعالمها «الموبوء بالجواسيس».

لقد كان هذا جزءاً من الحرية التي تتمتع بها بيروت.

حرب ١٩٧٥ بدأت بـ «حرب الفنادق» ودمّرت الفنادق. لقد كانت البديل «الوطنيّ» الوحيد الممكن عن مدينة حرّة فيها كلّ شيء، بما في ذلك الجواسيس.

الحرب إيّاها هي التي دمّرت أيضاً «مدرسة شملان» بحجة أنّها «وكر جواسيس» (التسمية نفسها التي استخدمها الخمينيون عام ١٩٧٩ لوصف السفارة الأميركية في طهران). الخارجية البريطانية هي التي أسّست «مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية» (ميكاس)، في القدس عام ١٩٤٤، ونقلتها إلى تلك البلدة الجبلية بعد قيام إسرائيل. الهدف كان تعليم موظفيها في الشرق الأوسط اللغة العربية. بالطبع، كان هناك جواسيس بين هؤلاء الموظفين، لكنّ كان أيضاً من ليسوا جواسيس. لقد درس فيها دبلوماسيون يابانيون ورجال أعمال أميركيون وأبناء لمهاجرين لبنانيين. كان لبنان السلم يتّسع لهذا كلّ.

هذه الطريقة الرخوة تخالف طريقة الأنظمة الأمنية والعقائدية. الأخيرة، كأنظمة حرب دائمة، لا تملك إلاّ الأمن ولا تقدّم إلاّ التعبئة ضدّ «العدوّ». إنّها تنحو نحواً حربياً بالتعريف: إيلي كوهين الذي تجسّس في سوريا وعليها بين ١٩٦١ و١٩٦٥، حُكم بالإعدام وشُنق في ساحة المرجة. جسّته ظلّت معلقة ثلاثة أيّام.

في العراق، صدام حسين ذهب أبعد: كان يخترع الجواسيس ليعدمهم. في ١٩٦٩/١/٢٦، وبعد أشهر على وصول البعث إلى

السلطة وإقامته نظامًا يفتقر إلى الشعبية، وُلدت «وجبات إعدام الجواسيس». في حضور رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ونائبه صدام، ووسط زغردة النسوة وزحف الجموع لمشاهدة «جثث الخيانة والعمالة»، أُعدم ١٤ شخصًا بريئًا، ١٠ منهم يهود. أصحاب «المؤامرة الماسونية» هؤلاء عُلّقوا في ساحة التحرير ببغداد وساحة أم البروم بالبصرة. ذلك اليوم أُعلن «عطلة رسمية» احتفالًا بـ «النصر العظيم».

هذه الجذرية في مكافحة الجاسوسية هي إيّاها الجذرية في مصادرة الحياة وتجفيف سيولتها. ستالين كان رائدًا في هذا. تهمة الجاسوسية في روسيا الستالينية لازمت الكثير من أعمال التصفية الفردية والجماعية.

في هذا المعنى، كان تلخيص «مدرسة شملان» بـ «وكر جواسيس» نوعًا من اختراع الجواسيس تمهيدًا للإلغاء والاستئصال الشاملين. الترميز الكاذب وُجد هنا أيضًا: مثلًا، كان أحد الأدلة القاطعة على جاسوسية المدرسة وجود ملعب على سطحها اعتُبر مقرًا للاتصالات السريّة كونه يطلّ على مطار بيروت. الملعب كان في حقيقته ملعب سكواش.

ما من شكّ في أنّ الأنظمة الديمقراطية قد تعدم الجواسيس أيضًا، لا سيّما في أزمنة الحروب. لكنّها لا تُعَدُّ معهم كلّ شيء. لا تُعَدُّ قصّتهم أو قضيتهم إذا كانت لديهم قضية. إعدام الزوجين جوليوس وإيثيل روزنبرغ في الولايات المتحدة، عام ١٩٥٣، بعد ثبوت تجسّسهما للسوفيّات، لا سيّما في مجال الذرة، لم يمنع الإقرار بحماستهما للشيوعية وتفانيهما في خدمتها.

تجربة «حلقة كامبريدج» شكّلت مناسبة لدراسة السياسة البريطانية ودراسة إحدى الفئات الاجتماعية في ذلك البلد. أولئك الخمسة

(كيم فيلبي، دونالد ماكلين، غاي برغس، أنتوني بلنت، ولاحقًا اكتُشف خامسهم جون كيرنكروس) كانوا، باستثناء بلنت، طلابًا في كامبريدج في الثلاثينيات. بلنت كان أستاذًا في تاريخ الفن. لم يكن بعيدًا منهم آخرون في عدادهم لودفيغ فيتغنشتاين، الشاب يومذاك والفيلسوف اللاحق. لقد انشدوا إلى الماركسيّة، وإذا حالت أصولهم الاجتماعيّة بينهم وبين العمل الحزبيّ والنضاليّ، فقد وجدوا سيّلتهم إلى خدمة الطبقة العاملة في التجسّس للاتحاد السوفيّتيّ. بين الثلاثينيات وأوائل الخمسينيات، تجسّسوا، وكانوا في تلك الغضون احتلّوا مواقع مؤثّرة في ديبلوماسية بريطانيا ومخابراتها، إل أم ١٦.

في ١٩٥١، انتقل برغس وماكلين إلى موسكو. في ١٩٦٣، فرّ فيلبي من بيروت، التي خاف أن يُخطف فيها، إلى موسكو أيضًا. كيرنكروس اعترف في ١٩٥١ بجاسوسيّته. بلنت تأخّر اعترافه حتى ١٩٦٣، بعد أن فضحه أناتولي غوليتسين، السوفيّتيّ الذي انشقّ وهرب في ١٩٦١ إلى بريطانيا. بلنت اللامع كمؤرّخ للفنّ، عمِلَ حافظًا ومنسّقًا للوحات الملكة في بكنغهام، وفي ١٩٥٦ مُنح لقب «فارس». بعد انكشافه، عُرض عليه أن يشي بزملائه مقابل عدم اعتقاله. وشي. إنكشاف وحشيّة الستالينيّة في تلك الغضون كان يسهّل ممارسة الوشاية.

المهمّ أنّ تجربتهم دفعت إلى تحرّي المجتمع والسياسة والثقافة في بريطانيا. قيل مثلاً إنهم عبّروا عن تصدّع العائلات الأرستقراطيّة القديمة. عن ثورة الأبناء الأرستقراطيين على آبائهم. هناك مَن تحدّث عنهم بوصفهم محطة في تاريخ المثليّة في ذلك البلد (معظمهم كانوا مثليّين). أُرّخ بهم للتطوّرات التي تحكّمت في المزاج الثقافيّ البريطانيّ آنذاك: معاناة سنوات الكساد، والاستياء الواسع من ممّالة النازيّة في أوساط الأرستقراطيّة المتفسّخة، ثمّ تحالف لندن مع موسكو في الحرب عليها.

«حلقة كامبريدج» لا تزال حيّة وبقوّة حتى اليوم. المجتمع تعلّم بعض تاريخه منها، وهو تسلّى بها، تمامًا كما تسلّى بعلاقة جون بروفومو، وزير الحرب المحافظ، بكريستين كيلر، «الموديل» ابنة الـ١٩. تلك العلاقة أسقطت حكومة هارولد ماكميلان وساهمت في فوز «حزب العمال» في ١٩٦٤. كيلر كانت، إبان علاقتها بروفومو، على علاقة بيفغيني إيفانوف، الملحق بسلاح البحريّة في السفارة السوفييتيّة بلندن.

«حلقة كامبريدج» لم تكن سوى واحدة من حلقات كثيرة مشابهة تعمل في الاتجاهين: إحداها أدارها هاري دكستر وايت، نائب وزير الخزانة الأميركيّ، الذي كان كبير مفاوضي بلده في مؤتمر برتون وودز عام ١٩٤٤، والذي أرسى النظام الاقتصاديّ لما بعد الحرب العالميّة الثانية.

لكنّ الجواسيس في المجتمعات الديمقراطيّة، وعليها، هم وحدهم من يستمرّون في قيد حياةٍ ما، حياةٍ لا تقتصر على القصص والأفلام. الجواسيس على أنظمة الاستبداد يُجتنّون ويُجتثّ ذكركم.

المجتمع الديمقراطيّ والرخو يطلق ثلاثة حوافز على الأقلّ لا يعرفها مجتمع الاستبداد: حبّ الربح الذي يُديم الجاسوس على شكل صناعة في السينما والكتب والترفيه، وحبّ التلصّص، خصوصًا متى كان موضوع هذا التلصّص مجتمعًا مغلقًا كمجتمعات «الستار الحديد»، وأخيرًا، حبّ المراجعة والنقد.

حتى اللغة عكست هذا التباين: تعبير عميل agent، الذي غالبًا ما يتقاطع مع الجاسوس، لا تنقطع صلته بالأصول التجاريّة للكلمة إلّا في استخدام الأنظمة والقوى العقائديّة. هنا، الوصف نفسه لا يعني إلّا طريد القبيلة والعدوّ المحض والوضع الذي يستحقّ الموت.

والموت كان مصير الجاسوس القديم، وإن لم يكن مصير الجاسوسيّة

نفسها. فالمهنة التي بلغت أعلى ذُرَاهَا في الحرب الباردة، لتتحسر مع انتهائها، رَجَعَتْ بقوة مع صعود «الجاسوس» فلاديمير بوتين في روسيا، وتردّي العلاقات بين الأخيرة والدول الغربية. لكنّ التجسّس غدا في معظمه إلكترونيًا، تتحكّم فيه شبكة الإنترنت؛ أشكالُ اشتغاله رخيصة الكلفة نسبيًا، وقابلة للتنفيذ بسرّيّة، بعيدًا من محوريّة الفرد - الجاسوس، ومن أهوائه ومعارفه وكوزمبوليتيته وعلاقاته بالمدن أو اللغات. هناك غاز الأعصاب والمطلّات السامة والمسمّمة، وطبعًا، ودائمًا، الكمبيوتر.

جاسوسيّة الزمن البوتينيّ عالم أوروبيّ أكثر منه إنسانيًا. الواقع افتراضيّ. خصوصيّة الأفراد شبه معدومة. التقنيّات الرفيعة ومُجمّعات المعلومات تعرف كلّ شيء تقريبًا عن الأفراد، وصولًا إلى أذواقهم في المأكّل أو الجنس. هناك خوارزميّات معقّدة تحلّل وتبوّب ما لا حصر له من معلومات عن الأشخاص، ثمّ تتوقّع، بنسبة مرتفعة جدًّا من الدقّة، تصرفهم وردود أفعالهم.

الجاسوسيّة صارت، مع بوتين، نظامًا يقوى ويتوسّع. الجاسوس غدا لزوم ما لا يلزم.

صنّفه ثمّ اقتله

في النصف الثاني من الخمسينيّات، مع «مشروع أيزنهاور» و«حلف بغداد»، راج وصف «شيوعيّ» بوصفه شتيمة. فالقوميّ العربيّ شيوعيّ، وكذلك الوطنيّ الفلسطينيّ، ومثلهما المسلم الذي يظنّ أنّ الغرب يناوئ الإسلام ويتأمرّ عليه.

كمال ناصر - الشاعر البعثي الأردني الذي صار لاحقاً ناطقاً بلسان «منظمة التحرير الفلسطينية»، ثم قتله إيهود باراك في فردان ببيروت عام ١٩٧٣ - كتب يومذاك قصيدة تسخر من هذا الاتهام العشوائي بالشيوعية:

«يا صديق العمر هل أنت شيوعي؟ | هل تعمّدت رفيقاً في القطيع؟ | لا تخف واسخر من الجُرم الفظيع | فأنا قدّمت قربان خشوعي | وأنا اليوم، على رغمي، شيوعي»...

القصيدة ليست تحفة شعرية، إلّا أنّها تنقل واحداً من أمزجة تلك المرحلة ومن احتجاجاتها: فالمرء يغدو شيوعياً، بهذا المعنى المرذول، لمجرّد ألا يتّفق مع السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، أو مع سياسات الحكومات المحليّة التي تصادق واشنطن.

الزمن كان زمن حرب باردة واستقطاب كونيّ حادّ، وفي أزمنة كهذه، لا يبقى مكان للتمايز والتمييز. الجملة تَغْلِبُ المفرّق. ولأنّ الصراع ضارٍ والناس مقسومة بحدّ السكّين، فأنت إمّا «معنا» أو «ضدّنا»، على ما قال لنا لاحقاً، كلّ بطريقته، جورج دبليو بوش وأسامة بن لادن.

آنذاك، كانت الولايات المتّحدة نفّسها تغادر المكارثيّة التي كثيراً ما عوّلت على التصنيف القاطع وبنّت عليه مقتضاه كما تجسّد في تعامل شهير مع المثقّفين والفنانين الأميركيين. لكنّ الحرب الباردة منحت اللغة المكارثيّة حياة أطول خارج الولايات المتّحدة، وبموجب تلك اللغة وُصفت الشيوعيّة «العالميّة» بما يشبه وصف اليهوديّة «العالميّة» في القاموس اللاساميّ: إنّها أمّ الرذائل وسبب الفوضى والتآمر والتهتّك ومصّ دماء البشر.

ونعرف أنَّ أميركا المكارثيَّة لم تكن سوى تلميذة عابرة وغير نجية خصوصها التوتاليتاريين الذين برعوا في التصنيف وتفنَّوا فيه: عميل، جاسوس، خائن، صهيوني، إمبريالي... فضلاً عن استخدام معانٍ حياديَّة بوصفها تهمًا شائعة: يهودي، بورجوازي، ليبرالي، كوزموبوليتي...

وبدورها، طُوِّرت أحزابنا المحليَّة قاموسها الموازي، فعُرف شيوعيُّ العراق في الستينيَّات والسبعينيَّات بإطلاقهم شتيمة «ليبرالي حقيِر» يلصقونها ببعض خصومهم، وابتكر أنطون سعادة، المؤسِّس اللاساميِّ لـ «الحزب السوريِّ القوميِّ الاجتماعيِّ»، شتيمة «يهود الداخل» يطلقها على الخصوم.

والحال أنَّ التصنيف القاطع هو طريق السيطرة على وضع معقَّد يعصى على التبسيط، أو بالأحرى، طريق توهم السيطرة. إذًا: صنَّفه تجعله مفهومًا وتُدخله في نطاق الإدراك والتعقُّل، ومن ثمَّ التعاطي. هكذا، يتماسك صاحب التصنيف ويتحجَّر في المعتقد الذي يعتقده فيما يُجَعِّل الخطَّ الحدوديِّ الذي يفصله عن موضوع التصنيف كثيفًا وشاملاً، بل مطلقًا. وهذا إذا ما حال في حدِّه الأدنى دون تسرُّب عدوى الأخير إلى الأوَّل، فإنَّ حدِّه الأقصى ليس إلَّا القتل والاجتثاث.

فإذا كان الخصم مثقَّفًا مثلاً، بات من الضروريِّ وصفه بـ «المزعوم» أو «الزائف» أو «المرتشي»، إذ يستحيل أن يكون المختلِّف غير مزعوم أو غير زائفٍ أو غير مرتشٍ في نظر المختلِّف عنه. هكذا، وللسبب هذا، يندر العثور في السجلات العربيَّة، والسجلات تُخْرِج من صدور الناس أدنى ما فيهم، من يقول: فلان مثقَّف جدِّي لكنني لا أوافقُه الرأي، أو أنني أرى الأمور على عكس ما يراه.

فحكمٌ كهذا يهدِّد تماسك التصنيف ويُضعفه، حيث لا يمكن جمع

الصفات السلبية والإيجابية في تعريف واحد كالقول، مثلاً لا حصراً، إنَّ الشيوعية التي أنشأت أنظمة استبداد منيعة تستند إلى عدّة فكريّة لا يُستهان بها، أو إنَّ الإرهابيّ الانتحاريّ مجرم وشجاع في وقت واحد، أو إنَّ أميركا أمّة عظيمة ذات سياسات رديئة في الشرق الأوسط...

وما يتولّاه مثقّفو السجلات البرّية يكملّه بإسفاف أكبر أتباع صغار يكتبون تعليقاتهم في ذيل المقالات، مشكّكين في أخلاقيّة المختلف، بل في أخلاقيّة أمّه وأبيه وزوجته وأبنائه، ذاك أنّ التصنيف يستدعي الذهاب إلى النهايات القصوى، بحيث تغدو رائحة المختلف كريهة وثيابه بشعة وبيته ماخوراً وأصله مشكوكاً فيه.

ومثل هذا النبذ المطلق إنّما يجسّد نقطة بارزة من النقاط المشتركة بين القبيلة في طردها «صلوگها»، أو ابن القبيلة الأخرى، والتوتاليتاريّة الحديثة في تحطيمها الخصم الأيديولوجيّ والسياسيّ بلا رحمة. بيد أنّ الطرفين يتحرّكان بوحي من نرجسيّة مرّضيّة تنفخ الذات وتضخّمها فيما تعلن اضطراب علاقتها بداخلها وبما هو خارجها في آن واحد، ذاك أنّ الواثق في الكمال في ذاته، المردّد «سبحاني ما أعظم شاني» في نفسه، هو وحده الذي يجروّ على التفاخر بأنّ مُخالفه إنّما هو العيب المطلق أو الخيانة المطلقة. وما يفاقم خطر هذه النرجسيّة واحتمالها العنفيّ أنّها طفليّة جدّاً، مولعة بجذب الانتباه عبر إتيان الغرائبيّ وغير المتوقع. وفي سلوك كهذا، يسود افتعال الصخب والغضب والتوتير، كما يُغيّب مبدأ الواقع بحدوده وإمكاناته، وبغيابه تغيب كلّ مراجعة للأخطاء وكلّ اتّعاظ بدروسها.

وأغلب الظنّ أنّ التصنيف يجد ما يعزّزه في النظريّات التي تتجاوز فرداً بعينه إلى منظومة أوسع: فإذا كانت «سيّئات» شخص ما

تعبيراً عن «سيئات» طبقة اجتماعية بعينها مثلاً، بتنا أمام مرض لا يداويه دواء. فهذا «البورجوازي» - كمثل المنتمي إلى شعب آخر أو دين آخر أو قبيلة أخرى - ذنبه سابق على أي فعل فعله، وهو ذنب ماهوي لا يعالجه القانون بل تعالجه الحرب، لأنّ المذنب المفترض لا يملك أن يكون شيئاً آخر. إنّه محكوم بأن يكون مذنباً.

وهو تصوّر عن السياسة يحيلها ويحيل العالم معها إلى ساحة حرب لا تتوقّف. لكنّه تعريفاً تصوّر مستقى من الغابة ومن افتراض ذبيّة الإنسان الدائمة. وقد يكون الشعار المريض السائد اليوم في بعض الأوساط عن «أنسنة العدو» خير تعبير عن التصرّو المذكور. فمن يرفض «أنسنة العدو»، ستكون كلّ ادّعاءاته التعدّدية، أكانت فكرية أو سياسية أو جنسية، كذباً محضاً. إنّه لا يقترح على الآخر المختلف إلاّ الاستئصال الذي يُمهّد له بـ «توحيش العدو» و«حيوّته». وليس بلا دلالة أنّ هذا الوعي ما إن يمدّ يده إلى مفهوم بعينه حتى يزيل عنه كلّ خصوصيّة فيه ويردّه إلى عنف محض: فـ «الإمبريالية» و«الاستعمار» لا يميّزان، والحال هذه، عن «الفاشية» أو «الصهيونية» أو «الوهابية». إنّها كلّها أسماء مستعارة لعنف يواكب تاريخ العداوة المتّصل.

لكنّ، في مقابل «الغابة»، يحلّ «الملعب» بوصفه مصدراً لاستلهام السياسة في الوعي الديمقراطيّ. وليس بلا معنى أنّ إنكلترا، «أمّ البرلمانات» والأعرق في «اللعبة البرلمانية»، هي البلد الذي أنتج معظم الألعاب الرياضية التي صارت عالميّة في أزمنة لاحقة، ذاك أنّ القرف المبكر من العنف بنتيجة الحربين الأهليّتين المتتاليتين في أربعينيّات القرن السابع عشر، عزّز الميل إلى تقريب السياسة من اللعب: فالغالب يغلب منافسه لكنّه لا يستأصله، وبالتالي، قد تتاح للمغلوب فرصة يتحوّل معها، من جديد، إلى غالب.

والبائس أنّ ذاك الخطّ الذي يبدأ بالتصنيف المُلزم والمُحكّم ثمّ ينتهي بالاستئصال الجسديّ هو، اليوم، واحدة من مَرايا حياتنا العربيّة، حيث الحروب المفتوحة بين الكلّ والكلّ. فهذا الزواج المعّمّم بين الهمجيّة المقيمة في بعضنا وأحدث تقنيّات القتل والترويع يجعل كلّ مختلف مرشّحاً للموت، كما يجعل كلّ شيء سبباً للاختلاف. والموت، بعد كلّ حساب، يغدو الأفق الذي لا ترى العين سواه حينما تنظر.

رداءة «الزمن العربيّ الرديء»...

درّج الشاعر الفلسطينيّ الراحل محمود درويش عبارة «الزمن العربيّ الرديء» التي يُفترض أنّ تدلّ على هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها. وإذا صحّ ما يراه كثيرون من أنّ الزمن الذي افتتحته تلك الهزيمة لا يزال مستمرّاً، بات نطاق العبارة الدرويشيّة بالغ الطول والعرض معاً.

الشاعر الفلسطينيّ الراحل صاحب عبارات كثيرة اقتطفت من قصائده ثمّ انتشرت وعمّت، كقوله: «ونحن نحبّ الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً»، أو قوله الآخر: «على هذه الأرض ما يستحقّ الحياة»، وهي عبارات يصعب أن تكون سبب خلاف بين شخص وآخر، إذ هي ليست موضوع تباين ونقاش إلّا مع محبّي الانتحار، وهؤلاء أصلاً لا يناقشون. إنّ فيها، إذًا، شيئاً يقارب البديهيّ والمُجمّع عليه.

والحال أنّ الثقافة التي يغلب عليها الشفويّ، ويسود لدى أهلها انتظار المخلصين والأئمة الغائبين، تشيع فيها عبارات توصف بأنّها

«حِكم» أو أنها حاملة لمضامين رفيعة أو أبدية الأثر، مضامين قد تصلها بتصوّر ملحميّ فخيم للتاريخ. فهنا، في هذا المناخ العابق بالعظائم، تبقى الآيات أقوى من الأنظمة والمناهج المعرفية في التدليل على واقع أو التأشير على تحوّل.

وحتى في ثقافات غير شفوية، هناك مكان محفوظ للعبارات اللاقطة التي تتوزّع على نوعين، واحد يؤدّي وظيفة التلخيص والتكثيف لجهد فكريّ معقّد، على ما تدلّ مآثورات مستقاة من آدم سميث أو كارل ماركس أو فريدريك نيتشه أو سيغموند فرويد أو سواهم، فيما النوع الثاني هو ما يقبض على مفارقة في الحياة اليومية، أو يعصّ على حقيقة صغرى غير مُنتَبَه إليها في عيشنا العاديّ. وعبارات كهذه غالباً ما تغدو نكاتٍ ودعابات في بيئة المثقّفين، ذاك أنّ ما هو غير متوقّع، بالمعنى الذي قصده هنري برغسون، هو دائماً المصدر الأبعد للضحك والإضحاك.

فأوسكار وايلد مثلاً، وهو الذي برع، بين ما برع فيه، في أقوال كهذه، لم يستهدف المعاني الخالدة والجليلة، ولا إطلاق أحكام قاطعة على حقبة تاريخية. فـ «الأكثر ضحالة هو الألمع أثناء تناول الفطور» و«الله، بخلقه البشر، بالغ قليلاً في قدراته»، و«الصديق الحقيقي هو الذي يطعنك في الوجه»... عبارات تصحّ فيها تماماً الأوصاف المذكورة أعلاه.

وحتى حين كان ونستون تشرشل يتناول قضايا «أهمّ» و«أكثر جدية»، وهو أيضاً معروف بعبارات نبهة، فإنّه لم يشدّ عن التواضع والاقتصاد التعبيريّ. فعبارته الشهيرة «الديمقراطية أسوأ أشكال الحكم، شرط أن نستثني هذه الأشكال جميعاً» تنمّ أيضاً عن المعنى إيّاه، لا سيّما أنّها صادرة عن أحد أبرز سياسيي الديمقراطية

في العالم. إنَّ فيها، بالتالي، بعض السخرية من النفس، أو أقلّه
بعض الرقابة على انتفاخها واسترخائها.

هنا، نقع على اختلاف آخر: فلئن كانت عبارة وإيلد، أو عبارة
تشرتشل، تبعث على الضحك لأنّها تفارق المألوف والمتوقّع،
فمفارقة المألوف والمتوقّع، في العبارة الدرويشيّة، مصدر لأسى
وتشاؤم تاريخيّين. هناك تسود خفّة الفرد. هنا يخيم ثقل الأُمّة.
هناك تقيم الدعابة الساخرة. هنا تقيم الحكمة المأسويّة. هناك
يلوح احتمال ضئيل في التعثّر بالمراهقة المتأخّرة. هنا تنتصب
رغبة حاسمة في الكهولة المبكرة.

لكنّ «الزمن العربيّ الرديء» ربّما كانت، من بين عباراتنا الرائجة
هذه، أشدّها زعمًا للمعاني الكبرى واكتنازًا بحمولتها. وهي، في
الأحوال كافّة، أطولها عمرًا وأوسعها انتشارًا، تقال غالبًا كأنّها الحقيقة
التي لا يرقى إليها الشكّ.

وحيال عبارة كهذه لا يملك واحدنا إلّا أن يستعيد أوصافًا شائعة
لـ «الزمن» مرفقة بأحكام قيمة لا يمكن تجنّبها، ذاك أنّ كلّ شعب من
الشعوب لديه «عصرٌ ذهبيٌّ» ما تتباين مقادير الدقّة والأسطرة في
تعيينه. ونعلم أنّ عربًا وقعوا على هذا العصر في العهد العبّاسيّ،
فيما ذهب آخرون إلى أنّه عهد النبوة أو العهد الراشديّ وزمن
الفتوحات. وبدورهم، سمّى الأوروبيون المرحلة الممتدّة من نهاية
الحرب الفرنسيّة - البروسيّة في ١٨٧١ حتى اندلاع الحرب العالميّة
الأولى في ١٩١٤، «الحقبة الجميلة». ففيها ضمرت الحروب وحصل
التوسّع الاستعماريّ، كما ازدهرت الأوضاع الاقتصاديّة وانتعشت
الحياة الثقافيّة. لكنّ «الحقبة الجميلة» هي أيضًا، وبفعل مصدرها
الواقعيّ، تغدو مع الزمن ومع إضافات النوستالجيا مادّةً خصبة
للتخييل، أي للتفكير في ملابستها وأزيائها وعمارتها ومآكلها ورقصاتها

وموسيقاها، وسائر أوجهها الحميمة. وهذه سمة يستحيل الوقوع عليها في العبارات الملحمية الفخيمة التي لا يستطيع مرور السنوات أن يُغنيها بصورة أو بتصور.

لكن، لماذا يُعدّ الزمن الذي افتتحته هزيمة ١٩٦٧ «زمنًا عربيًا رديئًا»؟ الجواب السهل، وهو طبعًا المقصود بالعبارة، يوقّره وقوع الهزيمة نفسها، حين استطاعت إسرائيل أن تتغلّب على ثلاث دول عربية، في عداها مصر الناصرية، وأن تحتلّ من الأرض ما هو أضعاف مساحتها.

غير أنّ مشكلتين تواجهاننا هنا: من جهة، أنّ الحروب الخارجيّة تغدو معيار المعايير، وذلك على عكس الأسباب (الاقتصاديّة والثقافيّة، وأيضًا السياسيّة والعسكريّة) التي أفضت إلى اعتماد وصف «الحقبة الجميلة» في التاريخ الأوروبي. والحرب، هنا، عند درويش وعندنا عمومًا، إنّما هي الواقعة العسكريّة الخالصة، بلا سابقٍ عليها يؤسّس لها أو يتسبّب فيها، وهذا ما يقودنا إلى المشكلة الثانية: ذاك أنّ بعض ما يوحى به التعيين المذكور هو أنّ الزمن السابق على هزيمة ٦٧، باستبداده ومخابراته وفشله على معظم الأصعدة، لم يكن «رديئًا». ونحن لسنا بغافلين عن «نظريّة» خرقاء لا تزال واسعة الانتشار بيننا، مفادها أنّ الحقبة الناصريّة إنّما «رفعت رأس العرب» عمومًا وشكّلت عصرهم الذهبيّ في العصر الحديث.

وبرصف المشكلتين واحدهما إلى جانب الأخرى نقع على المشكلة الثالثة الأخطر والأمرّ، ألا وهي العجز عن فهم الهزيمة ما دامت مقدّماتها الناصريّة ليست مقدّمات. فكأنّنا نستنتج، والحال هذه، أنّ تنكيس الرؤوس الذي أصابتنا به الهزيمة إنّما هبط علينا من الفضاء بعد «رفع الرؤوس» الذي أحدثه عبدالناصر! ولمّا كانت

الهزيمة (غير المفهومة الأسباب، أو المفصلة عن أسبابها) مدخلنا إلى رداءة الزمن، باتت الرداءة ذاتها غير مفهومة بالتالي.

والحق أن ما تنم عنه العبارة الدرويشية يتعدى صاحبها إلى جماعات أوسع من «قوميين» و«يساريين» يقفزون قفزة واحدة عجبية من نعيم «الأنظمة التقدمية» (و«يا أهلاً بالمعارك» و«أصبح عندي الآن بندقية») إلى جحيم الهزيمة التي افتتحت زمنًا رديئًا لا قيامة بعده.

وإذا كانت الملحمة الصوتية هي وحدها ما يصمد من هذا «التأويل»، فإن الانتقال إلى «التأويل» الديني والخرافي لن يكون صعباً أو غير متوقع. فمن هذا الإخلال («القومي - اليساري») بالمعاني ومن الفصل بين الأسباب والنتائج، يتقدم حامل الوعي السلفي الذي يستأصل المعاني ويجتث آخر رابط بين الأسباب والنتائج. هكذا، تنفتح للتأويل طريق واحدة وحيدة تفضي حكماً إلى «العلي القدير».

لكن، يبقى أن الشقّ الأعرض من «القوميين» و«اليساريين» الذي يتباهى بالحقبة الناصرية، ثم يعارض الثورات العربية، يبقى متماسكاً في ما يذهب إليه. فلا الحرية المفقودة آنذاك عنت له شيئاً، ولا طلب الحرية اليوم يعني له شيئاً. وهذا على عكس التهافت الذي يُبديه تبني الحرية اليوم، وتبني الناصرية، أو اللاحرية، عهدذاك.

بطبيعة الحال، وفي بعض الهوامش «القومية» و«اليسارية»، يحضر التذاكي الذي يأخذ على الناصرية لاديمقراطية لكتنه يؤيدها بالمجمل. وفي هذا يضرر المتذاكون، ولو قالوا عكس ذلك، أن الديمقراطية تفصيل كمال، واعدن بتسوية لم تحدث مرة من قبل بين قومية كالقومية الناصرية والديمقراطية.

وهذا عموماً لا يُخرجنا من متاهة «الزمن العربي الرديء» ومن فصاحتها الملحمية السقيمة. وهي متاهة لم ينجح فعلياً في الخروج منها إلا الإسلاميون بسوقنا إلى متاهة أوسع ورداءة أكبر لا يبدو أن السبيل إلى مغادرتهما مفتوح أو معبّد.

قبل خمسين عاماً بالتمام...

١٩٦٨ كانت سنة عظيمة. سنة أممية إذا صحّ التعبير. سنة عضوية: ما يحصل هنا، ينعكس هناك. الطلب على الحرية والتقدم في صعود.

قبل خمسين عاماً بالتمام، بدا أن التاريخ يقفز قفزاً، أنه متجه لا محالة إلى حيث يأمل الأمل. بدا للرأي أن الرؤية تزيح الغيم وتستولي على الأفق، أن التاريخ خطّ صاعد.

اليوم، نعرف أن ذلك كان وهمًا مأهولاً بالنوايا الحسنة. إلا أن ١٩٦٨ كان يُغري بالتوهم.

أربعة أحداث كبرى تلاحقت عامذاك وكانت لها مساهمتها الكبيرة في صنع العالم.

في ٣٠ كانون الثاني، خاض جيش فيتنام الشمالية وقوات الفيتكونغ أكبر معارك الحرب الفيتنامية. كان ذلك في ليلة «التت»، أو رأس السنة القمرية. القصد هو تحويل هجومهم هذا مقدمةً لانتفاضة شاملة في جنوب فيتنام.

الانتفاضة لم تحدث. في ذلك العام، كان التورط الأميركي قد تعاظم: أكثر من نصف مليون جندي مصحوبين بوحدات جوية

وبحريّة. هكذا، فشل هجوم «الت» عسكرياً، إلا أنّه أثار صدّي أكبر من المتوقع في الرأي العامّ الأميركيّ. قطاعات أعرض باتت تكذّب الرواية الرسميّة عن قرب النصر وضالّة الخسائر. تزايد الضغط مع مذبحّة ماي لاي وانتشار صورها. ففي ١٦ آذار، أقدم جنود أميركيّون على قتل مدنيّين فيتناميّين عُزل قُدّر عددهم بما بين ٣٤٧ و ٥٠٤. اعتمد الأميركيّون استراتيجيّة «فتنة الحرب» كتعبير عن مباشرة الانسحاب التدريجيّ وترك القتال لحكومة فيتنام الجنوبيّة.

الرئيس الأميركيّ ليندون جونسون أعلن انسحابه من المعركة الرئاسيّة. لم يعد يطبق تحمّل نتائج الحرب وأعباءها. المحتجّون تحوّلوا شاغلًا يوميًّا للرئيس بلافتاتهم التي تسأله: «كم من الشبان تريد أن تقتل اليوم؟». لكنّ جونسون أعلن أيضًا، قبل مغادرته البيت الأبيض، عن الحدّ من عمليّات القصف، وافتتح محادثات سلام مع الفيتناميّين الشماليّين، كما أوقف في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) قصف فيتنام الشماليّة.

الرأي العامّ الأميركيّ أحرز نصرًا كبيرًا آخر. صحيح أنّ يوم ٤ نيسان (أبريل) شهد فاجعة اغتيال القائد اللاعنفيّ مارتن لوتر كينغ، مُطلق «حركة الحقوق المدنيّة» وصاحب خطاب «لديّ حلم» في مسيرة واشنطن عام ١٩٦٣، والذي نال، في ١٩٦٤، جائزة نوبل للسلام تكريمًا لقتاله اللاعنفيّ ضدّ التمييز العنصريّ، إلّا أنّ الاغتيال كان إعلانًا عن انتصاره أكثر منه إعلانًا عن موته. فطوال السّتينيّات، مرّر الكونغرس، تحت ضغط «حركة الحقوق المدنيّة»، مجموعة تشريعات فيدراليّة تمحو سياسات تمييزيّة. «مرسوم الحقوق المدنيّة» في ١٩٦٤ منع التمييز في العمالة استنادًا إلى العرق واللون والدين والجنس أو الأصل القوميّ. كذلك ألغى الفوارق في شروط التسجيل التي يتطلّبها الاقتراع، ومعها الفصل العرقيّ في المدارس وأمكنة العمل

والمواصلات العامّة. في ١٩٦٥، كان «مرسوم حقوق التصويت» الذي حمى حقوق الأقليّات في الاقتراع بمنحه السلطات الفيدراليّة حقّ الإشراف على عمل السلطات المحليّة في الولايات التي تُستضعَف فيها الأقليّات، ثمّ وفي ١٩٦٨، تُوجت الانتصارات بـ «مرسوم الإسكان العادل» الذي أزاح التمييز في بيع المساكن أو تأجيرها. الرئيس ليندون جونسون وقّع المرسوم بعد يوم واحد على تقديمه. سكّان الجنوب الأفرو أميركيّون (السود) باتوا يشاركون على نحو جماهيريّ واسع، ومن دون عوائق، في السياسة. مهد العنصريّة في أميركا راح يتصدّع. في ذلك العام، بدا روبرت كينيدي الذي تبنّى برنامج «الحقوق المدنيّة» وباقي مسائل العدالة الاجتماعيّة بقوة وحماسة، المرشّح المرجّح للفوز برئاسة أميركا. روبرت كينيدي اغتيل في ٥ حزيران (يونيو) على يد سرحان سرحان.

باريس كانت تتململ. في أيّار (مايو)، وجدت نفسها في حالة من الاعتراض والهيجان. في آخر ذلك الشهر، وحيال توسّع الانتفاضة ضدّه، اضطرّ الرئيس شارل ديغول أن يسافر سرّاً إلى ألمانيا (الغربيّة) ليلتقي الجنرال جاك ماسو، قائد القوّات الفرنسيّة في برلين، كي يضمن تأييده إذا ما قرّر انتزاع باريس من أيدي المنتفضين.

الأمر بدا صراعاً بين فرنسا القديمة وفرنسا الجديدة. طلّاب العاصمة زاد عددهم في العقد السابق من ١٧٥ ألفاً إلى أكثر من نصف مليون. «ثقافة الشبيبة» التي كانت تنطلق من الولايات المتّحدة كانت تصدّها أوتوقراطيّة المجتمع الفرنسيّ وتراثبيّته. في المقابل، فحزب المعارضة التقليديّان، الراديكاليّ والاشتراكيّ، كانا يترنّحان. الأحزاب، إذّا، ليست قاطرة التغيير. الحزب الشيوعيّ كان يتعرّض لقضم التيارات اليساريّة والعالمثليّة غير المعجبة بالسلطويّة

والأبويّة السوفييتيتين. مقتلّة فيتنام التي كان التلفزيون يجعلها مشهداً بيتيّاً، غدّت الاعتراض على مظالم هذا العالم.

لم يكن بلا دلالة أنّ الحدث العاديّ جدّاً الذي كان شرارة أيّار (مايو) ٦٨، حصل قبل عام في مبنى نانثير الجامعيّ التابع لجامعة باريس. هناك، ظهرت احتجاجات ضدّ القيود المفروضة على حقّ الطلّاب في استقبال الزائرين في مساكنهم الجامعيّة. المطلب الذي وصفه البعض بـ «الجنسيّ» استجرّ مساجلة حادّة بين القائد الطلّابي دانيال كوهين بانديت ووزير الشباب والرياضة فرانسوا ميسوف. الأهمّ أنّه وقع على أرض قابلة للاشتعال.

تفاقمّت الأمور أسبوعاً بأسبوع وشهراً بعد شهر، بحيث تظاهر ٤٠ ألف طالب في ١٠-١١ أيّار (مايو). عنف البوليس ضدّهم أدّى إلى اعتقال ٥٠٠ طالب ونقل مئات إلى المستشفيات بينهم ٢٥٠ شرطياً. قطاعات عماليّة عريضة ما لبثت أن انضمت في أكبر إضراب عام عرفه تاريخ فرنسا حتى ذلك الحين: ملايين العمّال نزلوا إلى الشارع دعماً للطلبة وتوكيداً لمطالبهم. العمّال احتلّوا عشرات المصانع والمعامل بما فيها شركة «رينو» للسيّارات.

أهمّ ما في أيّار (مايو) كان تجاوز المؤسّسات السائدة والأطر القديمة، أحزاباً ونقابات وكنايس وتعليماً. اليسار التقليديّ وقف موقف المشكّك وأحياناً المعادي: هذه ليست ثورة، إذ إنّ الطلّاب غير متجين ولم يدخلوا بعد سوق العمل. هذه هيصة بورجوازيّة صغيرة لا أكثر.

أيّار (مايو) ٦٨ طرح مسائل التحرّر بما يتعدّى أسئلة الماركسيّة الأرثوذكسيّة و«الآباء» الشيوعيين الذين حصروا التغيّر بالأجور، فبدوا لـ «الأبناء» مجرد جزء من النظام بمعناه الأعرض. الموضوع، إذّا، جوانب حياتيّة أعمق. أبعاد مجتمعيّة وقيميّة ومثالات عن الفرد

والفردية تتعدى القيم التي بدأت تسود منذ تحرير ١٩٤٤. فتح مساحات واسعة وجديدة للنضالات النسوية والبيئية والمثلية.

أيّار (مايو) ٦٨ أسّر إلى أقصى الماركسية. إلى يسار اليسار. إلى شيوعية من دون تكلّس الشيوعيين. لكنّه انعطف ليراليًا.

في الشطر الآخر من القارة، اهتزّ استبداد أشرس وأشر. في ١٩٦٧، وبلاستفادة من أجواء الوفاق الدوليّ في أوروبا، بدأت تظهر في تشيكوسلوفاكيا السابقة مطالبات بحريّة التعبير وبتفكيك بعض القيود الرسمية على الاقتصاد الذي راح أدائه يزداد تردّيًا. الكتاب والطلبة كانوا في مقدّم النقّاد. في ٥ كانون الثاني (يونيو)، سقط الستالينيّ أنطونين نوفوتني وحلّ محله ألكسندر دوبتشيك في قيادة الحزب والدولة. أفكار المنظر الاقتصاديّ أوتا سيك تصدرت المشهد. في نيسان، أعلنت حكومة دوبتشيك خطتها لنموذج آخر في الاشتراكية: أزاحت قيود الدولة عن الصناعة وسمحت بحريّة التعبير. هكذا، افتُتحت أربعة أشهر من العيش الحرّ خارج قبضة الحزب وموسكو. دوبتشيك ظلّ يؤكّد استمرار شيوعيّته وبقائه في حلف وارسو، لكنّ موسكو بدأت تشكّك: أصوات الهراطقة راحت تعلو وتتزايد. الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو زار براغ في آب (أغسطس). في الشهر نفسه، وبحجّة الاستجابة لشيوعيين تشيكوسلوفاكيّين يطالبون بالتدخل والإنقاذ، أعلن ليونيد بريجنيف ما صار يُعرف بـ «مبدأ بريجنيف»: مؤدّاه الفعليّ أنّه من غير المسموح لأيّ بلد من بلدان الكتلة بتغيير نظامه. في ٢٠ من الشهر نفسه، غزا أكثر من ٥٠٠ ألف جنديّ من جيوش كتلة وارسو تشيكوسلوفاكيا. دوبتشيك وثلاثة من قادة «الاشتراكية ذات الوجه الإنسانيّ» اعتُقلوا ونُقلوا إلى موسكو.

لم تنشأ مقاومة لجحافل الغزاة. انتشرت صور لتشيكوسلوفاكيين يقفون في وجه الدبابات ويوزعون الورد على الجنود. جان بالاخ أحرق نفسه احتجاجاً، بريجنيف قرّر أن يكون غوستاف هوساك قائد تشيكوسلوفاكيا الجديد.

وضع ما بعد الغزو انتقم من عموم المجتمع، لكنّ خصوصاً من النخبة الثقافيّة. بنتيجة حملة التطهير التي استمرّت ثلاث سنوات، فُصل من الحزب ٣٠ ألفاً، و١٧ في المئة من ضباط الجيش. حتى المباحث امتدّت إليها اليد، ففُصل نحو من ثلث العاملين فيها. الكتاب والصحافيّون والمعلّمون عانوا الطرد من العمل والتجويع والهجرة، فضلاً عن السجن طبعاً. لكنّ التخشب البريجنيفيّ كان قد ظهر سافراً تماماً. يساريّو الغرب الذين راهنوا على إحياء الاشتراكيّة من خلال تجربة دوبتشيك، اكتشفوا أنّ الأمر وهم. الحزب الشيوعيّ الإيطاليّ، أكبر الأحزاب الشيوعيّة خارج الكتلة، دان الغزو. الطلاق عصف بزواج الشيوعيّة والثقافة في أوروبا ما بعد الحرب العالميّة الثانية. القناعة الصاعدة أنّ الحرّيّة والكتلة السوفيياتيّة وحزبها القائد أصداد يستحيل أن تلتقي.

لقد تقاطعت هذه المكاسب الأربعة الكبرى في مكان عريض اسمه الحرّيّة. لكنّ التاريخ ذا الحركات الكثيرة، لا الحركة الواحدة، كرس بعض هذه المكاسب، وأضعف بعضها الآخر، فيما جعل بعضها الثالث ينتكس وينكص.

ما يبقى أنّ الجيل الذي فتح عينيه على تلك الإنجازات يصعب عليه أن يغلقهما على صور دونالد ترامب وعبدالفتّاح السيسي وبشار الأسد وأضرابهم الكثيرين.

زياد الرحباني: أين المشكلة؟

ينفق زياد الرحباني من تراكم يعود إلى السبعينيات والربع الأول من الثمانينيات. هناك من يقول إن التراكم هذا لم يبق منه الكثير، وهناك من يقول إنه نفذ تمامًا ولم يبق إلا الترهات: كلمات لا تعني وحركات لا تُضحك و«أخبار» عائليّة أو صحّيّة لا تسلي إلا المتلصّصين على التوافه. مُحبّوه يعاودون التذكير به: كم كان يُضحكنّا. يقولون هذا من دون أن يتغلّبوا على حرجهم بما آل إليه اليوم. كارهوه ونقّاده يقولون إنّه لم يعد يُضحكنّا على أنفسنا. صار يُضحكنّا على نفسه. هذا يعني أنّ على الكوميديّ فيه أن يعتزل. الطيّبون بين النّقّاد يستدركون: بل صار يُحزننا على نفسه. إذًا، على التراجيديّ فيه أن يختفي أيضًا.

لا شك في أنّ ثمة مشكلة. لنعد إلى النبع:

شبّ زياد الرحباني على نقد «لبنان القديم»، لبنان «المارونيّة السياسيّة» وما حَفّ بها من سياحة واصطياف وخدمات واحتفال بمعرفة اللغات الأجنبيّة.

زياد كان هجاءً لذلك اللّبنان: لاقتصاده ولغته وقيمه وللمفارقات الفادحة أحيانًا التي تترتب على وجوده.

هجاؤه كان مسكونًا بالكثير من مناكفة الأهل. من «قتل الأب» الذي ربّما كان الصائغ الأكبر، والمُعَمَّم الأوسع انتشارًا، لـ «الأيديولوجيا اللبنانيّة». وبالفعل، يُسجّل لعاصي ومنصور أنّهما كانا الأطروحة. سواهما، وفي عدادهم النجل زياد، كانوا الأطروحة المضادّة. ظلّوا الأطروحة المضادّة وتخبّطوا ولا زالوا يتخبّطون فيها كلّ بطريقته. زياد، بالتالي، لم يكن ابن أبيه: لبنان، مع الأهل، كان

فوق الأرض. كان جازاً للقمر: «نحن والقمر جيران». مع الابن، انخفض إلى ما تحت الأرض بكثير: صار باراً أو مستشفى مجانيين. اللبنانيون، عند الأهل، كانوا «خير أمة أخرجت للناس». صاروا، مع النجل، نبئاً شيطانياً. مشاكلهم كانت خلافات عابرة أقرب إلى المصادفات، يبددها الشاويش والمختار في القرية، أو ما بين قريتين. المشاكل، مع النجل، صارت جزءاً من جوهر لبناني صارم وقاطع يعصى على التغيير. الطائفية، بالتالي، كانت سوء فهم (ما بعد كولونيالية مبكرة). صارت علّة وجود (هوبزية جلفة). المستقبل كان باسمًا لنا، يفتح ذراعيه لاستقبالنا. صار مسدوداً في وجوهنا: إننا شعب بلا مستقبل. السياحة كانت ضيافة وكرماً هما من شيم اللبناني. صارت نهباً وكذباً ودعارة هي شيم اللبناني. المرأة كانت مقدّسة ومنزّهة. كانت فيروز. صارت مدنّسة وشريرة ونفعيّة بأيّ طريقة كانت. إنها ثرياً. الأهل تمسّكوا بصورة مريم العذراء للمرأة. النيجاتيف احتفظ به النجل. اللغة، كذلك، جعلها الأهل مفتاح الضوء والوضوح بما يبدّد سوء الفهم العارض بين اللبنانيين. صارت، مع النجل، مرآة نفوسنا المواربة والملتوية التي لا تعني ما تقول، أمّا ما يعني من أقوالها فبلا معنّى.

لكنّ زياد كان ابن أبيه أيضاً، ذاك أنّ القاسم المشترك بين الأهل والنجل هو التبسيط. هو التسمّر عند جوهر مزعوم ما، لا مكان معه للزمن والتغيّر. هو العجز عن إدراك واقع متحرّك وسائل ومعقّد يقول إنّ اللبنانيين ليسوا ملائكة ولا شياطين، فيما نساؤهم لسن قديسات ولا عاهرات.

عند الرحابنة الأهل، لا نستطيع أن نكون أشراراً حتى لو أردنا. إنّ فينا خيراً جوهرياً وعميقاً يسمو بنا إلى السماء. نحن بيت «الحق والخير والجمال». عند زياد الرحباني، لا نستطيع إلا أن نكون أشراراً.

هذا هو جوهرنا الأعرق. كل محاولة لعلاجنا آيلة حتمًا إلى الإخفاق. لقد كان طبيعيًا، في هذا التكوين الذهني، أن يستمرّ التثبّت عند مناكفة الأهل وهجاء لبنان ذي «الهيمنة المارونيّة». أن يصبح ذاك الهجاء أقرب إلى دين أو عقيدة. بيد أن ذلك اللبّان صار قديمًا. صار بائدًا. لكثيرين بيننا صار ماضيًا ذهبيًا أرقى وأحسن ممّا أتى بعده. زياد الرحباني ظلّ هناك. عدوّه بات طاحونة هواء.

في مراجعة سريعة لعوالمه كما نقلتها أعماله، يتّضح ذلك:

في «بالنسبة لبكرا شو؟» (١٩٧٨) لبنان هو البار الذي تديره الزوجة ثريًا المشرعة على الاحتمالات كلّها. هناك البلجيكيّ والإنكليزيّ الطامعان، كسواهما، بها. هناك مسيو أنطوان النصاب والطامع بكلّ شيء.

بعد عامين، في «فيلم أميركيّ طويل»، لبنان مستشفى للمجانين. الطوائف وحروبها أبرز أسباب جنونهم.

نشأ عهد الياس سركيس ومعه شرّع وجود «الردع العربيّ» الذي صار سوريًا فحسب. مسرحيّة «شي فاشل» قدّمت في ١٩٨٣، وكانت قد انهزمت «المارونيّة السياسيّة» بمقتل بشير الجميل، فيما إسرائيل تحتلّ أجزاءً معتبرة من لبنان. لكنّ المسرحيّة اهتمّت بسرقة «الجرة» في قرية «جبال المجد». تزاхمت فيها لهجات الأرمن والدروز وسواهم من الجماعات، مُعزّزةً انقسامهم. وفي استئناف لموضوعة متكرّرة عند زياد الرحباني، هي شعبيّة السخريّة من تحدّث بالأجنبيّة، تطلّ المتفرّجة المسيحيّة التي تعمل في «أوريون - لوجور» فتخلط العربيّة بالفرنسيّة بالبلاهة. طبعًا، هناك، في المسرحيّة الفنّان الذي «يحبّ لبنان» ويحيي حفلات للمهاجرين، وهناك السخريّة من الصيّّة «المندورة لبلدها» ومن «العناقيد والمواعيد» و«الجبال الما بتنتال»، وجرن الكبة

وسواها. أمّا «الغريب» العدو لهؤلاء اللبنانيين، فهو «اللي بيوصل مرّتكَ [و] ييقطر الجرة». هذه اللوحة بسائر تفاصيلها كانت تبيّناً للهجرة والتكفير: هجرة من الواقع المستجدّ وتكفير لكلّ واقع. المنعطف النوعيّ كان في ١٩٩٣، مع «بخصوص الكرامة والشعب العنيد». التطوّر الأبرز آنذاك، بعد اتّفاق الطائف وسلامه، كان صعود رفيق الحريري وحزب الله. الأخير لم يسترع انتباهه بتاتاً، أمّا الأوّل الذي كرهه فأعاد تدويره وتدوير نقده مارونيّاً: «الكرامة والشعب العنيد» ليسا من العمارة الأيديولوجيّة للحريري. إنّهما من عمارة «المارونيّة السياسيّة». صحيح أننا نرى «مصري» والهواتف المحمولة بكثرة أو الآلة التقنيّة المعقّدة المستخدمة لتنقية العدس! إلّا أنّ هذا لا يصلنا كتعبير عن صعود ثقافة المال في عالم العولمة وما بعد الانهيار السوفياتيّ، بما فيه لبنان الخارج من الحرب ومن الندرة. إنّه يصلنا كمشهد آخر من مشاهد السخافة والشره المتأصّلين في لبنانيّين يعيشون على العقاقير والمخدّرات.

لقد مهّد زياد الرحباني لمسرحيّة هذه بعبارة تقول إنّ أحداثها تحصل بعد انسحاب الجيوش الأجنبيّة جميعها من لبنان، «ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣ أو ربّما ٢٠٠٤ أو حتى ٢٠٠٥». بهذا، نقلنا من تجاهل الحدث إلى نفي الحدث: فالاحتلالات وانسحاب جيوشها لا تؤثّر بتاتاً في الفوضى اللبنانيّة التي يؤسّسها ويعيد تأسيسها شعب ثرثريّ وزعبرجيّ ومجرم وطائفيّ حتى العظم. ومع شعب كهذا، غاطس في تفاهته، وليس أصلاً بشعب، لا تنفع دولة ولا أحزاب ولا خطابات سياسيّة كائنه ما كانت. إنّ الشعب هو التافه، بينما الدولة، ممثّلة في الضابط زياد الرحباني، ممنوعة من أن تمارس القمع. هكذا، لا يبقى أماننا سوى الغرق في همجيّتنا وظهور القروود والدبة بيننا وسط صراع مُرّ على البقاء.

لقد حصدت «بخصوص الكرامة...» فشلاً أعلن انتهاء صلاحية الزيادة رحبانية. لم يعد يمثل شيئاً جدّياً. المسيحيون الذين رفضوه في السبعينيات وأوائل الثمانينيات لأنّه «ضدّهم»، صالحوه في التسعينيات لأنّه لم يعد ضدّاً مُعتَبَراً لأحد.

أمرٌ آخر فعل فعله: لقد جمع زياد الرحباني بين موهبة عليا وثقافة دنيا. الموهبة قضمت الثقافة. وفُرت من الأتباع والمقلّدين ما يلغي الحاجة إلى اطلاع أو ثق وأدقّ. صار الفنّان صاحب مآثورات، وأصحاب المآثورات التي تُحفظ بالعشرات هم مَنْ يُفترض أنّهم «أتمّوا العلم» وما عادوا بحاجة إلى مزيد منه. لكنّ التثبّت على الموهبة العذراء كرّس الفهم الأعذر. كرّس صدّ النفس عن الخارج والاكتماء الذاتي الذي يفيض على المعجبين. هكذا، لا يبقى من الخارج، الذي ترفض العين أن تراه، إلّا كلمات عارية تتراجع قدرتها على الإضحاك.

استطراداً، يقود صدّ الخارج وتحولاته إلى تآكل في الداخل. إلى فقر للداخل. إلى هلوسة أحياناً.

لكنّ التآكل الأخطر الذي ينتجه التبسيط الرحبانيّ، في جيليه، يطاول المبادرة الإنسانية. عند الأهل، كان سوء الفهم البسيط بين خيار لبنانيين لا يستدعي أكثر من «شاويش». فؤاد شهاب، مصحوباً بمكتبه الثاني، كان الشاويش الأعلى. قليل من القمع يشفي قلب الإنسان. استمرّ الأمر هكذا حتى أواخر الستينيات وصعود المقاومة الفلسطينية. مع النجل، صارت الأمور أشدّ فداحة وضرورات القمع أعلى: الشرّ الجوهرّي المتأصل فينا يستدعي هراوة بشّار الأسد أو حسن نصرالله. يستدعي هراوة ستالين. يستدعي الأمن وضباطه الأقوياء وسجونهم وزنازينهم، ذاك أنّنا نحن، العطالة الكاملة، لا نقدّم ولا نوخّر.

لقد آن للبطل أن يستقيل. زاد إحراجة حتى لمريديه. فأن يمضي واحدنا عمره وهو يناكف ماضيًا ميّتا فهذه مشكلة. المشكلة الأكبر هي أن يشيب وهو يناكف أهله.

يا له من تطبيع!

شخصيًا، لا تربطني أية معرفة بالسينمائي اللبناني زياد دويري، وإن كنت أعرف أفلامه جزئيًا. مع ذلك، يستهويني أن أتعرف إلى علاقته بالإنفاق: كيف ينفق؟ كم ينفق؟ هل هو مسرف في إنفاقه أم مقتصد؟

القارئ قد يستغرب طلبي هذا، وقد يعتبرني متطفلاً ومتدخلاً في أمور تعني صاحبها ولا تعنيني. هذا ليس صحيحًا. ما يدفعني إلى ذلك عبارة كان كثيرًا ما يرددها شاتمو دويري وهجّاءه تناول إنفاقه بعض الشيكولات في إسرائيل إبان إقامته هناك لتصوير فيلمه «الصدمة». تكرر هذا المأخذ أوحى للبعض، وأنا منهم، أن السينمائي اللبناني يستطيع أن يؤدّي دورًا ملحوظًا في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي. وفي الوهلة الأولى، لم لا؟ فإسرائيل، كما نعلم، عانت، بعيد نشأتها، أزمة اقتصادية خانقة، ثم عانت أزمة حادة بعد حربها في لبنان عام ١٩٨٢، بحيث دوّكرت عملتها فيما كان يضربها تضخم فلكي. وهي قبل ذلك التاريخ وبعده تخوض حروبًا، والحروب دائمًا مكلفة على ما نعرف جيّدًا.

إذًا، ما أنفقه زياد دويري في فندقه وفي المطاعم والمقاهي التي قصدتها في تلّ أبيب شأن عامّ يتعدّى شخصه وخصوصياته الحميمة.

لكنني، ومن دون أن أبدو مسيئاً لدويري، أو مادحاً له، أتردد كثيراً في تقبل النظرية القائلة أنه أنجد الاقتصاد الإسرائيلي. وأعتذر عن طول شرحي للسبب الذي يجعلني أرفض تلك الفرضية، كما أعتذر عما قد يسببه الطول من ملل للقارئ.

فنحن نعلم أن إسرائيل ابنة أوروبا بأكثر من معنى: قوميتها الصهيونية جزء من موجة القوميات الأوروبية المتأخرة. مشروعها الاستيطاني جزء من ميل أوروبي استيطاني عرفه القرن التاسع عشر. مهاجروها المؤسسون أتوا من أوروبا. الشعور الأوروبي بالذنب (القرن الوسطى، دريفوس، وخصوصاً الهولوكوست...) جزء من تاريخها وتاريخ التعاطي معها.

أوروبا، وفي عدادها الاتحاد السوفياتي، رعت نشأة الدولة العبرية. في ١٩٥٦، كانت موسكو قد تراجعت عن الرعاية، لكن باريس ولندن كانتا قد ذهبتا فيها بعيداً جداً، بشهادة الحرب المشتركة على مصر. في ١٩٦٧، انضافت بكل ثقلها الولايات المتحدة الأميركية. مذاك، وإسرائيل تتأمر على الأصعدة جميعاً: العسكرية والسياسية، ولكن أيضاً الاقتصادية والثقافية والتعليمية إلخ...

الأسطر أعلاه بديهيات لكل من يملك إلمام الحد أدنى بإسرائيل. ما ليس بديهيات هو العلاقة الجديدة بينها وبين كل من الصين والهند، القوتين الاقتصاديتين الصاعدتين في عالمنا اليوم.

وهذا ما يؤلمنا حقاً كعرب وكمناحزين إلى الحق الفلسطيني، ذاك أن رعاية أوروبا وأميركا للدولة العبرية هي ما لا نتوقع سواه: هما إمبرياليتان وهي صهيونية، والطيور، كما يقول بيت الشعر الشهير، على أشكالها تقع.

لكن الصين؟ صين ماو تسي تونغ والشيوعية الأكثر جذرية ذات

مرة، والتي اعتبرت الإمبريالية وقبيلتها النووية «نمرًا من ورق»؟ وكذلك الهند؟ هند جواهر لال نهرو، صديق جمال عبدالناصر الذي شاركه بناء «الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز»؟ هذا كثير حقًا.

قيادة بنيامين نتانياهو القومية والانتهازية في آن تخاطب دول آسيا الصاعدة بغير ما تخاطب أوروبا وأميركا. للأخيرتين تؤكّد ديمقراطيّتها في شرق أوسط غير ديمقراطيّ، فيما تؤكّد للآسيويّين «خطر الإرهاب الإسلاميّ» وعراقة الحضارات القديمة وثانوية حقوق الإنسان قياسًا بالحسابات السياسيّة العمليّة... بهذا التوجّه الآسيويّ، تردّ إسرائيل ضمّنًا على تهمتين تقليديّتين غالبًا ما تُوجّهان إليها: أولاهما أنّها مخفر غربيّ متقدّم في الشرق الأوسط، والثانية أنّها لا تستطيع، ولا تريد، الاندماج في هذا الشرق الأوسط إيّاه.

هذا كلّهُ ما كان ليغيّر شيئًا لولا تطویر الدولة العبريّة ما يُباع ويُشترى مع الآسيويّين. وبالفعل، فالصينيّون لم يُخفوا اهتمامهم بالتقنيّة الإسرائيليّة الرفيعة. في ٢٠١٣ مثلاً، ومن ضمن سياسة خروجها إلى العالم، استثمرت الصين في إسرائيل سبعة بلايين دولار. وبالطبع، ليس في الصين حركة مقاطعة تزعج إسرائيل، كالتى في الولايات المتّحدة وأوروبا. وفي المقابل، ليس في إسرائيل حركة تحتجّ على قمع سكّان التبييت أو ناشطي حقوق الإنسان والمثقفين الصينيّين. وبحسب ياشينغ هوانغ، من جامعة أم أي تي الأميركيّة، «يشعر الصينيّون براحة أكبر حين يستثمرون في إسرائيل ممّا في الولايات المتّحدة، نظرًا إلى عدم وجود عداء سياسيّ لهم أو حذر منهم».

المشاريع الإسرائيلية الصغرى، لا سيّما في الزراعة والمياه والأمن السايبري، ترنو إلى الصين كسوق واعدة وكمصدر استثماري في آن. البلدان يتبادلان الكلام المنمّق عن أنّهما «ثقافتان قديمتان»، وأنّهما يركّزان على التعليم، وطبعًا على الآفاق المفتوحة لتعاونهما. يتّفقان على إبقاء البيزنس بعيدًا من السياسة وحقوق الإنسان. ويقول أحد مساعدي نتانياهو للصحافيّ جدعون راشمان (الذي أصدر أخيرًا كتابه المهمّ «تشريق»): «لقد أمضينا سبع ساعات مع القيادة الصينية، لكنّ هل تعرف كم استغرق حديثنا عن الفلسطينيين؟ بالكاد عشرين ثانية».

الصينيّون مهتمّون بفرص الاستثمار في التقيّة الرفيعة في إسرائيل. والحال أنّ أميركا نفسها بدأت تعبّر عن انزعاجها من هذه العلاقة، مكرّرة تحذير تلّ أبيب من بيع تقنيّات عسكريّة حسّاسة إلى الصين.

مع الهند، وبوصول نارندرا مودي إلى رئاسة الحكومة، أواسط ٢٠١٤، تعاظم التشديد على «الإرهاب الإسلاميّ»، وهذا ما رأت فيه القوميّة الهندوسيّة الحاكمة جسرها إلى شراكة، أمنيّة وبالتالي اقتصاديّة، مع إسرائيل. راجنات سنغ، وزير الداخليّة في ٢٠١٤، اختار الدولة العبريّة لتكون وجهته في أولى زيارته إلى الخارج. هناك، بحث أمورًا تتعلّق بالدفاع والأمن، أعقبها دفع الهند أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لتلّ أبيب، مقابل حصولها على صواريخ «سبايك» المضادّة للدبابات والتي فضّلها الهنود على صواريخ «جافلين» الأميركيّة التي تؤدّي الوظيفة نفسها. لم يمرّ إلّا أشهر على تلك الزيارة حتى صار أحد ألقاب حكومة مودي أنّها «أكثر الحكومات تأييدًا لإسرائيل في تاريخ الهند».

الهند كالصين (وروسيا) جعلها انشغالها بـ «الإرهاب الإسلاميّ»،

غير معنيّة بنقد الأعمال العدوانيّة التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين.

فعلاً، هي وجهة مؤلمة. وهي تحفّز على التفكير في أمور كثيرة من بينها تعقيد مسألة الصراع مع إسرائيل، وتعقيد التعامل مع نتائج السياسة والاقتصاد الإسرائيليين. إلّا أنّ شيئاً واحداً يبقى مؤكّداً، هو أنّ إنفاق زياد دويري في تلّ أبيب لا يقدّم بتاتاً ولا يؤخّر. من يظنّ عكس ذلك، لا بدّ أن يشغل نفسه بأمور تافهة، كأنّ يتمنّى أن يكون دويري مُحبّاً للفلافل، لا للسوشي أو سمك السلمون، وأن يذهب تفضيله للفلافل العاديّة على الفلافل الإكسترا، ولفلقة الخبز الواحدة في السندويش على الفلقتين. هكذا، تتضاءل قدرته على إنجاد الاقتصاد الإسرائيليّ وفقاً للذين يتّهمونه بذلك.

شرقٌ ضدّ غرب... غربٌ ضدّ شرق

تستعيد بيئاتٌ نضاليّة مفهوم الشرق والغرب المتضادّين وتضعه مجدّداً في الواجهة. أحداثٌ وتطوّرات كثيرة تُغري بذلك، في عددها اللاجئون والمهاجرون من «الشرق» الذين «يدقّون أبواب الغرب»، فيما يتباهى «غربيّون» بأنّهم «يصدّونهم» ويحاولون «ردّهم على أعقابهم». البوابات الحدوديّة، في اليونان وإيطاليا وإسبانيا جنوباً، وفي هنغاريا والنمسا شرقاً، تعيد الاعتبار لـ «القلاع والحصون» التي ترسم الحدود بين «شرق» و«غرب». فالأوّل، في حسبة دعاة «الغرب»، لا يملك إلّا الإرهاب سلعةً يصدرها للآمنين، أو الهمجية، دينيّة وغير دينيّة، يقصف بها المتقدّمين. ومع الضربات التي نزلت أخيراً باقتصادَي إيران وتركيا، بينما يترنّح الاقتصاد

المصريّ في ظلّ «المخلّص» السيّسي، بدا للبعض أنّ «أمم الشرق الكبرى» مهدّدة بالتجويع. الدور الأميركيّ في ذلك - من الانسحاب من الاتفاق النوويّ وتجديد العقوبات على إيران إلى رفع الرسوم الجمركيّة على الصلب والألومينيوم التركيّين المُصدّرين إلى أميركا - يوحي بأنّ «الغرب» هو الذي يجوّع «الشرق». هذا التّأويل ينهل من تقليد عريق يردّ ثراء «الغرب» إلى «نهب» «العالم الثالث»، أي «الشرق» الموسّع، بطرائق شتّى. ولأنّ الأمر على هذا النحو سبق للماويّة الصينيّة أن ردّت بصوت يزجر: «إنّ ريح الشرق تغلب ريح الغرب». التّأويل إيّاه يغتني اليوم بما يقوله الإيرانيّون والأتراك حول الاستعانة بالصين وروسيا على مصابهما ذي المصدر الأميركيّ. إذًا صرنا «أممًا شتّى ولكنّ العلى / جمعتنا أمّةً يوم النّدا»، كما كتب ذات مرّة محمود حسن إسماعيل وغنّى محمّد عبد الوهّاب.

بطبيعة الحال، وكما كان الأمر دائمًا، تخون الرهافة والدقّة هذه التحليلات، ذاك أنّ إسرائيل الواقعة في «الشرق» «غربيّة» اقتصادًا وتعليمًا وتنظيمًا، بحيث لا يتوقّف العرب عن دعوتها إلى «الانتساب إلى المنطقة». ولا يحول وقوع اليابان في أقصى الشرق الجغرافيّ دون «غربيّة» في سائر المجالات مشهود لها بها. وإذ يتبدّى زعيم «الغرب» دونالد ترامب «شرقيًّا جدًّا»، فإنّنا لن نكون بحاجة إلى الكثير من الأمثلة فيما نشاهد ترامب نفسه يشنّ على بلدان طاعنة في «الغربيّة»، ككندا ودول الاتحاد الأوروبيّ، الحرب التجاريّة نفسها التي يشنّها على «الشرقيّين». ناهيك بأنّ المتشدّقين بـ «شرقيّة» روسيا اليوم تفوتهم تلك السعادة الغامرة التي عصفت بنُخب العالم الإسلاميّ في ١٩٠٤، إثر الحرب التي تغلّبت فيها اليابان «الشرقيّة» على روسيا «الغربيّة».

محذوفات هذا الوعي، مثل محفوظاته، كثيرة. فمن شروطه

مثلاً، عدم الانتباه إلى سيرورة نزع المسيحية في تاريخ الحداثة الأوروبية، بحيث يبقى «الغرب» صليبيًا تتجدد صليبيته وتتخذ أسماء شتى. وسلوك كهذا ينطبق على كل تناقض داخلي أكان «عندنا» أم «عندهم»، من دون أن يغيّر كثيرًا في الأمر أنّ المنطقة العربية «الشرقية» انشقت، مع ثوراتها، على نحو يجيز التساؤل عن كل «وحدة» جامعة فيها.

والحال أنّ «الشرقي» البحت و«الغربي» البحت بدأ منذ مئات السنين يكفّان عن صفائهما هذا. لقد انتقلا من كونهما واقعتين جغرافيتين إلى صيرورتهما واقعتين تاريخيتين. ويُخبرنا، مثلاً لا حصراً، روبرت إروين، صاحب الكتاب اللامع «معرفة خطيرة: الاشتراق ومعارضوه»، ما يشكك بالتقديم السائد للاشتراق بوصفه عدواناً لا يتعب من «الغرب» على «الشرق»، ذاك أنّه، ومنذ وقت يرقى إلى القرن السادس عشر، ارتبط الموقف من الإسلام بنزاع ديني وأهلي شقّ أوروبا نفسها. هكذا، عثر مارتن لوتر، في نقاطه السجالية ضدّ البابوية، على ما اعتبره قواسم مشتركة بينها وبين الإسلام، مؤكّداً أنّ الخطر على المسيحية الحقّة يتأتّى منه ومن الكاثوليكية سواء بسواء. مع ذلك، ورغم التوسّع العثمانيّ المسلم في البلقان حينذاك، أصرّ المصلح البروتستانتيّ على أنّ فساد الكنيسة الكاثوليكية هو الخطر الأكبر. في المقابل، ذهب اللغويّ الفرنسيّ والكاثوليكيّ غيوم بوستل، الذي يعدّه إروين المستشرق الأوّل، إلى أنّ الإسلام والبروتستانتية وجهان لخطر واحد، علماً أنّه، هو الآخر، كانت تجتاحه المخاوف من توسّع السلطنة على حساب العالم المسيحيّ.

لا شكّ في أنّ هذا المفهوم الثنائيّ «شرق - غرب» أخرج بما فيه الكفاية، غير أنّ خرّقه لا يُغني عن استرجاع العناصر الكثيرة التي

تلجّ على بعثه إلى الوجود كلّما تراءى أنّ عالمنا بات أذكى وأعرف. فـ «الهويّة» تعيش لحظة قوّة تكاد تكون غنائيّة، فيما مُنشدّها الأبرز، دونالد ترامب، يعطيها منصّة أعلى من المنصّات التي يوقّرها لها قادة كخامنئي أو نتانياهو أو أردوغان. وهويّة الشرق مقابل الغرب، أو العكس، صالحة أن تستوعب الهويّات جميعًا، أو في الحدّ الأدنى، أن تتعايش معها. فـ «الشرق» هو العروبة والإسلام وفلسطين، وهو، ذات مرّة، الطبقة العاملة وسائر الكادحين، أمّا «الغرب» فهو الإمبرياليّة والصهيونيّة والنهب والاضطهاد. وقد تنقلب المعاني والصفات رأسًا على عقب حين يكون الخطيب «غربيًا» عنصريًا أو شوفينيًا متعاليًا. وإذ حاولت الماركسيّة الأوروبيّة نقل الإشكاليّة إلى الاقتصاد والسياسة، خصوصًا الموقع من الإنتاج، فقد غلبها خليط من الشعبويّة وما بعد الكولونياليّة والنقد الثقافي، بعضه ينتسب إليها وبعضه يتاخمها. فحين حاول إدوارد سعيد أن يفنّد الماهويّة المنسوبة إلى «الشرق»، أضفى على «الغرب» ماهويّة ترجع في أصولها إلى اليونان القديمة. ولم يحل انتقال «النمور» و«التنانين» في آسيا إلى «مركز» («غربيّ») دون تثبيتها، على يد سمير أمين، «أطرافًا» («شرقيّة») تابعة، لا حول لها ولا قوّة إلّا إذا كسرت «حلقة التبعية». وبلغات كثيرة ومناهج عدّة أعيدت صياغة العبارة الشهيرة لروديارد كيبلنغ، لتتحوّل على يد قائلها «الغربيّ» إلى صرخة عنصريّة ضدّ المساواة، لأنّ «ما يصلح للغرب لا يصلح للشرق»، ولتغدو على يد قائلها «الشرقيّ» صرخةً ضدّ الحرّيّة، التي «لا تمتّ بصلة إلى خصوصيّة الشرق». الأولى تنكر التعدّد ولا تريد الآخر إلّا راضخًا ذليلًا لحرفيّة نموذجها. أمّا الثانية فتنكر، مسلّحةً بالنسبيّة الثقافيّة، المرجعيّات المشتركة لعالمنا الحديث لأنّها... «غربيّة».

وهكذا دواليك...

هل تظنون أن السياسيين أذكاء؟

هذا هو الانطباع الشعبي الواسع. نظرية المؤامرة عززت هذا الانطباع: «لا بد أن يكونوا أذكاء إلى الحد الذي يجعلهم يبدون أغبياء! إنهم من الذكاء إلى درجة يستطيعون معها أن يتغابوا».

تجربتي الشخصية تحمل على افتراض العكس. أذكر، مثلاً، قبل عقد ونيف، أن التفكير في السياسيين بدا لي سبباً وجيهاً لليأس من العقل. قلت لنفسي، وأنا أحسب مستويات انتمائي مستوى مستوى: أنا كعكاري، أجد أن السيد عصام فارس، نائب رئيس الحكومة، أهم سياسي في عكا. وكشمالي، أعتبر السيد عمر كرامي، رئيس الحكومة، أهم سياسي في الشمال. وكلبناي، أعترف بأن السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية، أهم سياسي في لبنان. وكعربي، فإن رئيس جمهورية مصر، السيد حسني مبارك، هو حكماً أهم سياسي في العالم العربي. وكموطن عالمي، يبقى السيد جورج دبليو بوش، رئيس أميركا، أهم سياسي في العالم.

ما المشترك بين هؤلاء السادة الذين يتحكمون في حياتي وحياتكم في مستوياتها المتعددة؟ نقص فادح في الذكاء، إن لم نقل: في العقل ذاته.

ومن يطبق هذه الحسبة نفسها اليوم يزدد يأساً، إذ حل السيد عبدالفتاح السيسي محل مبارك، والسيد دونالد ترامب محل بوش... وهكذا نهبط سنة بعد أخرى إلى وادٍ قد لا يكون له قعر.

هل هؤلاء كلهم أذكاء إلى الحد الذي يجعلهم يمثلون دور الأغبياء بكفاءة منقطعة النظير؟ أشك كثيراً في ذلك، وأظن أن تحليلاً كهذا يبالغ في حذقة تتم عن أمر من اثنين: إما ضعف في الذكاء عند أصحاب ذلك التفسير، أو غربة كاملة عن السياسة تجعل صاحبها يفترض أنها أشبه بالسحر.

ومع أنني لا أحبّ مطلقاً أن أتفوّه بكلمة مديح للسيد دونالد ترامب (وإن فعلت فالويل لي من زميلتي ديانا مقلّد)، فإنني سأعترف هنا بأنّ للرجل فضيلة واحدة: لقد نزع شيئاً من السحر عن هذه السياسة، إذ كشف لنا، وعلى مستوى كونيّ وبإيقاع يوميّ، أنّ السياسيّ «العظيم» يمكن في يومنا هذا أن يكون حماراً. لا بل برهن لنا ترامب أنّ التفوّق في الحمرة قابل - في ظروف معيّنة - أن يُصرف نجاحاً في السياسة، أي إقامة هائلة في البيت الأبيض.

ولأعترف اعترافاً آخر هو أنني استخدمت تعبيرَي «حمار» و«حمرة» غير اللائقين لأنني مكبوت وممنوع - طوال عشرات السنوات - من استخدام تعابير كهذه في الصحافة التقليديّة التي تراعي الأعراف الموصوفة بالرصانة. وبما أنّ القيمين على موقع «درج» أعطوني ضمانات بأنهم ينوون مكافحة الحمرة بلا هوادة، فإنني أقدمت على ارتكاب هذه الأوصاف.

لكنّ، ولغرض معالجة يأسنا المتزايد من هذه السياسة، اسمحوا لي بأن أذكركم بأنّ ما يسمّيه البعض «علم السياسة» يرقى بأصوله إلى أوائل القرن السادس عشر. وهو ما يُعزى تأسيسه إلى الفلورنسيّ نيكولو ماكيافيللي الذي استقلّ به عن الدين والأخلاقيّات، قبل أن يتعهّده الفرنسيّ جون بودان بنظريّته في «السيادة». وطوال قرون، عرفت السياسة بعض أذكى الناس وأوفرهم عقلاً ممّن لا يمتّون بصلة إلى تلك اللائحة المذكورة أعلاه.

وطوال القرون نفسها، لم يظهر سياسيّون كبار فحسب، بل ظهرت نظريّات وأفكار سياسيّة كبيرة أيضاً، كلّ واحدة منها تذكّرنا، على نحو ضدّيّ، بأحد «عباقر» زمننا الراهن. فترامب، مثلاً، يذكّر عكسيّاً باسم لا بدّ أنكم تعرفونه، هو: جورج كينان الذي كان

موظفًا في السفارة الأميركية في موسكو في الأربعينيات. لماذا كينان؟ لأنه كان أحد أكبر المراهنين على الأفكار، أي تحديدًا على البضاعة التي يكرهها ترامب. قناعته كانت أن الاتحاد السوفياتي، الفاشل كنموذج في مواجهة الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية، يعتمد إلى تخريب النماذج الديمقراطية التي لا يستطيع أن ينافسها: يخربها بالدس. بالدعاية الكاذبة. باختلاق الأخبار وتضخيمها...

في ١٩٤٦، وفي برقية طويلة باتت شهيرة، جادل كينان بأن الاتحاد السوفياتي لن يهاجم الولايات المتحدة عسكريًا، لكنه سيبدل كل جهده لتحطيم قدرات البلدان الغربية وضرب معنوياتها ومفاقمة توتراتها الاجتماعية وإثارة التناقضات بين شعوبها ودولها. وبالفعل، كان الكي. جي. بي. يومذاك يملك دائرة خاصة اسمها «إجراءات نشطة» active measures هدفها إضعاف الغرب الديمقراطي. وقد تبين أن هذه الدائرة وزّعت رسائل مزيفة نسبتها إلى عنصرَي الكو كلاكس كلان، ونشرت قصصًا مؤدّاهَا أن الولايات المتحدة اخترعت مرض الإيدز كسلاح بيولوجي، وأن السي آي إيه هي التي اغتالت جون كينيدي...

لكن كينان استنتج في برقيته إيّاها، التي وقّعها بالحرف X، أن قدرة أميركا على تعطيل هذه المحاولات السوفياتية لا تكمن في العسكر والقوة، ولا حتى في الدبلوماسية، بل في الأفكار التي تمنح المجتمع صحته ومتانته: «فكل قرار شجاع وحادّ التأثير في حلّ المشاكل الداخلية لمجتمعنا، ولتحسين ثقتنا في النفس (...) هو انتصار دبلوماسي على موسكو... فينبغي أن نتمتع بالشجاعة والثقة في النفس كي نتمسك بمناهجنا وتصوراتنا عن المجتمع الإنساني. وفي النهاية، سيكون الخطر الأكبر علينا، في تعاملنا مع مشكلة

الشيوعية السوفياتية، أن نسمح لأنفسنا بأن نصبح مثل أولئك الذين نتعامل معهم».

ومثلما عاشت فبركة الأخبار السوفياتية طويلاً، وبعضها لا يزال في قيد الحياة، استأنف السيد فلاديمير بوتين ذلك التقليد السوفياتي وعزّزه باستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة. واليوم، هناك الكثير الذي نقرأه ببراءة عن «أمراض الغرب» و«مؤامراته» (وهو يعاني فعلاً بعض الأمراض وينسج بعض المؤامرات) ممّا تسلّل إلينا، مباشرة أو مداورة، من ذلك المخزون الروسي - السوفياتي العريق.

على أنّ كينان، الذي خالف تأويل نظريته إلى «الاحتواء» بوصفها تصعيداً للحرب الباردة، استمرّ طويلاً في تعويله على الأفكار وفاعليتها في السياسة. فحين سمح العهد الخروثيفي بنشر رواية سولجنتسين «أرخيبيل الغولاغ» مُسلسلةً في الصحافة، اعتبر تلك الخطوة «الإدانة الأقوى التي يمكن إنزالها بحق نظام سياسي في الأزمنة الحديثة».

فهل نضع عقل جورج كينان وعقول السادة المذكورين أعلاه في سلة واحدة نسمّيها السياسة؟ وهل نطالب هؤلاء السادة إيّاهم بأن يعولوا على الأفكار، أي على ما لا يملكونه، مثلما عول كينان؟

الجواب عن السؤالين هو طبعاً: لا. فنحن محكومون، في معزل عنهم، بأن نمضي في التعويل على السياسة. إنّها وحدها ما سيعيد الاعتبار، يوماً ما، إلى العقل والأفكار.

أفكار مكرهة

لكن أين أصبحت فيتنام؟

في أواسط السبعينيات، انتصرت فيتنام، وبوشر بتوحيد شمالها وجنوبها ووسطها في ظل القيادة الشيوعية للشمال. مدينة سايجون، عاصمة الجنوب، ما لبثت أن سُميت مدينة هوشي منه. الأميركيون رحلوا مصحوبين بالهزيمة والذلّ. عدد قتلهم (٥٨ ألفًا) كان محتملًا. ضغط رأيهم العام لم يكن.

ذلك النصر كان صفقة مدوية أنزلها ما هو حقّ بما هو باطل. حدث ١٩٧٥ الكبير، ثمّ تَتَمَّتْهُ في وحدة ١٩٧٦ التي أقامت جمهورية فيتنامية اشتراكية واحدة، كانا مفخرة لجيل بأكمله على امتداد الكرة الأرضية.

هذا التقييم لم يكن خاطئًا بالمطلق. فالأميركيون هم الذين ذهبوا غزاةً إلى جنوب شرق آسيا، وليس الفيتناميون من غزا الولايات المتحدة. وهم الذين ركبوا رؤوسهم مُصرّين على إحراز انتصار حاسم في الحرب الباردة: هكذا، استخدموا أسلحة محرّمة وقتلوا أعدادًا هائلة من السكّان كما أتلّفوا أراضي زراعية لم تعد تُنبِت إلّا اليباس. وهم أيضًا دعموا أنظمة فاسدة وقمعية وانقلابية في الجنوب متوسّمين فيها الفاعلية المنشودة في مكافحة الشيوعية. الحرب الكورية في ١٩٥٠-١٩٥٣، كانت وحدها ما يُثقل عليهم. الهزيمة الفرنسية في ديان بيان فو عام ١٩٥٤ لم تعلّمهم الكثير.

ما ليس صحيحًا، في المقابل، أن الحقّ الفيتناميّ يجعل كلّ ما فعله الفيتناميّون، أو قالوه، حقًا.

ففيتنام لم تكن موحّدة جزأها الفرنسيّون، ثمّ الأميركيّون، وأعاد الشيوعيّون توحيدها. التاريخ أشدّ تعرّجًا بلا قياس من هذه الرواية المبسّطة. فيتنام ملعب فسيح للتعدّد الإثنيّ المتنازع، وهي تنطوي على وحدات ثلاث عاشت التباعد والانقسام أكثر كثيرًا ممّا عرفت الوحدة: تونكين في الشمال، وأنّام في الوسط، وكوتشنشينا في الجنوب. واقع كهذا، وليس «الانحياز إلى فكر الطبقة العاملة» أو «العداء للإمبرياليّة»، هو ما يفسّر قوّة الشيوعيّة كطرف دمجيّ يعالج التنوّع بالسحق والاستئصال. نزعة الدمج الشيوعيّة هذه بلغت مدى أبعد وأشدّ قهراً وقسوة في بلد مجاور هو كمبوديا إبّان حكم «الخمير الحمر».

توحيد فيتنام لا يعني إذًا أنّ «الشعب الفيتناميّ» كان، كأسنان المشط، واحدًا في وحدويّته. قطاعات عريضة جدًّا من هذا الشعب، وهي تتعدّى كثيرًا «حفنة عملاء»، هُزمت بالوحدة، تمامًا كما انتصرت بالوحدة قطاعات عريضة أخرى.

كذلك، غدّى الفوارق تفاوت العلاقة بالكولونياليّة الفرنسيّة، وهو دائمًا تفاوت متعدّد الأطراف. الجنوب، لا سيّما محيط سايغون ودلتا نهر الميكونغ، أقبل على «الحياة الغربيّة» أكثر ممّا أقبل الشمال. وهي، بدورها، أقبلت عليه أكثر ممّا أقبلت على الشمال. لاحقًا، حين انعطف الفيتناميّون عن الاشتراكيّة السوفييتيّة وباشروا الانفتاح على العالم، ظهر تقسيم عمل شديد الدلالة: السلطة السياسيّة والحزبيّة للشماليين، السلطة الاقتصاديّة والتعليميّة للجنوبيين. جنوب ما قبل الوحدة تغيّرت صورته بالتالي: لم يعد مجرد سجن وعمالة وتبعيّة، على ما روّجت له الدعاية الشيوعيّة والنضاليّات

العالم المثالية. صار يُقدّم بوصفه أرضًا للخبرات ونموذجًا للتقليد. لقد بدأ أكثر تأهيلًا للتكيف مع الحياة الطبيعية، خارج الثكنة والمتراس، ومع معاصرة العصر.

الطريق لم يكن سهلًا. فُبُعِدَ الوحدة، خصوصًا في ١٩٧٨، أُمِّمَ كُلُّ شيء تقريبًا. لكنَّ الفقر والبطالة والأمية زاد فتكها بالبلد. الدخل الفردي كان ١٠٠ دولار سنويًا.

الصفحة الأولى للصورة الوردية التي رُسمت عن فيتنام وثورتها كانت «سكّان القوارب» الذين راحوا يفرّون من «النعيم الاشتراكي» مدركين أنّ الموت غرقًا احتمال كبير. هذه الظاهرة، وقد بلغت أوجها بين ١٩٧٧ و١٩٧٩، فرارًا من الفقر والاضطهاد ومعسكرات إعادة التأهيل العقائدي، طاولت مئات آلاف الباحثين عن العمل والكرامة معًا.

الشعور الانتصاري الذي حلَّ بعد ١٩٧٥، بدأ يتواضع ويتردّد. العالم الذي احتفل بانتصار ١٩٧٥ أصابته الجفلة.

في ١٩٨٦، انطلق التحوّل ببطء إنّما بثبات: عامذاك، وبعد سنة واحدة على تولّي ميخائيل غورباتشوف الأمانة العامة للحزب الشيوعي السوفياتي، وجد الشيوعيون الفيتناميون الفرصة سانحة لمغادرة النظام والأيدولوجيا الشيوعيين من دون مغادرة حكم الحزب الواحد. الصينيون كانوا قد دلّوهم إلى هذا الخيار. هكذا، عقدوا المؤتمر السادس لحزبهم وقرّروا برنامجًا واسعًا للإصلاح أسموه «التجديد». التجارب الآسيوية في الرأسمالية، أي تجارب «النمو» و«التنانين» فضلًا عن اليابان وتحولات الصين بعد إصلاحات دينغ هشياو بنغ، انضافت إلى الغورباتشوفية لتعزّز هذه الوجهة: لقد اكتشف الفيتناميون وجود سوق آسيوية ضخمة ومربحة ينبغي الحضور فيها وإن عبر كميّات ومعايير رأسمالية.

وبالفعل، عادت فيتنام، في التسعينيات، إلى ما كانته في الثلاثينيات: المصدر العالمي الثالث للأرز. انفتح الباب للسياحة. المصارف بدأت تُفتح. معدلات النمو، قبل انفجار الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، وصلت إلى ٩ في المئة. التوظيفات الأجنبية، خصوصاً الآسيوية بلغت في أواخر ١٩٩٤ سِتّة بلايين دولار. كذلك انتسبت فيتنام إلى «رابطة أمم جنوب شرق آسيا» (إيجيان) للتعاون الاقتصادي الإقليمي، إلى جانب ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وكوريا الجنوبيّة. الثقافة أيضًا صارت أكثر حرّيّة نسبيًا. الأعصاب استرخت، فراحت تراجع تجربة سنوات الثورة وصورة «العدوّ» بدرجة أعلى من الرحابة والدقّة.

في ١٩٩٥ تحديداً، استعيدت العلاقات الديبلوماسية مع واشنطن، وراحت تتحسن على غير صعيد: التجارة والتبادل الثقافي والتعاون العسكري. أميركا صارت المستورد الأكبر للسلع الفيتناميّة فيما الطلّاب الفيتناميّون الذين يدرسون في جامعاتها باتوا الكتلة الأجنبية الثامنة بين طلّاب الولايات المتّحدة. السيّاح الأميركيّون تدفّقوا، وتدفّقت معهم الثقافة الشعبيّة ومطاعم الوجبات السريعة. هانوي أنشأت مؤسّسة وظيفتها البحث عن مفقودي زمن الحرب من الأميركيّين. في ٢٠٠٧، انضمت هانوي إلى منظّمة التجارة العالميّة.

هناك إشكالات ظلّت قائمة لكنّ الطرفين عملا على ضبطها، أهمّها الاحتجاجات الأميركيّة على معاملة الحكومة الفيتناميّة لمنشقين سياسيين ودينيين. صعود الأجندة الديمقراطية في التسعينيات صبغ الأميركيّين بالتقدّميّة والفيتناميين بالرجعيّة!

مذاك، مرّت مياه كثيرة تحت جسور فيتنام. لكنّ، في مطلع آذار (مارس) الجاري، فوجئ العالم بخبر غير عاديّ. حاملة الطائرات الأميركيّة «كارل فينسون»، التي تحمل ٩٠ طائرة على متنها، نفّذت

«زيارة تاريخية» إلى فيتنام. شيء كهذا يحصل أول مرة منذ انتهاء الحرب. الرمز كان مدوياً: الحاملة حطت في ميناء دانانغ، قريباً جداً من الموقع الذي حط فيه الجنود الأميركيون الغزاة عام ١٩٦٥، ثم تحوّل قاعدة أميركية كبرى على امتداد سني القتال. يومذاك، كانوا أعداء. اليوم، ضيوف.

هذه الزيارة، جاءت تتويجاً لما وصفته وكالات الأنباء العالمية بـ «علاقات عسكرية نامية بين البلدين». «الإمبريالية الأميركية» لم تعد الشرّ المطلق. الشرّ هو... الصين.

في اليوم الذي شهد زيارة «كارل فنسون»، كانت الصين تعلن عن موازنتها العسكرية السنوية البالغة ١٧٥ مليار دولار، بزيادة ٨ في المئة عن العام الماضي.

«مناهضة الإمبريالية» وثنائية الخير والشر لم تجدا غير الصمت والإنكار ملجأً. لقد تكشف حجم غفلتهما عن التاريخ والجغرافيا والجغرافيا السياسية، وتالياً عن إرادات الأطراف المعنيين أنفسهم.

اليوم، الصين هي التي تخيف فيتنام لأسباب كثيرة: هناك المحاذير العميقة التي تضرب جذورها في تاريخ مديد. هذه المحاذير لم تسكن إلا إبان الحرب الأميركية - الفيتنامية التي حملت الصينيين، مثلهم مثل الروس، على دعم هوشي منه وقيادته. الآخرون، بحسّ قوميّ ونفعي، آثروا، حفاظاً على هذا الدعم المزدودج، ألا ينحازوا إلى أيّ من العملاقين الشيوعيين، مُطوِّرين «الخطّ الفيتنامي» المستقلّ في الشيوعية. التمسك بـ لينين بدا مخرجاً نظرياً ممتازاً يلبي هذه الحاجة.

بعد انتصار ثورتهم، تبّنوا النموذج السوفياتي لأنّ اطمئنانهم إلى موسكو يفوق اطمئنانهم إلى الجار الصيني الأقرب. في ١٩٧٨، غزت

فيتنام كمبوديا، المرعية صينيًا، فأطاحت حكم «الخمير الحمر»، لكن حربيًا لم تدم طويلًا نشبت في العام التالي بين هانوي وبكين.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت فيتنام الفرصة التي استخدمتها لتحسين علاقاتها بالصين كما بالغرب. قالت: «صلتنا بدول العالم تقوم على الصداقة في مَعزِلٍ عن الاعتبارات الأيديولوجية». هكذا، بُذل الكثير من الجهد لترميم جسرهما مع بكين من دون أن تزول المخاوف والمحاذير، لا سيّما حيال جزر بحر الصين الجنوبي التي ظلت تستجرّ اشتباكات متقطّعة. العواطف القويّة المناهضة للصين عاودت الانفجار في ٢٠١٤، إذ هوجمت في فيتنام مصانع ومعامل قيل إنّ الصينيين يملكونها، ردًّا على ما وُصف بانتهاك الصين مياه فيتنام الإقليمية.

مزاعم بكين في بحر الصين الجنوبي هي قضية فيتنام اليوم. الصين تريده كلّهُ تقريبًا بغضّ النظر عن مزاعم فيتنام بجزر باراسل وسبرانلي. وبكين، على رغم إشارات معاكسة، تمضي في بناء القواعد الجوية ومحطّات الرادار والصواريخ هناك، بما يضمن سيطرتها على الجزر، غير آبهة بمزاعم خمس دول آسيوية في عدادها فيتنام.

الأخيرة مضطّرة أن تضبط شعورها بالعداء، ليس فقط لأنّ الصين أقوى عسكريًا بلا قياس (وتجمع بين البلدين حدود مشتركة تمتدّ على ألف كيلومتر)، بل أيضًا لأنّها الشريك التجاريّ الأكبر لفيتنام. حجم تبادلهما ٩٠ بليون دولار سنويًا.

يبقى أنّ الخوف من الصين هو ما سرّع التوجّه نحو الولايات المتحدة. تركيز باراك أوباما على آسيا والمحيط الهادئ، سبق أن طمأن الفيتناميين. في ٢٠١٦، زار أوباما هانوي، معلّنًا رفع القيود كافّة عن بيعها معدّات عسكرية. تلك الزيارة اعتُبرت نهاية ثانية

للحرب. كذلك، انضمت فيتنام إلى اتفاقية الشراكة التجارية العابرة للمحيط الهادئ (تي. بي. بي)، وهي مجموعة للتجارة الحرة اقترحها أوباما.

الولايات المتحدة، بدورها، تعلن أنها حيادية في نزاع المزايم في بحر الصين الجنوبي، لكن أسطولها البحري يُصرّ على تمتّعه بـ «حرية الملاحة» التي تزعم الصينيين. احتمالات الحرب التجارية التي أعلنها دونالد ترامب بين واشنطن وبكين تُضاعف الشعور بالانزعاج.

لكنّ المدهش بقياس الأمس أنّ فيتنام لا تخفي قلقها من تنامي الضعف الأميركي. إنها تخشى تراجع النفوذ الأميركي وتريد أميركا أقوى وأكثر تدخلية في آسيا. هذا وحده، في رأي فيتناميين اليوم، ما يجعل الصين تفكر مرّات عدّة قبل الإقدام على عمل توسّعي. انسحاب ترامب من اتفاقية الشراكة التجارية أقلقها. مع هذا، أصرّ رئيس الحكومة نغوين كسوان فوك على أن يكون أوّل زعيم من جنوب شرق آسيا يزور ترامب. حصل ذلك في أيار (مايو) الماضي قبل أن يستضيفه في قمة دول «إيجيان» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

فيتنام، بتعبير آخر، يهّمها الحفاظ على الاهتمام الأميركي بها، وتالياً بآسيا، من غير أن تُضطرّ إلى إثارة الصين واستفزازها. لذلك، لم تعقد «شراكة استراتيجية» مع واشنطن، مفضّلة أن تستقبل «كارل فنسون» تحت لافتة «حرية الملاحة».

لقد عاشت فيتنام وثورتها طويلاً كموضوع للبيع والشراء الثوريين. هكذا، بدت الحال حين كانت شيئاً دموياً يتراوح بين الخرافة والأسطورة. حين صارت بلداً حقيقياً. فعلياً. طبيعياً. من لحم ودم ومصالح وإرادات... رأيناها تختفي عن شاشتهم. تلك الملحمة

الأيقونيّة نادرًا ما يذكرها اليوم من أيقنوها بالأمس. ٩٣ مليون
فيتنامي اندثروا!

العقل والحرية قبل الوطنيّة والتحديث!

لم يكن عبد الحميد الثاني ذلك المستبدّ الجهول والأعمى الذي رسمته الخرافة. فالسلطان العثمانيّ أنجز العديد من الإصلاحات وأعمال التحديث، وليس من المبالغة، كما رأى المؤرّخ برنارد لويس في كتابه التأسيسيّ «قيام تركيا الحديثة»، اعتبار السنوات الأولى من عهده الفترة التي بلغت فيها التنظيمات - القانونيّة والإداريّة والمتعلّقة بالإصلاح التعليمي - ذروتها، لا سيّما تكثير المدارس وتوسيعها وافتتاح جامعة اسطنبول في آب (أغسطس) ١٨٩٠ لتكون أوّل جامعة حديثة ووطنية في العالم الإسلاميّ. والشيء نفسه يقال في تحديث المحاكم وتحسين المواصلات وتوسيع العمل بالتلغراف، لا بل، وعلى رغم الرقابة وشبكات التجسس، تعاظم في عهده نشر الصحف والكتب، كما ازدهرت محاولات جديدة في الكتابة والتعبير.

وهو، إلى ذلك، رفض بيع فلسطين لثيودور هرتزل وحركته الصهيونيّة، كما قاوم الدول الغربيّة التي اتّهمت بالتآمر عليه وعلينا، نحن سكّان السلطنة، كما اتّهمت بالمضيّ في تشجيع الجماعات والشعوب على الاستقلال عن إمبراطوريّته المتمادية الأطراف. هذا مجتمعًا يجعل عبد الحميد بطلاً نموذجيًا لكارهي الإمبرياليّة التحديثيين في يومنا، إذ هل نخيّل حاكمًا وطنيًا أفضل في «تصليب الداخل ومقاومة الخارج»؟ وتثمين إيجابيّ كهذا لعبد الحميد وجد ما يعزّزه في

تطوّرات العقود الخمسة الماضية: ذاك أنّ القومية العربيّة في شكلها العلمانيّ والثقافيّ المبكر، حيث أدّى المسيحيّون وأبناء الأقليّات دوراً ملحوظاً، إنّما تراجعت أمام القوميّة السياسيّة والنضاليّة كما مثّلتها الناصريّة، قبل أن تنطوي في شعبيّة إسلاميّة لا تكفّ عن الاحتفال بالسلطنة وتراثها. لكنّ عبد الحميد، من جهة أخرى، وضمن عمليّة التحديث ذاتها، دفع مرّكزة الاستبداد وفاعليّته إلى حدّ الكمال. لأجل هذا الغرض، وفضلاً عن إجراءات أخرى، كان لا بدّ من التحكّم في العقول عبر التحكّم في المعرفة وفي التعبير.

ويضرب برنارد لويس مثلاً على الإعلام السائد في عهده: «فالقابة، التي كانت قد أنشئت في زمن [السلطان] عبدالعزيز، حوفظ عليها وعُزِّرت، كما تمدّدت من الصحف إلى كلّ ما هو مطبوع تقريباً. ففي البداية، سُمح للصحافة والنشرات الدورية بدرجةٍ ما من حرّيّة التعليق - لكنّ هذا قُلِّص سريعاً لتُفرض رقابة غالباً ما اتّسمت بتشددٍ مثير للسخرية. فاسم السلطان المخلوع مراد الخامس لا يُذكر - هكذا جاء في تقرير صحفيّ عام ١٩٠٤ عن ترميم جامع مراد الثاني في بورصة، وهو الذي يعود إلى القرن الخامس عشر، أنّه «جامع الأب المقيم في السماء جلالة السلطان محمّد الفاتح». لا بل كان قتل الملوك موضوعاً أخطر - هكذا ردّت الصحف التركيّة الموت المفاجئ لملك صربيا وملكتها في ١٩٠٣ إلى سوء الهضم. وبالطريقة نفسها، ماتت إمبراطورة النمسا إليزابيث بالتهاب رئويّ، والرئيس [الفرنسيّ] كارنوت بالسكتة الدماغيّة، والرئيس [الأميركيّ] ماكلي بمرض الجمرّة الخبيثة».

والحقيقة أنّ هذه كلّها أكاذيب من النوع الأردأ. فملك صربيا ألكسندر وزوجته دراغا اغتالهما عدد من ضباط جيشهما، كما أنّ الإمبراطورة إليزابيث، زوجة الإمبراطور الهسبورغيّ فرانز جوزيف،

قضت على يد الفوضويّ الإيطاليّ لويجي لوشيني، بينما اغتال فوضويّ إيطاليّ آخر حمل اسم سان جيرونيمو كاسيريو الرئيس كارنوت، وتولّى فوضويّ ثالث، هو الأميركيّ البولنديّ الأصل ليون شولغوش، اغتيال الرئيس ماكّلي. يومذاك، بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، حلّ العصر الذهبيّ للإرهاب الفوضويّ الذي تعدّى قتل الحكّام إلى تفجير الصالات والقطارات وما تقع عليه اليد.

لكنّ السلطان عبد الحميد رأى في فكرة قتل الملوك أمرًا ينبغي أن يكون محرّمًا، أمرًا ينبغي ألاّ «يحدث» وإن حدث في الواقع، وإلاّ بات قتله هو نفسه فعلًا محتمل الحدوث. وما دام وجود الشيء لا يكتمل بغير معرفته، وما دام اكتشاف كولومبوس أميركا هو وحده ما «أوجد» أميركا، على رغم وجودها المديد قبل كولومبوس، فالمطلوب هو ألاّ تقوم المعرفة على ذلك الوجود.

لا شكّ في أنّ في وسع العرب وبعض الشعوب الأخرى ضرب أمثلة كثيرة على هذه المواقف الحميديّة في تجارب بلدانهم. فإعلام الأكاذيب في البلدان التوتاليتاريّة غدّى ما هو متراكم عندنا من خبرات «شرقيّة» في الاستبداد وجدّده. هكذا، مثلاً، ضجّت صحافة معمر القذافي وصدام حسين وحافظ الأسد ونجله بشّار بعينيّات تشبه تلك التي امتلأت بها صحافة كيم إيل سونغ ونجله كيم جونغ إيل وحفيده كيم جونغ أون. ولا يزال المثل الأبرز في التجارب العربيّة «تغطية» الإعلام المصريّ لحرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. حينذاك، تحوّلت الطائرات الإسرائيليّة، التي كانت تدكّ المطارات المصريّة وتدمّر طائراتها ومدجّجاتها، إلى طيور ذبيحة تتساقط من الجوّ بالعشرات.

وفي هذه الأنماط من الأنظمة، غالبًا ما يتّخذ العدوان على

المعرفة شكلاً آخر هو المنع من السفر إلى الخارج، أو الحدّ منه وتعقيده. فهنا أيضاً، وأمام التعرّف إلى العالم، تحصل المقارنات، فيما المقارنة مذمومة لا تُحمد عقباها. فالسفر، في هذه الحدود، هو «اطّلاع» مثله مثل الخبر الصحيح، ولهذا نُسبت إليه فوائد في عدادها توسيع المدارك وتكبير العقول بقدر ما خافته الأنظمة التي أرادت للمدارك أن تضيق وللعقول أن تصغر.

ولحسن الحظّ أنّ التطوّر الديمقراطيّ مصحوباً بالتقدّم التقنيّ وسهولة السفر المستجدة حدّت جزئياً من استمرار العدوان الراسخ على العقول، فبات من المستحيل تقديم رواية كرواية الإعلام المصريّ عن حرب ١٩٦٧. صحيح أنّ نظاماً كنظام فلاديمير بوتين في روسيا لا يزال يجد إحدى دعاماته في تزوير الحقائق وفي تلفيقها، لكنّ الأهمّ أنّ تكاثر الأخبار الزائفة جعل القدرة على التحقق من صدقها تتضاعف أيضاً. كذلك، وباستثناء الأنظمة القليلة المُحكّمة الإغلاق، لم يعد الكذب الرسميّ ملزماً لمن يتلقّونه.

مع هذا، هناك احتقار متمادٍ للعقول لا يتوسّل المعلومة بقدر ما يتوسّل «التحليل» الذي يتعرّى من كلّ معلومة. يندرج في هذه الخانة حديث بعضنا عن «انتصاراتنا» وهزائم «أعدائنا» ممّا تدحضه الوقائع النافرة تحت أعيننا وأنوفنا. وما دمنا استشهدنا بحرب ١٩٦٧ في تزييف المعلومات، فقد قدّمت الحرب نفسها عيّنة باهرة على احتقار العقول من خلال «التحليل». فكما بات معروفاً جيّداً، ما إن وقعت الهزيمة واحتلّت الأرض، حتى ظهرت النظرية القائلة بفشل إسرائيل في إسقاط «الأنظمة التقدّمية».

وهذه العجالة لا تتّسع لأشكال العدوان كافّة على العقل، مرّة عبر احتكار المعرفة، ومرّة عبر تزييف ديمقريتها والتلاعب بها، وأخيراً تهكيرها، ومرّة ثالثة عبر «التحليل». لكنّ المؤكّد أنّ أكلاف

هذا «النهج»، بغضّ النظر عن تراجع أعداد ضحاياه، صارت أكبر بكثير.

فالاقتصاد السائد اليوم الذي يوصف بـ «اقتصاد المعرفة»، يرفع الأفكار وحرّيّة المخيلة إلى شرط شارط لمعاصرة عصرنا، فضلاً عن تحسين مستويات المعيشة للسكّان المعنّيين. هكذا، يصير نزع العقل بمبضع الأكاذيب، سياسة كانت أم دينيّة، جريمة كاملة، بل جريمة محضاً تفضي إلى الإفقار الذهنيّ والماديّ معاً. فمدرسة عبدالحميد بالتالي هي اليوم أخطر ممّا كانت في زمن عبدالحميد، لا يخفّف منها تحديث أداتيّ أو عداء للاستعمار والصهيونيّة يراد منهما مصادرة الحرّيّة وحجب المعرفة والتفكير والمقارنة.

هذه «المكاسب» التي يصفها «مناهضو الإمبرياليّة» بالوطنيّة هي، في أحسن أحوالها، تفاصيل تنوي الأنظمة أن تقايسنا بها، سالبة عقولنا وحرّيّتها وحائلةً دون سعيّنا إلى مستويات حياة أفضل. أمّا الحرّيّة فتبقى وحدها أساس الحكم على صلاح الأنظمة وصلاحها. وهل نحتاج إلى التذكير بمصائر الحميديّة وسلطنتها، وبمصائر كلّ «السلطنات» الأحدث عهداً التي عرفها القرن العشرون؟ وبعد كلّ حساب، فإنّ وطنيّة العبيد، وتحديث البله، أمور لا يُعتدّ بها كثيراً.

السلم... فكرةٌ ليست من أفكارنا

كثيرة هي الأسباب التي عُرضت، مرّةً بعد مرّة، في تفسير «الاستثناء التونسي»: الانسجام الدينيّ والمذهبيّ بين التونسيّين. نسبّ التعليم

المرتفعة. وضع المرأة المتقدم. الصلابة النسبية للطبقة الوسطى. القرب من أوروبا...

بسبب هذه العناصر التي أرسيت في عهد الحبيب بورقيبة، نجحت الثورة هناك على رغم مصاعبها وتعثراتها الكثيرة، وتمكنت من إنشاء ديمقراطية سياسية أنقذت البلد من خيارَي الحرب الأهلية والحكم العسكري: الأولى ابتلعت الثورة في سوريا وليبيا واليمن. الثاني صادر الثورة في مصر.

قد يقال أنَّ الخُصَّة الاجتماعية العميقة التي تعيشها تونس راهناً، والتي عُرفت بشعارها: «ماذا تنتظر؟»، تهديدٌ لهذه الديمقراطية الناشئة، لكنْ قد يقال أيضاً إنَّها دليل على تجاوز التحدي الوجودي والانتقال إلى مرحلة أخرى يحكمها الصراع الاجتماعي، مصحوباً بالبحث عن أدوات سياسية وتنظيمية غير تلك التي عرفتها الحقبة السابقة («نداء تونس» و«النهضة» إلخ...). الاحتمالان واردان، والأَيَّام المقبلة كفيلة بتوضيح الصورة.

في غضون ذلك، يتوقَّف جوزيف ساسون في كتابه «تشریح السلطوية في الجمهوريات العربية» (دار نشر جامعة كامبريدج) عند سبب قليلاً ما يُذكر وراء «الاستثناء التونسي»، بل يمنحه الأولوية على سائر الأسباب: إنَّه «حياد الجيش، وهو حياد حوافظ عليه قرابة نصف قرن، على رغم بعض الأحداث المضطربة والتغيير في قيادة البلد» (من بورقيبة إلى زين العابدين). ويمضي الكاتب شارحاً: «لقد كانت تونس البلد الوحيد بين الجمهوريات [العربية] الثماني الذي لم يتورط في نزاع عسكري كامل، أكان في الداخل أو في الخارج».

والحال أنَّ هذا التقدير، وهو على الأرجح صائب، إنَّما ينبئنا إلى نقص كبير عانتَه الثقافة السياسية العربية، ناتج بدوره من

ضعف الوعيين الديمقراطي والليبرالي. والمقصود هنا: مركزيّة مسألة السلام في التقدّم الديمقراطي. فثقافتنا العربيّة الحديثة تأثّرت بأوجه كثيرة من الثقافة الغربيّة، لكنّ خانها التأثير بهذا الوجه تحديداً، علماً بحضوره القويّ، بل التأسيسيّ، في الميراث الأوروبي: من جان جاك روسو الذي طرح فكرة «السلم الدائم» إلى عمّانوئيل كانط الذي طوّرها ونشر مشروعاً لإقرار هذا السلم بين الدول الأوروبيّة (على أن تكون الدول المتّحدة جمهوريّة)، وإلى سان سيمون الذي دعا، في تصوّره لـ «إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي»، إنكلترا وفرنسا المتنازعتين إلى تجاوز خلافتهما (على أن تنضمّ إليهما ألمانيا وتعاود أوروبا صياغة نفسها في سلم دائم). هذا من دون أن نذكر برتراند راسل بانكابه فكراً ونشاطاً إلى موضوعة السلام.

إذاً، إبان الحروب فكّر بعض كبار الأوروبيّين في السلم. في المقابل، تنذر الإشارة إلى هذه المسألة في تحليلات طويلة عريضة عن أحوال بلداننا واتّجاهاتها، ويكاد الاهتمام بها يقتصر على تأكيد استحالتها بسبب الحروب! مع التأكيد الذي لا يتزحزح بأنّ العدو غير راغب في السلام. لهذا، لا نجد في خزانتنا العربيّة حين نفكّر في المسألة هذه سوى بضعة أبيات شعر قديمة، أغلبها جاهليّ، تندّد بسفك الدماء، فضلاً عمّا جاء في سورة الأنفال «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها» (بتأنيث السلم!).

وإذا صحّ أنّ الشيوعيين كانوا استثناءً بانضمامهم، في الخمسينيّات، إلى حركة «أنصار السلم» السوفيّاتيّة المنشأ والغرض، فإنّ صلة ذلك «السلم» بالسلام لا تختلف عن صلة «الديمقراطيّات الشعبيّة» لأوروبا الشرقيّة بالديمقراطيّة.

لقد بلغ حبّ الشيوعيين العراقيّين لهذا «السلام» أن أرسلوا إلى

الموصل، في آذار (مارس) ١٩٥٩، القطارات المسماة «قطارات السلام»، لكنّ مُستقلّيها كانوا مزوّدين بالرّشاشات والهرافات والسكاكين. هكذا، شهدت المدينة العراقيّة الثانية مقتلته شهيرة في تاريخ العراق الحديث.

أمّا البيئات القوميّة، وهي دائماً أوسع تمثيلاً من الشيوعيين، فأتحفتنا بأطنان من الكتابات التي حاولت إقناعنا، ضدّاً على مئات التجارب الحيّة، بأنّ الديمقراطية صنو القتال والحروب، وأنّ الديمقراطية «الحقيقيّة» إنّما تُصنع عبر إطلاق الحرّيّة لـ «الجماهير» كي تخوض المعارك الموصوفة بالمصريّة والقداسة. والحال أنّ «حرّيّة» «تسليح الجماهير» تُنتج من الحروب الأهليّة و/أو الاستبداد أكثر بكثير ممّا تُنتجه من الديمقراطية. هكذا، وعلى عكس التجربة التونسيّة، مالت بضع جمهوريّات عربيّة إلى إنشاء «جيوش عقائديّة» و«جيوش شعبيّة» ترتّب على بنائها تحكيم قبضة من العسكريين والأمنيّين بسلطات بلدانهم، مقابل تسريح معظم الكفاءات العسكريّة التي تتباهى الجيوش بمهنيّتها.

لقد تصاحب منع السياسة، في هذه الأنظمة، مع تعميم التسييس الذي اخترق المؤسّسة العسكريّة، مثلها مثل سائر المؤسّسات، فانتشر في المجتمع قدر من السمّ كفيل بتسميم المستقبل بعد تسميم الحاضر.

بلغة أخرى، نحن أمام ثنائيّة فاتنا التقاطها: إمّا الحروب والقضايا المقدّسة وإمّا الديمقراطية. وحتى في البلدان العريقة ديمقراطيّاً، تفضي الحروب إلى تراجع في الأداء الديمقراطيّ، فيختلّ التوازن بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة لمصلحة الأولى، ويغدو شيوع الأخبار والمعلومات مقيّداً بالاعتبارات الأمنيّة. إنّ فيلم ستيفن سبيلبرغ «البوست»، الذي أثار لغطاً كبيراً في موازاة عرضه في

بيروت، يضيء على بعض الكذب والتعتيم اللذين تنحط إليهما الديمقراطية في أزمنة الحروب.

أما لماذا فاتنا التقاط هذه العلاقة، فهذا أمر مفهوم: ماذا نفعل بالعداوات التي تشاركنا، نحن والأعداء، في صناعتها وفي نفخها جيلاً بعد جيل، هي التي نهضت فوقها أنظمة ومصالح وتآليه لقادة معصومين؟ وكيف نقول بمركزية السلام، وهي مقولة غريبة عن عدتنا الفكرية القومية - اليسارية - الإسلامية، ولا تُخفي تأثيرها بالفكر «البورجوازي» و«الغربي»؟

هكذا، ما إن هبت رياح الديمقراطية في التسعينيات، وصارت اللاديمقراطية أشبه بغيب أخلاقي يستحي به صاحبه، حتى ألصقنا هذه بتلك، فراحت تتدفق «نظريات» عن «ديمقراطية غابة البنادق» وما شاكلها. أما الأكثر حذقة وتذاكياً بيننا فتحدثوا عن الديمقراطية بوصفها أداة مفيدة لـ «تحصين» جبهتنا وتحسين شروطنا في «التصدي للعدو».

والحق أن الديمقراطية لا تحصن شيئاً، بل تفتت أشياء كثيرة. إلا أنها تؤسس لطريقة حياة مهمومة بخفض العنف، لا بتمجيده أو التحريض عليه أو إيجاد الذرائع لتبريره.

وهذا الربط بين السلم والديمقراطية ليس اختراعاً بأي حال. فمنذ كانط، بدأت تشيع الحجة القائلة أن القادة الديمقراطيين، وبالضبط لأنهم مُنتخبون، يعلمون أن أتباعهم سياسات غير شعبية يهدد بعدم انتخابهم. والحروب غير شعبية عادةً بسبب ما تكبده من أكلاف في الدم وفي الضرائب. أما الديكتاتوريون فلا يعبأون بهذا كله، مدركين أن في وسعهم بالقهر إسكات شعوبهم ونقّادهم.

وقد تبدو هذه الحجة مُستغربة قليلاً بسبب الموجة الشعبوية

الضاربة راهناً، إلا أن ذلك لا يغيّر في المبدأ الذي لا يُختبر إلا في مجتمعات صحيّة وفي أطوار صحيّة.

لقد بات ممّا يشبه الإجماع اليوم أن السلام يصنع الديمقراطية أكثر ممّا تستطيع الديمقراطية أن تصنع السلام. إلا أن المؤكد، مع هذا، أنها تصنع السلام بين الديمقراطيات نفسها على الأقلّ.

لكن، على العكس تماماً، فإنّ قارئ تاريخنا الحديث لن يخطئ ذلك التوازي بين الحروب والديكتاتورية المصحوبة بعبادة الشخصية كما تجسّدت في جمال عبدالناصر وحافظ الأسد وصدام حسين: الأوّل بنى مجده على «الانتصار» في ١٩٥٦، والثاني على «الانتصار» في ١٩٧٣، والثالث على جملة من «الانتصارات» لا تُعدّ انتهت بسقوطه واختبائه وإعدامه.

أمّا نقد هؤلاء بوصفهم «وسطيين» و«متذبذبين»، من موقع أشدّ راديكاليّة وتطرّفًا، فيستبطن طاقة عنفيّة لا تقلّ خطورة. هكذا، أخذ على جمال عبدالناصر، في البيئة هذه، «تفريطه» الناجم عن موافقته على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعلى مشروع روجرز. يومذاك، شاع وصف «السلام» بأنّه «استسلام» على ما قال الشاعر والهتاف الشهيران:

«لا سلام ولا استسلام حتى تحرير فلسطين».

كذلك، أخذ على الأسد أنّه لم يحارب «كما يجب»، بل أبدى استعدادات للمساومة والمسالمة كما في لبنان عامي ١٩٧٦-١٩٧٧. والأسوأ أنّ المدافعين عن عبدالناصر والأسد كانوا، في الحالتين، ينفون التهم مؤكّدين جدّيّة الزعيمين في طلب القتال.

وقد دار الغزل دائماً، ويدور، بتجارب بائسة سكبت الدم المجانيّ بلا حساب، من اشتراكيّ اليمن الجنوبيّ إلى خمينيّي إيران. وإذا

عرضت لأحد المتغزّلين تجارب كالثورة الفلسطينية وحزب الله، تركّز النقد على «نقص الجذريّة» في هذا الجانب أو ذاك، وفي هذا السلوك أو ذاك، أو على الافتقار إلى الحياة الداخليّة للتنظيم (الذي يشكّل العنف علّة وجوده) إلى الديمقراطية! وهو درس يعرفه، من بين شعوب كثيرة أخرى، كثيرون من اللبنانيين، ذاك أنّ مُريدي حروب المصير لم يجدوا مادّة للسخرية كما وجدوها في ضعف الجيش اللبناني وعدم تسيّسه. فما إن حضر التسيّس، في زمن الوصاية و«عروبة لبنان»، مصحوبًا بأوهام القوّة، حتى نذفت تلك الديمقراطية دمها فيما فقد الجيش قدرته على أن يكون الطرف الذي يحتكر حمل السلاح.

لقد أطلق كوميدّي جزائريّ يعيش في فرنسا نكتة أرادها تفسيرًا للحرب الأهليّة في بلده: «طرّدتنا الفرنسيّين ورحنا ننتظر أن يأتينا غازٍ آخر كي نطرده. انتظرنا سنة بعد سنة ولم يأت هذا الغازي، فيما نحن نزداد هيجانًا وغضبًا. ماذا نفعل إذا؟ كان لا بدّ، والحال هذه، أن نفجّر هذه الطاقة ونبدأ الحرب في ما بيننا».

هنا، وعلى عكس فرانس فانون، يستحيل أن يكون العنف علاجيًّا وشافيًّا. إنّ النكتة، والحال هذه، أبلغ من التحليل الشهير وأشدّ حكمة بلا قياس.

النشأة الملتوية للوطنيات العربيّة

حديثه هي الوطنيّة خارج أوروبا. أمّا عندنا تحديدًا، في المشرق العربيّ، فربّما كانت أشدّ تعاسة ممّا في أجزاء أخرى من «العالم الثالث». تعاستها هذه بدأت مع بداياتها: فالرواية التي شاعت عن

أنَّ شعوب المنطقة كرهت السلطنة العثمانية وطلبت الاستقلال عنها أقرب إلى الاستعجال والتعميم منها إلى الدقّة. حتى الضباط الذين انشقّوا عن الجيش العثمانيّ ليقاتلوا في جيش الهاشميين و«لورانس العرب» أقلّ كثيرًا ممّا صوّروا، كما أنّ بعضهم وقعوا أسرى حرب فضّموا إلى «الجيش العربيّ».

قصارى القول أنّ نشأة الأوطان لدينا، في المشرق، لم تكن حدثًا مثيرًا للمخيّلة. لقد بدت أمرًا واقعًا، وإلى حدّ بعيد، كئيّبا ومرفوضًا. الهجاء المتواصل لسايكس - بيكو ينمّ عن شيء من هذا. الجنازة، منذ اليوم الأوّل، غلبت العرس.

ما دعانا الواقع المؤلم إلى دفنه لم يكن السلطنة العثمانية وحدها، بل أيضًا فكرة «الوحدة» التي جعلنا «سلطنة» عربية. بنرجسية جريئة تساءلنا مُحتجّين: لقد ضحينا بالعثمانية، فهل نضحّي بالسلطنة أيضًا؟

سوريا، على نحو خاصّ، رفضت أن ترسو على مصير كهذا. في وعيها الجمعيّ أنّ «الوحدة» تكبير لذاتها، أو أنّها «استعادة» لأجزاء «بُترت» عنها في لبنان وفلسطين وشرق الأردن.

لكنّ الوقائع كانت تشتغل على نحو مختلف. فهناك عصبيّات ومصالح وأنظمة تعليم وطرق مواصلات نشأت مع الدول والهويّات الجديدة وباتت تدافع عنها. وعلى عكس أوروبا، حيث تناغمت سيورتا التشكّل القوميّ ونشأة الدولة، تأسست الدول عندنا ثمّ جاء القوميّون يطالبونها بأن تحلّ نفسها لمصلحة كيان «قوميّ» أكبر. تقليدنا لأوروبا لم يكن خلّاقًا.

النتيجة، وكما نعرف جميعًا، جاءت سلبية جدًّا. بيد أنّ هذا لا يلغي أنّ الوطنيّات العربيّة احتفظت بالخجل في التعبير عن نفسها،

وهو خجل لازم طويلاً الفكر السياسي السوري الذي اختبأ مرة وراء «القطر» (بوصفه جزءاً ومرحلة عابرة نحو بلوغ الكل القومي)، ومرة وراء «العربية» كوصف للجمهورية، والتي تمارس الرقابة على «السورية» والحد منها، وربما التكفير عنها. لقد عاشت سوريا أسيرة ذنبٍ يؤرقها هي أنها صارت وطنًا ودولة.

هذا لا يعني أن الوطنيّات العربيّة، بما فيها السوريّة، لم تدافع عن نفسها، ولم تحاول أن تعرّف ذاتها ولو بصيغة سلبية تميّزها من «آخر» ما. لكنّها فعلت ذلك بارتباك وحرّج. وقد يكون التعبير الأكبر عن الواقع الجديد هو ما عرفته المدّة القصيرة لـ «الحكم العربيّ» في دمشق. فالسوريّون وجدوا أنفسهم في مواجهة فرنسا، متحالفين مع الإنكليز، لا بل، وبحسب نجدة فتحي صفوت، عرض حايم وايزمن على فيصل الأوّل «تقديم أموال وخبراء للحكومة العربيّة في سوريا، كما عرض أن يُنقّح الحكومة الفرنسيّة بالتخلّي عن ادّعاءاتها في المنطقة الداخليّة من سوريا، مقابل ضمان مساعدة الأمير على تحقيق البرامج الصهيونيّة». كان طبيعيّاً، والحال هذه، أن يتعاضم نفور الفلسطينيّين، في صراعهم مع الانتداب البريطانيّ والحركة الصهيونيّة، ممّا يحاول فيصل توطيده في دمشق.

من ظلّوا من الفلسطينيّين أقرب إلى فيصل والدعوة الوحديّة هم الذين أسّسوا لاحقاً «حزب الاستقلال» الفلسطينيّ، وهم مثقّفون قوميّون عرب ضعيفو التمثيل الشعبيّ في فلسطين، بعضهم لبنانيّون كعجاج نويهض، وبعضهم سوريّون كخير الدين الزركلي وأحمد مريود ورشيد طليح.

مذاك، نشأ تنافر بين السوريّة والفلسطينيّة بلغ أوجه، بعد عقود، في صراع حافظ الأسد وياسر عرفات حول «القرار الوطنيّ المستقلّ»: السوريّة تنوي مصادرة الفلسطينيّة وطيّها تحت جناحها.

الفلسطينية تخاف الشهية السورية للابتلاع. فلسطين، في القاموس السوري، هي «جنوب سوريا».

في لبنان، لم يُخف المسيحيون، الرافعون يومذاك الفكرة والوطنية اللبنانيين، عداهم للدولة الفيصلية. «عصابات» الجنوب ضاعفت العدا. لكنّ المسلمين اللبنانيين أيضًا امتعضوا من إرسال فيصل شكري الأيوبي إلى بيروت كي يحكمها باسم والده الشريف حسين. لقد أرادوا واحدًا من مدينتهم حاكمًا لهم.

وأهمّ من ذلك كانت المنافسات بين الضباط السوريين والعراقيين على المناصب في دمشق. الحساسيات التي أثارها تلك المنافسات لم تكن قليلة، لا سيّما أنّ العراقيين جنحوا إلى مواقف أكثر جذرية حيال الفرنسيين، وهو ما اعتبره السوريون توريطًا لهم. فالأولون، بحسب الرواية السورية الغالبة، يستطيعون في اللحظة العvisية أن يفرّوا إلى بلادهم فيما تُترك «وحدنا».

تتمّة القصة شهدها شرق الأردن. فالأمير عبدالله، كأخيه فيصل، كان معنيًا بـ «القضية العربية» حتى إنّه حوّل إمارة شرق الأردن نقطة انطلاق لسوريين ولبنانيين يريدون مقاومة الانتداب الفرنسي. أكثر من هذا: سلّم بعض هؤلاء مناصب ومسؤوليات عليا. أحدهم، رشيد طليح، تولّى رئاسة الحكومة الأردنية. لكنّ، بدا مبكرًا أنّ التوفيق مستحيل بين استقرار الإمارة المرعية بريطانيًا، في ظلّ تفاهم بريطاني - فرنسي، والمضي في السياسات «القومية». في ١٩٢١، نصب «القوميون»، غير الأردنيين، كمينًا لخطف الجنرال غورو، المفوض الفرنسي الأعلى في سوريا ولبنان. اضطرتّ عمّان إلى إبعاد طليح وباقي «القوميين» السوريين واللبنانيين من مناصبهم. إتبه عبدالله إلى مسائل كضبط الحدود والالتزامات الدولية.

المتعلّمون الجدد في الأردن أكملوا ما بدأه أميرهم، مطالبين بأردنة

الوظائف والكف عن توظيف السوريين واللبنانيين. المدهش أنَّ مطالبين من هؤلاء كانوا قوميين عرباً أقحاحاً يأخذون على عبدالله ممالاته للإنكليز.

في الصراع على فلسطين، كان واضحاً، مرّة ثانية، ذلك التنازع بين خطّ الوطنيّة الفلسطينيّة كما مثله الحاج أمين الحسيني والخطّ العربيّ، لا سيّما السوريّ، الذي أراد فرض وصايته على الفلسطينيّين. عسكريّاً، تجسّد الازدواج في «جيش الإنقاذ»، وعلى رأسه اللبناني فوزي القاوقجي، مقابل مجاهدي عبدالقادر الحسيني الذي قضى في معركة القسطل قبل شهر على وقوع النكبة.

لكنّ، كما خاف الفلسطينيون واللبنانيون سوريا خاف السوريون العراق. في ١٩٤٩، ما إن أعلن قائد الانقلاب الثاني سامي الحنّاوي نيّته إقامة وحدة مع بغداد، حتى أطاحه الانقلاب الثالث الذي نفّذه أديب الشيشكلي. مصر البعيدة نسبياً، وذات الزعامة و«الانتصارات» الاستثنائيّة لعبدالنّاصر، بدت منقداً للسوريين المتخبطين في أزمتهم. لكنّ، ما إن قامت وحدة مصريّة - سوريّة في شباط (فبراير) ١٩٥٨ حتى تلاها انفصال سوريّ عن «الجمهورية العربيّة المتّحدة» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. كان الانفصال استقلالاً سورياً ثانياً وضربة قاصمة لاحتمال الوحدة والقوميّ العربيّ. ولم يكن قليل المعنى أنّ أكثر من قاتلوا دفاعاً عن الوحدة كانوا فلسطينيّين سوريا الذين قضى سوء حظّهم بحرمانهم الوطن والدولة.

في تلك الغضون، شقّ المشرق نزاعان بالغ الأهميّة والدلالة: خلاف جمال عبدالناصر وحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ. الخلاف هذا الذي انفجر في ١٩٥٩، بعد دور أساسيّ أدّاه البعث في الدفع إلى الوحدة السوريّة - المصريّة، بيّن حساسيّة سوريّة حيال «الهيمنة المصريّة». في الوقت نفسه، حلّ الصدام بين عبدالناصر والزعيم العراقيّ

عبدالكريم قاسم. قاسم قلّد انقلاب عبدالناصر المصريّ بانقلابه في العراق في تمّوز (يوليو) ١٩٥٨، وهو ما فعله عبدالناصر بالنظام الملكيّ، وإن بدمويّة ورعونة أكبر بلا قياس. كذلك، عبّر قاسم عن تطلّعات اجتماعيّة وعن «مناهضة للاستعمار» كالتي عبّر عنها عبدالناصر في بلده. مع هذا، أبت الوطنيّة العراقيّة، من خلال زعيمها الجديد، أن تسير في ركاب الزعيم المصريّ.

في ١٩٦٣، وبفارق شهر، وصل حزب البعث إلى السلطة في العراق وسوريا. يومذاك، كان الحزب واحدًا وبقيادة واحدة. زعم أنّه ينوي بناء وحدة ثلاثيّة مع مصر ثمّ أفشلها بسحقه الناصريّين في البلدين. لكنّ، بين سوريا والعراق نفسيهما، جرت محاولة لوضع خطة مشتركة لاستثمار الفرات ودجلة. كلّ واحد من الطرفين حاول تحقيق استفادة أكبر تأتي على حساب الآخر. لم توضع خطة. عبدالسلام عارف أطاح بالبعث العراقيّ في أواخر ١٩٦٣.

عارف، «الناصريّ»، دعا إلى الوحدة مع مصر. لكنّه، هو أيضًا، لم يُقم وحدة فكسب عداء الناصريّين، وتعرّض لمحاولة انقلاب فاشلة نفّذها، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، رئيس وزرائه الناصريّ المتحمّس والمغامر عارف عبدالرزّاق. عبدالسلام عارف لجأ إلى شخصيّة تقليديّة أبرد في العروبة وأسخن في الإسلام، هي صاحب «الاشتراكيّة الرشيدة» عبدالرحمن البرزّاز.

على جبهة أخرى، لم يعد خافيًا أنّ حركة «فتح» كانت منذ نشأتها تنعطف عن القوميّة العربيّة لعبدالناصر والبعث نحو إعادة الاعتبار للوطنيّة الفلسطينيّة. الفلسطينيون، إذًا، «يحرّرون فلسطين»، لا «العرب» وجيوشهم. الناصريّون اتّهموا «فتح» بالإسلاميّة والارتباط بالسعوديّة. البعثيون في سوريا اعتقلوا ياسر عرفات في ١٩٦٥ ومعهم بعض قيادات تنظيمه كخليل الوزير (أبو جهاد)، ثمّ اعتقلوا

جورج حبش، مؤسس «الجهة الشعبية لتحرير فلسطين»، التنظيم الفلسطيني الثاني. أنشأوا، كذلك، «منظمة الصاعقة» التي ضمت بعثيين فلسطينيين، فأنشأ منافسهم البعثيون في العراق «جهة التحرير العربية». المطلوب دائماً ألا يكون قرار فلسطيني مستقلاً.

الكرامية التي نشأت لاحقاً بين حافظ الأسد وياسر عرفات صارت من أشهر الكرايميات السياسية في التاريخ. التنافس بين الأسد وصدّام حسين على فلسطين و«تحريرها» صار أيضاً من أشهر ما شهده التاريخ من تنافس. هذا لم يردع الأسد عن قتل أعداد من الفلسطينيين في لبنان تفوق كثيراً ما قتلته إسرائيل، وعن إخضاعهم على نحو جائر لمصالح السلطة السورية. هو أيضاً لم يردع صدام عن سحب قواته في الأردن إبان مواجهات ١٩٧٠ الفلسطينية - الأردنية، بحيث ترك الفلسطينيين من دون داعم «قومي» دعمه كفيل بتوريث العراق.

تلك الحرب الأهلية كانت برهاناً ساطعاً على أن «قضية العرب المركزية» لا تعود كذلك حين تصطدم بمصالح دولة معينة وباستقرارها، وإن عبّرت عصبية بعينها عن تلك المصالح. التمرين الأردني في ١٩٧٠ اتخذ في لبنان، بعد خمس سنوات، أبعاداً أكبر وأخطر. المسيحيون آنذاك قاتلوا الفلسطينيين، لكن بعد سنوات انقلبت فيها الموازين اللبنانية، تولّى الشيعة، في «حرب المخيمات»، هذه المهمة.

في تلك الغضون، توفي عبدالناصر في ١٩٧٠. الوحدة صارت هزلاً قذافياً. لكنّ الوطنيّات، مع هذا، ظلّت خجولاً مرتبكة بذاتها. لوحظ في العراق بعد ٢٠٠٣، ثم في سوريا بعد ٢٠١١، ما يكاد يرقى إلى مبدأ: ما إن يتداعى نظام استبدادي وينكشف أن البلد المعنيّ يتمتّع بداخل وبسياسة ومساءل خاصة به، حتى ينعطف اهتمام أبناء

البلد «القوميين» عن القضية الفلسطينية. لقد نشأت لهم قضية اكتشفوها اكتشافاً. تتمّة هذا المبدأ أنّ بيئة القضية الفلسطينية تتحوّل إلى إحدى أكثر البيئات عداء للتحوّل الجديد.

لا يؤثر كثيراً اختلاف الأنظمة، «رجعية» و«تقدمية» أو «يمينية» و«يسارية» في هذه السيرورة. قادة اليمن الجنوبي «الماركسيّ اللينيني» صاروا قادة في «الحراك الجنوبي» الذي يسعى للانفصال عن اليمن الشمالي. الأكراد الشيوعيون صاروا أكراداً قوميين. في المقابل، فإنّ رفيق الحريري، الملياردير اليميني، رمز إلى حركة تحرّر لبنانيّ من الوصاية السورية.

أما التشقّق داخل الوطنيّات نفسها فقصة أخرى. لكنّ التخلّص من الخجل بالوطنية قد يكون مفيداً في الحدّ من هذا التشقّق ومن الهيمنات الفئويّة داخل تلك الوطنيّات، وكذلك من الاحتقان الذي يدفع بها أحياناً إلى الشوفينية وربما إلى العنصرية.

ديمقراطية دونالد ترامب

منذ انهيار «المعسكر الاشتراكيّ»، قبل نحو من ثلاثة عقود، بدأت تظهر انتقادات للديمقراطية ونظامها، من موقع ديمقراطيّ هذه المرّة. فهي أسيرة الاستطلاعات، بما يجعلها «ديمقراطية رأي»، وهي أسيرة التلفزيون بما يجعلها «ديمقراطية استعراض». آخرون أكّدوا أنّ جاذبيّتها وتمثيليّتها تنكمشان، بدلالة تراجع الإقبال على التصويت المصحوب بتراجع الانتساب إلى الأحزاب الديمقراطية.

تاريخ الديمقراطية زاد في تأهيلها لارتكاب الخطأ: فهي صرفت معظم القرن العشرين، أي معظم حياتها القصيرة، في قتال الفاشية

والشيوعية. المقاتل، حتّى لو كان يدافع عن قضيّة مُحقّقة وعادلة، لا بدّ أن تلوّثه عيوب القتال.

كان واضحًا، إذًا، على العكس ممّا ظنّ البعض، أنّ نهاية العدو السوفياتيّ ليست نهاية التاريخ. الديمقراطية، بعد انهيار التوتاليتاريّة الشيوعيّة وأنظمتها، صارت أكثر ارتكابًا للأخطاء، وأكثر تعرّضًا للنقد. لم تعد المثال الفاضل.

الانتقادات أعلاه كانت في مجملها صحيحة. انتخاب دونالد ترامب جاء ينبّه إليها كلّها. صحيح أنّه لم يعد ممكّنًا اليوم إنتاج وحش نازيّ كالذي أنتجته اللعبة الديمقراطية في الثلاثينيّات. مع هذا، فاللعبة نفسها أنبتت، في مطالع القرن الحادي والعشرين، وحشًا... ديمقراطيًا.

والحال أنّ ترامب، وقبله سيلفيو بيرلوسكوني، وقبله ومعه قادة شعبيّون آخرون، تقيّدوا بالعملية الديمقراطية وإجراءاتها في بلوغهم السلطة. وبعد فوزهم بها، حاولوا ويحاولون التحايل على القوانين والمؤسّسات، إلّا أنّهم، في نهاية المطاف، رضخوا ويرضخون لمنطق اشتغالها.

كيف يمكن الإطلال على المحنة الترابيّة من شرفة المسألة الديمقراطية؟ أو بتعبير آخر، أين تكمن عقدة الارتباط بين المحنة المذكورة وسائر المحن التي تحفّ بالديمقراطيّة راهنًا؟

لقد تواضع الديمقراطيّون على العودة إلى اليونان القديمة، وتحديدًا أثينا القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، أثينا الدولة - المدينة (بُولس) وعهد الحاكم بيريكليس، بوصفها المهد والتأسيس.

هذه العودة حضّت عليها معانٍ ثلاثة كبرى، فضلًا عن الميل إلى الارتباط بعصر ذهبيّ مؤسّس:

• أن السياسة ولدت في أثينا. فجمهوريتها وديمقراطيتها أحلتا القانون الوضعي حيث سبق أن حلت دينية السلطة وسحريتها. «الشعب» بدوره حل محل الطابع الديني للسلطة كمصدر للحاكمية.

• الثاني، أن «الآغورا»، أي ساحة التداول العام، أعطت النقاش الحر اليد العليا في صنع القرار. ليس صدفة، في هذا المعنى، أن الفلسفة ولدت حيث ولد النقاش وولدت السياسة. العالم والسياسة، إذًا، يُفكَّران ويُصنَّعان صنعًا إنسانيًا ولا يكونان استجابة لمُقدَّر مُسبق ديني أو سحري.

• الثالث، أن عائلات أثينا الأريستقراطية في «مجلس الأربعمئة» تفادت العنف المسلح من خلال اختراع «المواطن» الذي يتمتع بحقوق مساوية لأية حقوق أخرى، كما يشارك، عبر صوته، بصنع القرار. السياسة غدت بالتالي ملكًا عامًا. انتفت الحاجة إلى العنف طلبًا لها.

تلك الديمقراطية عاشت ما مجموعه قرن. بعد ذاك رأيناها تولد ولادات عدة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، هي كلها قليلة الصلة بذاك المهد الأثيني. ما يجمع بين تلك الولادات صلتها بالتقدم والحادثة الأوروبيين، لا بقدامى اليونان.

كل المسار الذي قطعته الديمقراطية الحديثة كان، بمعنى ما، مسار انفصال عن ذاك المعنى اليوناني.

فديمقراطية أثينا طالت الذكور لا الإناث، والأحرار لا العبيد، وأبناء المدينة الأصليين لا الغرباء. إنها، في هذا المعنى، كانت تمارس أعلى درجات التراتب حيال «الآخر» فيما كانت تُحلّ درجة متقدمة من المساواة داخل أجزاء «الذات»، بعد إنقاصها من النساء والعبيد. حق التصويت، بالتالي، اقتصر على عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ ألف

مواطن، هم في حدّهم الأقصى خُمس مجموع الأثنيّين، وقيمون فوق رقعة من ٢٥٠٠ كلم^٢.

هذه التجربة أطاحتها الأسرة المقدونيّة ذات النزوع الإمبراطوريّ. الدول الإمبراطوريّة انتشرت في سائر العالم القديم، وديمقراطيّة أثينا المباشرة أُحيلت إلى كتب التاريخ. فباستثناء أشكال من الديمقراطيّة المباشرة اعتمدتها القبائل الجرمانيّة البدائيّة وكانتونات العصر الوسيط في سويسرا، لم تعد تقوم قائمة لهذا النمط.

تقنيّاً، الديمقراطيّة المباشرة فقدت قابليّتها للعيش، لأنّ نشوء الدول الإمبراطوريّة، ثمّ الدول القوميّة جعل اجتماع السكّان في ساحة عامّة، واجتيازهم مسافات طويلة للوصول إليها، أمرين مستحيلين.

الديمقراطيّة الحديثة ليست مباشرة. إنّها تمثيليّة. المواطن فيها يقوم بعمل مباشر واحد هو التصويت لممثّله. ما لا يقلّ أهميّة أنّ الديمقراطيّة الحديثة باتت سيرورة دمج، لا سيرورة إقصاء. إنّها محكومة بأن تشمل الجميع، لا أن تبقى حكم أقلّيّة. هكذا، وفي فترات مختلفة، صار الاقتراع شاملاً وعامّاً في البلدان الديمقراطيّة: شمل النساء وغير المالكين وغير المتعلّمين، وكذلك المقيمين في البلد الديمقراطيّ وإن لم ينتموا في أصولهم إليه. ظهور الاشتراكيّة الديمقراطيّة كان محطّة عريضة في سيرورة التقريب بين الديمقراطيّة والمساواة.

ليس هذا فحسب: الديمقراطيّة الأثينيّة المباشرة، ولأنّها أقلّيّة، استكملت شرعيّتها بنزعة حربيّة وبطوليّة. أثينا الديمقراطيّة خاضت حرب البيلوبونيز الشهيرة التي دامت قرابة ثلاثة عقود ضدّ تحالف الدول - المدن الذي قاده إسبارطة. البطل - الأب الذي يطقّل أبناءه ويُبقيهم أطفالاً كان مطلوباً دوّماً.

هذا ليس من مواصفات الدولة الديمقراطية الحديثة، حيث الطلب على البطولة يقتصر على الهوامش السياسيّة المحتقنة في أقصى اليمين. أيضًا، نما في العقود الأخيرة ميل متعاضم إلى الاعتذار عن الحروب التي خاضتها الديمقراطيات، وفي بعض الحالات إلى التعويض لضحاياها أو أنسألهم.

في العصر الحديث، الحالة البارزة التي احتفظت بكثير من سمات الديمقراطية المباشرة كانت جنوب أفريقيا وروديسيا (زيمبابوي لاحقًا) في ظلّ النظام العنصريّ. الديمقراطية هناك كانت للأقلية وحدها. معها نحن حيال ديمقراطية وعنصرية في آن واحد. شيء من هذا يقيم في إسرائيل، حيث تمنح ديمقراطيّتها للمواطنين العرب حقوقًا تقلّ عن حقوق اليهود وإن فاقت كثيرًا حقوق السود في جنوب أفريقيا وروديسيا.

بالعودة إلى دونالد ترامب، ماذا نجد؟

تشديد غير مألوف على عدم أهلية «الآخر» للحاق بـ «المتفوق». يتجلّى هذا في ما لا يُحصى من أقوال وأفعال، حيال النساء والمكسيكيين والمسلمين. الأصول وتواريخ الولادة تحضر بقوة. يتجلّى أيضًا في المشاريع الجبارة لبناء الجدران كما في الكلام عن شعوب «رعاع». لكن، فوق ذلك، هناك في الترامبية سمات لا تقلّ خطورة ونكوصًا: من جهة، المباشرة بدل التمثيلية، والتي ربّما كان تعبيرها الأبرز والأبسط «الحكم بالتغريد (التويتير)». تعابيرها الأخرى كثيرة، من تهميش الحزب الجمهوري، حزب ترامب المفترض، إلى الاستهانة باشتغال المؤسسات والكثير من قراراتها. البطولية التي تنمو على جذر المباشرة، تعكسها مركزيّة شخصه ومزاجيّتها المتقلّبة، وهي أصلًا مصابة بنرجسية طفليّة، واختلاط السياسة بالعائلة وبسيرتها، وإعجاب ترامب بالحكّام غير الديمقراطيين

أو الشعبويين الذين يشبهونه. أخيراً، عبّر عن إعجابه بمبدأ الحكم من دون تحديد عدد المرّات التي يجوز فيها شغل المنصب: أتى ذلك تعليقاً على أوضاع الصين ورئاسة شي شينبينغ. ذهب ترامب أبعد، فحبّذ مبدأ الرئاسة مدى الحياة.

من جهة أخرى، عطّل الرئيس الأميركيّ دورَ التبادل الدوليّ والعولمة في إحداث الديمقراطية. بلدان آسيا وصلت إلى الديمقراطية من طريق الانخراط في السوق الدوليّة. شيء مشابه حصل قبلذاك، في أواسط السبعينيّات، لإسبانيا والبرتغال واليونان. ترامب، في المقابل، يستسهل الحرب التجاريّة ولا يتوقّف عن التلويح بها. بهذا، يعلن أنّ الديمقراطية نادر مغلق ينهض على تراتب حادّ في داخله وعلى عدوانيّة معلنة حيال خارجه.

ديمقراطيّة ترامب، إذًا، أشبه بديمقراطيّة أثينا القديمة منها بالديمقراطيّة في زمن الحداثة. إنّه يزحف ناكصاً إلى ذلك العهد الأقدم.

المظالم الاقتصاديّة التي تسبّب فيها عدم التحكّم في العولمة، والذعر الذي أثاره اندفاع الهجرة بوتائر هوليّة في العقد الأخير، عزّزا هذا الميل «الأثيني» إلى الصفاء المزعوم. حكم الولايات المتّحدة كأنّها أثينا القديمة والصغيرة هو بذاته دلالة على وعي أبرشيّ مسحور بتوهّم الصفاء، ذاك أنّ الولايات المتّحدة نفسها كانت اختارت كاثوليكيّاً هو جون كينيدي منذ ١٩٦٠، ثمّ اختارت في ٢٠٠٨ أسود مسلم الأب هو باراك أوباما، وكادت تختار امرأة هي هيلاري كلينتون في ٢٠١٦ (وقد منحتها أكثرية الأصوات على أيّ حال).

حكم الولايات المتّحدة أبرشيّاً وريفيّاً قد لا يكون في الأمد الأبعد ممكناً. بيد أنّ الاطمئنان إلى هزيمة هذا التوجّه صاحبه قد يكون

مرهونًا بأمور عدّة في عدادها إجراء الفرز داخل الديمقراطية نفسها، أي تنظيف الديمقراطية من مراحل وحقبات تقاطعت فيها مع عدم المساواة داخل بلدانها كما خارجها. هذه مهمة الديمقراطيين.

❏ قضيتا السوريين والفلسطينيين العادلان ليستا قضيتة واحدة

ساد تاريخ الأفكار وتاريخ الطوبى بحثً عن الواحد المنسجم: كل ما هو حقّ وعدل في العالم يتلاقى مع كل ما هو حقّ وعدل. الاثنان يتحدان مثلما يتحد في مواجهتهما كل ما هو غلط وظلم وشرّ. الأفكار العلمانيّة ورثت هذا السعي إلى الواحد المنسجم عن الفكر الدينيّ. الأمميّة الشيوعيّة ربّما كانت أنصع هذه الأشكال: عمّال العالم يتحدون في مواجهة رأسماليّيه. لكنّ، ما لبث أن تبيّن أنّ الرأسماليّين «الأشرار»، الذين يتصارعون في ما بينهم على المستعمرات، ليسوا أقلّ تنازعًا في ما بينهم من «العمّال» «الأخيار»: أحزابهم التي أرادت أن تجمع بين «حقّ» البروليتاريا في إقامة ديكتاتوريتها وحقّ تقرير المصير للشعوب والجماعات داخل الكلّ الإمبراطوريّ، لم تُفلح في مسعاها هذا. بعد ذلك، كان النزاعان «البروليتاريّان» الروسيّ - الصينيّ والروسيّ - اليوغسلافيّ... حركة الوحدة العربيّة عندما عرفت شيئًا مشابهًا بلغ ذروته في النزاع الناصريّ - البعثيّ، ثمّ النزاع البعثيّ (السوريّ) - البعثيّ (العراقيّ). الإنقسام داخل الواحد فجّر هذا الواحد المزعوم وقضى على وحدته وانسجامه.

نعم: كلّ «خير» قد يلتقي بكلّ «خير» آخر «في التحليل النهائي»، وربّما في الأبدية. وأيضًا، نعم: يلزمنّا الموقف الأخلاقيّ بالتعاطف

مع سائر قضايا الحق والعدل. لكن، حين ننتقل إلى السياسة والعمل السياسي، يغدو الاختصار على الموقف الأخلاقي وعظماً وتبشيراً. هنا، في السياسة، تتعارض قضايا الحق وتتناقض وتتصارع لأن عوامل الاختلاف هي التي تتحكم فيها: اختلاف التجربة واختلاف المصالح واختلاف الموقع الجغرافي والجغرافيا السياسية واختلاف التحالفات، وطبعاً اختلاف الفاعلين السياسيين أنفسهم... ولأن «الشر» يصعب أن يتلاقى مع كل «شر» آخر في جبهة واحدة (وإلا لكان العدو اللدودان صدام حسين وحافظ الأسد حليفين وطيدين)، فإن «الخير» يصعب أن يتلاقى مع كل «خير» آخر في جبهة واحدة.

في سوريا اليوم، حقوق لا يرقى الشك إليها: حق أغلبية السوريين في التخلص من نظام طغياني. حق الأقليات في رفع الخوف الذي يمثله الإسلام الراديكالي المسلح. حق الأكراد في تقرير المصير وربما الخروج كلياً من الدولة السورية. هذه الحقوق تصادمت، وسوف تصادم، وإن حسنت نيات الفاعلين السياسيين في الأطراف التي تحملها.

الثورتان التونسية والسورية كانتا طالبتين للعدالة والحرية، لكنهما، في السياسة، وتحت وطأة الظروف التي خضعت لها كل منهما، لم تحتمل واحدهما الأخرى. لم تتطابقا. التوترا، في أحسن الأحوال، حكم العلاقة بينهما.

والمسألة ليست مسألة أفكار وتأويل، إلا بالمعنى الذي يقوله المؤمنون عن مؤمنين آخرين: «إنهم لم يفهموا الدين على حقيقته» أو «لم يطبقوه».

هذا التمييز أكثر ما يصح في القضيتين السورية والفلسطينية. مئات التجارب تقول إن كل واحدة منهما كان شرطها موت الأخرى: «مركزية» القضية الفلسطينية عنت ولا تزال تعني عدم ولادة أي

قضية وطنية ينشغل بها شعبها في أيّ واحد من البلدان العربيّة، لا سيّما في سوريا. الثورة السوريّة خصوصاً، ولكنّ أيضاً سواها من الثورات العربيّة، خطّأت ولا تزال تخطّي نظريّة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

في هذا المعنى، لم يكن عديم الدلالة أن ينظر معظم الفاعلين السياسيين في المجال الفلسطينيّ بعداء حادّ إلى الثورة السوريّة. المسألة لم تكن خطأً في التقدير. لقد عبّرت عن تقدير بالغ الدقّة. حتى تعبير «ثورة» نفسه بدا كأنّ السوريين «يسرقونه» من الفلسطينيين لأنّ التعبير كان لا يعني، زمنًا طويلاً، إلاّ الثورة الفلسطينيّة حصراً. في المقابل، كان لافتاً أنّ السوريين ما إن اكتشفوا سوريّتهم، بعد تغريّة فلسطينيّة مديدة أملاها منعهم من السياسة، حتى تراجع اهتمامهم العمليّ بفلسطين.

الفلسطينيون لم يشعروا بالحاجة إلى التحايل على هذا التناقض. أكّدوه وبالغوا في تأكيده. عرفوا أنّ التوفيق حسمّ من رصيدهم الثابت والراسخ. تصرّفوا كأنّ السوريين يمدّون أيديهم إلى أملاكهم الحصريّة. هناك سوريّون حاولوا التحايل بحجج من نوع أنّ الأسد يخدم إسرائيل أو إسرائيل تخدم الأسد. إذًا، الشرّ واحد، فليكن الخير واحداً بالتالي.

الأمانة للماضي أو الخوف من القطع معه فعلا فعلهما هنا. أيضاً، فعل فعله أنّ تقليدًا عمره عشرات السنين جعل نيل التأشيرة الفلسطينيّة شرطاً لدخول نادي المقبوليّة السياسيّة في العالم العربيّ.

واقع الحال أنّ الخروج من القسر الوحدويّ يبقى شرطاً لتحسين إدراكنا للواقع ولتحسين التعامل معه. ثورات أوروبا الوسطى والشرقيّة واجهت أسئلة مشابهة: لقد هبّت في وقت واحد (وهو

ما أوحى للبعض بهويّة واحدة) لكنّها ما لبثت أن افترقت وكسرت وحدة «المعسكر الاشتراكيّ». لقد اجتمعت لتتفرّق: إمّا أن تقطع جبل السّرة أو أن ينقطع جبل الوريد.

قد يقال دائماً بضرورة تقريب السياسيّ من الأخلاقيّ. هذا ما لا يُمارى فيه وفي أهمّيّته. لكنّ، أن يتطابق الأخلاقيّ والسياسيّ تماماً فهذا وهم مُضّر. فإذا زالت الدول ذات يوم لمصلحة كيانات أكبر وأعلى، وهو مستبعد حتى في زمن الأحفاد (من دون استبعاد حصوله لمصلحة كيانات أصغر وأدنى)، بات مثل هذا التطابق أرفع احتمالاً. أمّا في هذه الغضون، فلا بدّ من تعايش قلق بين التعاطف مع كلّ الحقوق وبين العمل لخدمة حقّ واحد يختاره واحدنا تبعاً لمكانه وظرفه واعتباراته وتقديراته وأمزجته.

خدمة هذا الحقّ قد تكون بذاتها صعبة جدّاً، وقد لا يقوى صاحبها عليها. هذا بالضبط ما نعيشه اليوم، وما لا يفيد تكثيرُ الحقوق في الهرب منه.

يمين ويسار: ثنائيّة فقيرة في عالم معقّد

للمفاهيم، مثل أيّ شيء آخر، حياة. فهي تعيش وتموت أو تتحوّل. وثنائيّة «اليمين» و«اليسار» يسري عليها هذا المبدأ مثلما يسري على باقي المفاهيم. ولا نبالغ إذا قلنا أنّ التعامل معها اليوم كأنّها ثنائيّة خالدة، عابرة للعالم، يوقّع في عدد من المشكلات النظريّة والعملية التي تبدأ بالتعريف نفسه، ولا تنتهي في العجز عن تفسير كمّ هائل من الأحداث والوقائع التي نعيش راهناً تحت وطأتها.

وهذا أكثر من «طبيعيّ» في ثنائيّة ولدت مع الثورة الفرنسيّة قبل

أن تسبغ الماركسيّة عليها مضمونًا اقتصاديًا حاكمًا. فإذا قلنا العكس، مُصْرَيْنَ على ردّ العالم ونزاعاته إلى «يمين» و«يسار»، كنّا كمن يتطهّر من السياسة، بل من الواقع، لمصلحة اعتناق تأويل شبه دينيٍّ للكون وفاعليه ينقسم بموجه إلى «خير» و«شرّ» (فيما يختار كلّ طرف ما يقصده بـ «الخير» و«الشرّ»).

بطبيعة الحال، فإنّ هذه الأسطر لا تقترح ثنائيات بديلة، لكنّها تقترح، في المقابل، أمرين: أحدهما أنّ رقعة تناقضاتنا أكبر وأغنى من أن تختصرها أيّة ثنائية، والثاني أنّ ثنائية اليمين واليسار تحديدًا باتت لا تغطّي من تلك الرقعة إلّا مساحة صغرى لا يجوز تلخيص التناقضات بها.

ففي «العالم الثالث»، حيث يدور النزاع الأكبر، وإن لم يكن الأوحد، بين سلطات تختزل مجتمعاتها وتصادرها، وشعوب وجماعات طالبة للحرّيّة والمساواة، يتساوى «يمينيون» كموبوتو سيسي سيكو و«يساريون» كلوران كابيلا. ولسوف نحتاج إلى مجهر بالغ القوّة كي نميّز بين عبدالفتاح إسماعيل وعلي عبدالله صالح. أمّا الزعماء «الوسطيون» الذين عاشوا على التآرجح بين «يمين» و«يسار»، لا يعينهم سوى ضمان سلطتهم وتوطيدها (من جمال عبدالناصر إلى حافظ الأسد ومن هوارى بومدين إلى صدام حسين) فموقعهم هذا هو نفسه برهان على هامشيّة تلك الثنائية العتيقة وما آلت إليه من استخدام ذرائعيّ سهل.

لقد باتت «مناهضة الإمبرياليّة»، بصيغها الشعبويّة كافّة من قوميّة ودينيّة، هي التي تحدّد الوجهة العريضة لسياسات وتوجّهات يكاد يستحيل ربطها بـ «يمين» أو «يسار». وهذا ليس جديدًا إلّا على نحو جزئيٍّ جدًّا: فحتّى إبان الحرب الباردة، كانت العلاقة بالسوفيات (وفي حالات أقلّ كثيرًا بالصينيين) هي التي تنوب مناب الموقف

الأيدولوجي والطبقي الصارم في وصف طرف ما باليسارية. بيد أن شيوعية الاتحاد السوفياتي ووجود أحزاب شيوعية قويّة نسبيًا كانا يوقران لهذا التصنيف قوّة انتهت صلاحيتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وضمور أحزابه الشيوعية.

أمّا الأطراف التي تسير شروط المنظّمات الاقتصادية الدوليّة، فأغلب الظنّ أنّ قائمة طويلة من مُحدّداتها العصبية والأهليّة (الدينيّة، الطائفية، الإثنيّة إلخ...) تسبق تحديدها بيمين ويسار. وإذا جاز لنا الاستشهاد بالتجربة اللبنانيّة، التي نقع على حالات تشبهها لا حصر لها، بدا التعامل مع «تيار المستقبل»، مثلاً، بوصفه «يمينًا» (أي أنّ أهل عكّار السنّة نيوليبراليّون!) لا يقلّ غباءً عن التعامل مع «حزب الله» أو «التيار الوطني الحرّ» بوصفهما «يسارًا». وهذا ما يعيد إلى الأذهان ذلك الوصف السقيم الذي اعتمده البعض إبّان الحرب الأهليّة حين صنّفوا المسلمين «يساريّين» والمسيحيّين «يمينيّين». فهذه المفاهيم لا تقدّم أيّة خدمة جدّيّة لمعرفة الواقع الفعليّ.

بطبيعة الحال، لا يلغي التأويل هذا أنّ القوى المذكورة أعلاه تعتمد سياسات اقتصادية بعينها (وهي جميعًا، في هذه الحدود، «يمينيّة»)، لكنّه يستبعد اعتماد هذه السياسات الاقتصادية كمصدر أوّل، أو حتى كمصدر أساسي، في تعريفها وفي التعرّف إليها (وهذا قبل أن يتبنّى «حزب سيريزا» «اليساريّ» في اليونان، سياسات اقتصادية «يمينيّة» يتصدّرها الخضوع لشروط المنظّمات الاقتصادية الدوليّة).

في المقابل، توقّر المجتمعات المتقدّمة لوحة تغاير اللوحة «العالمالثيّة»، وإن تقاطعت معها جزئيًّا في بعض الأحيان والمنعطفات. فقد كشف استفتاء بريكزيت البريطانيّ، ثمّ انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتّحدة عن صراع مرّ داخل كتلة لا يزال يطيب للبعض وصفها بـ «اليسار». فهناك القاعدة العماليّة

التي تطلب تدخّل الحكومات في الاقتصاد وتتمسّك بضماناتها التي توفرها دولة الرفاه، إلّا أنّها تحمل بعض أكثر الأفكار شعبويّة وذكوريّة وقوميّة وكرهاً للغريب. وهناك، من ناحية أخرى، نُخب المدن ومتعلّموها ممّن انشدوا إلى الاقتصاد المعولم العابر للدولة الوطنيّة والمصحوب بقيم تعدّديّة ومساواتيّة وكوزموبوليتيّة (وأوروبيّة في حالة بريطانيا). وهذا ما يتيح الكلام عن تناقض بين المحليّ والقوميّ من جهة والمدينيّ المعولم من جهة أخرى، تناقض لا يقلّ راهنيّةً وتمثيليّةً عن تناقض اليمين واليسار. أمّا الخلاف بين هذين التوجّهين فيطاولان كلّ شيء تقريباً: من المناخ والبيئة إلى العمالة والهجرة إلى التربية الأبويّة والمساواة الجندريّة إلى السيادة الوطنيّة والتدخّل الخارجي (ويُلاحَظ عربيّاً أنّ ثمة اختراقاً جزئياً حقّقه التوجّه الكونيّ في سائر المسائل إلّا في مسألة التدخّل الخارجي، حيث يستمرّ الولاء للسلف القوميّ الصالح).

والحال أنّنا منذ أيّار (مايو) ٦٨ الفرنسيّ، بتنا نشهد بداية الانعطاف عن الثنائيّة الأيديولوجيّة القديمة. ففي ظلّ شعارات «يساريّة» بالغة التطرف، شقّ الشبّان والشابات الفرنسيّون طريقاً ليبرالياً يناهض الأبويّة في نسختها الشيوعيّة والديغوليّة، ويقدّم التحرّر كمعطىّ حياتيّ أعرض كثيراً من المطالبة بتحسين شروط العمل والأجور. وعلى رغم التعثّر الذي يسم محاولة الرئيس الحاليّ إيمانويل ماكرون في تعريفه لـ «الوسط» (وهو مفهوم صعب التعريف بسبب سلبّيّته قياساً باليمين واليسار) يبقى أنّ أكثرية فرنسيّة صوّتت لهذه الوسطيّة، ولم تُعدّم العثور على مصادر لها في التاريخ السياسيّ الفرنسيّ الحديث، بل على رموز كفاليري جيسكار ديستان وريمون بار وميشال روكار وسيمون فايل... والحقّ أنّ الموقف من سوريا وثورتها جاء برهاناً ساطعاً على تلاقي «أقصى اليمين» و«أقصى اليسار» على نحو يشير إلى عتق هذه الثنائيّة

ورجعيتها من أصلها. وكان لافتاً في هذه الحدود، أن تتبّع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، وهي مسيحية ديمقراطية، أي يمينية، سياسة حيال اللجوء والهجرة، لا يزال التأويل السهل، على جاري العادة المألوفة، يربطها باليسار.

واليوم، هناك ميل متعاضم إلى مقارنة الحياة السياسية في المجتمعات الغربية بوصفها صراعاً بين ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية انتخابية وشعبوية مناهضة لليبرالية. وقد يصحّ أن البعد الاقتصادي لا يزال غير واضح كما ينبغي في الطرح الليبرالي (وليس النيوليبرالي)، لكنّ الصحيح، في المقابل، أن أيّ برنامج تحرّري مجتمعيّاً (مسائل الاختلاف والحقوق) يرقى إلى سوية البدايات في أيّ طرح راديكاليّ في ليبراليته. أمّا في الولايات المتحدة تعريفاً، ووفقاً لما تنمّ عنه حركات كـ «حياة السود لها أهميّة» أو «احتلّوا ول ستريت» القصيرة العمر، فإنّ نعت «يساريّ» لا يفيد في شيء، إلّا في تجهيل المدى الذي بلغته البعثة والتشتّت والاصطباغ بالهويّات الجزئية.

إنّ التمسك بثنائية اليسار - اليمين ومذهبا على نطاق واسع يبدو أن اليوم أمراً قسرياً ومفتعلاً جداً، لا سيّما حين يترافقان مع طمس شبه كامل لتجربة الحرب الباردة والتوتاليتارية السوفياتية، بما يوحي بولادة تلك الثنائية من صفر وعدم. فإن كان الأمر هكذا، بات الرهان على الثنائية هذه مغامرة بالغة الاستعجال وعديمة التجارب. أمّا إذا كان الأمر موصولاً بتاريخ سابق، بات نقد الحقبة البائدة مع ثورة أكتوبر اللينينية (لا مجرد التعويل على نسيانها) شرطاً شارباً للتعاطي الجدّي مع الثنائية المذكورة وترسيم حدودها. لقد تحوّلت الأديان، حيال تحديات الحداثة، إلى فرق تتساجل حول «المعاني الصائبة» وما هو الدين «الحقيقي» الذي لا يلتزم به

المؤمنون كما يجب. وهذا هو اليوم ما يَسِمُ السجلات التي لا تزال تقدم نفسها بوصفها امتدادًا حيًا لتلك الثنائية التي تَصُمُر.

الأقليّة دائماً أكثر ديمقراطيّة من الأكثرية؟

الجواب: خطأ!

هناك فرضية شائعة لدينا تقول إنّ الأقليات أكثر ديمقراطية وطلبًا على الحرية من الأكثرية. الفرضية تُصاغ بالسنة شتّى تعبر عن أيديولوجيات أصحابها: الأقليات متحوّل، الأكثرية ثابت. الأقليات تغيير، الأكثرية رجعية. الأقليات يسار، الأكثرية يمين. الأقليات حداثة وقومية، الأكثرية عالم عثمانيّ... هل هذه الفرضية صحيحة؟ لا.

إنّها منسوخة بخفة عن التجربة الأوروبية، حيث لم تُحط بشائني الأكثرية - الأقلية مسائل من نوع المسألة الاستعمارية ثمّ الحرب الباردة. وهي أيضًا منسوخة بكسل: فإذا صحّ أنّ الديمقراطية لا معنى لها من دون تلبية حقوق الأقليات، وأنها تعني ضمانات الأقليات بقدر ما تعني حكم الأكثرية، فهذا لا يُستنتج منه أنّ الأقلية ديمقراطية بالمطلق والأكثرية استبدادية بالمطلق. المنطق الشكلي البسيط يعاند بناء استنتاج كهذا على مقدّمة كتلك.

إنّ أكثرّيّتنا في المشرق العربيّ، بسبب الاستعمار وإسرائيل والحرب الباردة إلخ... عطفاً على خلفيّة ثقافيّة بالغة المحافظة، كانت بطيئة واتباعيّة. قواها ورموزها السياسيّة، ممثّلةً خصوصًا في الأعيان الذين حكموا قبل زمن الانقلابات العسكريّة، كانت، على العموم، ضعيفة الحراك والديناميّة، ديدنها «الوسطيّة» و«الاعتدال». مصلحتها الماديّة وضعف مخيلتها حالا دون تذليل أيّ من المشكلات الكبرى، لا سيّما

مشكلة الأرض والملكيّات الزراعيّة. تعلّقها الرومنطقيّ بـ «الأمة» (العربيّة، الإسلاميّة، العربيّة - الإسلاميّة) أعاق تطويرها للهويّات الوطنيّة الحديثة... هذا يصحّ خصوصاً في أعيانها ولفيفهم، وقضاتهم وشيوخهم، وفي مدينتيّها أكثر من ريفيّها.

لكنّ، كائنًا ما كانت الحال، فالأقليّات، وبطريقتها الخاصّة، لم تكن أفضل من ذلك:

نبدأ بالأحزاب التي استهوت الأقليّات في المشرق العربيّ، فانتسب إليها العديد من شبّانها:

حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ: أصرّ، منذ مؤسّسه ميشال عفلق، على أنّ الحرّيّة هي حرّيّة الأمة أوّلاً، لا حرّيّة الأفراد. منذ ١٩٦٣، صار حزب البعث المصنّع الأكبر للانقلابات العسكريّة في المشرق العربيّ، وللأنظمة الاستبداديّة التي تنتجها الانقلابات بالضرورة.

الأحزاب الشيوعيّة أيضاً، كان حضور أبناء الأقليّات فيها أعلى كثيراً من نسبة الأقليّات العدديّة في مجتمعاتها. لكنّ هذه الأحزاب من ثمار وعي توتاليتاريّ يُفترض أن يترجمه في الممارسة تنظيم حديد (يُراجِع الإنجيل اللينيني «ما العمل؟»)... القائد التاريخيّ الأبرز لشيوعيّ المشرق، خالد بكداش، كان قدوة ومثالاً في الاستبداد برفاقه. مكسيم رودنسون وقدرى القلعجيّ أسهبا في وصف هذه العلاقة.

الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ الذي كان أقرب تجارب المنطقة إلى النموذج النازي. قاموسه يعجّ بالأعراق، بالجماجم، بالسلالات، بالمزيغ السلاليّ، بانحطاط قرطاجة لأنّها احتكّت بالأفارقة «المنحطّين». على رأس الحزب «زعيم» مطلق الزعامة يتعهّد كلّ من ينتسب إلى حزبه تحزيب عائلته وبيته إلخ... الاستقالة من

الحزب ممنوعة. «المقاطعة الحياتية» (التي تستعير عقاب الحرمان الكنسي) هي الصلة مع من يخالفون الحزب.

أخيراً، انضاف إلى القائمة حزب الله بوليّه الفقيه وأئمتّه المعصومين (تبعاً لأسباب دموية طبعاً) وبزعامته شبه المقدسة وبتقديسه الموت المسمى «شهادة».

هناك، بالطبع، حالات فردية نفرت وتنفرت من تلك التجارب المذكورة، وهذه يمكن العثور على مثلها بين الأكثرية. وللتذكير: لا يزال السني العربي المعمم عبدالرحمن الكواكبي أشهر اسم أنتجته المكتبة العربية في مقارعة الاستبداد و«طباطبعه».

الأقليات، إذًا، لم تعتنق أفكاراً ديمقراطية أرقى من تلك التي اعتنقتها الأكثرية. قواها لم تطوّر تصوّراتٍ تدمج بين تحرّر الأقلية وتحرّر الوطن. بين العلمنة والديمقراطية. في مراجعها ومثالاتها لا مكان لتجارب برلمانية في بريطانيا أو فرنسا. «الأوراق الفيدرالية» الأميركية صحراء مجهولة عندها. ما استهواها، في المقابل، كان تجارب النقص والتعثر الديمقراطي في ألمانيا وإيطاليا وروسيا، وصولاً إلى بلغاريا وألبانيا، وأخيراً إيران. ما خاطبها من الحداثة ليس أبعادها المساواتية أو القانونية. خاطبتها الحداثة الأدائية، أي القوة والتنظيم فحسب. خاطبها، تاليًا، الاستيلاء على السلطة والرهان على تحويل المجتمع بالقوة ومن فوق.

هذا ما يوضحه أيضًا اللجوء إلى الانقلابات العسكرية. صحيح أنّ الانقلابات لا تختصر في ثنائية أكثرية - أقلية، حيث هناك صعود الفئات الاجتماعية الوسطى، وتوسّع الجيوش والإدارات بعد الاستقلالات، والتحديات الخارجية... لكن، ليس مصادفةً أنّ الانقلاب العسكري، كشكل في التغيير، استهوى مغامري الأقليات العسكريين بنسبة تساوي، إن لم تزد، استهواء مغامري الأكثرية العسكريين.

الانقلاب الأول في العراق، وفي العالم العربي، كان في ١٩٣٦. منقذه بكر صدقي كان كردياً. رئيس حكومته حكمت سليمان كان تركمانيًا. الانقلاب كان يستهدف السياسات العروبية - السنية لرئيس الحكومة ياسين الهاشمي ولشقيقه وزير الدفاع طه الهاشمي. الهم الأيديولوجي والسياسي للانقلابيين كان توكيد أولوية الوطنية العراقية. الهم مشروع وملح. الأداة إليه، أي الانقلاب، غير مشروعة.

في سوريا، حسني الزعيم الذي نفذ أول الانقلابات العسكرية، عام ١٩٤٩، كان كردياً. الزعيم سبق أن قاتل مع قوات فيشي الموالية لألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

في لبنان، جرت محاولتا انقلاب فاشلتان: في ١٩٤٩، انقلب القوميون السوريون بقيادة زعيمهم أنطون سعادة. في ١٩٦١-١٩٦٢، انقلبوا هم أنفسهم ثانية بقيادة ضابطين مسيحيين هما شوقي خيرالله وفؤاد عوض.

هذا كله سابق على ١٩٦٣، حين احتكر البعثيون الانقلابات «الاشتراكية» و«التقدمية» في سوريا والعراق. «اللجنة العسكرية» التي استولت على السلطة في سوريا عام ١٩٦٣ كان تركيبها نموذجياً في دلالته.

كون الانقلاب العسكري وسيلة التغيير المزعوم يثير مسائل عدة تحض على التفكير والنقاش. لكن المؤكد أن هذه «الوسيلة» تُعدم سلفاً كل «غاية» فاضلة يعلن أصحابها عنها. لهذا، يستحيل من هذه «الغاية» المجهضة سلفاً أن ينبثق ما «يرر» «الوسيلة».

ما يمكن استخلاصه أن شعباً بلا تجربة ولا تقليد ديمقراطيين يصعب

أن ينتج ديمقراطيّين، لا في الأكثرية ولا في الأقلّيات. كلّ طرف منهما يبرّر هربه من بناء الوطن ودمقرطته بطريقته الخاصّة ولغته الخاصّة، لكنّ الاثنين يهربان من هذه المهمّة، وغالبًا ما يهربان بالقوميّة، فلا يفصل أيّ منهما الآخر.

معظم حالات الاستبدال الأقلّي للأنظمة الأكثرية، احتفظت بأفكار الأكثرية في ما خصّ القوميّة والعروبة وفلسطين، لكنّها شحنتها بمزيد من الحدة اللفظيّة كما غيرت التركيب الطائفي للطرف الذي يُفترض به أن يحققها. يصحّ هذا في علاقة البعث السوريّ بحكم الأعيان الدمشقيّين والحليّين. يصحّ أيضًا في علاقة «حزب الله» اللبنانيّ بالمقاومة الفلسطينيّة. يصحّ كذلك في علاقة نوري المالكي و«الحشد الشعبيّ» بصدّام حسين (ثنائية أكثرية - أقلّية تبقى أشدّ تعقيدًا وتداخلًا في العراق، حيث شكّل السنة، حتى ٢٠٠٣، أقلّية عدديّة وأكثريّة سلطويّة، فيما شكّل الشيعة أكثرية عدديّة وأقلّية سلطويّة).

السجال الشهير في لبنان يوجز هذه الكارثة المُحكمة والعريقة:

الأقلّيات تقول: نحن المقاومة. نحن نصون شرف الأمّة. الأكثرية تردّ: بل نحن المقاومة، أنتم مقاومة زائفة. نحن من يصون شرف الأمّة (بحسب شعار أكثرّيّ شهير عن القدس: «فتحها عمر وحرّرها صلاح الدين»). ما من أحد ينافس لاحتلال الموقع الأوّل في الديمقراطية. شرف الأمّة يتلّع شرف أبنائها ثمّ يتقيّأه.

يوم كانت صحف...

مبروك لـ «الأخبار»... وكلام كثير آخر^(*)

يصعب، عن مزيج الخصومة السياسية والودّ الشخصي، أن يصدر قول ومعنى. فالقائل، والحال هذه، يراوح مكانه، خطوةً إلى أمام وخطوةً إلى وراء، لا يكاد يتفوّه بـ «من جهة» حتى يستدرك فيُردف «من جهة أخرى». وتعثّر كمثل هذا يُبقي صاحبه إلى اللعثة، إن لم يكن التأتأة، أقرب.

لذا، لا بدّ من فصل وتبويب تنفكّ بهما عقدة اللسان.

ففي خانة الودّ الشخصي، مبروك، وتهانينا. فكيف أننا، قبل أشهر خلّت، عزّينا وعزّينا معًا بحبيب غادر كم كي يعود قريبًا إليكم، فلفظ أنفاسه بين يديّ؟^(**) وهو ما ينشئ شراكة حزن وخسارة بيننا، نحن الذين شهد مطار بيروت، لحظة استقبالنا النعش، اختلاط دموعنا الساخنة. لكنّ، لمّا كانت الشراكة تقوم على الربح والسعي إليه، بتنا مدعوّين إلى التحديق في الخانة الأخرى، في السياسة وما تنطوي عليه من تبايُن وتضارب.

(*) كُتبت هذه المقالة استجابةً لطلب من «الأخبار» (٢٠٠٨) بمناسبة الذكرى السنويّة لانطلاقها.

(**) إشارة إلى استقبال جثمان جوزيف سماحة - الذي توفّي في بيتي بلندن - في مطار بيروت.

فأنتم كأنّ ظهوركم مُسندة إلى دعوة لم تملّ الحركاتُ التوتاليتاريّة تكرارها: إبدأوا البكاء، فبعد قليل تصلكم الأخبار السيئة. ويتراءى لي أنّ جريدتكم لو اختارت أن تفعل ما تفعله صحف أخرى من يانصيب وقرعة وهدايا، لتدرّجتْ هداياها بين سيّارة إسعاف ذات صفير قويّ للفائز الأوّل وسكّين مطبخ للفائز الأخير.

فهي ضاحّة، صاحبة، تذكّرني بقصّة منفيّ ليبيّ كان كلّما اشتاق إلى بلده، ثبّت إبرة الراديو على محطة طرابلس. غير أن الراديو، كما قال حزينًا، كان لا يلبث أن يسخن ويتهدّد بالانفجار، بحيث يبرّده بشيء من المحطّة التونسية المجاورة.

ذاك أن التعبئة، في عرفكم، ينبغي لها ألا تسترخي، والناس، ما لم يكونوا جنودًا، فجنودٌ احتياطيّون قد يُستدعون، في أيّة لحظة، إلى الخندق.

ومعروفة هي أيضًا حجة التوتاليتاريّين دفاعًا عن قرعهم المتواصل للطبول تصمّ آذان الحياة المدنيّة وتنخر روحها: أنتم بورجوازيّون، أو ضالّون، أو خونة، أو - بموجب قاموس الراديكاليّات الدينيّة - فاسدون مسكونون بالشیطان، وفي حالاتكم جميعًا، لا تكثرثون بظلم مظلوم أو بحقّ صاحب حقّ. فالحجّة، بالتالي، ابنة نظرة تستقي تعريف ذاتها من عداوات تتّسع وتتّناسل، فلا ترى إلى الكون إلّا مسرحًا للكراهية متّصلًا ولا إلى الزمن إلّا ألبومًا عن دمائها وأشلائها.

وفي ظنّي، وفي حدود ما أعرف، أن ما من ظلامّة عولجت، وما من عدالة استُجيبَت، إلّا في ظلّ صمت البنادق واسترخاء الأعصاب. وهي لا تُعالج ولا تُستجاب مرّة واحدة، وقد يتخلّل التعامل معها انتكاسٌ هنا وتراجع هناك. لكنّ المؤكّد، في المقابل، أنّ الأمثلة لا تُحصى عن حركات التعبئة والحضّ التي زعمت الانتصار لحقّ، أو لعدل، فأنشأت للخطأ والظلم صروحًا غير مسبوق إليها.

والراهن أنَّ المشاكل، إذ تُحلَّ بضغط يقلُّ عن العنف، فهذا شهادة على أنَّ البشر مهما خسروا من بشريَّتهم بقي قدر منها. أمَّا الظنُّ بأنَّها لا تُحلَّ إلا بالعنف فخلقيَّته شكٌّ عميق في تلك البشريَّة وذبيَّة لا مناص منها في نظر واحدنا إلى الآخر. ثمَّ إنَّ المنطق الأوَّل يخلي مكانًا للارتباك والخطأ والتراجع، فيما الثاني عارف موقن نبويٍّ، يصنّف على نحو مبهم ويحدّد، بل يشتم من غير انقطاع، غافلاً عن أنَّ أمورنا، بعد كلِّ تلك الهزائم، تستدعي قدرًا من الحيرة أكبر. أمَّا «النقد الذاتي» حين يأتي، إذا أتى، فتكون المقبرة قد ابتلعت نصف الأرض!

لكن، لمَّا كان الكلام، هنا، عن جريدة ومهنة، جاز القول إن «الدعوة» الملحاح إلى العداوة، بل أيَّة دعوة ملحاح، قد تصنع نشرة متقدّمة غير أنَّها لا تصنع جريدة. وأمَّا «الداعي» فيبقى مناضلاً أكثر منه كاتباً أو صحافيّاً، ذاك أنَّ المهنة، كلّ مهنة، لها أصولها، كما يقال، فيما النضال مهنة قائمة بذاتها. وهو ممّا لا تلتفّ عليه شطارة خلط المهنتين بـ «كولاج» توقّره صورة جميلة وإشارة متجرّنة وإخراج جيّد، بحيث يكون رتق البكارة برهاننا الوحيد على التحرّر وسعة الصدر أو على إجادتنا استخدام التقنيّة.

وأنتم، في الصور والإخراج والإشارات النبيهة والكثيرة حقّاً في جريدتكم، وهو ما تمتازون به عن سائر جرائدنا، مثل مَنْ يعبر المحيط كي يصل إلى الصحراء، بدل أن يعبر الصحراء لبلوغ الماء. وصحراؤكم مصنوعة من عودات ثلاث إلى المواضي التي تكمن فيها البراهين، ومنها يأتي المدد. فهناك ماضي اليسار بفولكلوريّاته ورموزه، محذوقاً منه تتويجه المريع في سقوط الاتحاد السوفياتيّ ودروسه، أو في اختيار الصين «البروليتاريّة» رأسماليّةً هي بالعبوديّة أشبه. وهنا، في الحالتين، نتحدّث عن مئات الملايين لا عن

«كمشة» شافيزية وأخرى موراليسية غثهما أكثر من سمينهما. وأما الماضي الثاني فماضي الإسلام (ولا بأس بشيء من هال العروبة في قهوته)، محذوفة منه ذروته الحالية في التربص السنّي بالشيعة، والشيعيّ بالسنة، وفي حركة السكاكين والسواطير التي تقيم حكم الله، عزّ وجلّ طبعًا، في العراق. هكذا، لا يبقى لنا ممّا أورثنا إياه الأسلاف الصالحون إلّا المذبحة تهدّدنا بالإطباق الشامل في ظلّ رايات خفاقة.

وهي خلطة باتت مألوفة في شعبيّات «العالم الثالث» المتمادية، حيث يتمّ إجلال كارل ماركس في حضن المهديّ عجّل الله فرجه، أو العكس. على أن الشورباء تلك لا تلبثون أن تكسروا فيها بيضة، هي ماضي المسيحية اللبنانية، وقد «مودّرها» الجنرال عون.

وغنيّ عن القول أن جمع مواضٍ ثلاثة لا يصنع مستقبلًا بل، في أغلب الظنّ، يكثر أدوات الشغب على المستقبل ويضاعف الحواجز في وجهه. فأنتم، وهو ممّا ينبغي أن يُقلقكم، خارج التيار العريض للحياة الثقافية في بلدكم. وهو ما لا يُعوّض بـ «مثقّفين عرب» يهرفون في الشأن اللبنانيّ بما لا يعرفون، ويحبّون بيروت «قلعةً للمقاومة» فيكرّمونها بأن يختاروها، هي وحدها، للخراب «الجميل». ولا بأس بتذكيركم بأنّ الخروج من التيار العريض للحياة الثقافية كان دائمًا مقدّمة لمناهضة الثقافة ولبرم بهذه «الضلالة المتحذقة» من طينة نبويّة مرّة، شعبيّة مرّة، متعالية آنّا، مُسفلة ذاتها «تواضعًا» أنا آخر.

وهي رائحة أشمّها في تجربة واحد من كتّابكم الشباب، كان في صحيفة «السفير» التي أتى منها واعدًا ورصينًا فاختر لنفسه، في ربوعكم، وجهاً آخر يحاكي فيه «الشعب» ويستلهمه.

لكنّ ما ينبغي أن يُقلقكم أكثر أن الذين تشتمونهم هم الذين

اغْتِيلُوا وقد يُغْتَالُونَ. وهذا، معاذ الله، أن يكون اتِّهَامًا، أو شَكًّا، إلَّا أنَّه قرينة على اتِّساع الرقعة التي تتقاطعون فيها مع القتلة. ولدى بعض قبائل البدو عادة ربُّما كنتم ضحاياها، هي أنَّ شيخ القبيلة يبنِّي أفعاله على أقوال صغير القبيلة الطلق اللسان. والشيخ، كما لا بدَّ أنكم تعرفون، يحنِّي شاربيه، كلَّ صباح، بالدم. فليضبط الصغير لسانه إذًا.

والحال، ونظرًا إلى هذا التقاطع غير المقصود، أنَّ من يقرأ اسمه مهجورًا، مرَّة بعد مرَّة في «الأخبار»، يحقُّ له أن يتخفَّى بتغيير في عاداته أو بعملية تجميل، أو تبشيع، وربُّما غادر البلد نهائيًّا. فيُستحسن، والأمر على ما هو عليه، ألا تكونوا إخبارًا عن موت قادم، وألا تحقّقوا، في هذا المجال، «سبَقًا صحافيًّا» لم تخطّطوا له.

لقد فوّتت جريدتكم فرصًا كأنَّ تكون مثلًا صحيفة اشتراكية ديمقراطية تدخل إلى الحداثة من يسارها، بعيدًا من الطوائف والمواضي والبنادق. وأوّل الحداثة أن يكون لنا وطن، ليس «مرقد عنزة» ولا «قطعة سما»، بل مجرد مكان غير مُهدّد، عند كلِّ منعطف، بالاندثار، مكانٍ يستطيع، بفعل تركيبه السكّاني المتعدّد، أن يستنير وينير في محيطه على نحو لا يسع بلدًا آخر في المنطقة إنجازه. وهنا، أيُّها الأصدقاء، فارق كبير بين القول أن لبنان جزء من المنطقة، وهو ما يمكن تخفيف سيّئاته وتوسيع منافعه، وبين دفعه دفعًا لأن يكون جزءًا من أسوأ ما في المنطقة.

بيد أنَّ هذا، كائنًا ما كان الأمر، حقّكم. وأنا، وكثيرون مثلي ممّن يخالفونكم الرأي، مستعدّون أن يدافعوا، ما وسعهم الدفاع، عن حقّكم ذلك. مع هذا، حاولوا أنتم أيضًا أن توقّروا للحقِّ إيّاه مزيدًا من المبرّرات، بالألّ يلحظ قارئكم أن عمركم سنة واحدة.

جريدة «السفير» وطلال سلمان

في يوم صيفيٍّ من عام ١٩٧٤، وكنت عائداً من لندن، أخبرني جوزيف سماعة بأنَّ «جريدة تقدّميّة ستصدر في بيروت»، قال إنَّ تمويلها ليبيّ، وليبيا كانت يومذاك تناهض الشيوعيّة كما لم يناهضها جو مكارثي. غير أنّ صاحب المشروع، كما أضاف، «ناصرٍ» منفتح على اليسار». فطلال سلمان، وفقاً للرواية، سيفيد من فرصة أتاحتها المال الليبيّ لإصدار جريدة «يحبّها قلبك».

«النهار» لم تكن جريدتنا. فهي لبنانيّة جدّاً ومسيحيّة جدّاً، فضلاً عن كونها بورجوازيّة ضالعةً في النظام بمعناه الأوسع. أمّا «المحرّر» التي عبّرت عن ناصريّة صارخة مشوبة بفلسطينيّة متوتّرة، فكنا نحسّها جريدة آباء أنفقوا صوتهم المرتفع وتركوا لأبنائهم صمتاً لا يطلع منه كلام مفيد.

ولم ينقض يومان حتى وجدّتي في مكتب طلال سلمان، الرجل اللطيف والخجول الذي لم يتكيّف مع واقعه الجديد، صاحباً لجريدة ورئيساً لتحريرها، يقطع عباراته القصيرة بضحكات مخنوقة وتنهّات تُشركك سريعاً في همٍّ يعرضه باقتصاد يحيطه بالغموض. وهو، بسُمرته الحادّة، ذو طلّة وضحكة محبّبتين إنّما حمّالتا أوجه. فإذا ميّله يميناً، بدا ذا ملمح خليجيّ، وإذا ميّله يساراً، بدا شبيهاً بقيادة «الجهبة القوميّة»، الموصوفين بالتطرّف اليساريّ، في اليمن الجنوبيّ.

وربّما بفعل ميل استفزازيّ لم يفارقني، أو لجلاء صورة ينبغي ألاّ تلتبس لاحقاً، أقحمتُ في الكلام اسم الشيوعيّ فرج الله الحلو الذي «قتله عبدالناصر». وإذ تشاغل جوزيف مُحرجاً بي، كما تشاغل ياسر نعمة، عراب الجريدة، ابتسم طلال بسمة فيها من الودّ حيال شابٍّ متحمّس ما فيها من الخبث حيال يافع غافل،

مستوعبًا عبارتي النافرة كأنّها لم تكن. وانتهت الجلسة بمطالبتني بأن أعدّ ملفين طويلين اخترتُ موضوعيهما، واحدًا عن الكتائب اللبنانية، نُشر لاحقًا، والآخر عن الحزب السوري القومي، لم يُنشر. وما إن ضمّنتني الأسرة، حتى حُدّد لي معاش شهريّ من ٥٥٠ ليرة لبنانيّة كانت المبلغ الأوّل الذي أتقاضاه عن عمل. يومذاك، كانت لجوزيف «تأمّلاته» في المعاش، فقال لي إنّهُ كلّما التقى بطلال في ممّراتّ الجريدة ورآه عابسًا، تخيّل ذلك المعاش أوراقًا تتطاير في سماء بعيدة.

لكنّ طلال، الذي كثيرًا ما يُطرق، قليلًا ما يعبس. فمثلنا بدا متفائلًا برسالة نضاليّة تستحضر الفجر مرّتين، على الأقلّ، في كلّ ليل بهيم. وكان، إلى ذلك، مفتونًا بمهمّة مهنيّة، لم يصرّح عنها، لكنّها لا تقلّ عن انقلاب، ذاك أنّ ابن الدركيّ، كما كان يقول متباهيًا، هيأ نفسه لإعادة تأسيس الصحافة اللبنانيّة من صفرٍ لم يسبقه تأسيس ولا زمن. فمنذ ذلك اليوم، وعلى شاكلة البيانات التي يذيعها الضباط بعد احتلالهم الإذاعات، بات هناك «صوت» للذين «لا صوت لهم»، ووُلدت جريدة لـ «الوطن العربيّ في لبنان» ولـ «لبنان في الوطن العربيّ». وكان طلال يجدّ في سعيه هذا ويجتهد، فيكرّس له الوقت كلّهُ ويخدمه بحواسّه الخمس، قبل أن يستعير له حواسّ الآخرين وهمهمهم. غير أنّه، وهو سيّد الشعارات والعناوين الصارخة، كان يشارك العسكريّين الانقلابيّين تعثّرهم لدى شرح الانقلاب المهيّب. فالبلاغة متروكة للشعارات، فيما يلهث الكلام المتعب للّحاق بها.

وفي «السفير»، نشأت تلك التسوية التي عملتُ بموجبها، وعمل كثيرون غيري، سنوات طوَالاً: نضع المموّل بين هلالين، فلا نأتي على ذكره سلبيًا ولا إيجابًا، ونستفيد من الحيّز المتاح كي نقول ما نريد قوله. هكذا، وربّما مستفيدين من تقليدنا العريق في التقيّة،

نكون نؤمن بكلّ ما نكتب، لكننا لا نكتب كلّ ما نؤمن به. وطلال، بدوره، لم يسأل أحداً أن يكون غير ذلك.

وراودنا يومذاك هاجس عبّرنا عنه بلغة غالباً ما أتت مداورة: كيف نُهي سطورة «النهار» التي رأيناها عائقاً كالذي يراه الانقلابيون في وزارة الدفاع؟ فإذا كان لبنان يتهاوى لمصلحة الثورة الفلسطينية، وإذا كانت البورجوازية تتهاوى، هي الأخرى، لمصلحة الطبقة العاملة، فلماذا إذاً لا تتهاوى «النهار» أمام «السفير»؟

وكان ما يشجّعنا أن واحدنا يأتي إلى الجريدة الوليدة من همّ عامّ تدلّ إليه حزيّته وصلته ببضعة كتب وأفكار، همّ لا يُصرّف إلا بالكتابة والنشاط السياسي، فيما مُجايِلونا في «النهار» يسعهم أن يعملوا أساتذة في التعليم أو موظّفين في مصرف، كما يمكنهم أيضاً العمل في الصحافة حين يقودهم إليها الحظّ أو سوءه. وإذا كان الرأي الحاسم ما يميّز واحدنا، فتلطيف الرأي وتمويهه ما يميّز واحدهم. وهذا فضلاً عن حساسيّة نفرتنا دائماً من «المصادر العليمة» و«الأسرار» التي لا يُعرف من أسرّ بها. أمّا «فخامتك» و«معاليك» فلغة لسوانا، بينما نحن نسَمّي «الكبار» و«القامات» من غير أن نرفق أسماءهم بـ «البيك» و«الشيخ» و«العميد».

لكنّ المشكلة أن مساعينا المضمرة إلى منافسة «النهار» محكومة بالهوى المصريّ الذي يعصف بطلال، ذاك أنّه كان يستقي البدائل والمثالات من بلد عُطّلت فيه الصحافة طويلاً وكُتّمت الأفواه. وهذا ما ربط أقدامنا في السباق بأطنان من الحجارة، إذ كيف نركض ونحن لا تستهوينّا إلا الأنظمة والتجارب المشهورة بلجم الصحافة وتقييدها؟

وعلى العموم، مال الهوى بنا إلى ما لا يستهوي الحرّيّة، ولا تستهويه، ولبنان كان أكثر بلدان العرب احتضاناً لها. وكم كان ياسين

الحافظ يُدهشنا ويضعضنا حين يقترح علينا، إذ نلتقيه في ردهات الجريدة، «النضال للبننة العرب» بدل «النضال لتعريب لبنان».

فبينما كانت شوارع بيروتية كالحمرى وبلسّ والروشة تتباهى بأكشاك الصحف، كان لُعاب «السفير» يُسيله محمّد حسنين هيكّل، الذي احتفظت له بلقب «الأستاذ» الحصريّ، وهو لم يستحقّ موقعه إلا بفضل علاقته الوثيقة والشهيرة بحاكم ديكتاتور. وفي النخاع الشوكيّ للجريدة أقام «أولاد الحارة الطيّين» وشعبيّات أخرى جيء بها من الأفلام المصريّة لا تفعل غير تحويل أصحابها جاليةً في بلدهم.

لكنّنا كنّا عائلة بما تنطوي عليه العائلات من مودّة ورفاقة، لكنّ أيضًا بما تنسجه من نكد ومكائد. وسريعًا ما تحوّل زملاء نهارنا ندامى سهر، خصوصًا بعدما اضطرّني اندلاع حرب السنتين إلى مغادرة بيت الأهل في الأشرفيّة والانتقال إلى شقّة مفروشة في الحمراء.

فجوزيف سمّاحة وشوقي رافع وناجي العلي وحسين حلّاق ووليد شقير وحلمي التوني وراشد فايد وسعد محيو ووليد نويهض وجورج ناصيف ونجاة حرب وفادية الشرقاوي وزينب حسّون وفيصل سلمان وسعيد صعب ومحمّد شقير ومعتزّ ميداني وعدنان الحاج وإيمان شمس وموقّق مدني وأمل حوّا وعصام الجردي ويوسف برجاي وعمر الناطور، وآخرون يصعب إحصاء أسمائهم، كانوا نجوم النهار الذين ينقلب أكثرهم في الليل نجوم ليل. وكان ينضمّ إلينا في بعض تلك الأماسي، معلّمنا الحرفيّ الدؤوب محمّد مشموشي، ومدير تحريرنا الذي يسير كأنّه ينزع لغمّا من تحت قدميه بلال الحسن، والمسرحيّ الرقيق والمتحقّق سعدالله ونّوس، وإبراهيم عامر الذي يقيم فصلًا حادًا بين أخويّة المقهى وترائيّة المكتب، ومصطفى الحسيني الذي يحمي دماثته وخجله بحسم مشبع باليقين. أمّا

ياسر نعمة، المدير الإداري اللبق، وباسم السبع، الذي استهواه منذ شبابه المبكر أن يكون «شيخ شباب»، فكانا من يمتصّان الأزمات التي تنشأ بين طلال وواحد من أهل البيت. وهما كانا يوحيان بأنهما منقذا طلال من ضلال ألمّ به فجأة، وهو الإنقاذ الذي يجوز الشك في أن يكون طلال قد أراده، وإن كان قد أوحى بأنه يريده.

والزملاء الأصقاء هؤلاء، ممّن تراوحت أعمار معظمهم بين العشرين والثلاثين، كانوا خليطاً من أبناء الطبقة الوسطى وشرائحها الدنيا، ريفيين مقيمين في المدينة ومدينين، سنّة وشيعة مع أقلية من المسيحيين الذين سيموا «وطنيين»، مثلهم مثل آخرين، كسمير فرنجيّة وغسان الخازن اللذين كتبوا افتتاحيات للجريدة من دون أن يعملوا فيها. وكان أغلب أولئك الشبان والشابات إمّا شيوعيين في الحزب أو شيوعيين في المنظمة. أمّا العرب غير اللبنانيين بيننا فكانوا أكبر سنّاً وأكثر تجربة في سياسات القسوة التي عادت عليهم بالمرارة.

والمرارة وفدت إلينا من أبواب ونوافذ عدّة، ذاك أنّ الحرب التي ناضلنا بهمة كي تقع، وقعت. وكم كنّا نتباهى بزميلنا المصوّر أكرم... الذي يغطّي الأحداث بيد تحمل الكاميرا وأخرى تحمل الرشاش.

والحال أنّ الحرب تبقى الحقيقة الأشدّ تأثيراً وفعلاً في «السفير». فهي ولدت قبل أشهر على اندلاعها، ما توأم الاثنتين جاعلاً واحدهما، وإن على شيء من الممض أحياناً، ضرورة للأخرى. لكنّ الحروب من طبعها تحويل الجرائد نشرات تعبويّة، فيما من طبع الجرائد مكافحة الحروب والنشرات.

هكذا، قُضي مبكراً على «السفير» أن تكون صوتاً نضالياً يعرف الحقيقة أكثر ممّا يُخبرها، وأحياناً قبل أن تصير حقيقة، أو من دون

أن تصير. أمّا الحجاج التي طابت لألسنتنا فسهلة تكرر الماء بمجرد فتح الحنفية، ذاك أنّ ثمة «مصادر» ندافع عنها، و«مؤامرات» نحبطها، واحتلالاً لا نفعل إلاّ الدفاع عمّن يستدعيه من أجل أن يقاومه. وكان سهلاً أن يقول واحدنا، حين يتظاهر بالبراغماتية، أنّ الجريدة تريد قراء والقراء معبأون. أمّا أن نكون نحن قد عبّأناهم لكي يريدونا ونريدهم على هذا النحو فأمر آخر. وفعلاً، امتلكننا القدرة على إيقاع الوقعة بين زوج وزوجة متحايين بذريعة أننا أردنا لهما أن يتحابّا أكثر، وأن يكونا مثال العائلة المشتهاة.

والرغبات هذه، التي رعتها براءة البعض، وجدت دائماً مستعدين لمدها بالمال والسلاح اللذين كانا يتحرّكان في اتّجاهات شتى. ومع اقتراب حرب السنّتين من نهايتها وافتراق أهل «الخدق الواحد»، اختارت «السفير» الطرف الأقوى، وكان تلويث الحرب لمعظم الصحافة قد اجتاز شوطاً أبعد. فالجيش السوريّ دخل لبنان يومذاك من بوابات كثيرة، منها مقتلة تلّ الزعتر، ومنها العدوان على الصحافة غير الموالية لدمشق وقتل صحافيّين وإسكات غيرهم. وتبدّى، حينذاك، كم كنّا أحراراً وأقوياء حيال «البيك» و«الفخامة» بالقياس إلى ما صرناهم حيال «سيادة العقيد».

بيد أنّ الأمور تغيّرت مع زيارة أنور السادات القدس. فقبل أن يستعيد أهل «الخدق الواحد» وحدتهم، كتب طلال بلسانهم أجمعين مانشيته الشهير «الساقط عند المغتصب»، وكانت لي في هذا الجنون مساهمة تُخلّني هي افتتاحيّة بعنوان «اقتلوه»، داعياً إلى قتل الرئيس المصريّ قبل أن يصل إلى «الكيان الصهيوني».

يومذاك، وبغضّ النظر عن المضمون الرهيب لما كتبته، أتاح لي طلال سلمان أن أوقع افتتاحيّة على الصفحة الأولى، وأنا في السادسة والعشرين، وهو ما تكرر مراراً بعد ذلك. وبهذا، وبمعاملة

كهذه لكثيرين غيري، سجّل طلال لنفسه ميزة فريدة، هي أنّه يرفع ويشجّع من يلي من الأجيال بعين واسعة وقلب كبير. وبقرار أو من دونه، يُحسب لـ «السفير» أنّها المكان الذي أُسست فيه الكتابة التحليليّة في الإعلام اليوميّ اللبناني بعدما طغت الكتابة الإنشائيّة طويلاً.

فعلى صفحاتها، ما بين النشأة والإغلاق، كتب من العرب ياسين الحافظ وميشال كامل وأدونيس وجميل مطر وفهمي هويدي وعزمي بشارة وميشال كيلو وياسين الحاج صالح ولؤي حسين وثائر ديب وسمان أنطون وكثيرون آخرون. وفيها عمل من اللبنانيين فوز طرابلسي وجهاد الزين وزياد ماجد وحسام عيتاني ونهلة الشّهال وساطع نور الدين وإبراهيم الأمين وخالد صاغية ووسام سعادة ونصري الصايغ وربيّع بركات وحسين أيّوب ونهاد المشنوق وغيرهم. ولا أظنّ أنّ أحداً من أصحاب الأسماء المعروفة اليوم لم تستكتبه «السفير». وإلى هؤلاء وسواهم، حامت دائماً أطياف لطيفة فوق مكاتبها، كمنح الصلح والسيد هاني فحص، ممّن حملوا إلى تلك المكاتب تجاربهم الغنيّة وعباراتهم الأنيقة.

وفي «السفير»، أسّس إبراهيم العريس، مطالع ١٩٧٧، صفحة ثقافيّة احتضنت أدباء سائر المناطق والطوائف وفنّانها، كاسرة تقليد التمحور حول الجبل المسيحيّ، كما احتفلت بالأدب العالميّ بما يغيّر التعاطي السائد، اللبنانيويّ وشبه السياحيّ، مع الثقافة.

وأيضاً، بين النشأة والإغلاق، ضمت «السفير»، كتلة معتبرة من صانعي الثقافة اللبنانيّة المعاصرة. فإلى عرب شغلوا مواقع أساسيّة، كسعد الله ونّوس ويسري نصرالله ورؤوف مسعد، وطبعاً ناجي العلي، أو استكتبوا فيها كهاشم شفيق ومحمّد بئيس وسواهما، أضاء صفحات «السفير» شاعر كعبّاس بيضون وروائيّ كحسن داوود، كما

اتّسعت لكثيرين حملوا إليها نجوميتهم، أو اكتسبوها فيها، فكان منهم محمّد العبدالله والياس خوري وبول شاوول وشوقي بزيع ومحمّد سويد وعناية جابر ومحمّد علي فرحات ويوسف بزّي وسامر أبو هوّاش وحسّان الزين ويحيى جابر وجهاد بزّي ورشا الأطرش ونديم جرجورة واسكندر حبش وعبيدو باشا وسحر مندور وأحمد بزّون...

وفي ما يعنيني خصوصًا، عرّفتني «السفير» إلى صالح بشير، التونسيّ الجوّال الذي جاء إلى بيروت مناضلاً وعمل مترجمًا، ثمّ «تسلّل» إلى الكتابة ليغدو أحد أبرز الكتّاب العرب الذين عافوا المتون إلى الهوامش، وواحدًا من أذكى الناس وأكرمهم. ومع صالح، حوّلنا الغرفة المخصّصة لصفحة «الرأي» امتدادًا لساحة هائجة في تظاهرة بطهران تشتم الشاه بالسنّة كثيرة وتهتف للخميني.

وواقع الحال أنّ «السفير» كثيرًا ما شابته التظاهرات: يأتي طلال متحمّسًا، حين يبدو له ولنا الحدث جلاً، فيوزّعنا على المحاور وتبدأ المسيرة. إلّا أنّها شابته الأحزاب النضاليّة أكثر ممّا شابته المهن. ولاحقًا، وفي المعنى هذا، «انشقّ» عنها «يسارًا» جوزيف سمّاحة وإبراهيم الأمين لينشئا «الأخبار»، و«انشقّ» ساطع نور الدين «يمينيًا» ليؤسّس «المدن»، وهذا بعدما كان باسم السبع وفيصل سلمان قد بلغا في «الانشقاق» ما يرقى إلى «ارتداد».

أمّا أنا، فتغيّرت مبكرًا كما تغيّرت «السفير». فمنذ أوائل الثمانينيّات، وقد أفضت التجربة الإيرانيّة إلى الشيولوجيّة الحقود التي صارتها، لم يعد يعنيني أكثر من استقرار السلطة المركزيّة في بيروت، كائنًا من كان رمزها. وحين حلّ الاجتياح الإسرائيليّ وتباغت جريدتنا في واحد من مناسبات طلال الصارخة بأنّ «بيروت تحترق ولا ترفع الأعلام

البيضاء»، كان المانشيت الذي يستهويني، وهو هرطقة لا تُكتب، أن بيروت ترفع الأعلام البيضاء كي لا تحترق.

لكنّ طلال، والحقّ يقال، تحمّل اختلافي طويلاً، وكان يشير إليه مداعبةً بتسميتي «الابن الضالّ». وهو احتملني سنواتٍ راح فيها افتراقي يتزايد عن فهم «السفير» لكلّ ما يدبّ على الأرض.

ولن يقوى النسيان، الذي يلتهم أشياء كثيرة، على التهام حوادث صغرى مؤثرة. فحين جرت محاولة آثمة لاغتيال طلال، كنت مصاباً بزكام أخر عيادتي له ثلاثة أيام أو أربعة. لكنّ، حين زرتّه، عاتبني برقة شديدة، تكاد تكون اعتذارية، ظاناً أنّ الخلاف السياسيّ ما حال دون تفقّده. والحقّ أنّ الطرف الذي اتّهمه بمحاولة الاغتيال هو الطرف الذي كنت أدافع عنه في جريدته، لمجرد أنّه رمز السلطة المركزيّة يومذاك. وكان الرأي الذي أميل إليه، أنّ قيام السلطة شرطاً لمعارضتها، وإلاّ دخلنا في همجيّة المعارضة من دون سلطة.

أمّا إبان علاجه، فتبرّع صديقه أسعد المقدّم بأن يسدّ الفراغ الذي سبّبه احتجاجه. وما لبث أسعد، بنواياه الحسنة وأفكاره البسيطة عن «مأسسة السفير»، أن انضمّ إلى فرقة العاملين على إنقاذ طلال من طلال. لكنّ هيهات!

ف «السفير» وطلال سلمان يستحيل فهمهما، هما أيضاً، من دون العائلة ونظام القرابة، ومن أيام الجريدة الأولى، وُجد من يسمّيها «شمس طرابلس»، تدليلاً على عدد العاملين فيها من أبناء شمس طرابلس. لكنّ أيضاً، وربّما أكثر من أيّ مكان آخر، كانت تنعقد زيجات في «السفير»، وتلد زميلات، وكثيراً ما تستعرض أدراج الجريدة أطفالاً يحملهم آباؤهم وأمّهاتهم. وإذا كانت المؤسسات الصحافيّة اللبنانيّة كلّها ملكيّات عائليّة، فإنّ «السفير» مشاعة عائليّة تقف مشاعيّها، بطبيعة الحال، عند عتبة الملكيّة. فالزواج والطلاق،

وكذلك التعيين والتوريث، أمور مفتوحة لنقاش الجميع وتداولهم. وطلال نفسه أكثر من يستضيفون الآخرين إلى همومه الشخصية والعائليّة، مستعينًا بالأصدقاء على حلّها، من دون أن يُتاح لهؤلاء الأصدقاء فهم دواخلها العميقة، ومن غير أن يكونوا هم أنفسهم مراجع تقليد في التربية والانتظام العائليّ.

وفي حدود التناقض بين «العائلة» و«المؤسسة»، أمضى طلال سنوات يؤسّس المؤسسة لفظًا ويمتّن العائلة التي هي «عائلة الجميع» بالمعنى الذي كان يبرون يزهو به في الأرجنتين. وفي ذلك، استعان بالنفوس الكثيرة والمتعارضة المقيمة في نفسه، هو الذي يحبّ أن يربح ويحبّ أن يخسر، وأن يبدو رابحًا وهو يخسر وخاسرًا وهو يربح، والحامل الإيمان القديم والمكتشف أنّه بات لزوم ما لا يلزم، والأب الذي يستهويه أن يكون صديقًا للأبناء، وأحيانًا ابنًا لهم، وابن الدركيّ الذي يخشى العقداً ويقصر تجرّؤه على ساسة يشاركونه، مثلنا جميعًا، الخوف من القتل.

وفي الحالات كافّة، نجح طلال سلمان في تحويل السفيريّين جيّشًا عاطفيًا في علاقته بـ «السفير»، ينفعل ويتعصّب لها، وقد يبكي منها وقد يبكي عليها. وهي بالتأكيد علاقة عائليّة بحت لا مثيل لها بين جريدة وعاملين فيها. وهذا ما عزّزته تلك العاطفيّة التخديرية التي تزخر بها المخاطبات الشعبيّة، فـ «تُقنع» السامع بعكس ما يقوله العقل والمنطق والمصلحة. هكذا، كان من يدخل إلى مكتب طلال محتجًا يخرج منه معزيًا، في انتظار أن يتراجع مفعول المخدّر بعد ساعتين.

في تلك الغضون، كانت الثمانينيّات تطرح على «السفير» همًا أكبر يتّصل بالمعنى الذي رسمته لنفسها. فالعروبة الأخويّة البسيطة بدأت تنشقّ إلى سنّة وشيعة، وفلسطينيّين ولبنانيّين. وما بين خطف

موسى الصدر في ليبيا وحرب المخيمات الشيعية - الفلسطينية، راحت تنهاوى المعاني جميعاً، وراح يتضح كم أن «جرح فلسطين» من طبيعة بلاستيكية.

وفي تلك المرحلة، أنجزت في «السفير»، وهو كان آخر ما فعلته قبل الانتقال إلى «الحياة» وإلى لندن، عدداً من المقابلات والتحقيقات عن النخبة السياسية المارونية في لبنان، شاركني فيها حسن السبع الذي يجتمع فيه من المزايا ما يصعب اجتماعه في شخص واحد. لقد كان حسن سيّد الطابق الأعلى، طابق الأرشيف، محاطاً بأصدقائه، ليلي حمود، التي صارت زوجته، وصقر أبو فخر ومحمد سويد وزينب سلمان وحسن يوسف.

وكان حسن كثيراً ما يقرأ المعلومة في أرشيفه ويقارنها بالتغطية في جريدته، ثم يهزّ رأسه ويستعيد بالعليّ العظيم.

ومن لندن، استمرّ التلصّص على «السفير» وهي تسعى بشقّ النفس لأن تؤلّف معنًى لا يتألّف. فأمورها راحت تندهور بسرعة فائقة، لا يحدّ منها إلا مقالات قليلة ولوحات كثيرة لسعد حاجو. وسنة بعد سنة، جعل التضييق يتنامى على كتابها المغايرين، كعبّاس بيضون وحسام عيتاني، حتى إنّ بعضهم لم يطبقوا البقاء فيها. وصار عليّ أن أبذل جهداً بالغاً لإقناع من أخبرهم كم كان طلال رجباً طوال «انشقائي» في الثمانينيات. وفي ظنّي أنّ واحداً من الأسباب يعود إلى اختلاف السلطة الفلسطينية في بيروت، ثمّ ما أعقب عهدها من فوضى واحتراب لترسيم الحصص، عن توطّد السلطة السورية وزمنها، فكيف وقد التقى «سيادة العقيد» و «سماحة السيّد» على طلبات واحدة ينبغي أن تلبّى؟ وشمسطار، في آخر المطاف، ومثلها الحمرا، واقعتان في نطاق لا يتسامح معه المسدّس ولا تتعقّف عنه العبوة. ويبدو، إلى ذلك، أنّ

التمويل الليبيّ البعيد أقلّ تطلُّبًا من مصادر تمويل باتت أقرب وأكثر داخلية.

لكنّ التردّي بلغ حدًّا أجاز التعامل مع بهجت سليمان بوصفه مفكرًا خطيرًا، ومع إيلي حبيقة بوصفه قطبًا سياسيًا، ناهيك بنعي ناعسة الأسد، والدة حافظ، بلغة تشبه لغة كيم إيل سونغ في حديثه عن أمه. ولئن سبق لحرب المخيمات أن أُكِّدت أنّ «جرح» فلسطين صنعُ عملية تجميل، فإنّ إصبع «السفير» انضمت إلى أصابع لبنانيّين آخرين في اللعب بـ «جرح» سوريا وتوسيعه.

وأحدس أنّ أحد الطلّالات التي فيه لا بدّ اشمأز من طلال الآخر، ذاك الذي يتواطأ مع أشرار يرسلون إلى سوريا شبّانًا من شمسطار وجوارها، فيذهبون قاتلين ويرجعون مقتولين.

والتردّي هذا وازاه تهافت لم يمكن تجنّبه: ذاك أنّ استحالة رتق الفجوة بين الكلام والواقع، وبين بعض الوقائع وبعضها الآخر، وبين العروبة وإيران، أفقدت المبالغة الدرامية التي اشتهرت بها «السفير» آخر الجدّ الذي تبقى لها. وكم بدا مضحكًا، ومحرزًا أيضًا، أن تجتمع في سنوات افتتاحيّة هوائية لسعيد عقل على الصفحة الأولى وعبارة لجمال عبدالناصر لا يقرأها أحد على الصفحة الأخيرة. وكانت «السفير»، منذ يومها الأوّل، قد دأبت على أن تنشر يوميًا عبارة للزعيم المصريّ، حتى غدت أبا هريرته، هو الذي لم تطل به الحياة كي يقول كلّ العبارات المنسوبة إليه.

وتلك أيام لا ينفصل عنها تاريخنا، أفرادًا وجماعات، بما أحببناه منه وما كرهناه. أمّا الذين يبحثون عن عبّر فلن يفوتهم أنّ لبنان الذي أمعنا في تمزيقه لم يعد يعني الكثير لـ «الوطن العربيّ»، بينما الأخير انتهى نكتة لم تعد تضحك أحدًا في لبنان.

وإقفال «السفير»، في هذا المعنى، إشارة إلى زمن أكبر سعينا جميعاً إلى إقفاله. فهو قد يقول شيئاً عن اقتصادات العالم وصحافته، لكنّه يقول أكثر كثيراً عن جفاف المال السياسي، أو بالأحرى العسكري. وهو بالطبع، يتّصل بالمبيعات والإعلانات، لكنّه أوثق اتّصلاً بانهييار الرأي العامّ في لبنان، مع انهيار الدولة الذي تكتّم عليه اتّفاق الطائف، لمصلحة الآراء الخاصّة الطائفية التي لا تعوزها صحف.

وإقفال «السفير»، كائنًا ما كان الحال، يبقى حدثاً محزناً، وأيّ إقفال لأيّ صحيفة حدث محزن. أمّا الخلاف السياسيّ فسبب آخر كي يتمسّك واحدنا بالأصوات التي يخالفها وتخالفه، مقاومًا اكتمال التحوّل إلى صحراء لا تصدر عنها إلّا مونولوجات متفرّقة. وإذا صحّ أنّ الصحافة اللبنانية، لا سيّما النضالية منها، فعلت كلّ ما في وسعها كي نصل إلى هذه النتيجة، التي تدفع هي نفسها ثمنها، فالدفاع عن لبنان المتعدّد يقتضي الدفاع عن صحافته وإن رغماً عنها، ذاك أنّ الإقفال ليس العقاب العادل لأيّ كان، لا سيّما أنّه يطاول مئات الصحفيين والمحرّرين الذين سيُلْقَوْنَ على قارعة البطالة. وهذا فضلاً عن كونه انتصاراً لصورة البلد كما أرادتها صحافة تطحن الوطن بالقضية، ظانّة أنّها ستنجو من غرق مجتمع دفعته، بحسن نية أو سوئها، إلى الغرق.

أمّا أنا، فالقليل الذي بتّ أعرفه وأعرّف به إنّما ابتدأ في «السفير» ومعها وبفضلها. وأوّل إيفاء الدين المستحقّ المصارحة بالحقيقة.

في السّتينيّات والنصف الأوّل من السبعينيّات، باتت قراءة «النهار» واجباً على اللبناني الذي يقرأ، بل امتحاناً للبنانيّته. فهو إن لم يفعل، كان كمن لا يحبّ أغاني فيروز أو أدب جبران خليل جبران. لكنّ، لئن أمكن حياة الأفراد اليومية أن تستغني عن ذلك الأدب وتلك الأغاني، فالاستغناء عن «النهار» كان يرسم لصاحبه وجه المغفل والمفوّت.

الجرائد التي شابهتها سياسياً، كـ «الجريدة» و«الصفاء»، كانت تذوي في عالمها الحرفيّ القديم. «الحياة» كانت عربيّة جدّاً. «الأنوار» ناصريّة جدّاً. «لسان الحال» تصدر ظهراً. «السفير» لم تكن قد وُلدت بعد.

لقد بدت هي الجريدة بألف ولام التعريف. قد يكرهها البعض لكنّه يقرأها، إمّا لاضطرار وظيفيّ أو للتظاهر بالإلمام أو ربّما للذة مازوشية.

«النهار» خرجت من حرب ١٩٥٨ الأهليّة لتواكب، وإن بالمعارضة، المشروع الشهابيّ. ففي موازاة إنشاء الإدارة والمدارس وشبكات الكهرباء والطرق التي تقرب المناطق واحدها من الأخرى، غدت جزءاً من هذا المركز البيروتيّ الواحد، منه يطير ديكها الأزرق إلى الأطراف التي «فتحتها» الشهابيّة أمام الدولة. إنّها، إذًا، اللبنة التي اقتصرت قبلاً على جبل لبنان.

المهمّة كانت وطنيّة، بمعنّى غير فولكلوريّ، وكانت جدّية، بل جليّة، بالنظر إلى العلاقات التي شدّت تاريخياً الأطراف تلك إلى سوريا وفلسطين. وكان ما ضاعف الإلحاح على إنجازها أنّ مواجهة الأهليّة أضعفت الصلة ببيروت عند الطرابلسيّين والعكاريّين

والبقاعيين ممّن لم يكن حنينهم إلى دمشق وحمص قد خبا أصلاً. هكذا، بدت إعادة ربطهم بالمركز البيروتيّ شرطاً لجعل الوطن وطناً، و«النهار» كانت قطعة من الحبل الرابط.

والتجديد كان سمة العصر، عصرذاك: هكذا، غرقت «النهار» من الجامعة اللبنانية الحديثة الولادة بعض كوادرها، واعتمدت مراسلين في المناطق النائية التي كان أبناءها يعيشون أو يموتون بلا صدّ، قبل أن تعتمد مندوبين في العالم العربيّ، ثمّ في كبريات عواصم العالم. ومع كلّ تقدّم في السّتينيّات، كانت «النهار» تتقدّم: أنشأت صفحة رأي كتب فيها الروائيّ اللاحق أمين معلوف والناشر اللاحق رياض نجيب الريّس وسمير عطاالله ووفيق رمضان وفؤاد مطر وإبراهيم سلامة ورفيق معلوف وعبدالكريم أبو النصر والياس الديري وعلي هاشم وآخرون. وهؤلاء جمعوا بين كونهم كتّاباً معلّقين وكونهم محرّرين أو مراسلين في الخارج، فانكسر معهم ذلك الفاصل القديم والبائد بين الكاتب الذي يعمل بعقله والمهنيّ الذي يعمل بيده. ثمّ أنشأت صفحة ثقافيّة كاملة كانت، كصفحة الرأي، الأولى في الصحافة اللبنانيّة، عمل فيها الشاعر شوقي أبي شقرا والمسرحيّ عصام محفوظ والناقد نزيه خاطر وسواهم. وعبرها، ومن خلال سمير نصري، المصريّ المقيم في بيروت، تعرّفت أجيال من اللبنانيين إلى السينما وأحبّتها. أمّا لوحة بيار صادق اليوميّة، الممتدّة على عرض صفحتها الأخيرة، فلم تكن أوّل الكاريكاتور في لبنان، ولا في مصر طبعاً، لكنّها جعلت الرسم أوّل مرّة ينافس الحرف أو يفوقه أهميّةً وتداولاً. وحين كان يجذّ حدث كبير، محليّاً أو عربيّاً أو دوليّاً، كانت تخصّص له ملقاً، هو كرّاس منفصل عنها وإن حمل اسمها. وبين ١٩٦٤، حين أسّس ملحق أسبوعيّ شهير رأس تحريره الشاعر أنسي الحاج، أحد شبّان مجلّة «شعر»، و١٩٦٧، حين انبثقت من الجريدة دار نشر تولّوها

الشاعر يوسف الخال، أبرز وجوه «شعر» يومذاك، غدت «النهار» القابض الأبرز على الحياة الثقافية في لبنان. وهذا، مجتمَعًا، كان تقدّمًا بقدر ما كان إمبراطوريًا.

ويوميًا، على الصفحة الأولى، كان ميشال أبو جودة ينشر عموده الذي تقول إحدى الروايات أنّ قراءته كانت من أوّل ما يفعله جمال عبدالناصر في الصباح. أمّا خليفته أنور السادات فذهب أبعد، إذ قرأ مقاطع من أحد أعمدة أبو جودة أمام مجلس الشعب فيما كان يستعدّ لزيارة القدس.

وأبو جودة بدأ نجمه يسطع لبنانيًا بعد تعرّضه لضربة موسى تركت أثرًا واضحًا على خدّه، وذلك لكتابته مقالاً عنونه «في حمى الأمير»، تعليقًا على اغتيال النائب الشمعوني نعيم مغبغب، عام ١٩٥٩، إنّا احتفال كمال جنبلاط برئيس الجمهورية الجديد «الأمير» فؤاد شهاب.

لكنّ أبو جودة وسّع الأفق النهاريّ فضمّ إليه اهتمامات عربيّة، صاغها بلغة بسيطة، موجزة ومكثّفة. فهو تنبّه مبكرًا إلى أنّ بيروت مقصد عرب كثيرين هاربين من انقلاباتهم، حاملين إليها حريّاتهم التي يمارسونها بصوت مرتفع في مقاهيها، وحاملين رساميلهم التي أودعوها مصارفها، وأنّ في بيروت فلسطينيّين يحلمون بالعودة إلى فلسطين ويخطّطون، فوق الأرض وتحتها، لذلك. وهذا فضلًا عن الجامعة الأميركيّة بأساتذتها ذوي البلدان واللغات والسحنات الكثيرة. والبيئات المذكورة كنوز للخبر والرأي والمعلومة، لكنّها أيضًا طرائق في النظر إلى المسائل، طرائق تُغني الطريقة الواحدة الموروثة والمألوفة لدى اللبنانيين. وأغلب الظنّ أنّ اغتيال كامل مروّة في ١٩٦٦ وأثره السلبيّ على «الحياة» أنابا بـ «النهار» الأدوار العربيّة التي كانت تؤدّيها جريدة مروّة وفقًا لتقسيم عمل ضمّنيّ بين

الصديقين مروّة وتويني: لكم الأولويّة في الشأن العربيّ ولنا الأولويّة في الشأن اللبنانيّ.

هكذا، بدا لبنان، مع «النهار»، بلدًا جدّيًا، يصنع نفسه ولا يطبق التعبير بأنّه «صنيعة الاستعمار»، تتلاقى مناطقه في عاصمته كما تصبّ فيها البلدان المجاورة التي استولى عليها العسكر. فوق ذلك، وفيما كانت الفئات الوسطى تتوسّع ويتوسّع معها البيع والشراء والاستيراد والاستهلاك، لاح البلد سوقًا شبه مكتفية بذاتها وبدورتها التجاريّة وعائدها الإعلانّي.

الولادة الإسميّة تعود إلى ١٩٣٣. حينذاك، في ظلّ الانتداب الفرنسيّ، كان الطلب كبيرًا على الصحف والأحزاب والنقابات، تلك الأدوات التي علّمها الاستعمار لمُستعمره فغدت أدواتهم في الاستقلال عنه. وكان الطلب كبيرًا أيضًا على الطوائف، مللنا ونحلنا التي تحدّثت وترسلت وصارت، بعد مجيء الاستعمار، مؤسّسات و«طوائف».

والمسيحيّون من الروم الأرثوذكس لم يتلکّأوا: ففي الثلاثينيّات والأربعينيّات، عصف بهم حراك هاجسه الحدّ من وطأة الثنائيّة المارونيّة - السنيّة، والمشاركة في تأثيث البيت اللبنانيّ الجديد: في ١٩٣٢، أنشأ أنطون سعادة الحزب السوريّ القوميّ بعمود فقريّ أرثوذكسيّ وقاعدة أرثوذكسيّة غالبية. في ١٩٣٣، كانت «النهار». في ١٩٣٩، أسّس ناصيف مجدلاني «منظّمة الغساسنة» التي أحيّاها قريبه نسيم مجدلاني. في ١٩٤٤، أطلق جورج خضر وألبير لحّام «حركة الشبيبة الأرثوذكسيّة». شيوعيّو ستالين كانوا هناك أيضًا، في المزرعة بيروت والمينا بطرابلس وفي الكورة شمالًا. أمّا التقاطع والازدواج فوجدّا كذلك: جبران تويني، مثلاً، انضمّ إلى «الغساسنة». جورج خضر انتسب إلى السوريّ القوميّ... الأيديولوجيّات القوميّة، العروبيّ منها والسوريّ واللبنانيّ، وكذلك اليمينيّ واليساريّ، لم تكن

هي الموضوع إلا استطرادًا. الموضوع، مُدرِّكًا أم غير مُدرِّك، كان الطائفة وتعزيز حضورها وزيادة حصّتها في الدولة والإدارة.

لكنّ ولادة «النهار» الفعلية حصلت مع حصول لبنان وتبلوره شهابيًا. والحال أنّ البلد، كما صيغ بعد ١٩٥٨، كانت تلك الجريدة مرآته الأدقّ، وهي ظلّت عقودًا هكذا: مدوّنة صعوده، قبل أن تنقلب ورقة نعيه.

غسان تويني، نجل المؤسس جبران والعائد خريجًا من هارفرد، كان رمز المشروع وبطله. حبّه للتجديد وللمغامرة وديناميته ويقظته الحادة على الحدث والطارئ كانت تدفعه في الاتجاه هذا.

بيد أنّ العوامل التي تكبح مشروعه وتمتصّ مضمونه، أو تخفّفه، كانت لا تقلّ قوّة.

ذاك أنّ تويني لم يُخفِ عزمه المبكر على الانضمام إلى نادي السياسيين التقليديين. كان يرى أنّ النجوميّة الإعلامية لا تكتمل بغير النجوميّة السياسيّة، وكان يتوهّم، بقدر بادٍ من الاعتداد الذي يصنعه الوهم، أنّ في وسعه تحديث سياسة التقليديين بصيرورته هو نفسه تقليديًا. أمّا تجاربه في الحكم، وفي السعي إليه، فحوّلته إلى التقليدي الذي أراد أن يكونه من دون أن تُنتج تحديثًا يُذكر.

في ١٩٥١، صار نائبًا، وكذلك في ١٩٥٣، وفي ١٩٥٧ غدا نائبًا لرئيس المجلس. وهو وُزّر في ١٩٧٠ ثمّ وُزّر في ١٩٧٥، وبين التاريخين خاض انتخابات ١٩٧٢ عن عاليه. وأخيرًا، وبعد طول انقطاع، عاد، عام ٢٠٠٦، إلى البرلمان ليحتلّ المقعد الذي شغل باغتيال نجله جبران. وإلى النيابة، عمل في ١٩٦٧ سفيرًا في الولايات المتّحدة، ثمّ، بين ١٩٧٧ و١٩٨٢، مندوبًا في الأمم المتّحدة.

هوس السياسيّ قاده إلى دماثة مبالغ فيها حيال «الأقطاب»

السياسيين، لا سيّما المواردية منهم، الذين يصدر عنهم رئيس الجمهورية، ثمّ السّنة الذين يأتي من صفوفهم رئيس الحكومة. فمعارضة من عارضهم، كبشارة الخوري أو فؤاد شهاب أو رشيد كرامي أو سليمان فرنجيّة، تستدعي بالضرورة الاتّكاء على كميل شمعون أو ريمون إدّه أو صائب سلام، ومعهم لاحقاً موسى الصدر. هؤلاء وحدهم حجارة البيت، من دونهم ينهار على رؤوسنا جميعاً.

والسلوك هذا عبّر عن الطور الجديد للحساسية الأقلّيّة والأرثوذكسيّة، طور ما بعد الاستقلال والاستقرار النسبيّ في علاقات الطوائف وترسيم حصصها، وتالياً الإقرار بهذا الترسيم. فالرجل الأوّل مارونيّ حكماً، والثاني سنّي، والآخرين سادس وسابع... أمّا الأرثوذكسيّ البارع والعارف فمّن ينجح في تسليك أرثوذكسيّته وحساسياتها وسط تلك الأدغال، بحيث يغدو ضرورةً قصوى للمارونيّ الأوّل أو للسنّي الثاني.

وتوطني لم يُنكر مرّةً الحساسية هذه. فهو حين تحدّث عن الثلاثة الأشدّ تأثيراً فيه، ذكر والده جبران وأنطون سعادة وشارل مالك ممّن لا يجمع بينهم إلّا مذهبهم الأرثوذكسيّ. كامل مروّة (غير الأرثوذكسيّ)، الذي كان يكبره بـ ١١ عاماً، لم يُذكر في هذا السياق، مع أنّ تأثيره فيه كان حاسماً كما يجزم عارفو الاثنين.

الاشتغال في العمل النيابي، الطائفيّ تعريضاً، لم يفعل سوى توطيد هذا الارتباط. هكذا، كان لا بدّ من صلات وثيقة بـ «سيدنا المطران» وبـ «مفاتيح» الطائفة التي أهداها تويني أسهماً في «النهار»، وإن احتفظ لنفسه وعائلته بقرار هذه الأسهم والتصويت عنها.

وفضلاً عن مصاهرة لاحقة بين «عائلتين سياسيتين أرثوذكسيتين»، مثّلها زواج نجل غسان تويني وكريمة ميشال المرّ، احتلّ تويني مواقع أساسيّة في مؤسّسات «النظام» الطائفيّ الموازي. ففي ١٩٨٨، ترأّس لجنة متحف سرسق، كما ترأّس، بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣، جامعة

البلمند. وظلّت الافتتاحيّة الأسبوعيّة لمطران جبل لبنان الأرثوذكسيّ، جورج خضر، من معالم الجريدة وثوابتها.

وإذ استوطنت الطائفيّة الهوائ اللبنانيّ، فوجد مسيحيّون يأخذون على أبناء طوائفهم العروبيّين أنّهم صاروا «مثل المسلمين»، وُجد مسلمون يرون في «النهار» مصنعًا قد يدخله القلائل من أبناء طوائفهم لكنّهم يخرجون منه مسيحيّين. أمّا الأوصاف هذه فكانت تستهدف السلوك والمظهر الخارجيّ ومدى استدخال الكلمات الأجنبيّة في الكلام، فضلًا عن القنوات السياسيّة طبعًا.

لكنّ الحديثين الصارخين في هذا السجّل، وهما يتجاوزان التكهّن، فشهد عليهما عام ١٩٧٢: فقد انضمّ تويني إلى قادة الطائفة ورموزها في اعتراضهم على انتخاب نجاح واكيم نائبًا عن أرثوذكس الدائرة الثالثة في بيروت، ذاك أنّ واكيم ناصريّ آتٍ من خارج النادي المغلق الذي ينبغي أن يبقى مغلقًا وحصرًا للأرثوذكس الأقحاح! لكنّ تويني خاض عامذاك معركة عاليه في لائحة واجهت لائحة القطبين الدرزيّين كمال جنبلاط ومجيد إرسلان، معبوديّ طائفتهم. شبّان حمّلتِه وشابّاتها لبسوا قمصانًا مصنوعة خصيصًا للمناسبة، كما ورّعوا أغنية عن «ترشح غسان | عمّ حافظتك يا لبنان». وهذه كانت تقنيّات في الحملات الانتخابيّة غير مألوفة يومذاك، فبدوا بسببها «حديثين» و«عصريّين»، كما يحبّهم تويني، يهاجمون «الإقطاع» و«التقليديّين». لكنّ المعركة أحدثت استقطابًا مسيحيًا - درزيًا بالغ الحدة، رآه البعض لاحقًا مصدرًا بعيدًا من مصادر حرب الجبل في الثمانينيّات: أكثرية الدروز الساحقة اعتبرت أنّ اللائحة التي ضمّت صاحب «النهار» مسيحيّة جدًّا لا تمثّل الدروز. أمّا السؤال الذي لم يُسأل فكان التالي: لماذا ينبغي أن يحظى أرثوذكس بيروت بتمثيل يختارونه هم، وأن يُكتب لدروز عاليه تمثيل يختاره سواهم؟

وكان من المستحيل، ومن غير المرغوب فيه أصلاً، ألاّ ينعكس على «النهار» هذا القران بين الأرثوذكسيّة العميقة والضعف حيال الزعامة السياسيّة، بشروطها المتدنيّة المعروفة في لبنان. المظهر الأبرز لذلك القران كان المحافظة الشديدة، ذاك أنّ «السياسة»، كما درّجتها «النهار»، هي، بالضبط، السياسة اللبنانيّة المعمول بها. إنّها المعيار الذي تُقاس به المعايير، والممارسة التي لا ممارسة سياسيّة غيرها. حتى ألقاب الزعماء، الرسميّة منها (فخامة، معالي...) والأهليّة (بيك، أفندي، شيخ إلخ...)، والمبالغة في احترام المراتب وتوزيع الشهادات الميّتة عن «الكبار» و«القامات» و«العمالقة»، هي ممّا طبّقته مقالات «النهار» تطبيق طالب لكتاب تعاليم. صحيح أنّ الطائفيّة ظلّت «داءً» يُندّد به، ويُدعى إلى تجاوزه، في المقالات وفي محاضرات «الندوة اللبنانيّة» التي شارك فيها تويني، إلّا أنّ رموز الطوائف، الزمّنيين والروحانيين، أحيطوا بالاحترام والتّزّيه. إذًا، كان الشعار الضمنيّ: كلّ اللعنة على الطائفيّة وكلّ الاحترام للطائفيّين.

أمّا «الفضائح» التي كانت تكشفها الجريدة، في بلد يُعدّ سياسيّوه البطن الأخصب لفضائحه، فلم يكن يرتكبها أحد. لقد ظلّ القدر أنشط من يرتكب الفضيحة، لا تنافسه في ذلك إلّا المصادفة...

وفي هذا التسليم بمنطق السياسة اللبنانيّة، والعجز عن تطعيمها بمعانٍ أرقى، أو اتّساعها لفئات ونُخب جديدة، مارست «النهار» تسحيراً للسياسة لا ينزّهاها عن العقل التأمريّ المتفشّي في عموم المنطقة. فضلاً عن «المصادر العليمة» و«الأسرار» و«أسرار الآلهة»، هناك الوليمة التي يولمها سياسيّ لسياسيّ فتصير حدثاً وخبراً، وهناك «الصالونان» النهاريّان لتويني وأبو جودة، حيث يخضع الشأن العامّ لتداول السياسيّين الكبار، و«تُطبخ» سياسات ومواقف بعيداً من «العامّة».

وهذا ما بدأ يعرّض اللبنايَّة النهارية، المقدودة بالتمام على قدّ لبنان الصيغة والميثاق، لاهتزاز ما لبثت السنوات التالية أن فاقدته. فالحرب حين وقعت كانت، وفقًا لتسمية غسان تويني، «حرب الآخرين على أرضنا»، ذاك أنّ بلد الصيغة والميثاق منسجم انسجام الجنَّة، قد يستهلك التناقض إلّا أنّه لا ينتجه، وقد يستورده من الخارج، لكنّه لا يصدر لهذا الخارج إلّا «ما يُدهش العالم».

لبنان البسيط والمبسّط هذا، والذي شرع يتداعى في الرواية الرحبانيَّة عن القرية، هو نفسه ما راح يتداعى في «النهار».

بدأ ذلك مع انطلاق القذيفة الأولى في ١٩٧٥.

لكنّ «النهار» ليست هذا فحسب. ففي شبابه، انتمى غسان تويني إلى الحزب السوري القوميّ، وتبادل بضع رسائل مع أنطون سعادة قبل أن يطرده الأخير الذي لم يحتمل أدنى «انحراف» عن جادة صوابه. وتردّد، بعد ذلك، أنّه عاد إلى الحزب ليطرده ثانية جورج عبد المسيح، تلميذ «الزعيم» ومقلّده.

كائنًا ما كان الحال، احتفظ تويني «الليبراليّ» بإعجاب منقطع النظر بـ «الزعيم»، وبقي بعض القوميّين السوريّين أقرب أصدقائه إليه. فوق هذا، ظلّ في لحظاته الحميمة أسير تثبّت لا يملّ على أخبار ووقائع أصابها الصدا عن عبد المسيح وسعيد تقّي الدين وغسان جديد يخترقهم أحيانًا اسم هايدغر...

هذه العلاقة عرفت ذروتها خلال ١٩٥٧ - ١٩٦٢، أي ما بين التحالف القوميّ السوريّ - الشمعونيّ، الذي أدرج الطرف الأوّل في متن «الانعزاليَّة المسيحيَّة»، وسحق فؤاد شهاب، محاولةً انقلابيّة مسرحيّة نقّذها القوميّون. أمّا الجامع يومذاك، فكان العداء للطغيان الناصريّ الذي يقترب من سوريا ويُرعب، في من يُرعب، مسيحيّ لبنان.

القوميّون الذين اغتالوا الضابط عدنان المالكي في دمشق تعرّضوا لعملية استئصال لا رحمة فيها، ألجأت بعض رفقائهم إلى بيروت الشمعونية. وحين اندلعت مجابهة ١٩٥٨، وجدوا أنفسهم، إلى جانب الكتائب، يقاتلون في الخندق نفسه.

في هذا السياق، بدا التشديد القومي على العلمانية ملائمًا لـ «النهار». فهو يميّزها من الطائفية الصريحة للأحزاب الطائفية المسيحية، أي المارونية، لا سيما الكتائب الذي ظلّ طويلًا يستنفر في تويني أرثوذكسيته وما استبقاه من قوميته السورية. لكنّ هذه العلمانية تُبقي «النهار» في معسكر مسيحي عريض يناهض عبدالناصر الذي لاح حفيدًا للسلطان سليم الأول، يتقدّم نحونا، هذه المرة، لا من الشمال الشرقي بل من الجنوب الغربي. أبعد من ذلك، أنّ الحزب القومي، «العلماني»، أنشط الأدوات التنظيمية لطائفة الروم الأرثوذكس، والأشدّ استقبالا لشبّانهم وناشطهم الباحثين عن مكان لهم على هامش الثنائية المارونية - السنيّة. يومذاك، درج القول الساخر: العلمانية اسم حركي للأرثوذكسية. علمانية «النهار» كانت مثلًا حيًا على ذلك.

ومبكرًا، ظهرت آثار هذا التقاطع في الحيّز الثقافي، لا السياسي فحسب. ففي ١٩٥٧، شكّلت في بيروت مجموعة «شعر» التي كان أشدها ديناميّة مثقفون سوريّون ولبنانيّون، مسيحيّون وعلويّون، قوميّون سوريّون ونهاريّون. هؤلاء عارضوا القدامة الشعرية بقدر معارضتهم الدعوات العروبيّة والوحدويّة التي تهبّ من دمشق والقاهرة وتجد حاضنها البيروتي في مجلّة «الآداب».

لكنّ محنة القوميّين في لبنان، عام ١٩٦٢، والتي أفقدت الطائفة الأرثوذكسية حزبها الأول، ربّما شكّلت بدايات ما بات يُعرف لاحقًا بـ «الطائفة المسيحية» العابرة للمذاهب. فالمسيحيّون

غير المواردية بدأوا يلتحقون التحاقًا مباشرًا بالأحزاب والزعامات المارونية، وهي وجهة عزّزتها حرب السنتين في السبعينيات قبل أن تتركسها حرب الجبل في الثمانينيات. وبدورها، صارت «النهار» الصوت الأبرز لمعارضة يقودها كميل شمعون، الزعيم المحبذ دائمًا عند تويني، وريمون إدّه، المحبب دائمًا لديه. تلك المعارضة وجدت تتويجها في انتخابات ١٩٦٨، حين نجح المذكوران في جذب بيار الجميل إليهما وتشكيل «الحلف الثلاثي» الذي أطاح الشهابية.

أما القوميون الذين كانوا لا يزالون في السجون، فتولّت «النهار» نشر مقالاتهم ذات الطابع الخطابي، والتي حملت أسماء مستعارة كسبع بولس حميدان لأسد الأشقر، وقيس الجردي لإنعام رعد، وعبدالله فرح لعبدالله سعادة. بهذا، دفعت آخر ديونها لأنطون سعادة وتابعيه الذين باتوا مُحرجين لها. فهؤلاء الذين دخلوا السجن «يمينيين» وحلفاء للهاشميين، ما لبثوا، بعد تسوية عقدها مع الأجهزة الشهابية، أن خرجوا منه «يساريين». وحين تراخت قبضة الدولة الشهابية بعد حين، احتلّ عندهم ياسر عرفات وحافظ الأسد الموقع الذي كان يحتله كميل شمعون والملك حسين. أمّا «النهار» التي اعتصمت بلبانيتها الصارمة، وكانت الأرثوذكسية بدأت تندمج في مسيحية عريضة، فانقطع بينها وبينهم حبل السرة. مع هذا، ظلّت صفحات الجريدة تستقبل أسماء قومية، وتتسع لمحررين قوميين، بنسبة تفوق كثيرًا نسبة باقي الأحزاب فيها، وبقي غسان تويني يؤكّد أنّ الفرق بين الحزب القومي في زمن أنطون سعادة وبينه اليوم كالفرق «بين الأرض والسماء».

الأرثوذكسية العميقة وهوس السياسة الانتخابية وتأثير القومية السورية أنشأت تكوينًا غريبًا وبالغ التفاوت. فهي جعلت وظائف

«النهار» مزدوجة بقدر ما جعلت وطنيتها اللبنانية المؤكدة ذات نصل مثلوم.

في سياستها الوطنية العامة، مثلت «النهار» دائماً حصناً من الحصون القليلة، والمتضائلة، التي تدافع عن لبنان. فهي لم تهرق ماء وجهها، لا أمام «بندقيّة المقاومة» في الستينيات والسبعينيات، ولا أمام «بطل تشرين» في السبعينيات والثمانينيات والعقود التي تلت. صحيح أنّها، في مواجهة غابة السلاح وضمور القانون، اعتمدت التقية أحياناً كثيرة، وغالباً ما عوّلت على الفولكلور والنوستالجيا اللبنانيين فبدت كمن يطلب الحماية من الجثث. لكنّ خطف ميشال أبو جودة إلى سوريا في ١٩٧٣، وهو أبرز معلقها وأحد رئيسي تحريرها، والذي نمّ مبكراً عن خوف النظام السوريّ من الحرّيات الإعلامية في جواره، كان اعترافاً بأنّها المنبر الأكثر تجسّداً لتلك الحرّيات وللوطنية التي تنهض عليها.

بيد أنّ الوطنية تلك، وعملاً بتقديس «النهار» للسياسة اللبنانية المعمول بها وبأمثلتها، ظلّت ذات مضمون رجعيّ. فهي ديمقراطية في مواجهة التجاوز الشهابيّ على الديمقراطية المدعوم بالتوسّعية الناصرية، لكنّها حليفة قوى غير ديمقراطية تعارض الميل الشهابيّ إلى بناء دولة واحدة. وهي علمانية، شريطة ألاّ تتّجه شفرة علمانيّتها صوب رجال الدين، لا سيّما الأرثوذكس منهم. وحينما انفجرت الحرب اليوغوسلافية في التسعينيات، شكّلت «النهار» جبهة فرعية للصرب الأرثوذكس، ودانت أميركا التي تدعم المسلمين، مستعيدة العدة إيّاها عن مسيحيي الشرق والمطامح الإمبريالية لليانكي. و«النهار» ليبرالية، إلّا أنّها في هذا، كما في حالة ريمون إدّه، أغراها الدفاع عن حكم الإعدام وعن السريّة المصرفية، ونطق بلسانها الاقتصاديّ مروان اسكندر، أبرز الاقتصاديين النيوليبراليين في لبنان. حتى

الوطنية اللبنانية نفسها كانت عندها من طينة قومية لا تتورّع عن معاملة اللبنانية بوصفها مرتبة أكثر منها جنسيّة، ولا تخفي روابطها الوثيقة مع «الإمبراطورية» اللبنانية في المهاجر ومع «النوابغ» الذين لا يكفّون عن التوالد هناك. وربّما كان ذا دلالة رمزيّة بعيدة على هذا الهوى القومي في الوطنية اللبنانية أنّ لويس الحاج، الذي علّم غسان تويني الكتابة، وكان الحرفيّ الرفيع الذي درّب أجيالاً من النهاريين، كان مترجم «كفاحي» إلى العربيّة. حينذاك، في ١٩٦٣، كان حزب البعث يصل، أوّل مرّة، إلى السلطة في بغداد ففتحت سوق العراق الضخمة ذراعيها لكتاب هتلر الذي أعطى كتب ميشال عفلق أنياباً تفتقر إليها.

ولم تقتصر اللبنانية النهارية على المواقف. الحياة الداخليّة للجريدة صُنعت أيضاً على مثالها. ففي مقابل الفرد الذي تحمله الكفاءة إلى حيث هو، هناك ثلاثة تجيء بهم الزبائنية العائلية أو الطائفية. وليس من غير معنّى نشوء ما يسمّيه بعض النهاريين «قبائل النهار». فإلى غسان، تولّى إخوته، سامي وفؤاد ووليد، الإدارة الماليّة وشركة التوزيع والمطابع، ثمّ تولّى أبناؤهم هذه المسؤوليّات. وإلى لويس الحاج، عمل في الجريدة نجله أنسي وعدلي، كما عمل جهاد أبو جودة، شقيق ميشال. وبعدهما تولّى لويس الحاج وميشال أبو جودة رئاسة التحرير، عُهد بها، في ١٩٩٢، إلى أنسي لويس الحاج، قبل أن تنتقل، في ٢٠٠٠، إلى جبران غسان تويني، ومن بعده إلى ابنته نايلة. أما الوزير الحاليّ مروان حمادة، شقيق زوجة غسان، الشاعرة ناديا تويني، فهو رئيس مجلس إدارة «النهار» ثم عضو فيه.

ولأنّ غسان يريد نفسه وجهًا سياسيًا، فهذا ما أسّس أعرافًا في الجريدة: فهو حين يخوض انتخابات، كما في ١٩٧٢، تُعبأ «النهار»

والعاملون فيها لحملته. وهو حين يُجري مقابلة مع سياسي، تُنشر صورته مع مُحاوره، ما يُحرم منه أيُّ صحفيٍّ آخر في الجريدة يقابل سياسيًا.

وفي «النهار»، استعرضت المراتبيّة والطقوس السلكيّة نفسها بتوسّع. هكذا، تبدّى مراسلو المناطق الأبعد شغيلة عند خواجات أبناء المدينة. وكان لـ «سيّدات المجتمع»، أي بنات السياسيين وزوجاتهم، موقع محفوظ تصدّرته الافتتاحيات الغاضبة لعلياء رياض الصلح.

ودائمًا، مثل الملبّس والمظهر الخارجي، عنصر تعيين حادّ للمكانة. فربطات العنق، مثلاً، تُشاهد في «النهار» كما تُشاهد في البنوك والشركات، لا في الصحف. أمّا البيئة الجغرافيّة الحاضنة للملابس والعلاقات فلا تتكتم على هويّة طبقيّة صارخة: ذاك أنّ «النهار» لا تقيم إلّا في الشوارع والمناطق ذات الأمتار المربعة الأعلى سعرًا، كالحمر والوسط التجاريّ، فيما يقيم تحتها مطعم، قد يكون البرمكي أو الدي تي، من أغلى مطاعم بيروت. والحال أنّ المطعم والفندق، فضلًا عن الملبس، يحتلّان موقعًا معتبرًا في «التقاليد» النهارية، مع ما يرتبه ذلك من إنفاق، عُرف به غسان ونجله جبران، يشبه بذخ رجال الأعمال أو ملاكي الأراضي أكثر مما يشبه إنفاق الصحفيين.

ولئن اتّسعت «النهار» لصحافيّات كثيرات، عملن محقّقات ومخبرات ومعلّقات في الصفحة الثقافيّة أو صفحة الرأي، فإنّ أيّا منهنّ لم تحتلّ موقعًا قياديًا أو تقريرياً في الجريدة التي شاركت سائر زميلاتها في طغيان الطابع الذكوريّ. أمّا نائلة تويني وأختها ميشيل فتندرجان في خانة قراييّة وتخضعان بالتالي إلى حساب آخر.

إلى ذلك، ظلّ الشكل سيّد «النهار». فهي اعتنت بالمهنة، بمعناها التقنيّ، على نحو غير مسبوق أو ملحوظ في الصحافة اللبنانيّة، بل العربيّة. وقد عرفت «معلّمين» للصنعة وشيوخ حرفة يدربون

ويمهّنون الشبّان والشابات، كان أبرزهم فرانسوا عقل، سليل عائلة الصحافيين التي امتلكت مبكرًا صحيفة «البيرق»، وإميل داغر، فضلًا عن لويس الحاج. بيد أن كثيرًا من الجهد صُرف على رقابة لغويّة مّيّنة دفعت شوقي أبي شقرا، حين تسلّم مسؤوليّة الصفحة الثقافيّة، إلى «تصحيح» نصّ للجاحظ فاتّه أنّ كاتبه كبير العباسيين. وهذا الولع بالشكليّ، كامتداد تعبيريّ لشكليّة التصرّو النহারيّ، مرفقًا بالأمانة للمهنة، إنّما لبّى همّين نهاريين: فهو أعلن الانتساب إلى تقليد في الكتابة مصدره «النهضة» اللبنايّة والمسيحيّة في جبل لبنان، كما فرز الكتابة عما روّجه طغيان الصحافة المصريّة في الصياغة والخبر. وهذان، تعريفًا، همّان أيديولوجيّان، غير أنّهما يجعلان اللغة، وهي رحبة دائميًا، سجنًا تحرسه قواعد مقدّسة وعين بولييسيّة.

ومدرسة «النهار» تبقى أكثر تأدّبًا ممّا يستدعي النقد. فهي، مثلًا، وعملاً بأبرشيّة قرويّة «قصيرة اللسان»، درّجت عدم انتقاد صحيفة صحيفة زميلة، ووسّعت نطاق «الشخصيّ» الذي لا يجوز تناوله، فشمل ثروات وتصرفات مصدرها عامّ وسياسيّ يتعدّى «الشخصيّ». أمّا المقدّس فينبغي احترامه دائميًا، واستعارة مصطلحات المدارس الدينيّة في وصفه وعرضه.

بيد أنّ الشكل يذهب أبعد: فالمقالات الذكيّة والرشيقة لميشال أبو جودة لم يحالفها تعقيد الواقع دائميًا، وكان يتبدّى أحيانًا أنّ عبارتها القصيرة تبسّط المعقّد وتقصره. وعمومًا، درجت كتابات كثيرة في «النهار»، بسبب جاذبيّة لبنان وريفه عليها، على محاكمة العالم مدفوعة بتلك الجاذبيّة التي تريّفه. هكذا، مثلًا، تنشطر «مواقف واشنطن» «رجلًا في البور ورجلًا في الفلاحة»، أو توصف سياسات دوليّة متقلّبة بـ «الهبة الساخنة والهبة الباردة». وإذ تناولت ملفّات

«النهار» القضايا الدوليّة للسّينيّات، فقد جاء معظمها، خصوصاً ما يغطّي الحركات اليساريّة وتفصيلها، أقرب إلى المشاهدة البرّانية التي لا تربطها إلفة بما تتناول. ولئن تميّز كاريكاتور بيار صادق بنظافة الصورة وما يقارب المطابقة الفوتوغرافيّة بينها وبين صاحبها، فقد اكتفت الميزة المتقدمة هذه بعالم السياسيّين اللبنانيّين وما يدور فيه، حائلةً دون الانتباه إلى قوى ومشاكل أخرى. ومن خلال الطربوش أو اللّباد أو المشاية أو اللهجة المناطقية - الطائفية، نُمّط السياسيّون ونُمّطت طوائفهم ومناطقهم على نحو لا يتغيّر.

أمّا الجهد اللامع الذي بذله سمير نصري لتعليمنا السينما، فغلب فيه التعريف غلبة شبه مطلقة على التحليل. لقد كتب سمير نصوصاً جميلة وحيدة على هوامش الأفلام، إلّا أنّه نادراً ما غاص في الأفلام ذاتها، وأندرُ من ذلك إدراجها في سياقات اجتماعية أو بسيكولوجية أعرض.

ولم تبرأ صفحة الثقافة النহারيّة من آثار اللبنانيّة المعهودة. هكذا، استوطنتها المناسبات الاجتماعيّة ولياقاتها حيال سيّدات الصالون وأبناء الذوات ورجال الدين حين يكتبون أو يصدرون كتباً. والأمر ذاته يصحّ في المناسبات والمهرجانات السياحية، أو الأدب الحرفيّ والزجليّ الذي لا تزال تنتجه القرية في «متصرفيّة» جبل لبنان. وكثيراً ما نابت الأوصاف البسيطة والمعاني الإيجابية التي يُظنّ أنّها ذات حمولة إبداعية (حلو، مشرقط، لمعة...) عن تعقيد الموصوف. أمّا البطل المضادّ، مثله مثل البشع والمقرف والكسول والمريض والمجنون، فكادت الثقافة النহারيّة تنفيهم من فردوسها.

وربّما كان «الملحق»، الذي توقّف إصداره منتصف السبعينيّات، درّة تاج «النهار» المثقفة. فهو اتّسع لأصوات شابة ووَقّر لوافدين جدد منبراً لم يتوقّر قبلاً. لكنّ مقالات رئيس تحريره أنسي الحاج التي

عُرفت بعنوانها الجامع «كلمات»، وكانت أكثر ما يذُكر بـ «الملحق» ويتماهى معه، زوّدت «النهار» صوتًا اعتراضيًا مرتفعًا كان يعوزها في السّتينيّات، عقد التمرد الأوروبي والشبابي، والثورة الفلسطينية عندنا. غير أنّ الغضب الفائض الذي عبّرت عنه تلك المقالات، والذي استعير بعض مصطلحاته من القاموس القلق والمتوتر لأفكار أوروبا ما بين الحربين، لم يفهم له سبب أو علّة. أمّا «الثورة» المنشودة التي أريد لها أن تنشب فلم يُعرف الغرض منها، ولا أشير، وإن تلميحاء، إلى طبيعتها وتمثيلها وقواها. ودافعت «كلمات»، إلى ذلك، عن مواقف رجعية كان من أبرزها الموقف من «استرجال» النساء ودخولهنّ سوق العمل ممّا طرحه التطوّر الاجتماعيّ اللبناني يومذاك. لقد ردّ أنسي الحاج على تلك المسائل برومنسيّة الحبيب المعذّب والغاضب، وحين شاء أن يدلّنا على المرأة التي يعتبرها نموذجًا للنساء، عثر على صونيا فرنجيّة، كريمة الرئيس سليمان فرنجيّة وزوجة النائب عبدالله الراسي.

أمّا وراثته جبران تويني التدرّجية لأبيه فلم تكن مجرد حدث بيولوجي. الأمر انطوى على امتداد بقدر ما انطوى على انقلاب يُستحسن البحث في التاريخ السياسيّ عن أسبابه.

فالشابّ، المولود في ١٩٥٧، المتأثر بشير الجميل، ثمّ بميشال عون، لم يعرف السنوات البرلمانيّة التي عرفها أبوه، ولم يعرف السياسة البرلمانيّة بالتالي.

غسان، مثلاً، كره بشير الجميل وكره ميشال عون، وغضب على نجله لميله إليهما، ما أضاف إلى علاقتهما الشخصية المأزومة بُعدًا آخر. وهو كان يعتدل ويُحجم حين تقترب نُذر الحرب الأهليّة: هكذا، وعلى رغم ولاءه العميق لشمعون، شارك يوسف سالم وشارل حلو وبهيج تقيّ الدين وآخرين تأسيسهم «القوّة الثالثة» في ١٩٥٨. وفي

حرب السنتين، رفض نقل جريدته إلى بيروت الشرقية، معتبراً أنّ انتقالها، كانقال الجامعة الأميركية، معناه التقسيم.

جبران، في المقابل، كان يُقدم: هكذا، أحلّ المسيحية النضالية محلّ مسيحية أبيه الميثاقية، وفي هذا شيء من سيرة بشير الجميل نفسه المكمل لأبيه بيار والمنقلب عليه في آن. وفي وقت لاحق، أقام جبران مكتبه في المنطقة الشرقية.

لكنّ النجل صدر أيضاً عن الإحباط المزدوج للوالد بزعامتين مسلمتين «معتدلتين» حالت الحرب دون «اعتدالهما»، كما حالت دون كلّ «اعتدال» آخر.

أولاهما كانت زعامة صائب سلام الذي جمعته بغسّان تويني بيروتية ذات ذاكرة ومراجع مشتركة، وولع بالاستشهاد بمقالات نُشرت في «نيويورك تايمز» أو مجلّة «تايم». وسلام حين نفّض عنه ثياب «ثورة ٥٨»، تحوّل، بعد مودّة عابرة لفؤاد شهاب وحكومة واحدة في ظلّه، إلى معارض شرس له ومعارض مداور للناصرية. لقد صار السنّي «الناعم» الذي يواجهه في بيروت «فتوّات» الأحياء المدعومين من السفارة المصرية و«المكتب الثاني» الشهابي. وطوال الستينيات، بقي معارضاً للشهابية إلى أن تمكّن من إسقاطها، بمعونة «الحلف الثلاثي» التي تكتّم عليها الطرفان.

في عهد سليمان فرنجيّة، شكّل صائب سلام «حكومة الشباب» التي ضمّت صاحب «النهار»، لكن اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في فردان، في نيسان (أبريل) ١٩٧٣، فجّر النزاع بين الرئيسين. كلّ منهما اعتصم بطائفته وصار فجأة من متطرّفيها. «النهار» لم تستطع أن تندرج في المعارضة السلامية المحكومة باعتبارات لا تستسيغها، خصوصاً أنّ حرباً مصغرة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ما لبثت أن نشبت في أيار (مايو). و«النهار» عانت ما عانت من

فرنجية الذي اعتقل تويني في عهده، لكن هذا شيء والمعارضة السلامية - الإسلامية - الفلسطينية يومذاك شيء آخر.

بعد الاجتياح الإسرائيلي في ١٩٨٢، تعاون سلام وتويني لدعم الشرعية الممثلة آنذاك في أمين الجميل. لكن كل شيء ما لبث أن انهار. بيروت صارت في قبضتي «أمل» و«الاشتراكي». الجيش والأمن السوريان عادا إليها. صائب سلام، المُسنّ والمحبط، غادر إلى جنيف، وفي ٢٠٠٠ رحل عن دنيانا.

الثانية كانت زعامة موسى الصدر. فالإمام الآتي من إيران، وعلى عكس الروايات اللاحقة، بدا في لبنان وزناً يضاف إلى الوزن المسيحي في مقابل الوزن السنّي. «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» الذي ناضل لإنشائه كان حسمًا من حصّة دار الفتوى ومن نفوذها. وفي السياسات الإقليمية، بدا الصدر أقرب إلى التوجّهات غير الراديكالية التي لم تهضم الناصرية، ولا هضمت بعدها الثورة الفلسطينية. قوّته، منذ البدايات الأولى، كانت توحى بمركز قوّة يناظر المركز الفلسطيني الناشئ ويناهضه. سلوكه الشخصي المنفتح استهوى المسيحيين، واستهوى «النهار». «الندوة اللبنانية» لميشال أسمر، معمل النخبة الميثاقية ومرآتها، أعطته منبرها. «النهار» أعطته صفحاتها. الأصدقاء المشتركون كانوا كثيرين، أبرزهم حسين الحسيني.

لكنّ المسلم المرغوب فيه الذي كانه الصدر لم يعمر طويلاً بصفته هذه. فالتزمت الذي واجهه به عهد فرنجية دفعه إلى راديكالية متزايدة. أمّا «فتح» والنظام السوري اللذان لا ييخان بالتسلح والتدريب، فكانا ينتظران إشارة منه كي يسلّحاه ويدربا شبّانه. وقبل أن تنتهي السبعينيات، وفيما الإمام يتخبط بتناقضاته، حُطّف في ليبيا.

بشير الجميل كان يصعد آنذاك. لأسباب كثيرة، منها العاطفة والحساسية والتجربة والسنّ، كان يستحيل على غسان أن يلتحق بالشابّ بشير الجميل. كان هذا سهلاً على نجله جبران، ابن العشرين.

في تلك الغضون، جاءت الحروب، ابتداءً بحرب السنتين، قاسية على «النهار»، مثلها في ذلك مثل لبنان كلّه. ففضلاً عن صعوبات الصدور لأسباب أمنية وعن تقلّص عدد الصفحات وإغلاق «الملحق»، بدأت الجريدة تنزف كوادراً أساسية أثرت الهجرة واحتلت مواقع بارزة في صحف البلدان التي هاجرت إليها. الموجة الأولى في السبعينيات ضمت رياض الرئيس وسمير عطاالله ورفيق معلوف وعبدالكريم أبو النصر وفؤاد مطر وسواهم، والموجة الثانية في الثمانينيات شملت جورج سمعان وغسان شربل وعبدالله بدرخان وخيرالله خيرالله وبشارة شربل وآخرين. بهؤلاء، شابته «النهار» أيضاً لبنان بوصفه، حتى في أزمنة المحن، بلداً وسيطاً ومصدراً للكفاءات.

الجيش السوري احتل مكاتبها في الحمراء، وطرد منها المحرّرين والموظفين. الوضعان الأمني والسياسي صارا يضغطان على الصحف عموماً و«النهار» خصوصاً. في ١٩٧٧، أنشئت في باريس، كاحتياط وكاستدراك، مجلّة «النهار العربي والدولي»، وكانت سبقتها إلى لندن «الحوادث» لسليم اللوزي، كما ظهرت في فرنسا «المستقبل» لنبيل خوري. آنذاك، في النصف الثاني من السبعينيات، وفيما كانت أسعار النفط تشهد صعودها الصاروخي، هاجر المال العربي إلى أوروبا. الإعلام اللبناني كان لا بدّ إذًا أن يهاجر.

الياس الديري ومروان حمادة أسسا «العربي والدولي» ثمّ تولّاهما جبران الذي كان يدرس الحقوق في باريس. المجلّة لم تكن فاشلة، وهي اتّسعت لنطاق من الأسماء، عربي ولبناني، أوسع من البيئة

التقليدية لـ «النهار». إلا أنها تعثرت تحت ضغط أكلافها المادية، وانتصاف تحريرها بين لبنان وفرنسا. هكذا، انتقلت إلى بيروت أواخر ١٩٨١، ثم أقفلت عام ١٩٩٠. جبران، الذي جعلته «العربي والدولي» اسمًا عالمًا، غادر إلى باريس، حاملًا جرحين: المجلة أقفلت، وميشال عون انهزم.

التسعينيات كانت عقدًا مزدحمًا بالأحداث الكبرى التي كتبت الصحافة أكثر مما كتبتها الصحافة. إتفاق الطائف افتتح عالمًا جديدًا: فهم لبنان تبعًا لمعايير الصيغة والميثاق، ولمركزية متصرفية جبل لبنان، أصبح تجهيلًا محضًا بلبنان. المسيحيون مهزومون. ثنائية رفيق الحريري و«حزب الله»، أي التحرير والتعمير، تحكم البلد مكللة برعاية سورية.

«النهار» وغسان تويني تحديداً أتاحا المجال لأصوات عدة، الأمر الذي ربّما عاد، في ذلك الزمن الملتبس، إلى رغبة في اختبار ما لم تعرفه «النهار» قبلاً. الصوت الأقوى، كما بلوره خلط القديم بالجديد، كان ذلك المعارض الذي تسكنه المرارة المسيحية، وفي جوارها مرارة أصغر لأفراد يساريين أرّقهم صعود الدورين المالي والسياسي للحريري، بعد الهزيمة التي أنزلها السوريون، عبر أتباعهم اللبنانيين، بالفلسطينيين وأتباعهم اللبنانيين. فآثار حرب المخيمات واغتيال الشيوعيين كانت تغذي النقمة على تركيبة ما بعد الطائف وتمنح الواجهة للتشكيك في «عروبة لبنان» السورية.

أسماء غير نهارية تقليدياً استقبلتها «النهار». في ١٩٩٢، أعاد غسان تويني إصدار «الملحق» الذي تسلّم رئاسة تحريره الروائي الياس خوري، الآتي من «السفير» ومن العمل في مؤسسات إعلامية وثقافية فلسطينية. خوري، الذي ساعده في التحرير منذ ١٩٩٧ الشاعر عقل العويط، فتح أبواب «الملحق» لأسماء هي الأخرى غير

نهارية: للشاعرين عباس بيضون وبسام حجار وللروائي محمد أبي سمرا والسينمائي محمد سويد والكاتب بلال خبيز والناقد والفنان محمود زياوي وسواهم، ولكتاب سوريين وعرب لم تربطهم من قبل أية إلفة مع الجريدة البيروتية.

هذه التجربة الجديدة، التي قدّمت عبر الكتاب المذكورين إضافات ملحوظة، حافظت على الغضب الإنشائي القديم لأنسي الحاج، لكنّها جعلته أقلّ ميتافيزيقيّة وأشدّ تعييناً للمغضوب عليهم: الحريري والنظام السوري وطبعاً إسرائيل.

في أواسط التسعينيات، بدأ سمير قصير، الجامعي اليساري المعارض للوصاية السورية، والمقيم سابقاً في باريس، يكتب في «النهار». مقالاته الشجاعة مثّلت انعطافاً عن الميل النهاري القديم إلى التمويه والتعمية.

هذه الوجهة، التي لم تُثر ترحيب النهاريين الأقحاح، وعلى رأسهم جبران، ذهبت خطوة أبعد في ١٩٩٧، مع انتقال الكاتب السياسي جهاد الزين من «السفير» إلى «النهار»، مسبّغاً على مقالاتها جرعة أعلى من التحليل والتدقيق.

يومذاك، بدت «النهار» أشبه بفرقة موسيقية كلّ عازف فيها يعزف أغنيته.

لكن رفيق الحريري كان أيضاً يقترب من «النهار» التي تقترب، بدورها، منه. فبطء وتدرّج، ومن وراء ظهر الوصاية السورية، نسج رئيس الحكومة الراحل علاقة خاصّة بالبطيرك الماروني نصرالله صفيّر، محاولاً أن يتفاهم مع الإحباط المسيحي وأن يتفهّمه، وفي منتصف التسعينيات، اشترى حصّة وازنة في جريدة آل تويني.

الموضوع النهاري الطاغي لم يعد نقدًا مسيحيًا - يساريًا لتعمير

الحريري. لقد صار نقدًا مسيحيًا - حريريًا لثنائي النظام السوري و«حزب الله».

والتطورات ما لبثت أن تلاحقت، معززةً التقارب بين المسيحيين والحريري، ما أثمر لاحقًا حركة ١٤ آذار. في ١٩٩٨، انتُخب إميل لحود، خصم الطرفين، رئيسًا للجمهورية. في ٢٠٠٠، كان الانسحاب الإسرائيلي الذي لم يعقبه انسحاب سوري ولا تسريح لـ «حزب الله». ثم في ٢٠٠١، وكان قد رحل حافظ الأسد، انعقد لقاء قرنة شهوان... التقارب الحريري - المسيحي صار أكثر فأكثر إزعاجًا لبشار الذي حلّ، في ٢٠٠٠، محلّ أبيه. كان من تعابير انزعاجه، ومن علامات المطابقة بين لبنان القديم و«النهار»، أنّه شخصيًا طالب الحريري بفصّ الشراكة مع آل تويني.

لكن، فضلًا عن السياسة المناهضة للوصاية، كان يجمع بين الحريريّة والنهاريّة هوى اجتماعي وأيديولوجي، يقفز فوق التباين الطائفي، هوى تعبّر عنه الكوادر العليا في المؤسّستين اللتين تعبّان بالطامحين إلى الترقّي الاجتماعي. هؤلاء وأولئك استهواهم «السيكت» الذي يعيش في «مجتمع مضاد» يوحد بين أطرافه المطعم والفندق ومخزن الألبسة، كما يميّزه من سواه. لقد بدت عقيدة الاستهلاك واستعراض الاستهلاك جسرًا آخر يجمع النهاريّة إلى الحريريّة.

في تلك الغضون التسعينية، كان جبران يتقدّم، في موازاة عمله في «نهار الشباب»، إبان ١٩٩٣ و١٩٩٤، راح يقترب من رئاسة التحرير التي تولّاها مع نهاية العقد.

زخمُ «نهار الشباب» طفا على الصفحة الأولى، لكنّ الشبان المسيحيين كانت الهجرة تقلّل عددهم يومًا بيوم. التحميس الجبراني، إذًا، بدا في بحث دائم عمّن يتحمّس.

وجبران كان يملك من المواصفات الشكلية للزعامة أكثر ممّا امتلك أبوه. فالأخير ظلّ أقرب إلى الأستاذ الجامعيّ الذي مارسه بشيء من التقطّع في الجامعة الأميركية ببيروت. أمّا نجله فكان مهيب الطلّة ومؤثّرًا، وهو بثيابه الداكنة وتصفيف شعره وشاربيه، شابه الأعيان المحافظين في أوروبا الجنوبيّة في الثلاثينيات. وقد تحلّى بدنياميّة فائضة تذكّر بدنياميّة أبيه، وبحبّ للتحديث في حدود استخدام الكمبيوتر ونشر الصور الملونة بأحجام كبيرة على الصفحة الأولى. لكنّه كان بادي الاستعجال، بحيويّة قد تفوق حيويّة والده وبكفاءة تقلّ عن كفاءته. أحد النقاد تراءى له أنّ تويني الشابّ هو الكاتب الوحيد في تاريخ الكتابة الذي يكتب مقالته وهو يمشي مسرعًا.

إنجاز جبران الأكبر كان الانتقال، عام ٢٠٠٤، من الحمرا إلى المبنى الجديد في البرج. لكنّ ٢٠٠٤ كان في حصيلته عامًا مشؤومًا. فيه، نشبت معركة التمديد للحود التي أعقبها اغتيال الحريري في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. انتخابات ذلك العام أتت بجبران تويني نائبًا، وقد غدا أحد أقطاب حركة ١٤ آذار وصاحب «قَسَمها». لكنّ الإجرام كان قادرًا على أن يقلب عرس الانتصار مآتمًا: فالاغتيالات التي كُرت ما لبثت أن حصدته، بعدما حصدت سمير قصير وصوته الشجاع.

تلك الفاجعة التي نزلت بغسّان تويني، المعذّب بالكثير من الفواجع الشخصية والعائليّة، استحضرت أكثر وجوهه نبلاً: دعا إلى الصفح والتسامح، كما نُقل عنه قوله المؤثّر: لم يتركوا لي منه قطعة متماسكة أستطيع تقبيلها. لكنّ الوالد المنكوب والمُسَنّ استجمع ما بقي له من قدرات وإصرار وحلّ في المقعد النيابي لنجله الفقيّد.

لقد رافق غسان تويني «نهار» الصيغة والميثاق صعودًا وهبوطًا، في موازاة صعود لبنان الصيغة والميثاق وهبوطه. أمّا جبران فكان

شهادة على أمل الخلاص بـ١٤ آذار، ثمّ انقلب الأمل وهمًا مكلفًا. رحلته كانت قصيرة ودمويّة. لكنّ، بعدها لم يعد هناك سوى اليباب.

العدوى الوراثية ضربت مجدّدًا واشتغلت على خطّين: نايلة، كريمة جبران، حلّت في رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الإدارة، لكنّها حلّت أيضًا في المقعد النيابي ببيروت. أختها ميشيل باتت تشاركها كتابة افتتاحيّات الجريدة.

الكاتبان تجهدان في استعارة أعمار وتجارب ليست لهما. تُطلّان من علٍ بقدر من الوعظ والخطابة. لكنّ ما تحاولان إظهاره وما تحاولان إخفائه يطلّان أقوى من أن يُموّها. وأغلب الظنّ أنّ القيادة الحاليّة لـ «النهار» بذلت جهدًا واجتهدت، لكنّ ما بات ينبغي الركض للحاق به صار كثيرًا جدًّا، يستدعي همّة أكبر وساقًا أطول.

المال السياسيّ تقلّص. المال المقيم حصصًا في المؤسّسة تبخّر. الإعلان انكمش. القراء ضمروا، وفي حالة «النهار»، انتصفت القاعدة المسيحيّة، التي استندت إليها الجريدة تقليديًّا، ما بين ميشال عون و١٤ آذار. في المقابل، لم يتغيّر الإنفاق الباذخ للمعنيّين بالأمر، ولا فُكر في الاهتمامات والمقاربات الجديدة للصحافة، ولا نشأت، بعد ١٤ آذار وتراخي حركتها، قضيّة عامّة يمكن التعويل عليها.

جريدة «النهار» اليوم، بصفحاتها المتضائلة ومحرّريها المسرّحين، أشبه ببيت تنقطع الكهرباء كلّ يوم عن واحدة من غرفه. لا نزال نستطيع أن نقرأ نصًّا في السينما، مشغولًا وعارفًا ودقيقًا، لهوفيك حبشيان، أو إحاطة مضيئة لسمير عطاالله، أو رأيًا إشكاليًّا لجهاد الزين، أو رسالة مفيدة من واشنطن لهشام ملحم، أو تعريفًا بوجه من الحياة السياسيّة الإسرائيليّة لرندة حيدر. ونلمس، لدى رموز الأجيال المتعاقبة على الجريدة، كيف استمرّ الجهد والمعنى

يكافحان القلب المحكم، وإن من داخله، وهو ما يصحّ في زملاء وزميلات كثيرين.

لكنّ الانقطاع النسبيّ عن العالم الثقافيّ والمعلوم للشبّان والشابات الأصغر سنّاً، والرهان على «المنوّعات» والإثارة مصدرّاً للخلاص الماليّ، وشبهة العنصريّة في السنوات الأخيرة، لا سيّما حيال اللاجئين السوريين، وقضم تعويضات مستحقّة لزملاء مصروفين، بعضهم أمضى عشرات السنوات بين مكاتب «النهار» ومطابعها... حصيلةٌ تشكّل، في عمومها، مصيراً محزناً جدّاً، ومؤلماً جدّاً، لا «النهار» تستحقّه، ولا لبنان، ولا روايتنا عن أنفسنا من خلال «النهار»، وطبعاً لا تستحقّه الحرّيّة.

«الأنوار» في بيت عمّي

في بيت عمّي كانت «الأنوار»، الصادرة في ١٩٥٩، جريدة البيت. امرأة عمّي، المتشدّدة في ناصريّتها، كانت تمقت «النهار» و«الصفاء» و«الجريدة» وتعتبرها شمعونيّة الهوى. كان يكفيها أن ترى، يوميّاً تقريباً، صورة كبيرة لجمال عبدالناصر على صفحة «الأنوار» الأولى. كافياً كان ذلك كي يجعل يومها سعيداً.

كذلك، كانت «الصياد»، الصادرة في ١٩٥٤، مجلّة البيت الأسبوعيّة. وكثيراً ما كانت شخصيّة «أبو خليل» الكاريكاتوريّة والفولكلوريّة مادّة لكلام يثير التعليق أو الضحك. أمّا «الشبكة»، التي ربّما كانت الأوسع انتشاراً لاهتمامها بأخبار الفنّانين والفنّانات، فلا أذكرها في بيت عمّي.

و«الأنوار» كانت حقّاً صوت الناصريّة الوحيد في لبنان بعد «ثورة

٥٨». مع هذا، فقد احترفت مخاطبة الناصريين القليلي التسيّس والكثيري البراءة، الذين يكفيهم مجد عبدالناصر، «رافع رؤوسنا» و«قاهر الاستعمار»، وكلّ تضخيم يحفّ باسمه بالضرورة. مانشيّتها يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مثلاً، كان: «٦٠٠ مليون صينيّ و٤٠٠ مليون هنديّ يؤيّدون مصر». لقد كانت «الأنوار» جريدة العائلات الناصريّة قياساً بـ «المحرّر» التي أنشأها في وقت لاحق هشام أبو ظهر، فبدت أوثق صلة بالنضاليّة الناصريّة لشبّان صغار أطلّوا على الأحزاب والعقائد. بين هؤلاء الأخيرين مثّلت «حركة القوميّين العرب» الحضور الأقوى (ما حصّ البعثيّين على دعم «الكفاح» و«الأحد» الأسبوعيّة لرياض طه، وكذلك إنشاء «الصحافة» الأسبوعيّة، ثمّ «الأحرار» اليوميّة التي لم تعمّر طويلاً).

سعيد فريجة، الأرثوذكسيّ من رأس المتن والمتباهي بالعصاميّة وبماضٍ جمعه وهو شابّ برياض الصلح، اختلف عن الصيداويّين السنيّين هشام أبو ظهر، وشقيقه وليد. هؤلاء كانت ناصريّتهم جزءاً من التسونامي الواسع الذي جرف سنّة المدن في الخمسينيات ونقلهم إلى مصر الناصريّة. هكذا، وطّد فريجة «الأنوار» و«الصياد» على تقاطع ناصريّ - كويتيّ، إذ عاشت الإمارة الخليجيّة الصغيرة على خوف من العراق، لا سيّما في عهد عبدالكريم قاسم، دفعها إلى الاحتماء بعبدالناصر، وطبعاً بالبريطانيّين. أمّا الشقيقان أبو ظهر فأقاما «المحرّر» على تقاطع ناصريّ - فلسطينيّ قبل أن ينجذبا لاحقاً إلى عراق صدام، فكان بين أبرز نجومها، وإن بدأ شابّين صغيرين في مؤسّسات فريجة، شفيق الحوت الذي ما لبث أن مثّل منظّمة التحرير الفلسطينيّة في بيروت، وغسان كنفاني الكاتب والروائيّ المنتمي إلى «حركة القوميّين العرب» ومحرّر ملحق «فلسطين» الذي أصدرته. كذلك، اختلف فريجة والأخوان أبو ظهر في اختيار الطريق إلى الناصريّة: هو كان مرجعه مصطفى أمين، قبل أن

تكتشف المخابرات المصريّة أنّه «جاسوس»، فيما كان محمّد حسنين هيكّل مرجع الأخوين الصيداويّين.

لكنّ سعيد فريحة الذي خاض الانتخابات النيابيّة في «بيروت الثالثة» ضدّ نسيم مجدلاني ولم يسعفه الحظّ، كانت له اهتمامات «رسميّة» و«نجوميّة» توسّعت المسافة التي تفصله عن متوسّط المناضل الناصريّ. فهو صديق الساسيّين والأغنياء والأمرء العرب، لكنّه أيضًا صديق الفنّانين والفنّانات و«الحسنات»، تؤمّن له مجلّته «الشبكة» رعاية الصداقات هذه وتعزّيزها. وهو، في هذا، كان منحازًا إلى صباح اللبنايّة - المصريّة على فيروز اللبنايّة فحسب، كما أنشأ «فرقة الأنوار» كي ينافس بها فرق آل الرحباني. وفي محفل كهذا، حيث يختلط الجدّ بالمزاح والمبدأ بالغرض والإنجاز بالاستعراض، عدّ فريحة من كبار «ظرفاء» لبنان، بالمعنى الذي كان يُحسب فيه نجيب حنكش «ظريفًا» كبيرًا.

وهذه اتّجاهات عزّزها الأبناء الذين ورثوا أباهم بعد رحيله في ١٩٧٨، مثلما عزّزوا ضمور الساسيّ والجدّيّ في الإمبراطوريّة الصحافيّة الموروثة. هكذا، وفي السبعينيّات والثمانينيّات، وفيما الاستقطاب يتعاظم من دون بوصلة ناصريّة، بات السؤال الفعليّ: لماذا لا تزال «الأنوار» تصدر؟ ذاك أنّ الافتتاحيّة الرصينة لرفيق خوري لم تعد تكفي لحمل امرأة عمّي ومَن يشبهونها على قراءتها.

... عن جوزيف أبو خليل بعد رحيله

تأخّر سداد الدّين لجوزيف أبو خليل الذي غادرنا بعدما تجاوز التسعين. فاللبنانيون اليوم تستهلكهم مسائل لا تتيح أداء العزاء في موعده، أو حتى كتابة القصّة التي تجمع بين رحيل الراحلين الأفراد واحتمالات الرحيل التي تحيق بوطنهم القديم. ولأبو خليل قصّة، وأنا لي قصّة معه ربّما استحقّت أن تُروى.

فإبّان «حرب السنّتين»، كنت يساريّاً أعمل في جريدة «السفير». لكنّني، لغرض السّجال، دأبت بلا انقطاع على قراءة افتتاحيّة «العمل»، الجريدة الناطقة بلسان حزبه. الافتتاحيّة كان عنوانها الجامع «حصاد الأيّام»، وكاتبها كان صاحب اسم مجهول: جوزيف أبو خليل. ما كنت أعرفه عنه هو ما كان يعرفه كلّ شخص آخر: قياديّ في حزب الكتائب، يكتب التصريح اليوميّ لرئيسه بيار الجميل. لكنّ، بينما كان هذا التصريح مُملّاً ووعظيّاً، كانت الافتتاحيّة تتلوّى في مراقصة الحدث المتغيّر، يستوقفها التفصيل الصغير من غير أن تخون اللوحة الكبرى.

هكذا، أثارت افتتاحيّة «العمل»، فيّ وفي بعض مُجايليّ وبعض من يشبهونني سياسيّاً، شعورين متعارضين: التعالي والحسد. أمّا التعالي فمرّدّه إلى أنّنا كنّا مسكونين بالكتابات «النظريّة» الفخيمة للماركسيّين وتلاميذهم والمنشقيّين عنهم، نزدري ذلك التناول «الصحفيّ» الذي نعدّه امتداداً للكلام الشفويّ المتداول، أو «الحكي»، كما ننسبه إلى جيل قديم. وأمّا الحسد فمصدره أنّ تأثير تلك اللغة أكبر بمئات المرّات من تأثير ما نكتب، ظانّين أنّه يواكب «حركة التاريخ». كلام أبو خليل البسيط كان يذهب مباشرة إلى الموضوع، وهو، بقياس المعايير التي تحكم السّجلات الدائرة حينذاك، يسلّح جمهوره بالحجج التي هو في أمسّ الحاجة

إليها. كلامنا، في المقابل، لم يكن معنيًا بمصادقة القراء، دع جانبًا تسليحهم بالحجة. وربما كان أحد مفاتيح الاختلاف ما قاله لي ذات مرة، وكانت معرفتي به توثقت: «إنكم تحاولون كتابة أفكار كثيرة في مقال واحد، كأنكم تريدون القول إنكم تعرفون. المطلوب، في رأيي، كتابة فكرة واحدة في كل مقال، فكرة تبتغي التعريف بالفكرة نفسها، لا بمعرفة صاحبها... هذه جريدة وليست كتابًا».

افتتاحية أبو خليل اليومية لم تكن موقعة، وهذا كان يشبهه بوصفه جنديً الكتائب المجهول، ذاك أن الرجل تفانى في الولاء لما والاه، وكان صوفيًا ذائبًا في محبوبه الكتائب، بل الجميلي أيضًا. فهو من سكّ تعبير «الجميلية» محاولاً، بطموح غير مبرر، تحويل حزبيته إلى مذهب ism، ورسم مؤسسها بيار الجميل صاحب مدرسة تتعدى الحزب ونطاقه. هكذا، كان مستعداً، شأنه شأن كل مؤمن يقيني، أن يسلم صفات فاضلة عن نفسه وينسبها إلى سياسي جميلي ما. يصحّ هذا بالطبع في المؤسس بيار، ولكن أيضًا في نجليه أمين وبشير، ومن بعدهما أحفاده بيار وسامي ونديم. فهؤلاء، على رغم تناقضاتهم الكثيرة والمعلنة، لم يكونوا، في عرف جوزيف أبو خليل، يتناقضون. إنهم محكومون بقدر مسبق يطرد الانقسام عنهم، وباسم عائلي يستحيل ألا يجمع المختلف.

وكان جوزيف، حين تعرّفت إليه، أول كتائبي ألقاه وجهًا لوجه. هذا ما وسّع رؤية الخصم وأنسّنها فأحلّ وجوهاً كثيرة حيث حلّ، من قبل، وجه واحد قبيح. من خصومته، تعلّمت فكرة الخصومة المتمدّنة التي تستبعد التشهير والتخوين وتعلو فوق شكليات الخلاف الدارجة في حياتنا، كالمصافحة والظهور معاً أو تناول الطعام إلى طاولة واحدة. الخصومة هنا رغبة، تنحصر في السياسة، حيث تشوبها الحدة والتشدد، لكنها تتسع للسؤال عن الأحوال الشخصية والعائلية وللکلام في مهنة يفترض أنها تجمعنا.

لقد كان أبو خليل فلاحًا صلبًا من الشوف، مجبولًا بتاريخ الصراع الطائفي ومخاوفه الضاربة في القرن التاسع عشر، ومتلهفًا إلى «تعايش» يسكن تلك المخاوف. بيد أنه كان مسكونًا أيضًا بوصفة وحيدة مستمدة من صورة بسيطة للبنان. وأغلب الظن أن اللبناني الذي كان متحمسًا لـ «استعادته» كـ «عصر ذهبي»، يمتدّ على مرحلتين: من متصرفيّة ١٨٦١ إلى تعطيلها في الحرب العالميّة الأولى، ومن نشأة «لبنان الكبير» في ١٩٢٠ حتى الحرب الأهليّة المصغّرة في ١٩٥٨. أمّا الشهابيّة فظلت التباسه الأكبر، تمامًا كما شكّلت الالتباس الأكبر لحزبه. وفي الأحوال جميعًا، فمن أجل لبنانه ذاك، كان مستعدًا لأن يتوجّه إلى سوريا وإلى إسرائيل، وإلى أيّ مكان يتوهم أن الخلاص يقيم فيه. وهو توهم كثيرًا، بيد أن توازنات القوى الضاغطة هي التي كانت تدفعه إلى التشبّث بحبال من هواء.

وإبان عملي على كتابي «تعريب الكتائب اللبنانيّة»، أواسط الثمانينيّات، أجريت معه مقابلة طويلة تخلّلتها شعور لديه، ظلّت تنكره الكلمات، من أن الماضي مضى. وهو، للمفارقة، بدأ يمضي مع انتخاب بشير الجميل للرئاسة وسخريته من «الصيغة الفريدة» التي تشدّق بها والده، ثمّ مع مقتله والرئاسة البائسة لشقيقه أمين. وبعد تقلّص حزبه إلى فصيل صغير، وانعطاف أبناء كثيرين عنه، أبناء ساهم جوزيف في تربيتهم التي تنصّل منها، فيما تنكّروا هم لها وله، جاءت ثورة تشرين تختم فصلًا طويلًا محزنًا، وبات سؤاله الأثير «أيّ لبنان نريد؟» مطروحًا بصيغ ودلالات تعصى على مُخيّلات الأقدمين.

فلتكن لجوزيف ولزمنه الراحة.

إعلام قديم وإعلام جديد: هل نستطيع أن نتوقع؟

في ١٩٧٤، أسس الزميل طلال سلمان جريدة «السفير» واختار لها شعاراً جذاباً: «صوت الذين لا صوت لهم». قبله بـ ٧٣ سنة، وصف فلاديمير لينين صحيفة «إيسكرا» التي ولدت في ١٩٠٠ بأنها «ليست مجرد دعائيّ جماعيّ ومحرض جماعيّ، بل هي أيضاً منظمّ جماعيّ».

فقط، قبل عقدين، وُضعت تلك الأقوال موضع التنفيذ، لا في موسكو وطبعاً ليس في بيروت. حدث هذا في الولايات المتحدة، مع الإعلام الاجتماعيّ الذي لبّى الوظائف اللينينية جميعاً، فإذا من هو بلا صوت صوت نفسه إلى سواه، وكذلك المصور الذي يعمّم ما يلتقط ويختار من صور وفيديوات.

من دون مال وحزب ومؤسسة، ولكن أيضاً من دون ورق ومطبوعة وقسم تصوير ووكلاء توزيع وطائرات شحن ومسؤولي إدارة ومال، بات أيّ كان يستطيع أن يرسل العالم. وإذا كانت الصحيفة لا تصدر إلاّ عند الفجر، فهو «يُصدر» ما في نفسه حين يشاء. فإذا أخطأ في معلومة أو تأويل، صحّح فوراً أو استدرّك. الجريدة لا تتيح ذلك إلاّ في عدد اليوم التالي على شكل «تصحيح» و«اعتذار».

إذاً، مات الوقت: إنّ «عدد» الإعلام الاجتماعيّ (السوشل ميديا) يُجهّز في أيّ وقت وفي أيّ وقت يُقرأ.

ما لا شكّ فيه أنّ التطوّرات التقنيّة التي أنتجت الإعلام الاجتماعيّ مكسبٌ صافيّ للحرّيّة والمبادرة. واحدنا هو مُشغّل نفسه وسلطة نفسه. عبارة هيغل الشهيرة عن «مطالعة الصحيفة اليومية» بوصفها «صلاة الصباح للإنسان العصريّ»، باتت عبارة أرشيفية وخبراً عن زمن سابق.

والحقيقة الأولى في هذا المجال، أننا أمام تطوّر لا يُردّ، كأننا ما كان رأينا فيه. «إيمرسيز»، كبرى شركات التسويق العالميّة المستقلّة، أجرت استقصاء جاء فيه التالي: في ٢٠١٩، بلغ عدد مَنْ يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعيّ يوميًا، لهذا الغرض أو ذاك، ٣,٢ بليون فرد، أو ٤٢ في المئة من سكّان المعمورة! هؤلاء «يتساوون» هنا في معزل عن اختلاف بلدانهم وألوانهم وأديانهم وطبقاتهم الاجتماعيّة.

مدعوًا بشقيقه التليفون الذكيّ المحمول، حيث تُقرأ كمّيّة هائلة من مجموع الموادّ المقروءة، حقّق الإعلام الجديد انتصارًا كاسحًا على سلفه. الانتصار هذا هو ما سمح لدونالد ترامب أن يسمّي الصحفيّين «أعداء الشعب» ويسمّي صحفهم وتلفزيوناتهم مصدر «الأخبار الزائفة». التحقّق ممّا يرد في تغريداته لم يحلّ دون استمراره، غير هيّاب، فيها.

جاي روزن، الكاتب والناقد الأميركيّ، روى قصّة شيّقة عن بؤس الصحافة القديمة: كان الرئيس الأميركيّ حين يزور الخارج، يصطحب وفدًا من الصحفيّين الأميركيّين، وفي نهاية الزيارة يعقد مؤتمرًا صحفيًا مع الحاكم المضيف. هناك، يوجّه له صحافيّو بلده أسئلة في غاية القسوة تكون بدورها عيّنةً على اشتغال الديمقراطية الأميركيّة، وقد تؤثر كنموذج إيجابيّ في العادات السياسيّة للمضيفين. أخيرًا، حين زار ترامب الصين، لم يُعقد مثل هذا المؤتمر. الصين لم ترغب. أميركا لم تكتثر.

والحال أنّ الانتصار باتت تلمّس نتائجه في عقر دار الإعلام القديم نفسه: صحف كثيرة تستقي اليوم عناوينها وتبوّبها تبعًا لحجم تداولها في الإعلام الاجتماعيّ. وإن كانت المادّة كاذبة أو تشهيريّة، فإنّ على الصحافة التقليديّة أن تنقلها كخبر يستحيل تجنّبه. الأمر أشبه بـ «الغزو» إذًا.

تطوّر في ضخامة الإعلام الاجتماعيّ، لا يقف أثره عند حدّ. في حالة اللغة مثلاً، والعربيّة حصراً، لاحظ المؤرّخ والكاتب اللبنانيّ أحمد بيضون كيف يتولّى التواصل الجديد «جلاء الفصحى عن مناطق المُشافهة». فوسائله أتاحَت «توجّه العموم إلى العموم بلسان العموم»، كما سمحت «باعتتماد العاميّة لغةً مكتوبة لكلام كان يُفترض فيه أن يقال مُشافهةً». وعن هذا، سوف ينجم نوع من التفاعل يكون «مفيداً للغة العربيّة ولعلاقتنا بها».

هذا كلّه لا يعفي من إشكالات يثيرها الإعلام الاجتماعيّ، أولها يتناول وصف «الاجتماعيّ» ذاته. فهو يطاول سهولة التواصل بين الباثّ والمتلقّي والمدى المفتوح لشيوع الكلام. لكنّ علامة استفهام كبرى تلفّ الأحداث التي «تجمعنا» و«نجتمع» حولها وتكون، بالتالي، اجتماعيّة، ذاك أنّ تصنيف أهميّة الأحداث ينبع، والحال هذه، من اعتبارٍ شخصيّ جدّاً تنعدم معه المعايير المشتركة. إنّ «صناعة التاريخ» تغدو هنا سماجة أبويّة بائخة، لا سيّما أنّ معظم الموادّ التي تُتداول لا تقارع القنوات الأصليّة التي يبنّها «الكاتب»، بل تؤيّدُها، أو في أحسن الحالات، تعتمد الحياد تجاهها.

وإذا كان انحسار المادّة التي نقرأها «كلّنا» وناقشها، أكانت جريدة أم مقالة أم نشرة إذاعيّة وتلفزيونيّة، يُضعف النقاش العامّ، فهو يدفعنا أيضاً إلى التساؤل: هل نحن حيال صعود آخر تحقّقه الفرديّة، أم حيال انتكاسة عنوانها تذرّر الأفراد؟ أمانا، بضع ظاهرات شهيرة ومقلقة على تفاوت أحجامها، من ظفّر الشعبيّة إلى «الذئاب المتوحّدة»، فضلاً عمّا يزكّيه التواصل الاجتماعيّ من انكفاء اجتماعيّ، أو من نرجسيّة يتلذّد صاحبها بما يعتبره آخرون اقتحاماً للخصوصيّات.

وهناك، تاليّاً، المسؤوليّة. فحتى لو استبعدنا سوء النية أو الغرض

الحزبي والسياسي، وهو استبعاد مستحيل رغم ادّعاءات الموضوعيّة، تبقى الجوانب الإجرائيّة والعمليّة: فكاتب الصحيفة ومقدّم أخبار التلفزيون مُلزَمَان بمعايير معيّنة، فيما تُعرض مادّتهما على مسؤول تحرير يضبط معلومة غير دقيقة أو ينبّه إلى ما قد يتعارض مع قوانين مرعيّة... وهذا ما لا يفعله فيسبوك أو تويتر، حيث تزول كلّ رقابة بالمعنى الحرفي. الكاذب والتشهيري يمرّان كما يمرّ غيرهما.

وقد يقال أنّ وسائل التحقق من صحّة مادّة التشهير المنشورة تزايدت أيضًا. بيد أنّ المادّة هذه تكون قد فعلت فعلها، أو معظم فعلها، لا سيّما في البيئة الشعبيّة التي يستهويها الكلام السهل من غير أن تُعنى بالتمحيص والمراجعة. فالشعبيّة تكتفي بحجّة شفويّة بسيطة وتنفر من التركيب والتناقض نفورها من الإطالة، أمّا السياسيّ الشعبيّ فيتغلّب على منافسه بإطلاق الأحكام كيفما اتّفق، تاركًا له البراهين «المضجرة». أسوأ من ذلك، تزايد القدرة على إخفاء الأسماء الفعلية للكتّاب في الإعلام الاجتماعيّ. وهذا، وفقًا لما رأيته الكاتبة الأميركيّة ساندرا نيومن، يقرب استخدام وسائل التواصل من استخدام الشعوب البدائيّة الأقنعة التي تُخفي الوجوه وتحرّر المادّة المبتوثة من كلّ اعتبار، بينما تزوّدُها جرعة قوّة سحرية كالتّي يظنّها في نفسه واضع القناع.

يضاف إلى هذا كلّهُ، القانون. فالقوانين لا تزال تلهث للحاق بالإعلام الجديد. بلدانُ كاستراليا وكندا وبريطانيا وسواها تقدّمت في معاقبة أصحاب خطاب الكراهية والإرهاب وفي حماية الصغار من البورنوغرافيا. بلد كالألمانيا فرض عقوبات مشدّدة. وثمة مشكلات لا حصر لها اليوم بين الحكومات الأوروبيّة وأقطاب الإنترنت كـ «غوغل» و«فيسبوك» وسواهما. وبدورهم، بات الأخيرون يفرضون «تنظيمًا ذاتيًا» يتعهّدون التزامه بلا انقطاع، من دون أن يتراجع

مُتَّهِمُوهم بالعشوائية والانتقائية، كما بالتجاوز على الحريّات. وعلى العموم، فالتحرّكات الرسميّة وغير الرسميّة لم تحقّق، رغم ذلك الضجيج، إلّا نجاحات متواضعة يزيد بها تواضعاً المعارضة التي تبديها الصناعات التقنيّة وشركات الميديا وبعض القانونيين، خصوصاً لجهة المساس بالحرّيّة الفرديّة، وبالأخصّ في الولايات المتّحدة.

لقد أعادنا المحلّل الألمانيّ - الأميركيّ ياشكا مونك إلى سنوات قليلة خلّت ظنّ فيها أنّ صعود الإنترنت والإعلام الاجتماعيّ سيؤثّر إيجاباً في الثقافة والنظام السياسيّين. استشهد بلاري دايموند، الكاتب الأميركيّ المتحمّس للديمقراطيّة، الذي كتب عن «تكنولوجيا التحرير» في تلاعّب ضمنيّ على تعبير «لاهوت التحرير». دايموند جادل بأنّ الأدوات الرقميّة الجديدة ستمكّن «المواطنين من نقل الأخبار، وكشف الأفعال الخاطئة، والتعبير عن آرائهم، وتعبئة الاحتجاج، ومراقبة الانتخابات، والتدقيق في أعمال الحكومة، وتعميق المشاركة وتوسيع آفاق الحرّيّة». مقالته التي نُشرت في ٢٠١٠، سريّعاً ما وجدت مصداقها في الثورات العربيّة. خمسة بلدان انفجرت ضدّ حكّامها، ووسائل التواصل حضرت فيها كلّها وإن بتفاوت. تنظيم التجمّعات وفوريّة التقاط صور الاعتداءات وتعميمها وتبادل الآراء، حملت نيكولاس كريستوف على أن يكتب في «نيويورك تايمز» عن «عصابات الحكومات التي تطلق الرصاص» مقابل «مقاومة الشبّان الذين يطلقون التغريدات». نحن إذًا حيال «قوّة التنظيم دون تنظيمات» كما قال عنوان لكتاب متفائل صدر حينذاك. خالد سعيد ووائل غنيم كانا اسمين صارخين في تمثيل هاتين العلاقة والمرحلة.

لكنّ، بينما كانت الثورات تتخبّط في مواجهة القمع الرسميّ والانقسامات الأهليّة، من غير أن يسعفها الإعلام الاجتماعيّ، أو أيّ

إعلام آخر، إذا بدونالد ترامب يصل إلى البيت الأبيض، حاملاً تويتره. تلك كانت الصدمة الكبرى. لقد ضُربنا من بيت أبنينا.

التجارب التي تلاحت، دلّت على أنّ قدرة الشعبويين على استخدام الإعلام الاجتماعي أكبر من قدرة الديمقراطيين وأنجح. في مقالته المذكورة، توقّف ياشكا مونك عند إخفاقات الديمقراطية التمثيلية التي شجّعت الإعلام الاجتماعي وسهّلت استثماره شعبويًا. فـ «التصويت» اليومي، بالـ «لايك» والـ «شير»، يجعل العملية الانتخابية واستجابة المؤسسات لها تبدوان بطيئتين ومترهلّتين، ومعتقدتين أيضًا. ثم إنّ الديمقراطية كانت تلهب المخيلات حين كانت الأنظمة المطلقة لا تزال طرية في الذاكرة، وكان تهديدها لا يزال قائمًا. هذا زال، أقلّه في المجتمعات الغربية. كذلك، زاد التجزؤ على إعاقات الديمقراطية ونواقصها، كمجلس اللوردات البريطاني، أو دور المال المتعاضم في سائر الديمقراطيات، فيما تراجع الخوف على تأثرها هي نفسها بذلك. فوق هذا، إذا كانت إحدى صعوبات الرجوع إلى الديمقراطية الأثينية المباشرة أنّ الناخبين اليوم لن يجتازوا ٥٠٠ ميل كي ينتخبوا، ولن يجدوا آغورا يجتمعون كلّهم فيها، حسبما قال مرّة جون أدامز أحد «الآباء المؤسسين» لأميركا، فإنّ الإعلام الاجتماعي يوفّر الساحة الافتراضية التي تُغني عن الساحة المادية. إذًا، فلتكن ديمقراطية مباشرة بأدوات أخرى.

لقائل أن يقول إنّ الإعلام الاجتماعي، الذي تفوّق الشعبويون في استخدامه، قابل للاستخدام في اتجاه آخر يعزّز الديمقراطية. فهو بذاته ليس صاحب هويّة مغلقة ومطلقة، إلّا أنّ استخدامه البديل مرهون بتحوّلات تقع خارجه، في السياسة والاقتصاد والثقافة، وتنعكس تاليًا عليه. والسؤال الأكبر هنا: هل يمكن جعل الحياة السياسية نفسها أسرع استجابةً لمطالب الناس وأعرض نطاقًا في

تمثيلهم، خصوصًا متى آلت تجارب الحكّام الشعبويّين إلى فشل واضح؟ والسؤال هذا يلد سؤالًا آخر: كيف يمكن ذلك في ظلّ فقدان الدولة الكثير من وظائفها الاقتصاديّة والخدميّة التي تربط بها مواطنيها وتؤثّر فيهم؟

في العالم العربيّ، سبق أن رأينا كيف تتوازي مراحل تاريخيّة كبرى مع تطوّرات إعلاميّة كبرى: الراديو واكب الاستقلالات، والترانزيستور رافق الناصريّة والانقلابات، والتلفزيون كان توأم الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى، ثمّ حرب تحرير الكويت، والصحون اللاقطة لازمت فقدان الأنظمة غير الديمقراطيّة وإعلامها كلّ صدقيّة. لكنّ اجتياح الإعلام الاجتماعيّ يبدو جزءًا من اجتياح «الجديد» الغامض والمتناقض الذي تنتجه التقنيّة والاجتماع معًا، على الأصعدة جميعًا وبسرعة وكثرة لا سابق لهما في التاريخ كلّه. إنهما السرعة والكثرة اللتان أقلقنا الشاعر اللبناني حسن العبدالله، فدعا ساخرًا إلى «إغلاق باب الاجتهاد» في هذه الابتكارات الجديدة. ومن يدري، فربّما لم يتبقّ لنا حيال هذا التعادل الذي يصعب الحسم فيه، ويصعب علينا نحن خصوصًا، إلّا الاعتصام بعقيدة «والله أعلم».

مِمَّا عَشْتُهُ أَوْ عَرَفْتُهُ

الانتخابات اللبنانية في تجربة بيتية

كلّما اقتربت انتخابات نيابية، أو شاعت في صدها التكهّنات، زارتني أيام قديمة ومحزنة. فقد عشت الانتخابات من قرب بين دورة ١٩٥٧، وكان لي من العمر ٦ سنوات، ودورة ١٩٦٨، وكان لي منه ١٧ سنة. كلّ واحدة منها بدأت لعباً وانتهت بكاءً. التوقّعات ترتفع، تزيدها الأجواء الاحتفالية ارتفاعاً. تظهر النتائج فنسقط من مكان شاهق.

وخالي كان يهوى خوضها على نحو لا تردعه عنه الهزائم. لقد ترشّح في ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ (ولم أكن حينذاك في لبنان)، ورسب فيها جميعاً، منفرداً وعضواً في لائحة أو على رأس لائحة. مرّة ضدّ «الإقطاع» ومرّة بالتحالف معه. مرّة بعباءة ناصرية ومرّة ضدّ نفوذها. وأظنّ أنّه لو لم يُقتل في ١٩٧٤، لخاض المزيد منها ولرسب فيها. وراء ذلك، كان السبب الأبرز بسيطاً: إنّهُ مرشّح «مسلم» يسعى لتمثيل الروم الأرثوذكس. وهذا، في نظام طائفيّ محكم وعميق، وصفة للخسارة على الطرفين.

العطلة الطويلة والعنف القليل... أمّا أنا، فانتخاباتي كان أولها العطلة، ذاك أنّ انشغال الأهل بها يشغلهم عني، فلا يعودون يعرفون ما إذا كنت أذهب إلى المدرسة أم لا. وبما أنّ الحملة

الانتخابية تستغرق أسابيع، بمهرجاناتها وزيارات القرى العكارية الكثيرة في مواكب تضم عشرات السيارات، كنت أرفل طويلاً بنعمة الغياب عن المدرسة. العلم نور؟ ربّما. لكنّ الجهل بدا أنور.

في تلك الغضون، تُستعرض الحماسات في عرس مفتوح، ومعها تُستعرض الحزازات: فهذا «لا يحلب صافياً معنا»، وذاك «خائن» ولو كان جازاً. وحين يتبين أنّ ثمة «بروتوس» بيننا، يروح الهجاؤون يتبارون: واحد يقول إنّه «كشفه من زمان ولم ييح بالأمر كرمى لأهله»، وآخر يقول إنّ عائلته «لثيمة من أصلها» ويستشهد بأخبار تُنسب إلى جدّه. أمّا لعب الاحتفال فبعضها زمامير ترفع معنوياتنا وتستفزّ الخصوم، وبعضها هتافات مسجّعة؛ لكنّ أشدها حميمية تلك الصور الملونة لخالتي التي تتكوّم في غرف البيت قبل أن يتولّى «الشباب» تعليق بعضها على جدران القرية وإرسال بعضها إلى قرى مجاورة. وحتى اليوم، لا تزال رائحة ورقها تقيم في جزء صغير من أنفي الكبير.

لكنّ، لئن خلت الانتخابات من العنف، فالقليل من هذا العنف كان يحصل إبان تعليق الصور، حيث تحتلّ مساحات لا يُسأل أصحابها عن رغبتهم، فيروحون يردّون الاعتداء عن انتهاك مجالهم الحميم، أو تحتلّ جدراناً عامّة للبلدية فيستنفر الخصوم من أهل البلدية نفسها كي لا يُحسبوا تابعين لمن يكرهون.

وكان للانتخابات اقتصادها بالطبع، وإن كان أشدّ أوجهها سرّيةً، لا تصل أخباره إلّا عبر تنصّت الصغار على أهلهم، أو من خلال زلّة زلتها ألسنة الكبار. فهناك أكلاف اللائحة، ما يعني توفير المبلغ الذي يطلبه «القطب» رشوةً له، وهناك أكلاف السيارات التي يتشكّل منها الموكب، وكذلك الولائم التي لا بدّ أن تولّم اللائحة وجمهورها

المتنقل. ولم يخلُ الأمر من مبالغٍ صغرى تُدسّ في جيب «فقير» له «دالة» على أصوات أقارب وجيران كثيرين.

١٩٥٧ علاقتي بالانتخابات تبدأ في ١٩٥٧. عامذاك، ولم يكن خالي قد بلغ الثلاثين، خاضها في عكّار مرشّحاً عن مقعد الأرثوذكس. قبل عامين، كان قد عاد من واشنطن، حاملاً شهادة دكتوراه في الحقوق، بعد تخرّجه في دمشق، فأقام مكتبه للمحاماة في طرابلس وبدأ مُصرّاً إصراراً حديديّاً على «خدمة الشعب». جدّي وباقي الأقارب لم يستطيعوا إقناعه بالتوقّف عن «خدمة الشعب»، وبأنّ الشعب يستطيع أن يتدبّر أمره بنفسه. نصحوه بأن يقيم مكتبه في بيروت، وأن يحاول الحصول على تمثيل بعض الوكالات التجاريّة، لكنّه لم يعبأ.

يومذاك، كان الأرثوذكس في عكّار يتمثّلون بنائب من أربعة، أمّا الثلاثة الآخرون فمارونيّ وسنّيّان أحدهما زعيم المنطقة التقليديّ، ذاك أنّ الزعامة انقسمت بين «قطبين» هما رئيسا اللاتحتين المتنافستين: سليمان العلي وبشير العثمان الذي خلف محمّد العبّود في الزعامة، والثلاثة ينتمون إلى عشيرة آل المرعبيّ ذات الأصول الكرديّة. يومذاك، كان بعض العكّاريّين حين يقارنون العلي بالعثمان يقولون إنّ الثاني «آدميّ وما بيأذي» فيما الأوّل «مجرم»، ما يحملهم على التصويت له من غير تردّد.

وبدورهم، توزّع الأرثوذكس على حزبيّتين، واحدة توالي رؤوف حتّا، والأخرى توالي يعقوب الصراف. والمذكوران يمثّلان عائلتين كبيرين في قريتهما اللتين عدّتا من أكبر قرى عكّار: رحبة ومنيارة.

لقد صدرا عن أسرتين مالكتين للأرض، والأرجح أنّ أموال الهجرة ما أتاح ذلك لحنا، فيما الوظيفة الإداريّة في عهد الانتداب وفقرتها

للصرّاف. لكنّ رؤوف كان أميًّا، ارتبطت باسمه دعاية ربّما نُسبت إلى زملاء آخرين له حلّوا نوابًا في برلمانات الخمسينيّات ولم يفوقوه علمًا أو ذكاء. فقد شاع أنّه كان يغفو في جلسات البرلمان فلا يُسمع صوته إلّا حين يحتجّ، لأنّ الشمس المتسلّلة من النافذة يشتدّ وهجها عليه: «أزيحوا الستارة في ذاك الاتجاه، لا في هذا»، كان يصرخ متذمّرًا.

الصرّاف، في المقابل، كان طبييًّا. لكنّ، لم يُعرف عنه الكثير. أبرز صفاته التي تردّدت شعبيًّا أنّه «مع الدولة»، لكنّه في أواخر العهد الشمعونيّ، لم يعد «مع الدولة» لأنّ «الدولة» لم تعد «معه». فهو لا يستسيخ التطرّف المنسوب إلى كميل شمعون، لإدراكه أنّ أكثرية المقترعين في عكّار سنّة يعارضونه. وهذا فضلًا عن أنّ خصمه رؤوف حنا كان مقرّبًا جدًّا من الرئيس الراحل. هكذا، انضمّ الصرّاف إلى «أنصار السلم» وبات الشيوعيّون يحسبونه صديقًا ويصفّونه، بطريقتهم، «شخصيّة ديمقراطيّة». وكان الراجح عنه أنّه يملك «الشرعيّة الطائفيّة»، لأنّ مطران الأرثوذكس يؤيّد ظالمًا أو مظلومًا، وأنّه «قصير اللسان» لا يهاجم أحدًا في القرية أو المنطقة أو لبنان. مع هذا، كان الصرّاف في بعض مجالسه القرويّة يهاجم «الحلف الأطلسيّ»، فيتأكّد الشيوعيّون، وهم كثيرون نسبيًّا بين الروم، أنّهم وضعوا ثقتهم في أيّد أمانة، ويصوّتون له بحماسة.

أفراد عائلة الصرّاف كانوا يوصفون بمهارة استثنائيّة في استمالة الخصوم أو تحييدهم. فكان يُقال إنّهم حين يسمعون الشتيمة توجّه إليهم يتظاهرون بالطرش. وعلى عكس خالي الذي كان لسانه يلعلع في الاتجاهات كلّها، نُسب إلى الصرّاف وعائلته أنّهم ممّن يجيدون السياسة، تبعًا لقدرتهم على إخفاء آرائهم وانفعالاتهم. فهم، بسبب أسنتهم، يحولّون أعداءهم أصدقاء، فيما نحن، وفقًا لأحد أقاربنا

«الواقعيين»، نحوّل الأصدقاء أعداءً بسبب لسان خالي المدعوم
بالسنتنا النشطة.

لقد كان سلوكهم أرثوذكسيًا نموذجيًا في منطقة لا يزيد أرثوذكسها
عن ربع السكّان، يُرضون الجميع، مَسوقين بحدّة إحساسهم بالعدد
وتوازناته. أمّا خالي، فعمل وفق فلسفة أخرى: صحيح أنّ قريته
بينو أصغر من قريتي رحبة ومنيارة، فيما عائلته نفسها من أصغر
عائلات بينو، بحيث إنّ الذين كانوا يؤيّدونه في القرية لم يتجاوزوا
ثلث سكّانها. مع ذلك، كان يتصرّف كما لو أنّه يملك قوّة تعادل
قوّة أيّ زعيم مسلم، الأمر الذي عاد جزئيًا إلى تضخّم في الأناء،
وجزئيًا إلى نزعته العروبيّة المناهضة لشمعون. هكذا، لم يتصرّف
تصرّف المسيحيّ الذمّي المطّالب بإرضاء القطب المسلم في كلّ
شيء. عبدالناصر كان قطبه الضمنيّ الأعلى.

اللوائح الثلاث... على أيّة حال، تشكّلت لوائح ثلاث في
عكّار عام ١٩٥٧. الأولى، التي أسماها الناس «لائحة الدولة» وفازت،
كان على رأسها بشير العثمان وضمت عبدالكريم القدّور ورؤوف
حنّا وميشال الزاهر. لقد وُصف الأربعة الفائزون بالشمعونية. أمّا
اللائحة الثانية فضمت جود الإبراهيم وعبدالكريم مراد ويعقوب
الصرّاف وألبير الحاج، ممّن لم يكونوا مناهضين لشمعون، إلّا
أنّ الأخير فضّل اعتماد اللائحة الأولى لأنّ أعضائها، خصوصًا حنّا
والزاهر، مجاهرون في شمعونيتهم. وبدورها، فاللائحة الثالثة التي
كان في عدادها خالي، عانت نقط ضعف أساسيّة: رئيسها المفترض
سليمان العلي موضوع رهن الإقامة الجبريّة في «فندق ريجنت»
في بيروت، حيث جريدة «النهار» اليوم، ذاك أنّ العلي وشقيقه
مالك حُكما بالتحريض على اغتيال الزعيم العكّاريّ المنافس محمّد

العَبُود. وبالفعل، ففي صيف ١٩٥٣، اغتيل العبّود أمام مدخل القصر الجمهوري.

وعلى رغم العلاقة الوثيقة بين العلي وشمعون، كان من المُحرج تجاهل ما فعله الأول، فأُنزلت به عقوبة مخفّفة، ما ألجأ عائلته إلى ترشيح الأخ الثالث، ناصر. لكنّ الشيء الوحيد الذي عُرِف به الأخير أنّه يفرق شَعْره في منتصف رأسه، ما لم يكن مألوفًا بتاتًا. أمّا حين يتحدّث، فيغمزه رجل مسنّ، كلّفه سليمان الوصاية على أخيه الأصغر، بأن يصمت. وبدورهم، كان الثلاثة الآخرون علي عبدالكريم وميشال عبّود وخالي.

والحال أنّ المرشّحين السنّة السنّة على اللوائح الثلاث كانوا ملاكي أراضٍ، خمسة منهم من المراعبة الذين شكّلوا ثلث مجموع السنّة العكّاريين، فيما السادس، عبدالكريم مراد، ينتمي إلى البيت الوحيد في عكّار الذي لُقّب بالكويّة من دون أن يكون مربعيًا. وإذ انقسم المرشّحون الأرثوذكس الثلاثة إلى مَلَاك أراضٍ وطبيب ومحامٍ، فالموارنة الثلاثة كانوا طبيبًا ومحاميًا ومَلَاكًا. هكذا، عبّرت خريطة التمثيل الاجتماعي عن واقع الطوائف، حيث تُرك ثلثا السنّة من فلاحين ومزارعين مقصّيين تمامًا عن السياسة.

ولأنّ سليمان العلي كان رهن الإقامة الجبريّة، أُتيح لخالي، العضو في لائحة «بيت العلي»، أن يتمادى في مناهضته شمعون، علمًا أنّ أسبابه لا صلة لها بمشكلة الأخير مع العلي.

لكنّ الخال ذهب أبعد: فقد راح يهاجم «الإقطاع» بضراوة، ويردّد أنّ «الأرض لمن يفلحها». ولتأثّره بأصداء صينيّة بعيدة، وبأكرم الحوراني وتجربته في ريف حماة، أصدر كُرّاسًا صغيرًا أرادده، على عكس المؤلف، برنامجًا انتخابيًا. لقد حصّ برنامجُه على توزيع ملكيّات الأرض الكبرى على الفلاحين. لكنّ، حين كان يسأله أحد

النبهاء القليلين عن عضويّته في «لائحة بيت العلي»، وهم أكبر «الإقطاعيين»، كان يخرج بفتوى لا تُقنع إلا الضالعين في ريفيّة ذلك الزمن: البكوات «أوادم» و«زعران، وآل العلي «أوادم».

ولم يكن البرنامج الانتخابي الجديد الوحيد في انتخابات ١٩٥٧، ذاك أنّ الخال، واسمه خالد، كتب في أسفل صورته بيتي شعر لعمر أبو ريشة ينحاز فيهما إلى خالد بن الوليد في نزاعه مع عمر بن الخطّاب:

لا تقل ذلّتِ الرجولة يا خالدُ واستسلمتُ إلى الخذلانِ
إنّما قادة القطيع إلى المرعى رعاة جريحة الوجدانِ

أمّا أنا الذي حفظت البيتين، فكانت مهمّتي الانتخابيّة أن ألقيهما كلّما رأيت عشرة أشخاص متجمّعين. واليوم، لا أشكّ في أنّ كثيرين ممّن عبّروا عن استحسانهم، كانوا في سرّهم يستهجنون ثقل الدم الذي انطوى عليه ذلك الولد المتبجّح الذي كنّته.

ما كان ممتعاً، هو الهتافات المسجّعة التي كان يهتفها أنصار المرشّحين، بلهجة عكّاريّة حادّة تطحن الألف وتحوله واوًا. فالذين يهتفون لخالي، مثلاً، كانوا يقولون:

خولد بيك لا تهتمّ | عندك زلم بتشرب دمّ
وكان الأكثر تفاؤلاً بينهم يهتفون:
خولد بيك خولد بيك | والنيّابي لعينيك

١٩٥٨-١٩٦٠ لكنّ، قبل أن تمرّ سنة على الانتخابات التي عُرفت بتزويرها، اندلعت التظاهرات التي سبقت حرب ١٩٥٨ الأهليّة. خالي الذي حُكم بالإعدام وفرّ إلى سوريا، أقام في حمص، ومنها راح

يرسل أسلحة إلى عكَّار أو يستقبل فيها شبَّانًا عكَّاريين يقصدونه عَزَلًا ويعودون مسلَّحين. هكذا، صرنا نتعَثَّر بالرصاص في ممرَّات بيت جدِّي، ولم يكن من غير العاديِّ أن يلمَّ واحدنا «مشط رصاص» عن الأرض ليضعه في مكان أعلى. لكنَّ المدهش أنَّ بعض السلاح والرصاص المرسلين كانا يصبَّان في خزائن بيت العلي المناوئين لـ «الثورة».

هذا السلوك لم يُفهم سببه إلَّا بعد عامين. ففي ١٩٦٠، وكانت «الثورة» انتهت فيما انتُخب فؤاد شهاب رئيسًا، أُجريت انتخابات عامَّة أخرى. وقد بدا يومذاك أنَّ خالي سيكون عضوًا في لائحة العلي الذي طالت حيرته وتردَّده بين اختياره واختيار الصرَّاف. فالخال زوَّده بالسلاح قبل عامين، واكتسب شعبيةً معتبرة بين المسلمين بسبب دوره في «الثورة»، كما بسبب صورة وُزِّعت تظهره وهو يصافح جمال عبدالناصر في دمشق. لكنَّ، إذا كانت الشهابية تهضم عروبياً في منطقة غير حدودية، فهي لا تهضمه في منطقة تبعد أميالاً من سوريا، فكيف إذا كان مسيحياً.

لقد أدرك العلي أنَّ اصطحاب الصرَّاف على لائحته يؤمِّن له «عطف الدولة» الذي يخسره باصطحاب خالي. هكذا، ضُمَّت اللائحة، فضلاً عنه وعن الصرَّاف، علي عبدالكريم ورشدي فخر الذي كان ضابطاً سابقاً تجمعته صداقة متينة بقائد الجيش الذي كانه شهاب. أمَّا اللائحة المقابلة التي شكَّلتها بشير العثمان فضُمَّت بهيج القدَّور ورؤوف حنا وميشال الضاهر. وبدوره، خاض الخال الانتخابات منفرداً.

ومن دون أن تردعها، هذه المرَّة، أيَّة عضويَّة في لائحة يرأسها «إقطاعي»، انطلقت الحملة على «الإقطاع». وإلى الحملة، كان يتواصل، في القرى المسلمة، دون المسيحية، التذكير بأمجاد «ثورة ٥٨» والشراسة، من موقعين مختلفين، فيها.

على أنَّ البهجة لم تطل. فما كادت تنقضي ساعتان على بدء الاقتراع، حتى أعلن المرشّحون جميعاً، ما خلا لائحة العلي، مقاطعة الانتخابات. لقد طالبوا مؤيِّديهم بالامتناع عن التصويت احتجاجاً على ما يمارسه «المكتب الثاني» من تزوير لمصلحة «سليمان بيك» ولائحته.

يومذاك، تداول بعض العكَّاريين قصصاً شتّى عن طائرات هليكوبتر، وكانت الكلمة جديدة على أسماعنا، تنقل الصناديق من القرى النائية إلى حلبا، مركز القضاء، كي تُفرَز الأصوات فيها. أمّا العبارة الذائعة، فهي أنَّ ناقلي الصناديق من العسكريين كانوا يُتلفون كل ورقة إن لم تكن تحمل أسماء العلي ولائحته.

وبالفعل، حلَّ الأخيرون في البرلمان الشهابيَّ الأول، فيما تولى سليمان العلي وزارة الاقتصاد في الحكومة الموسَّعة التي شكَّلتها صائب سلام. لكنَّ القطب العكَّاريَّ ما لبث أن انضمَّ إلى المعارضة، ما أفقده حظوة الشهابية وأجهزتها. هكذا، استُعيد الغزل بينه وبين خالي الذي أطلَّ عليه عام ١٩٦٣ إطلالة مشرقة. ففيه، استولى البعثيون على السلطة في سوريا وشكَّل صلاح الدين البيطار حكومة ضمَّت عدداً من أصدقائه وزملاء صفّه أيام الدراسة في دمشق. ولمّا كان قد انحاز إلى البعث بعد انفجار خلافه مع الناصرية، حليفة الشهابية، باتت مساحة التلاقي مع العلي أوسع وأعرض.

في تلك الأثناء، اعتُقِل ضابط سوريّ اسمه جلال مرهج، اتَّهمته الدولة اللبنانية بأنّه تسلَّل للقيام بأعمال تخريبية في لبنان. ووفقاً للاتِّهام، كان شريكه في هذه الأعمال قحطان حمادة، السياسيّ الشوفيّ المقرب من كميل شمعون، والذي حلَّ إِبَّان عهده، في انتخابات ١٩٥٧، في المقعد الذي حُرِم منه كمال جنبلاط.

وإذ تولى الخال الدفاع عن مرهج واتَّهام «المكتب الثاني» الشهابي

والسفارة المصريّة في بيروت باختلاق المسألة، ضاقت المسافة التي تفصله عن شمعون، وبات ممكناً طي صفحة الـ ٥٨ وخصومتها. وبتأثير سليمان العلي ومحسن سليم، النائب المعارض يومذاك عن دائرة بيروت الثانية، والمحامي البارز الذي كان خالي يعتبره زميلاً وصديقاً كبيراً، بات يحضر اجتماعات المعارضة التي يتصدّرها شمعون. وقد فهمت لاحقاً أنّ دمشق كانت مرخّبة بهذه الخطوة يخطوها «صديق الحزب»، وتمعّلة في قيام صديقه عبدالمجيد الرافعي بمثلها. فالأخير حزبيّ، لقاءه المعلن بشمعون لا بدّ أن يستخدمه الناصريّون للتشهير بالبعث ونظامه الجديد.

١٩٦٤ في ذلك المناخ، أجريت انتخابات ١٩٦٤ التي قرّر فيها شهاب سحق المعارضة المسيحيّة التي بات العلي محسوباً عليها. وبالجزريّة نفسها التي اعتمدها شمعون في سحقه المعارضة المسلمة في ١٩٥٧، حين رُسب صائب سلام وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط، رُسب كميل شمعون وريمون إدّه.

أمّا في عكّار فتشكّلت ثلاث لوائح، أولاها، وهي التي فازت، ضمّت بشير العثمان وبهيّج القدّور ويعقوب الصرّاف وفخر فخر الذي حلّ محلّ أخيه المتوفّى رشدي. وبدورها، ضمّت الثانية، إلى العلي وخالي، كلّاً من علي عبدالكريم والمحامي مخايل الضاهر، فيما ترشّح، في اللائحة الثالثة، محمّد الأسعد، قريب الراحل محمّد العبّود، وجود الإبراهيم ورؤوف حنا وميشال الضاهر.

أمّا التمثيل الاجتماعيّ فلم يتغيّر عمّا كان، ذاك أنّ المرشّحين الستّة من السنّة مراعبة وملاكو أراضٍ، فيما تتزيّن كلّ واحدة من اللوائح بمحام أو طبيب مسيحيّ، أو ثريّ جنى ثروته في المهجر، كرؤوف حنا وميشال الضاهر.

لكنّ لائحة العلي ضمّت محاميين كلّ منهما مشكلة، حتى قيل أنّ معرفة العلي المسبقة بأنّ شهاب لن يسمح بفوزه هي التي حملته على هذا الضرب الانتحاريّ باصطحابه هذين المحاميين. فالخال كان متهمًا بالبعثيّة، وكان غالبًا ما يُدكّر بدفاعه عن جلال مرهج وكثرة تردّده على دمشق، فيما اتُّهم مخايل الزاهر بالقوميّة السوريّة لدفاعه عن فؤاد عوض، أحد الضباط الثلاثة الذين نفّذوا محاولة الانقلاب القوميّ في ليلة رأس السنة ١٩٦١-١٩٦٢. ولتأكيد الإصرار على إسقاط لائحة العلي، شاعت رواية تفيد بأنّ «المكتب الثاني» هو الذي شكّل اللائحة الثالثة كلائحة «تفطيس»، تنتزع من لائحة العلي أصواتًا «تفطّسها» وتفضي إلى فوز لائحة العثمان.

لكنّ، إبّان الحملة الانتخابيّة، وفي يوم استضافة اللائحة في بيتنا في بينو، وجدتُ خالي يجذبني من يدي إلى الغرفة التي عُزل فيها العلي وأفراد اللائحة عن الجمهور المحتشد في الخارج. لقد أراد أن يُسمعه من خلالي - أنا ابن الثالثة عشرة الذي لا يؤاخَذ على كلامه - شيئًا لا يسعه هو نفسه أن يقوله مباشرة. وحين أصبحت وجهًا لوجه أمام البيك، طلب منّي الخال أن أتلو قصيدة عن «الإقطاع»، فألقيت قصيدة لسليمان العيسى تتوعّده بمزابل التاريخ. لقد صَفَّقوا، وضحكوا لي وضحكوا عليّ في الوقت عينه، ثمّ ناداني البيك وقبّل خدّي، فيما قال خالي، هارًا رأسه هزّة توحى بمعانٍ متضاربة: «يا عمّي، كيف طالع هالجيل!»، طالبًا منّي أن أغادر الغرفة.

١٩٦٨ لم تلبث العلاقة بين العلي والخال أن تردّت بعد انتخابات ١٩٦٤. فنهاية العهد الشهابيّ واختيار شارل حلو رئيسًا، جعل البيك العكّاريّ يعتدل، ذاك أنّ معارضي الشهابيّة بدأوا يراهنون على انزياح

بطيء عنها يُحدثه الرئيس الجديد. ورهانهم كان في محله، إذ حلت في تلك الغضون هزيمة الناصرية في ١٩٦٧، وتسلم سليمان فرنجية وزارة الداخلية التي أجرت الانتخابات بعد عام، مسجلة الفوز الساحق لـ «الحلف الثلاثي» في الجبل.

أما خالي فاختلفت حساباته، ذاك أن دمشق، خصوصاً بعد انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦، راحت تتطرق أكثر فأكثر. لقد صار تحالفه كمّتهم بالبعثية مع «البيك الشمعوني» سليمان العلي موضع استبعاد الطرفين، وهو ما راحت الأيام تخصب العداوة التي فيه. هكذا، خيشت الانتخابات بلوائح ثلاث، اثنتان منها ترأسهما البيكان التقليديان، العلي والعثمان. بيد أن الأول لم ينجح في أن يحقق، في عكار، ما حققه زملاؤه في جبل لبنان. هكذا، رسب العلي، ومعه على لائحته، جود الإبراهيم ورؤوف حنا ومخايل الزاهر، فيما فاز العثمان، مصحوباً ببهيج القدور ويعقوب الصراف وفخر فخر. أما اللائحة الثالثة فضمت إلى خالي بيكين ثانويين هما عبدالكريم مراد ومحمد عبدالكريم، والماروني ميشال الزاهر. يومذاك، قال ليف آل العلي أن هذه الأخيرة هي «لائحة التفطيس» التي اعتمدها «مكتب ثانٍ» يترشح.

في تلك الانتخابات، ذبح العم نسيم ديكاً داخل سيّارته «التونس»، وراح يجوب القرى المسلمة والمسيحية، فيقول في الأولى إن «جماعة العلي ذبحوا شيخاً في سيّارته، وهذا دمه»، ثم يقول في القرى الثانية أن الجماعة نفسها ذبحت كاهناً. ولئن لم تتسبب حملة العم نسيم في أي تحول نوعي في نتائج الانتخابات، وكان هذا شهادة لمصلحة الوعي والحصافة، فإن ما لم يكن كذلك إقدام أحمد على التلويح بعصاه حين التقى موكب اللائحتين المتخاصمتين في طريق ضيق من طرقات بلدة عكارية نائية. في تلك اللحظة، وقعت على

أحمد عين الخال، فطلب منه بحدّة وعصبية أن يرمي عصاه وألا يضرب بها أحداً ممّن تطلّ رؤوسهم من سيّارات الموكب الآخر. لكنّ أحمد الذي يؤمن بأنّ العصا التي تُرفع ينبغي أن تُستعمل، شاء، منعاً للعار، أن يخطب بها رأس أخيه. يومذاك، نُقل أخوه إلى المستشفى، ومنه إلى المصحّ، وبعد ذلك انقطعت أخباره.

إلى الدم... في مقابل ما كان يحصل في دمشق، أواخر السّتينيات، بدأ أغنياء بيروتيون ومقيمون في بيروت يستثمرون في سهل عكّار. وهم استثمروا بوسائل أرقى من التي كانت سائدة ومتوارثة جيلاً عن جيل وأحدث. هكذا، راحت تتجمّع علامات تصدّع اجتماعي وتذمّرات فلاحية وجدت في البكوات المحلّيين أعداءها المباشرين. وما بين ١٩٦٩ و١٩٧١ كان خالي محامي الفلاحين، كما بات مكتبه في طرابلس خلية نحل لمطالبهم. قضيةٌ محقّة أخرى ومتفجرة أيضاً تولّى الدفاع عنها آنذاك، هي تجنيس «عرب وادي خالد» الذين لم تؤدّ إقامتهم المديدة في «الوادي» إلى منحهم الجنسية اللبنانية.

لكنّ طرائق الدفاع عمّا هو مُحقّق ليست بالضرورة مُحقّة دوماً. فآنذاك، كانت الأسلحة التي يهرّبها «الشباب» من سوريا تتكدّس في القبو الواسع وراء مطبخ بيت جدّي. وكانت «دبّابات صلاح جديد»، كما كان البعض يسمّونها، تخترق الحدود اللبنانية بإيقاع أسبوعيّ تهتف له أرواحنا لأنّها «تخيف حكامنا» و«تهدّد البكوات». وتحت طبقات الضجيج، كانت تتردّد ثرثرات تفيد بأنّ حركة «فتح» الفلسطينية تسلّح «الإقطاعيين» السنّة، فيما «الصاعقة» السورية تسلّح فلاح السهل، لا سيّما العلويين المقيمين فيه والمهاجرين حديثاً إليه.

في هذه الأجواء الحادّة والمحتقنة، أجريت انتخابات ١٩٧٢ التي

لم أشهدّها. بيد أنّ أخبارها كانت تصلني تفصيلاً تفصيلاً، ليس لسبب بيتيّ فحسب، بل أيضًا لأنني كنت أسمي نفسي «ماركسيًا لينينيًا» معنيًا بالأمر، وحين كنت أسأل عن علاقتي بخالي كنت أقول متفاحًا إنها «تأييد نقدي»، ذاك أنّه، وفقًا للغة ذلك الزمن، «بورجوازيّ صغير» بجميع المثالب التي حملتها الماركسيّة لحاملي هذه التسمية. إلّا أنّه، مع هذا، خاض مغامرة وكسر مألوفاً.

ففي تلك الانتخابات، ترك كلّ من العلي والعثمان مقعد الروم الأرثوذكس شاغراً على لائحتهما. أمّا السبب فإنّ سليمان فرنجيّة، الذي فاز برئاسة الجمهوريّة قبل عامين، رشّح صهره المهاجر عبدالله الراسي للمقعد الأرثوذكسيّ في عكّار. وإرضاءً للرئيس، تشاركت اللائحتان المتنافستان في ترشيح الصهر الذي أجمع عليه البيكان. ردّاً على ذلك، لم يكتف الخال بالترشّح، بل شكّل لائحة ضمت، أوّل مرّة في تاريخ عكّار، مرشّحين سنيّين هما موظّفان بسيطان في التعليم وفي وزارة الزراعة، استقالا من عملهما كي يخوضا المعركة. أهمّ من ذلك أنّ هذين الشريكين، محمّد أحمد البعريني ومعن ملحم، لم يكونا مرعبيّين، فيما ترشّح النقيب فؤاد عوض، صاحب الانقلاب السنيّ، عن المقعد المارونيّ.

في تلك الانتخابات، كان التذكير بـ «ثورة الفلاحين» في سهل عكّار قويّاً ويوميّاً، وما كادت تنتهي الانتخابات التي فازت فيها لائحة العلي، كما فاز الراسي بأصوات لائحتين، حتى بدأ الاقتراع بالرصاص: على مقربة منّا، في طرابلس، أقام المدعوّ أحمد القدّور، مدعوماً من «حركة فتح» ما سُمّي «دولة المطلوبين» في أسواق المدينة، وتلاحقت اغتالات ومحاولات اغتيال، توجّها مصرع الخال في واحد من أيّام ١٩٧٤. آنذاك، كانت الانتخابات، في لبنان كلّّه، تسلّم تاجها للدم.

حزب البعث العربي الاشتراكيّ في لبنان

إلى فادي الأمين

في أواخر الأربعينيّات، بعد عام على «النكبة» الفلسطينية، وفيما المشرق يبحث عن معنّى له، ظهر «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» في لبنان. كان ذلك بعد سنتين على التأسيس الرسميّ لـ «حزب البعث العربيّ» في سوريا، حزب ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، وقبل أربع سنوات على الاندماج مع «الحزب الاشتراكيّ العربيّ» لأكرم الحورانيّ.

وكان علي جابر، المولود في ١٩٢٣، أوّل المقبلين على الدعوة وأوّل الأمناء القطريّين، بحسب القاموس العقائديّ والتنظيميّ للحزب. وجابر ابن عائلة من التجّار والأعيان المتوسّطين في مدينة النبطيّة، درس الطبّ في دمشق، وبصفته هذه حضر مؤتمر ١٩٤٧ التأسيسيّ. فحين عاد إلى لبنان، أقام عيادته في النبطيّة، واستقطب إلى البعث فلاحين شبّاناً منها ومن قرى محيطها المجاور.

ولمّا كانت الجامعة الأميركيّة في بيروت مقصدًا لطلّاب عرب، بينهم بعثيون كالعراقيّ سعدون حمادي، الذي اضطلع بدور نشط في نشر الدعوة في لبنان، والبحرينيّ علي فخرو، والأردنيّ جمال الشاعر، والسوريّ عاطف دانيال، فقد انجذب إليهم اللبنانيّ الصيداويّ وطالب الاقتصاد، والاقتصاديّ لاحقًا، محمّد عطاالله، وكلّهم ولدوا على ضفتي ١٩٣٠.

والحال أنَّ الجامعة الأميركيَّة كانت، بعد دمشق، المهد الأوَّل للبعث اللبنانيّ، وإن قلَّ دورها هذا عن دورها في انبثاق «حركة القوميّين العرب». ففي وقت يرقى إلى ١٩٥٢، دعا بعثيو الأميركيَّة إلى «مهرجان جماهيريّ» لمناسبة «عيد الشهداء» في السادس من أيار (مايو)، على أن يقام في مدرسة المقاصد الإسلاميَّة في صيدا تحت عنوان «شهداء العرب». هناك، رُفِّعت شعارات الحزب الوليد وكان الخطباء هم طلبة الجامعة الأميركيَّة البعثيّين إيّاهم.

وبدورها، غدت مقاصد صيدا، بعد المهرجان المذكور، مهذاً آخر. ففي المقاصد، انتمى طلاب كمصطفى الدندشلي من صيدا، وعاصم قانصوه من بعلبك، وفؤاد ذبيان من مزرعة الشوف، ورياض رعد من ضاحية بيروت الجنوبيَّة. لكنّ لولب البعث في المقاصد كان الصحافيّ والمحامي اللاحق غسان شرارة من بنت جبيل.

وبعثيَّة الأخير، المولود في ١٩٣٣، جاءت ثمرة البيت أيضًا. فوالده الشاعر موسى الزين شرارة، الذي عُرف بقصائده المندّدة بعهود الاستقلال، كان يرعى في منزله حلقات ذات طابع أدبيّ وسياسيّ ينسجم مع توجّهاته العروبيَّة. هكذا، مال غسان إلى الرسالة العقلقيَّة، ومثله فعل ابن عمّه طلال، المحامي ورجل الأعمال اللاحق، ومعهما آخرون من الأقارب، حتى عُدَّ البعث، في بنت جبيل، حزب آل شرارة.

لكنّ، إذا كانت الجامعة الأميركيَّة قد سمت البعث بميسم طبقيّ وثقافيّ ما، فإنّ عالم المدارس التي كان يكثر تلامذتها كما يتضاعف معلّموها، وسمه بميسم طبقيّ وثقافيّ آخر. وهذا ما لم يُعدم مضموناه الطبقيّ والطائفيّ اللذان خرجا لاحقًا إلى النور، وإن بقدر من التحوير والمداورة.

وقد يجوز القول إنّ تاريخ البعث اللبناني هو تاريخ محاولات التوفيق بين مصالح ورؤى متضاربة لم يكن البعث، بخطابته العروبيّة ووحوديّته البسيطة، كافياً لتذويب تضاربها. أمّا قيام نظامين بعثيّين في سوريا والعراق، ابتداءً بـ ١٩٦٣، وتناحر البعثين المتروبوليّين ابتداءً بـ ١٩٦٦، فلم يتأدّ عنه سوى تفجير ما تبقي من وحدويّة الحزب الوحدويّ، بل من وجوده ذاته.

طلّاب وأساتذة على أيّة حال، فمنذ البدايات الأولى راح الوزن الذي يشكّله المعلّمون الرسميّون وتلامذتهم يتنامى. وقد نشط إنعام الجنديّ في مجال نشر الدعوة في الوسط هذا، وهو الكاتب البعثيّ السوريّ المقيم في لبنان، والعامل في التدريس والصحافة معاً.

كذلك، حضر أساتذة البعث الكبار. فقد جاء انتقال عفلق والبيطار والخوراني إلى بيروت، أوائل الخمسينيّات، هرباً من ديكتاتوريّة أديب الشيشكلي، بمثابة تأسيس لمحطّة مرجعيّة يحجّ إليها المحاربون الأوائل ويسألونها فتاواها. وطوال سنوات لاحقة، استُخدمت بيروت مطبعةً للبعث في سوريا، ومكاناً للقاء «الأساتذة» بالصحافيّين الأجانب، فضلاً عن توفيرها البيت والفندق والمقهى لبعثيّها حين يهربون من حكّامهم العسكريّين. وهذا ما جعل عفلق وصحبه يتباهون بفهم الخصوصيّة اللبنانيّة، ويحرصون على توكيد المرونة في معاملة لبنان.

على أنّ هذا الطور التأسيسيّ نفسه سجّل استقبال الحزب قياديّين شابّين وفداً من «الحزب التقدّميّ الاشتراكيّ»، الجنبلاطيّ، هما المحامي البيروتيّ جبران مجدلاني، المولود في ١٩٢٨ لأبرز العائلات السياسيّة الأرثوذكسيّة في منطقة المزرعة، والذي كان ابن عمّه نسيم مجدلاني يتهياً لوراثة حبيب أبو شهلّا وتزعّم مسيحيّ بيروت

الأرثوذكس، وموريس صقر، الكاتب الصادر عن الجرد الوسطى لجبيل المارونية، والذي امتهن الصحافة وعمل في «الأوريان» الناطقة بالفرنسيّة. فهذان، ومعهما كلوفيس مقصود، اعتبروا أنّ عروبة كمال جنبلاط أقلّ من المطلوب فيما لبنانيّته أكثر من المرغوب فيه، فانشقّوا عنه ليتّجه مجدلاني وصقر إلى البعث.

مراتب وطاقم حكم وفي مناخٍ شكّله الصعود الناصريّ عربيّاً ما بين حرب السويس في ١٩٥٦ والوحدة المصريّة - السوريّة في ١٩٥٨، معطوفاً على الافتقار التقليديّ إلى حزب يلتفّ حوله مسلمو لبنان، ولا تلبّيه «النجّادة» و«الطلائع» وما يماثلهما من أحزاب حانوتيّة، حضر البعث في معظم مناطق لبنان المسلمة، ولم يُعَدَم الوجود في طوائفه المسيحيّة. هكذا، ظهر في بيروت وطرابلس وصور وبنّت جبيل والنبطيّة وبعبك، كما ضمّ مئات الشبّان الصيداويّين ممّن عبروا مَطهر المقاصد، وخاطب شبكة واسعة من أساتذة التعليم الرسميّ، لا في صيدا فحسب، بل في الجنوب كلّه.

وكان ممّن انتسبوا من طرابلس، الطبيب العائد من سويسرا عبدالمجيد الرافعي، وهو من مواليد ١٩٢٧، ومن بيروت الجامعيّ عبد الوهاب شميّطليّ، الذي تخرّج في اليسوعيّة وكان يصغر الرافعي بثلاث سنوات فيما يشاركه الانتماء إلى عائلة مشايخ دينيّين. كذلك، انتسب من بعبك الوجيه والمحامي وابن العائلة السياسيّة غالب ياغي، المجايل لشميّطليّ، ومن صور طالب العلوم السياسيّة العائد من الولايات المتّحدة علي الخليل، المولود في ١٩٣٣، وهو قريب الزعيم الصوريّ كاظم الخليل وخصيمه، وكذلك المحامي خالد العلي من عكّار، المولود في السنة ذاتها لأسرة أعيان قرويّين صغار. أمّا في

صيدا، فبعد محمّد عطاالله، استقطب البعث وجوهاً من عائلاتهما السياسيّة والتجاريّة المؤثّرة، كالمحامي خالد لطفي، نجل شفيق لطفي، أحد مؤسّسي «حزب النداء القوميّ» وصديق آل الصلح، والاقتصاديّ هشام البساط، وكذلك النقابيّ حسيب عبدالجواد، المولود في ١٩٣٥ لأب فلسطينيّ الأصل وأمّ هي أخت صلاح البزري، أحد أبرز وجهاء صيدا عهدذاك.

وكان ممّا يلاحظ في نسبة عالية من الصيداويّين البعثيّين أنّهم درسوا في مصر بعد المقاصد الإسلاميّة، جريّاً على تقليد استولى على المسلمين، السنّة والشيعّة، الحداثيّين والقوميّين في الخمسينيّات. وبالفعل، ومن خلال غسان شرارة، سيطر البعثيّون، حتى ١٩٦٠، على رابطة الطلّاب اللبنانيّين في القاهرة.

وجعل الحزب يضوي أفراداً من ذوي الخليّات الأهليّة والعائليّة المتينة، على تعدّدّها واختلافها، كالكتور بشير الداعوق، سليل الأسرة البيروتيّة المعروفة ومؤسّس «دار الطليعة» للنشر وصاحبها، والطالب ثمّ المحامي فايز قرّي، ابن العائلة الكبيرة في الدامور والجبيّة، وجهاد كرم، من قرية حامات المحيّرة بين الكورة والبترون، المولود في ١٩٣٥، والذي تخرّج أيضاً في الجامعة الأميركيّة. وبمجدلاني وصقر وكرم وقرّي، غدا للبعث، فضلاً عن وجوهه المسلمة، وجوه مسيحيّة. وإلى فؤاد ذيبان، انضمّ وجه درزيّ آخر هو عصام نعمان، المحامي والوزير اللاحق، المولود في ١٩٣٧ والذي درس في الجامعة الأميركيّة أواخر الخمسينيّات، مثله مثل ليلي بقسماطي، التي اقترنت لاحقاً بالرافعي، وباسل عطاالله ونقولا الفرزلي، المهندس المدنيّ المولود في ١٩٣٨ والذي أكمل دراسته في الولايات المتّحدة الأميركيّة، وابن العائلة الأرثوذكسيّة الموزّعة على الفرزل والقرعون وجبّ جنين. ولئن غدا شقيقه الياس الفرزلي

أقرب المقرّبين إلى عفلق، فابن عمّهما المحامي أديب الفرزلي كان قد دخل البرلمان منذ ١٩٤٨ نائباً عن البقاع، وصار بعد ذلك نائباً لرئيسه. كذلك، انتسب طالب الاقتصاد السياسيّ في الجامعة الأميركيّة، ثمّ أستاذه، زيد حيدر، المولود في بعلبك في ١٩٣٤. وفي عداد المنضوين المبكرين كان المهندس الفلسطينيّ - اللبنانيّ خالد يشريطي، ابن الأسرة المشيخيّة والشاذليّة المعروفة وخريج الجامعة الأميركيّة.

فحين انعقد المؤتمر التأسيسيّ الأوّل للحزب في لبنان، عام ١٩٥٦، والذي هيأت له قيادة مركزيّة موقّعة على رأسها علي جابر، كان أكبر البعثيين في أوائل ثلاثيناتهم وأصغرهم على تخوم العشرين. وقد انبثقت من المؤتمر المذكور قيادةٌ كان جابر أمين سرّها، فيما الأعضاء شميطلّي وياغي ومجدلاني والسوريّ إنعام الجنديّ والطرابلسيّ حسان مولوي.

وكان الكثيرون من البعثيين من أبناء أعيان ووجهاء ومشايخ باتوا أصحاب مهن حديثة، لا سيّما محامين، يليهم المهندسون والأطباء. وقد توزّع هؤلاء، الجامعون بين «الأصالة» و«الحداثة»، ريفيين ومدينيين، سنّةً وشيعّةً، مع قليل من المسيحيّين ذوي المناصب الاجتماعيّة الوسطى والوسطى - العليا، معظمهم من خارج جبل لبنان أو من أطرافه.

وبفعل هذه الخلفيّة الطبقيّة، ولكنّ أيضًا بسبب تقديم البعثيين أنفسهم ورثّةً لـ «عصبة العمل القوميّ» ولـ «حزب النداء القوميّ» معًا، نموا على مقربة من مواقع ومؤسسات ووجوه ليسوا عديمي الصلة بالنظام السياسيّ واحتمالاته ولا بالمراتب العائليّة وفرصها.

فقد رعاهم واحتضنهم آل الصلح، حتى عدّ الكاتب والسياسيّ منح

الصلح واحداً منهم، يقترح عليهم ويتلمذون عليه. وكانوا في بنت جيل، وثيقي الصلة بالنائب علي بزّي، صديق موسى الزين شرارة، يتجنّدون لحملاته الانتخابيّة، وهي العلاقة نفسها التي ربطتهم في صور بالنائب جعفر شرف الدين، نجل المرجع الشيعيّ البارز عبدالحسين شرف الدين، والذي عُدّت مدرسته «الجعفرية» معقلاً بعثياً منيعاً بدأ، مطالع الستينيات، يحلّ محلّ مدرسة المقاصد في صيدا، التي غزّتها «حركة القوميّين العرب»، في احتضان البعثيّين.

ومثلما كان تلامذة المقاصد من غير الصيداويّين ينقلون الدعوة إلى أريافهم في الإجازات وعُطل الصيف، غدا تلامذة الجعفرية غير الصوريّين يفعلون الشيء نفسه، فيشعّ نور «الرسالة الخالدة» في قرى قلقة على غدها المُسرّع والملتبس.

وكمثل العلاقة ببزّي وشرف الدين، مُدّت، في منطقة النبطية، جسور أخرى بين البعثيّين والشيخ علي الزين، المؤرّخ الحرفيّ وابن العائلة الموزّعة على شحور وجبشيت وكفر رمان، حيث زعامة يوسف الزين وأنجاله، فتعاطف معهم وحضّ المدرّسين والمتعلّمين الجدد على اعتناق عقيدتهم. وفي الحزب، انضوى المحامي الجنوبيّ المتخرّج في دمشق مالك الأمين، سليل الأسرة الدينيّة ذات الملكيات الزراعيّة، فضلاً عن توزّع إقامتها على قرى شقرا والصوّانة ومجدل سلم وديركيفا. وبسبب زيد حيدر، وصل البعث مبكراً إلى بيوت من آل حيدر البقاعيّين، الموزّعين على بدنايل وبعلبك واللّبوة، وكانت للعائلة المذكورة زعامة سياسيّة بدأت بإبراهيم حيدر، ثمّ توجّها على صعيد القضاء النائب والوزير سليم حيدر، كما كانت لها مداخلات في الشأن القوميّ بدأت مع سعيد حيدر، أحد قادة ثورة ١٩٢٥ السوريّة، ورستم حيدر، المقرّب من فيصل الأوّل في دمشق.

وبين بقاعيين، أعيان متوسطين وصغار، وفدوا إلى الحزب، كان عبدالله سكرية من الفاكة في البقاع الشمالي، وحسين دلول من شمسطار، وما لبث أن سلك طريقهم حسين عثمان الذي رأس لاحقاً المجلس البلدي في مدينته بعلبك، وألبير منصور المولود في ١٩٣٩، والذي مارس التعليم الجامعي والوظيفة قبل أن يغدو نائباً ووزيراً، وهو من جهة الأم حفيد لفارس غنام، أحد وجهاء بلدته رأس بعلبك وجوارها.

ولم تنقص البعثيين الصداقات المتينة مع طامحين سياسيين جاؤوا من خلفيات طبقية مشابهة، كأحمد سويد في حاصبيا، وخالد صاغية في عكار، وشكيب جابر في عاليه. ولئن كان الثلاثة محامين، فإن نقيب المحامين التاريخي في الشمال، شوقي الدندشي، الصادر عن منطقة حدودية متداخلة السكان في عكار، رعى البعث هو الآخر.

وليس من المبالغة القول، في نظرة إجمالية، إن الحزب العفلقى امتلك، حتى مطالع الستينيات، ما يشبه الطاقم الحديث مهنيًا والمرشح مبدئيًا أن يكون بديلاً من الطاقم الحاكم، وكان في عداده الكثيرون من أبناء العائلات السياسية المقصية عن السلطة، ومن الأشخاص الثانيين في العائلات المترتبة في السلطة أو الزعامة.

وكما في حالات الخليل وحيدر والفرزلي ومجدلاني وسواها، ظهر الحزب بين عشائر البقاع، حيث انتسب إليه ابنا العمّ مفلح ومفضل علوّ، وهما نجلا وجيهين يحلّان في المرتبة الثانية بعد وجيه العائلة الأول حسين محمّد علوّ. والشيء نفسه يقال عن الخيام، حيث انتسب محمّد العبدالله، نجل المفتي، وهو حفيد الزعيم السياسي لعائلته قبل أن يبدّد نجله ووالد محمّد، المنصرف إلى الدين والإفتاء، هذه الزعامة التي استقرت في بيت آخر من بيوت آل العبدالله.

ويُلاحَظ في نموِّ البعث أنَّ الأفراد الذين انضموا إليه يشملون بعضاً من الصادريين عن عائلات تعدّدت مراكز إقامتها، كعائلات حيدر والأمين والزين والفرزلي وقزّي. وربّما في شَبّه ما مع تجربة آل الأشقر المتنبّين و«الحزب السوري القومي الاجتماعي»، تراءى لهؤلاء، على نحو غير موعى بالضرورة، أنَّ الحزب إنَّما يوحد أطراف العائلة المشتتة السكن ويمكّنها كقوّة سياسيّة.

أمّا أيديولوجيًّا، ففي هذه البيئات جميعًا وعلى أطرافها، زوّد البعثيون المحافظون المناهضون للشيوعيّة مادّةً سجاليّة «تقدّميّة» يحتاج إليها المحافظون. فالشيوعيون، مع أنّهم مطعونون أصلًا في عدائهم لإسرائيل، بسبب تقسيم ١٩٤٧، وعلى رغم انتهاكهم المحرّم الثاني بمعارضتهم وحدة ١٩٥٨ المصريّة - السوريّة، ثمّ تحالفهم مع عبدالكريم قاسم في العراق، خصم عبدالناصر وعموم القوميّين العرب، بقيت سيطرتهم على الأفكار والصياغات مطلقة أو تكاد.

عبدالمجيد الرافعي عهدذاك، في أواخر الخمسينيّات، كان التحالف مع الناصريّة يُغني عن قاعدة جماهيريّة اقتصرت على آلاف قليلة بدت كافية لأن تفيض عن قدرة الحزب على التأيير. وهؤلاء استمدّوا تثقيفهم البسيط من كتب عفلق ومن صحيفتين عابرتين حملتا اسمي «صوت الطليعة» و«الأمان»، قبل أن يصدر البعث في ١٩٥٨، صحيفة أسبوعيّة أسماها «الصحافة»، كان مجدلاني وشميطليّ صاحبي امتيازها، وصقر رئيس تحريرها. وقد درجت «الصحافة» على تعريف نفسها، على جاري اللغة المستعارة من القاموس الشيوعي، بأنّها «جريدة الطليعة العربيّة».

وبالفعل، شارك الحزب في سائر النشاطات السياسيّة والعنفيّة في

الخمسينيات بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الكتلة الناصرية العريضة. بالصفة هذه، تظاهر أفرادُه ضدَّ حلف بغداد ومشروع أيزنهاور، وبالصفة ذاتها سقط لهم جلال نشوئي في طرابلس في مواجهات ١٩٥٨.

عموماً، عَجَّ الحزب بوجوه شابة ومتعلّمة وطامحة تبوّأت زعامته ولم يَفِدْ أيُّ منها تقريباً من شرائح الهرم الاجتماعيّ الدنيا. وبين هؤلاء الشبان، حظي عبدالمجيد الرافعي بوضع مميّز. فهو طبيب إنسانيّ يقدّم الخدمات لفقراء الأحياء الشعبيّة، وسليل عائلة دينيّة وثقافيّة في مدينة طرابلس التي كانت تغلي ضدّ كميل شمعون وعهده، رافعةً عاليّاً رايات العروبة واسم جمال عبدالناصر. فوق هذا، أوحّت زعامة آل كرامي، وهو إحياء لا يلبث في الوهلة الثانية أن يبدو مضلّلاً، بأنّ عتقها آيلٌ بها إلى موت وشيك، ما شجّع الطامحين على التجرؤ عليها.

وقد رشّح البعثيون الرافعي لانتخابات ١٩٥٧، فعاد بنتيجة متواضعة، إلّا أنّه في انتخابات ١٩٦٠، ولم يكن الخلاف البعثيّ مع عبدالناصر قد ظهر إلى العلن، هدّد بخرق لائحة رشيد كرامي في سابقة طرابلسيّة. وقد تردّد يومذاك أنّ الطبيب البعثيّ فاز بالنيابة فعلاً، كما هنّأه محافظ الشمال بفوزه، إلّا أنّ تدخّل «المكتب الثاني» لدى فرز الأصوات أدّى إلى إسقاطه.

بيد أنّ المنافع التي درّها على البعثيّين تحالفهم مع عبدالناصر، ما لبثت أن انقلبت أكلاً باهظة بسبب الخلاف بين زعيم العروبة الذي كان يحكم سوريا إبّان الوحدة في ١٩٥٨-١٩٦١ وحزب العروبة في دمشق.

وثمة أساس صلب للجدل بأنّ النزاع مع الزعيم المصريّ، بدأ يحدّ من النموّ البعثيّ بين السنّة فيما يوسّعه بين الشيعة، الأمر

الذي أحلَّ جعفريةً صور محلَّ مقاصد صيدا، مؤدّيًا قبيل منتصف الستينيات إلى رجحان الوزن الشيعي في الحزب على ذلك السني. أما على جبهة أخرى، فكان للخلاف مع عبدالناصر أن فتح الباب لبعض شبّان البعث كي يُبدوا تأثرهم بخلائط انتقائية من الأفكار الماركسيّة واللينينية. وهذا ما سبق أن مهّدت له مقدّمتان سوريتان: ذلك أنّ خروج جلال السيّد «الرجعي» والمعتدّب «القبيلة العربيّة» من الحزب، وحلول أكرم الحوراني «الاشتراكي» والزعيم الفلّاحي محلّه، أطلق تعاطفًا غامضًا مع يساريّة كان الحزب يكتفي بزعمها لفظيًا. ثمّ وجّه انفصال ١٩٦١ السوريّ عن دولة الوحدة، ضربة للصوفيّة القوميّة والوحدويّة الفقيرة، فتسلّل إلى خطاب «الأمة الواحدة» البعثي تركيب وتعقيد نسبيّان تستوقفهما طبيعة النظام وانحيازات السلطة وتضارب المصالح.

وبالفعل، أصدر البعث اللبناني في ١٩٦١ نشرة أسماها «الاشتراكي»، كما تعاضم اهتمامه بالمسائل المطليّة لقطاعات اجتماعيّة تقيم في النصف الأدنى من الهرم الاجتماعيّ. لكنّ، في ذلك العام نفسه، وبحسب «إحصائيات جزئية» جمعها «مكتب العمل القطريّ بالاستناد إلى تقارير مكاتب العمل»، تبين أنّ الطّلاب لا يزالون أكثر من نصف أعضاء الحزب. ولئن شكّل «العمّال» ما بين الربع والثلث، بقي أنّ تعبير «عمّال»، في استخدامه البعثي، شمل المستخدمين في المحالّ التجاريّة والأجراء في المكاتب.

حركة القوميّين العرب منذ فجر الستينيات، راح يحتدم التنافس القائم أصلًا بين البعثيين و«حركة القوميّين العرب» ويتحوّل إلى عداوة، تبعًا لالتحام الحركة بالناصرية وابتعاد البعث منها. والحال أنّ التنظيمين العروبيين، اللذين تجمع بينهما الدعوة

القوميّة والوحدويّة، اختلفا في أمور أخرى. فبفعل النشأة، كان طريق البعث إلى العروبة سورياً، بالتالي كانت حساسيّته الأولى سورية، فيما، وبفعل النشأة أيضًا، كان طريق الحركة وحساسيّتها فلسطينيين. وقد عرف البعث من بداياته، فضلًا عن سُنّته والقليلين من مسيحيّيه، حضورًا شيعيًا لم يقلّ مرّةً عن الحضور السنّي، قبل أن يبرزه لاحقًا. كما وُجد في المناطق الحدوديّة المحاذية لسوريا، والمتداخلة معها، كالهرمل وعكّار وشبعا، لا سيّما بعد «ثورة» ١٩٥٨ التي مثّنت صلات تلك المناطق بمدينة حمص على حساب الصلة الهشّة حتى ذلك التاريخ بالمركز البيروتيّ. أمّا «الحركة» فطغى عليها الوجود السنّي، البيروتيّ والطرابلسيّ والصيداويّ، وإن أحدثت اختراقات شيعيّة في صور خصوصًا، بفعل التأثير الوازن للموضوع الفلسطينيّ هناك.

ثمّ إنّ البعثيين كانوا، طبقياً واجتماعياً، أعلى كعبًا من الحركيين، وأوثق صلة بمؤسّسات التعليم الأجنبيّ كما ببيوت القرار السياسيّ. وهم، إلى ذلك، بدوا أقلّ تشدّدًا في إسلامهم وفي الالتزام الأخلاقيّ والسلوكيّ الذي يُفترض أن يترتّب عليه. وأخيرًا، لم يشارك البعثيون الحركيين، القائلين بالدم والحديد والنار والثأر، إعجابهم بالقوّة والعسكرة المستوحى، ولو عبر ترجمات متعثّرة، من النماذج الفاشيّة، مفضّلين التشديد على «الاشتراكيّة العربيّة».

وفي التنازع هذا، حاول رموز في الحركة، كمحمّد الزيّات في صور، وبدرجة أقلّ مصطفى الصيداي في طرابلس، أن يقدّموا لـ «الشارع المسلم» قيادات بديلة عن القيادات البعثيّة، كالرافعي في طرابلس، أو القرية من البعث كجعفر شرف الدين في صور.

غير أنّ الحركة لم تكن مؤهّلة، بفعل الشروط اللبنانيّة، لاستثمار الضربات التي كالتها الناصريّة للبعث، إذ عزلته وحوّلت البعثيين

طائفةً صغيرةً مسدودة الآفاق، لا سيّما أنّ البيئة المسيحية التي شاركوا في قتالها عام ١٩٥٨، واستمرّوا يصمونها بالانعزالية، كانت موصدة تمامًا في وجوههم.

وفي الغيتو هذا، وتحت وطأة الشعور بالإهانة والإلغاء، تعاظم العداء لعبد الناصر واحتقن، فكان لافتًا أن ينجذب بعثيون ومعظم قادتهم إلى أطروحات أكرم الحوراني الذي انشقّ عن البعث وأيد بحماسة الانفصال السوري عن مصر وصار من أقطابه. هكذا، وبالتضامن مع خلافت تنظيمية ومطالبات بتوسيع صلاحيات القيادة القطرية حيال القيادة القومية، عرف البعث اللبناني، بعد المؤتمر القومي الخامس أواسط ١٩٦٢، والذي انعقد في مدينة حمص، انشقاقه الأول أو زلزاله الأول، بحيث حلّ عفلق «قيادة قطر لبنان»، مُبعدًا «المتأمّرين» من الجسم الحزبي.

فعلى الضدّ ممّا كان يحصل في البلدان العربية، حيث راح ينشقّ «ناصريّو» البعث عنه، ارتبط الانشقاق في لبنان بتوكيد أولوية الديمقراطية على الوحدة العربية، والتحقّظ عن عبد الناصر وطرائقه الديكتاتورية في الحكم. وكان من قادة الخطّ هذا غسان وطلال شرارة وغالب ياغي وعبد الوهاب شميطي وفؤاد زيبان وحسيب عبد الجواد وأبير منصور وفؤاد شبقلو وحسين عثمان. وكان للخطّ هذا أن خاطب مَنْ هم أوثق صلة بالقواعد، وأقلّ انشدادًا إلى الصالون البيروتّي، كالقياديّ النقابيّ علي حوماني، رئيس نقابة عمّال المرفأ، و خليل بركات، رئيس بلدية كفر دونين الجنوبية، وإن عاد أدراجه لاحقًا إلى البعث، مثله في ذلك مثل حسين عثمان.

ضدّ عبد الناصر والحال أنّ صورة التعارض تزداد وضوحًا لدى مقارنة الوجهة التي اختطّها البعث اللبناني بوجهة البعثين الأردنيّ

والعراقيّ اللذين انشقَّ وطُرد قائداهما المنحازان إلى الرئيس المصريّ، عبدالله الريماوي وفؤاد الركابي. ولم يكن بلا دلالة أنّ البعثيّين العرب المتحوّلين إلى الناصريّة، بمن فيهم السوريّون الذين أنشأوا «حركة الوجدويّين الاشتراكيّين»، لم يتركوا أثرًا ملحوظًا على رفاقهم اللبنانيّين يتعدّى انشقاق مَنْ لم يتجاوزوا عدد أصابع اليد الواحدة، وقف على رأسهم سامي الرفاعي، شقيق نائب بعلبك السنّي حسن الرفاعي.

أكثر من هذا، سجّل المؤتمر القوميّ الخامس صراع الخطّ الأردنيّ، ذي الغلبة الفلسطينيّة، المطالب بإعادة الوحدة مع مصر فورًا، والخطّ اللبنانيّ المتشدّد حيال عبدالناصر والرافض التعاون معه، فيما وقف علق بين الخطّين لا يؤيّده من أصل أحد عشر مندوبًا لبنانيًّا حضروا المؤتمر سوى علي جابر وجبران مجدلاني.

وأغلب الظنّ أنّ ما حكم وجهة البعث اللبنانيّ كان تضافرًا بين عاملين، أحدهما موقع «الحرّيّة» من الثقافة السياسيّة اللبنانيّة عمومًا، والذي تعزّز في أجواء الصدام مع الدولة الشهابيّة وأجهزتها، والثاني توسّع الحضور الشيعيّ في الحزب، والذي أوصل البعث إلى بعض النقابات وضاعف حضوره في أطراف جنوبيّة وبقاعيّة كان الشيوعيّون يحتكرون محاولات تسييسها.

لكنّ، إذا كانت ناصريّة البعث حتى أواخر الخمسينيّات مصدر الاحتضان السنّي له، فقد اختلفت المؤثّرات العميقة، العاطفيّة أو المصلحيّة، عند الشيعة. ففي بعلبك والبقاع، كان بادياً أثر الجوار مع سوريا، وهو متعدّد الأوجه يسنده ماضٍ «وجدويّ» قريب. أمّا في الجنوب، فخاطبت سوريا الحزب العفلقيّ إحساس جبل عامل بأنّ جبل لبنان همّشه في «لبنان الكبير». إلّا أنّ تلك السوريّة كانت أيضًا تستحضر دمشقيّة الارتباط الشعوريّ بفصل الأول، بوصفه

سليل أهل البيت، هو الذي دغدغت دولته العربيّة السريعة الزوال مشاعر التحفّظ الصلب عن لبنان. ولئن كانت «العصابات» الجنوبيّة علامة على متانة الصلة هذه، فإنّ عائلات جنوبيّة كثيرة رحلت مع فيصل وانتهى بها المطاف إلى الاستقرار في الأردن، في ظلّ شقيقه عبدالله، الأمير ثمّ الملك. ولمّا كان البعث «تمردًا على الحدود»، فإنّه تراءى دواءً يسكّن الجرح النرجسيّ للشيعة، إن لم يعالجه كليًا. أمّا في وقت لاحق، فكان لإقامة أحد أبرز مراجعهم الدينيّة، اللبنانيّ والجنوبيّ محسن الأمين، في العاصمة السوريّة، وعلى مقربة من مقام السيّد زينب، أن عزّز تلك المشاعر. ولأنّ الأمين حرّم اللطم في عاشوراء، واستحقّق بفعله هذا عدااء المؤسّسة الشيعيّة الإيرانيّة، الموغلة في المحافظة، بدا سهلاً أن يعاد تأويله داعيةً عروبيّةً وتقدّمياً في وقت واحد.

ولئن لم تملك الناصريّة أصولاً حميمة كهذه، هي المصريّة البعيدة والسنيّة «الأخرى»، فإنّ الشيوعيّة كانت لا تزال تتنّ تحت وطأة إعاقتها. فلقد وسّعها أن تناشد من هم أفقر وأكثر استبعاداً، لكنّ بدا من الصعب أن تلبيّ التطلّب الثقافيّ والروحيّ لأسر تعتدّ بموقع نافذ لها في السياسة أو الثقافة والدين أو في العدد والمكانة. وإلى ذلك، فالموقفان السالبان للشيوعيين، من تقسيم فلسطين في ١٩٤٧ ثمّ من وحدة ١٩٥٨، ربّما سلفاً على معتنق الشيوعيّة ديناً ليس المقبل على السياسة مضطراً إلى استدانته.

ومن ناحيتها، لم تتردّد القيادة العفلقية في «اتّهام» المنشقّين والمطرودين بعد المؤتمر القوميّ الخامس بالماركسيّة، مركّزة بصورة خاصّة على غالب ياغي وغسان شرارة وعبد الوهاب شميّطيّ، فضلاً عن الروائيّ اللاحق، السعوديّ - العراقيّ، عبدالرحمن منيف. أمّا الأخيرون الذين استدرجت بعضهم

الجابيّة الشعبيّة للحواراني، فأخذوا على عقل ما اعتبروه ميولاً
تسووية وانتهازية، كما لم يغفروا له حلّ الحزب في سوريا
كرمي للوحدة مع مصر الناصرية.

وعلى مستوى القواعد، بدأت تتردّد تعابير تتصل بـ «الصراع الطبقي»
ومتفرعاته مُطبَّقةً على البعث نفسه، فشاع هجاء «التقليديين»
و«الرجعيين» و«الانتهازيين» الذين لا ينوون إلا بلوغ البرلمان على
جسر الحزب، أو على جثته. وانتشر استهجان مشوب بالسخرية
الريفية والشعبوية حيال بيوت القادة الحزبيين الأغنياء، بل قصور
قلّة منهم في بيروت.

آذار والسنوات السود لئن أدّى انقلاب ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣
البعثيّ في سوريا، بعد شهر على انقلاب مشابه في العراق، إلى
انفراج نسبيّ في وضع البعث اللبناني، فإنّ انشقاقات صغرى
تلاحقت بنتيجة الموقف من الانفصال السوريّ، ثمّ بسبب تناقضات
السلطة البعثيّة الجديدة في دمشق. فكان للأطروحات اليساريّة
التي حملها المؤتمر القوميّ السادس، أواخر ١٩٦٣، والمعروفة
بـ «المنطلقات النظرية»، أن استقطبت شعباً انحازوا إلى علي صالح
السعدي في بغداد ضدّاً على «اليمين العقلية»، كما تأثروا بأفكار
ياسين الحافظ الذي كتب «المنطلقات» وأحلّ «الاشتراكية العلميّة»
الماركسيّة محلّ «الاشتراكية العربيّة» لعفلق. وبدورهم، عقد هؤلاء
مؤتمراً فطريّاً في شباط (فبراير) ١٩٦٤، لكنّ القيادة القوميّة التي
لم تُقرّ بشريّة المؤتمر المذكور، عيّنت، مرّة ثانية في أقلّ من
عامين، قيادة قطريّة بديلة تشارك في التحضير للمؤتمر القوميّ
السابع. وإذ كُلف المحامي البعثيّ والبيروتيّ محمّد خير الدويري
أمانة سرّ القيادة البديلة، خرج عن الجسم الحزبيّ رياض رعد

وهشام عبدو والمهندس والوزير اللاحق الفضل شلق، لينتهي بهم المطاف، بعد سنتين، في «حزب العمال الثوري الاشتراكي العربي». والأخير، الذي لا يندرج إلا تجاوزاً في «اليسار الجديد»، بسبب حقبة الولادة المشتركة وكونه خارج الشيوعية الرسمية، كان بالغ الإيجابية حيال عبدالناصر الذي تحفّظ عنه، أو عاداه، معظم المتمرّكين من خارج الحزب الشيوعي. وأغلب الظنّ أنّ العامل هذا هو ما جعله يخاطب بين البعثيين عناصر يغلب سُنّتهم، كالكوراني شلق والطرابلسي عبدو، على شيعتهم.

بيد أنّ ضبط البعث بات مهمّة تفوق قدرات الدويري وكفاءاته. فهو، أصلاً، أحد المتهّمين باليمينيّة وتوسّل الحزب للوصول إلى البرلمان. ثمّ إنّ المؤتمر السابع الذي أريد منه الردّ على المؤتمر السادس ويساريّته، جاء مثقلاً بالهمّ العراقيّ تبعاً لانقلاب أواخر ١٩٦٣ الذي قادّه عبدالسلام عارف وبموجبه أزيح البعث عن السلطة.

وفي استغراقه العراقيّ، لم يكثرث المؤتمر الذي انعقد في «المسرح العسكريّ» بدمشق لهماوم التنظيم اللبنانيّ فتُرك لتصدّعاته وانشقاقاته. هكذا، غادره عدد من الشبّان الباحثين عمّا يملأ «فراغ البعث النظريّ» في هذا الطرح الماركسيّ أو ذاك. وفي عداد المغادرين، كان مدرّسون كالشاعر عصام عبدالله من الخيام، ومثقفون كالجامعيّ والكاتب اللاحق فوز طرابلسي، من مشغرة، الذي ساهم بعد ذلك في تأسيس مجموعة «لبنان الاشتراكيّ»، ثمّ أكمل طريقه في قيادة «منظمة العمل الشيوعيّ».

أبعد من هذا، أنّ الانفراج الجزئيّ الذي نجم عن انقلاب ١٩٦٣ السوريّ، لم يعمر طويلاً، ذاك أنّ الصراع الناصريّ - البعثيّ ما لبث أن تجدد بحدّة غير مسبوقة، خصوصاً مع انهيار مشروع «الاتحاد الثلاثي»، المصريّ - السوريّ - العراقيّ، وتصفية البعثيين الدموية

للمحاولة الانقلابية التي قادها الضابط الناصري جاسم علوان صيف ١٩٦٣. وأمام حائط التحالف الناصري - الشهابي، معطوفًا على عزلة البعث الجماهيرية، استنكف الرافعي عن الترشح لانتخابات ١٩٦٤، ووقف بعثيو صيدا في صف المعارضة الشمعونية والسلامية فأيدوا نزيه البزري بدل معروف سعد، ما بدا مستهجنًا جدًا في حزب عروبي.

جلال مرهج وجلال كعوش وانشغل البعث اللبناني، بين ١٩٦٣ و ١٩٦٤، بما عُرف يومذاك بـ «قضية جلال مرهج». ففي بيروت، أُلقي القبض على هذا الضابط السوري بتهمة نقل متفجرات للسياسي الشمعوني والشوفي قحطان حمادة هدفها «القيام بأعمال تخريبية» في لبنان. ولمّا كانت محاولة الانقلاب القومي السوري لا تزال طرية في الأذهان، وكان السفير المصري عبدالحميد غالب الرجل الأقوى في بيروت، ارتسمت صورة عجيبة عن حلف يجمع النظام البعثي في دمشق إلى كميل شمعون و«الانعزالية المسيحية»، هدفه مقاومة النفوذ الناصري والعهد الشهابي معًا. وما زاد في صعوبات الحزب، وقد أضيف إليها استهداف الأجهزة الشهابية المركز، صلاته بما أصبح لاحقًا حركة «فتح». ففي ١٩٦٥، تلاقت مصالح البعث في سوريا ومصالح الفتحاويين الأوائل عند صدّ النفوذ الناصري وتحالفه مع الشهابية، ووجد التلاقي تعبيره في ازدواج الولاء لفتح وللبعث عند قياديين فتحاويين كفاروق القدومي وعبد المحسن أبو ميزر وكمال ناصر، لكن خصوصًا عند خالد شرطي، القيادي الناشط والمقيم في بيروت. وبدورهم، قدّم البعثيون الشاب الفلسطيني - اللبناني جلال كعوش، الذي حاول تنفيذ إحدى

العمليات الفدائية المبكرة، ثم قضى مطالع ١٩٦٦ في سجن لبناني، بوصفه مناضلاً وشهيداً بعثياً أردته «السلطة الرجعية» في بيروت.

وإذ انهار علي جابر في إحدى جلسات محاكمة الضابط جلال مرهج، وعُدّ متخاذلاً وانهزامياً، بدأ جيل جديد، أمتن في جذوره الريفية، يتقدّم إلى الواجهة القيادية للبعث، وكان من رموزه الجنوبيّان عبد الأمير عباس والمدرّس محمّد عواضة، والبقاعيان عاصم قانصوه، المهندس الذي تخرّج في رومانيا، وسهيل سكرية، المحامي وابن قرية الفاكة الذي تخرّج في جامعة بيروت العربية، والطرابلسي عبدالله الشّهال. ولئن كان الأخير ابن تاجر أدوية متوسّط الحال وصهرًا لعبدالمجيد الرافعي، فسكرية ابن مختار قريته، وقانصوه نجل مغترب.

وفي تلك الغضون، كان البعثيون يعتمدون صحيفتي «الكفاح» اليومية و«الأحد» الأسبوعية لصاحبهما النقيب رياض طه، منبرين لهم. لكنهم أنشأوا جريدة «الأحرار» اليومية، في آذار (مارس) ١٩٦٤، والتي عاشت حتى أيار (مايو) ١٩٦٧، بوصفها صوتاً حزيباً يستأنف ما كانته «الصحافة» الأسبوعية، فتولّى رئاسته تحريرها الصحافيّ جان عبيد، الموصوف حينذاك بالقرب من البعث، والذي بات لاحقاً نائباً ووزيراً، والصحافيّ ذو الأصول السورية والشيوعية رفيق خوري، وكلّ من الياس الفرزلي وسليمان الفرزلي ورغيد الصلح.

الحزب حزبان فثلاثة فأكثر غير أنّ الضربة القاصمة للبعث اللبناني، كما للبعث في كلّ مكان، كانت ما حلّ إثر انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سوريا، حيث أقصى «اليسار» العسكريّ للقيادة القطرية «اليمين» المدنيّ للقيادة القومية. وهنا، أيضاً، لم يُعَدَم

الانشقاق دلالات اجتماعية أعرض: فأغلب السنة والمسيحيين والوفاة قيادة علق «القومىة»، يصح هذا فى الرفاعى ومجلانى والفرزلى والعلى وكرم والداعوق، فىما والى أغلب الشىعة، لا سىما الجنوبيين، خطّ صلاح جديء «القطرى»، وهو ما ينطبق على الأمين وقانصوه وعواضة وعباس. ثم إن الأكثرية كانت مدينية فى جبهة «القوميين»، معظم أفرادها من أوائل البعثيين، بينما غلبت على «القطريين» أكثرية ريفية يقلّ متوسط أعمارها سنوات قليلة عن متوسط أعمار الفئة الأولى. وبشيء من الترميز، يصح الكلام، عند المنعطف هذا، عن إتمام الطلاق بين بعث الجامعة الأميركية فى بيروت وبعث المدارس والمعلمين فى الأطراف.

وبالفعل، نبذ «القطريون» كتابات علق وتوقفوا عن استظهار محفوظاته، معتمدين برنامج تثقيف ماركسياً ولينينياً، ضمّ إلى «البيان الشيوعى» ومدرسيات الماديتين الجدلية والتاريخية «منطلقات» ياسين الحافظ. وبدا واضحاً، فى المقابل، أنّ أجواء التطرف السورى، بعد ٢٣ شباط، لن توقّر أية فرصة لطموح طامحي البعث اللبناني الكثيرين ممّن سارعوا إلى إصدار بيان يدين الانقلاب «القطرى».

وفى الوضع المستجّد هذا، مضى الفرعان، اللذان صارا حزينين، ينتجان كوادراً قيادية جديدة، فبرز بين «القطريين» عبدالله الأمين، قريب مالك، والمدرّس المتفرّع عن أب متوسط الحال عمل موظفاً فى المحاكم الجعفرية، كما ظهر قياديون يعيش بعضهم فى بيئة الهجرة الجنوبية إلى النبعة وبرج حمود، كالحرفيين على نادى وإبراهيم عيسى من بنت جبيل، أو المدرّس أمين سعد، وهو أيضاً

من بنت جليل، تطوّع في منظّمة «الصاعقة» وحمل اسم «الأخضر العربي»، وباسمه هذا قضى في العرقوب في إحدى المواجهات مع إسرائيل.

أمّا بين «القوميين»، فظهرت أسماء الباحث والكاتب اللاحق رغيد الصلح، والناشطين معن بشّور وهاني سليمان حيدر، والنائب والوزير في التسعينيات بشارة مرهج، والناشر اللاحق عماد شبارو، ومنصور حريق، والشاعر موسى شعيب، وأكثرهم باثروا الشأن العام بوصفهم قيادات طلابية في الجامعة الأميركية في بيروت.

لكنّ كلّاً من البعثين راحت تواجهه أوضاع شديدة التغيّر والدراميّة. ففي ١٩٧٠، انقلب حافظ الأسد على رفاقه «القُطريّين» الموصوفين بالتطرّف اليساريّ، فانشطر مؤيّدو دمشق اللبناييون بين من التحقوا بالأسد، وعلى رأسهم قانصوه والشّهال وعبدالله الأمين، والذين تمسّكوا بولائهم للجناح الذي أطيح، يتقدّمهم مالك الأمين وبيضون وعواضة، ممّن عُرفوا بـ «جماعة الراية»، تبعاً للمجلّة التي كان يصدرها التنظيم ويرأس المحامي والصحافيّ فضل الأمين تحريرها، والتي استمرّ اليساريّون يصدرونها إلى حين.

أمّا أنصار «القيادة القوميّة» الذين أنعشهم الانقلاب البعثيّ العفلقّي الثاني في العراق عام ١٩٦٨، كاسراً من حولهم الحصار المزدوج السوريّ والناصريّ، فرشّحوا للانتخابات النيابيّة عامذاك كلّاً من الرافعي في طرابلس ومحمّد حرب في بعلبك. بيد أنّهم نجحوا ابتداءً بـ ١٩٧٠ في أن يستثمروا رغبة رئيس الجمهوريّة سليمان فرنجيّة في توسيع علاقاته العربيّة، ذاك أنّ الأخير سعى إلى الجمع بين صداقة حافظ الأسد والتمايز النسبيّ من سياساته العربيّة، بالآكاء على صلات جيّدة مع بغداد. كذلك،

عولَ فرنجيّة على العراق غطاءً عربيّاً لنهجه المناهض لمنظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان، المستظلة يومذاك بتشجيع سوريّ. وكان للفترة تلك أن سجّلت فتوراً فلسطينيّاً - عراقياً بسبب امتناع القوَّات العراقيّة في الأردن عن إنجاد المقاومة الفلسطينية في مواجهات أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ مع الجيش الأردنيّ. وعبر وسطاء كتنقيّ الدين الصلح وجان عبيد، وبالإفادة من رغبة فرنجيّة في تحجيم النفوذ الشماليّ لرشيد كرامي، اصطحب الرافعي على لائحته في انتخابات ١٩٧٢، مرشّحاً مسيحياً مُزكّي من فرنجيّة، هو غبريال خلاط، كما حصد أغلبيّة أصوات المسيحيّين ودخل الندوة النيابيّة بأرقام تفوق ما أحرزه كرامي. هكذا، بات للبعث، أوّل مرّة في لبنان، عضو في البرلمان.

وفي الانتخابات نفسها، رشّح البعثيّون «القوميّون» حسين عثمان في بعلبك، متحالفاً مع الشيوعيّ زكريّا رعد، كما رشّحوا موسى شعيب عن النبطيّة، ثمّ أعادوا الكرة في الانتخابات الفرعيّة عام ١٩٧٤، لكنّه جاء ثالثاً بعيداً، بعد مرشّح موسى الصدر الذي فاز ومرشّحيّ كامل الأسعد والحزب الشيوعيّ اللبنانيّ.

أمّا البعثيّون الموالون لدمشق، فسلّكوا هم أيضاً طريقاً مشابهاً، فتمكّنوا من ترشيح المحامي محمّد زكريّا عيتاني على لائحة عبدالله اليافي، منافس صائب سلام، في دائرة بيروت الثالثة، داعمين لائحة خالد صاغية في عكّار ومعركة محمود طُبّو في المنية - الضنيّة.

ولم يتردّد بعث «الراية»، على رغم صعوباته الكثيرة، في ترشيح أحد كوادره، المدرّس علي يوسف، في بنت جبيل، حيث حصد ما يفوق الألف صوت.

استعداداً للحرب في موازاة ذلك التمرين العارض على الديمقراطية اللبنانية، كان المرجل يغلي على نطاق وطني، فشارك البعث بأطرافه جميعاً في مناسبات دعم المقاومة الفلسطينية ضدّ الجيش، لا سيّما مع وجود جبهتين بعثيتين هما «الصاعقة»، الأكثر افتعّالاً للتوتّر انطلاّقاً من موقعها في العرقوب، و«جبهة التحرير العربيّة» التي نشأت في ١٩٦٩ كمقابل لـ «الصاعقة»، تأتمر بأمر «القيادة القوميّة» في بغداد. كذلك، شارك البعث في «انتفاضة مزارعي التبغ» في الجنوب، ونشط «القطريّون»، أكانوا من أنصار الأسد أم من أنصار جديد، في دعم «ثورة فلاحية سهل عكار».

ولم تكن دمشق حينذاك، وفي ضوء ما بيّنت التجارب اللاحقة، تقتصد في العمل على إضعاف قبضة السلطة المركزيّة اللبنانيّة وإظهار هشاشة سيطرتها، لا سيّما على مناطق الأطراف. وفي سعيها إلى تجميع أوراق الضغط على بيروت، ألجأت الضباط الشهابيين إليها إثر وصول سليمان فرنجيّة إلى الرئاسة، ثمّ ألجأت عشرات من أفراد عائلة البعريّني في فيندق بعكار بعد تصفيات دمويّة متبادلة بينها وبين عائلة علي ديب المؤيّدّة لأحد زعماء عكار التقليديّين سليمان العلي.

لكنّ الحضور السوريّ في المنظّمات الفلسطينيّة المسلّحة، خصوصاً «الصاعقة»، هو ما وقّر الأداة التي تفوق المسائل المطليّة والاجتماعيّة قدرةً على اعتصار السلطة المركزيّة اللبنانيّة والضغط عليها.

غير أنّ السنوات الممهّدة لاندلاع الحرب في ١٩٧٥، جعلت تبثّ عنصر الرعب في حياة «القوميين» الموالين للعراق، إذ شرع يُقلقهم تمّدّد اليد الأمنيّة السوريّة واستطالاتها، بدلالة اغتيال المعارض

البعثيّ السوريّ ومؤسّس «اللجنة العسكريّة» محمّد عمران في مدينة طرابلس عام ١٩٧٢.

إلا أنّ هذا لم يحل دون استمرار المنافسة بين «بعث العراق» و«بعث سوريا» على استقطاب المحازيين، وهو ما عرفته مناطق عدّة استخدم فيها البعث الأوّل المنح الدراسيّة في العراق وبعض البلدان الاشتراكيّة السابقة، فيما استخدم الثاني قرب سوريا الجغرافي بما ينطوي عليه من ترغيب وتهيب في آن واحد.

لكنّ، قبيل اندلاع تلك الحرب، خصوصًا مع انتهائها في ١٩٧٦، متّين بعثيو العراق موقعهم في «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، مستفيدين من حاجة ياسر عرفات وكمال جنبلاط إلى موازنة النفوذ السوريّ بعلاقات جيّدة مع بغداد. أمّا بعثيو سوريا، فكان طبيعياً أن يذهبوا في الاتجاه المعاكس، منضوين في «الجهة القوميّة» التي ضمّت «حركة أمل» و«اتّحاد قوى الشعب العامل» وجناح «الطواري» الموالي لدمشق في «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ». وإذ حلّ التصادم المفتوح بين سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة المتحالفة مع جنبلاط، فرّ قادة «الجهة القوميّة»، وفي عدادهم قادة البعث السوريّ، إلى دمشق. غير أنّهم ما لبثوا أن عادوا، بعد فترة قصيرة، عودة المنتصر المظفّر، تؤازرهم قوّات «الردع العربيّة».

في المقابل، انتقل الرافعي إلى بغداد عام ١٩٧٦، في ما بات لجوءه الأوّل، فلم يعد منها إلّا في ١٩٧٩، حين وُقّع «ميثاق العمل القوميّ» السوريّ - العراقيّ المشترك في مواجهة مصر الساداتيّة ومعاهدة كامب ديفيد. إلّا أنّ شهر العسل بين عاصمتي البعث لم

يديم طويلاً، ما فتح الطريق لحروب صغرى بينهما، دموية وتآمرية لا تعرف الرحمة، في غير بلد وساحة.

أمن وانشقاقات وتصفيات بعد «حرب السنتين»، وبنتيجة خلافات كثيرة تفاقمت بين جيل المؤسسين وجيل القادة الشبان، من مواليد أواسط الأربعينيات، انشقت عن البعث «القومي» مجموعة كان في عدادها معن بشور وجلال مرهج ورغيد الصلح. فهؤلاء ممن بدأوا يستخدمون لفظية أكثر يسارية، سبق أن تحفظوا عن انقلاب ١٩٦٨ البعثي في بغداد، بذريعة أنه لم يكن «ثورة شعبية» سبق للحزب أن أقرها، ثم كرروا التحفظ عن عدم تدخل القوات العراقية في الأردن عام ١٩٧٠ لنصرة المقاتلين الفلسطينيين، ليلخ اعتراضهم أشده على إقصاء البعثي العراقي المنافس لصدّام حسين، عبدالخالق السامرائي، واعتقاله في ١٩٧٣، هو الذي أُعدم بعد ستّة أعوام. وفي ما بعد، أثر بشور ومرهج تأسيس مجموعة أسمت نفسها «اللجان والروابط الشعبية»، قامت على توليف خلطة مفيدة لها تضعها على مسافة واحدة من بغداد ودمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية الناشطة حينذاك في بيروت. وقد أشاع نقاد «اللجان» من البعثيين أنّ ياسر عرفات هو من يقف وراءها ويوفّر لها مقوّمات الاستمرار المستقلّ. ولئن عُرفت المجموعة هذه، وبشور محرّكها الأساس، بجرعة ترحّم أكبر على كلّ من جمال عبدالناصر وميشال عفلق، ولاحقاً عرفات، فإنّها لم تنتكر لرفاقة أيّ من حافظ الأسد وصدّام حسين.

وعلى الضفّة الأخرى، ضمنت الرعاية السورية المباشرة، التي لم يكفّ طابعها الأمنيّ عن الاستفحال، استمرار وحدة «القُطريين» بعيداً من تأثيرات «جماعة الراية» التي سُحقت، ذاك أنّ مالك الأمين

آثر، منذ انقلاب حافظ الأسد في ١٩٧٠، العيش بعيداً في الجزائر ثم فرنسا، كما هاجر محمّد عواضة، فيما خطفت المخابرات السورية محمود بيضون في مدينة طرابلس، وانتهى به الأمر سنوات مديدة في سجونها.

منذ أوائل السبعينيات، كان «القطريون» قد عثروا في صحيفة «الشرق» التي يملكها آل الكعكي على منبر لهم، بينما أسّس «القوميّون» صحيفة «بيروت» التي تولّى محمّد طيّ رئاسة تحريرها، قبل أن تنسف القوّات السوريّة مقرّها بُعيد دخولها إلى لبنان.

ومع الحرب، كان الفرز قد اكتمل، فانتهت الوحدة الإسميّة بين الحزبين: ذاك أنّ «البعث العربي الاشتراكيّ» بات يدلّ إلى «جماعة العراق» وحدها، فيما أصبحت «منظّمة حزب البعث» ترمز إلى «جماعة سوريا» حصراً.

لقد افتتح الدخول السوريّ في ١٩٧٦ بالهجوم على الصحف المعارضة للسياسة السوريّة، وكان أشدّها تعرّضاً للأذى والقسوة صحيفة «المحرّر» القريبة من بغداد، حيث قُتل الصحافيّان اللبنانيّ - الفلسطينيّ نايف شبلاق والمصريّ إبراهيم عامر، ثمّ شكّل اقتلاع صحيفة «بيروت» فاتحة لاجتثاث البعث «القوميّ»، بعد اجتثاث البعث «اليساريّ» أو «جماعة الرأية». وهي وجهة ما لبثت أن وجدت تعزيزها، بعد ثورة الخميني عام ١٩٧٩، في الحضور المستجّد لإيران وشبكاتهما في بيروت.

والحال أنّه منذ ما قبل الثورة الإيرانيّة، كان التنافر واضحاً بين موقفي البعثين الحاكمين. ففي ١٩٧٨، مثلاً، أبعد آية الله الخميني من العراق الذي لجأ إليه في ١٩٦٤، مقيماً في النجف، بعد

انتفاضته الأولى في ١٩٦٣. وقد جاء قرار إبعاده بنتيجة التوافق العراقي - الإيراني الذي أعقب معاهدة شاه إيران وصدّام حسين، نائب الرئيس العراقي حينذاك، في الجزائر عام ١٩٧٥. أمّا سوريا، وعبر وساطة تولّاها موسى الصدر، فقدّمت تسهيلات لمعارضى الشاه عُرف منها، كمثّل غير حصريّ، تأمين بطاقة لصادق قطب زاده، وزير خارجيّة الثورة الأوّل ثمّ أحد ضحاياها، بوصفه مراسلاً لجريدة «البعث» السوريّة في باريس.

ولم يكن خفياً أنّ الحرب الإيرانيّة - العراقيّة طوال الثمانينيّات، شكّلت الحزن والكنف للمضيّ في الاجتثاث. فابتداءً بـ١٩٨٠، تولّت «حركة أمل»، لا سيّما الجيوب الإسلاميّة فيها التي جهرت لاحقاً بانتسابها إلى «حزب الله»، محاصرة البعث وتصفية «جبهة التحرير العربيّة»، ومن ثمّ إلغاءهما كقوّتين سياسيّة وعسكريّة. وفي العام نفسه، اغتيل موسى شعيب بعد عودته من بغداد، حيث ألقى في حضرة صدّام حسين قصيدة عُرفت بعنوانها «أسرج خيولك»، كانت مديحاً له وتشهيراً بالخميني. وفي ذلك العام، كما في العام الذي تلاه، حصد الاغتيال قيادات «قوميّة» كان منها المحامي تحسين الأطرش والطبيب عدنان سنّو والباحث والمؤرّخ عبدالوهاب كيالي.

أمّا عام ١٩٨١ تحديداً، فشهد حدثاً هيوالياً لا يقلّ عن تفجير السفارة العراقيّة في بيروت التي أزيلت تماماً من الوجود، مثلها مثل «جبهة التحرير العربيّة»، وقد عُدّ التفجير ذلك واحداً من الأعمال المنسوبة إلى القياديّ اللاحق في «حزب الله»، عماد مغنيّة. وإذ اعتقلت الأجهزة السوريّة عشرات البعثيين «القوميين» ممّن ساقتهم إلى أقبيتها، انتقل آخرون من قياديّهم للعيش في المناطق المسيحيّة في تكرار موسّع للاستقواء بالمسيحيّين في السّتينيّات،

إبان مواجهة الحلف الناصريّ - الشهابيّ. وبدوره، هاجر الرافعي، في ١٩٨٣، مرّة ثانية إلى أوروبا، ومنها إلى بغداد التي استقرّ فيها عام ١٩٩٠، ومثله فعل رفيقه العكّاريّ خالد العلي. وهناك، في بغداد، بقي القياديّ الطرابلسيّ حتى إسقاط القوّات الأميريّة صدام حسين عام ٢٠٠٣. أمّا الذين بقوا في لبنان من البعثيّين «القوميين» فأقاموا، منذ الثمانينيّات، في المناطق الشرقيّة من بيروت، ضيوفاً على القوى المسيحيّة المناهضة لسوريا ونفوذها، وهمزات وصل بين عراق صدام وكلّ من العونيّين والقوّاتيّين.

وفي الأحوال كافّة، استمرّت لسنوات وجهة القمع بأشكاله الكثيرة، فلم ينجُ منها قياديّ البعث «القوميّ» وابن العاقورة، رفيق أبي يونس، على رغم انكفائه إلى المناطق الشرقيّة، إذ اعتقلته الأجهزة اللبنانيّة في ١٩٩٤ وسلّمته إلى أجهزة الشقيق الأكبر التي لم تطلق سراحه من السجون السوريّة حتى ١٩٩٧.

لكنّ، على عكس تعامل دمشق مع بعثيّها الذين اعتبرتهم تحصيلاً حاصلًا، كوفئ البعثيون الموالون لبغداد بأشكال شتى، منها المكانة المرموقة التي حظي بها الرافعي في ملجئه، وتعيينها سفراء لبنانيّين للعراق من قدامى البعثيّين، كزيد حيدر وجهاد كرم وحسن شرف الدين، ما استفزّ بعض المشاعر الوطنيّة العراقيّة.

انتفاء الحاجة وإذ أوشك البعث المؤيّد لبغداد على الاندثار، فيما مُنح الترخيص الرسميّ باسم «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» لمؤيّدَي دمشق، واجه الأخيرون اجتثاثاً من نوع آخر، ذاك أنّ الحاجة انتفت، ما عدا في الشكليّات، إلى تنظيم هزيل كتنظيمهم في ظلّ وجود سوريّ، عسكريّ وأمنيّ، مباشر

في لبنان، ناهيك بوجود أحزاب موالية لدمشق أكفأ وأقوى بلا قياس من هذا الحزب. ولئن بات بعثيون يصلون إلى البرلمان على لوائح «حزب الله» و«حركة أمل»، فضلاً عن تمثيلهم في حكومات ما بعد اتفاق الطائف، فهذا ما لم تكن له أيّة دلالة أو أثر على واقع الحزب نفسه.

وأغلب الظن أن ما كان يملّي أعمال التوزيع علاقات الموزرين بالقيادات الأمنيّة السوريّة، فضلاً عن استخدام اسم البعث لدلالته الرمزيّة ولما قد تمنحه من شرعيّة مخترعة في ظلّ فرض «عروبة لبنان» أيديولوجيّة رسميّة. أمّا المنافع والخدمات المنجّرة عن التوزيع، فكان معظمها يعود على الوسط الأهليّ والعائليّ لأولئك الموزرين أنفسهم.

ووراء هذه الهشاشة التي حوّلتها جاليّة سوريّة أو عراقية في لبنان، جمع البعث اللبنانيّ دائماً بين صفتين سالتين لجهة الحضور والشعبية: فهو ليس ناطقاً باسم طائفة بعينها، وهو الافتقار الذي ضخمه توجّه الطوائف كلّها إلى امتلاك أحزابها الخالصة الصفاء. إلّا أن البعث، على عكس الشيوعيين والقوميين السوريين بوصفهم أحزاباً «غير طائفية»، لم يملك أيّ برنامج لبنانيّ فعليّ ولا كان لديه همّ لبنانيّ جدّيّ. ولمّا كان النظامان البعثيان في الجوار، نظامين أمنيّين قبل أيّ شيء آخر، فهذا ما حرم البعث اللبنانيّ كلّ ادّعاء استقلاليّ أو زعمٍ ذي صدقيّة أو جدارة.

فوق هذا، وعلى امتداد عقود من تاريخهم، لم يحتلّ البعثيون أيّ موقع يُذكر على خريطة إنتاج الكتب والمعارف أو في ميدان النشاط الثقافيّ، فبقيت القصائد المنبريّة والحماسيّة القناة الأمتن في تسييس قاعدتهم وفي مخاطبتها. ولئن حاولت «دار الطليعة» التي يملكها بشير الداعوق، ومجلّة «دراسات عربيّة» الصادرة عنها،

أن تروّجا لفكر بعثيٍّ ما، فقد غلبهما على أمرهما فيضان الكتابات والترجمات الماركسيّة التي تظاهر البعثيون باحتضانها، فيما هم يتلصّصون عليها مبهورين وحاسدين.

مصائر بائسة لقد عاد عبدالمجيد الرافعي من العراق إلى لبنان في ٢٠٠٣، ليؤسّس «حزب طليعة لبنان العربيّ الاشتراكيّ» امتداداً للحزب «القوميّ» الذي انتزع منه ترخيص البعث واسمه. وبالفعل، عقد الحزب القديم - الجديد مؤتمراً وانتخب قيادة له، لكنّ الوجه الطرابلسيّ الذي اختير على رأس هذه القيادة، كما ترشّح لانتخابات ٢٠٠٥ النيابيّة، صار له من العمر ٨٨ عاماً، وغدا من المستغرب الربط بينه، أو بين حزبه، وأيّة طليعة كانت. وهذا فضلاً عن صعوبة العثور على رأي له، ولمن انضوى تحت مظّلتّه، يتعدّى الهجاء الخطابيّ لـ «العدوّين» الأميركيّ و«الفارسيّ»، وهو هجاء منفعل بما حدث في العراق في ٢٠٠٣ وبعدها.

أمّا على المقلب الثاني، فمنذ ٢٠٠٥، تحوّل التنظيم التابع لدمشق جزءاً ثانويّاً في تحالف ٨ آذار، إلّا أنّ الأخبار عنه باتت تقتصر على مناسبات إعلان الولاء للقائد والقيادة السوريّين والتشهير بخصومهما اللبنانيّين. ومع اندلاع الثورة السوريّة، تحوّل بعض بقايا البعثيّين من «جماعة سوريا»، ومعهم أفراد من «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» ومن المخابرات السوريّة، إلى «بلطجيّين» و«شبيّحة» يهدّدون المعتصمين اللبنانيّين والسوريّين المؤيدين للثورة ويعتدون عليهم.

ولا يزال الغموض يشوب طبيعة الحزب هذا، خصوصاً إذا ما حملنا على محمل الجدّ قانون الأحزاب الجديد في دمشق الذي يمنع

أيّ حزبٍ سوريٍّ من أن يكون له فرع خارجها، أو أن يتبع حزبًا في الخارج.

وقبيل انفجار الثورة في سوريا، كان قد انفجر خلاف بين عاصم قانصوه وفايز شكر على من يكون الأمين العام للقيادة القطريّة، إثر قرار للقيادة القوميّة في دمشق بإقالة شكر من الأمانة العامّة وتعيين قيادة قطريّة جديدة يرأسها معين غازي المقرّب من قانصوه. لكنّ أيّاً من المعلّقين والمراقبين اللبنانيين لم يُبدِ ما ينمّ عن اكتراث بالخلاف هذا، وعمّا إذا كانت وراءه أسباب وجيهة أو لم تكن. وفي تلك الغضون، تطايرت اتّهامات لشكر تطعن بشريّة انتخابه وتمثيله، قابلتها اتّهامات لقانصوه مفادها أنّه يربط الحزب ربطاً كليّاً ومطلقاً بالأجهزة الأمنيّة السوريّة.

ولم يظهر، طوال أعوامٍ مديدة، ما يذكّر بالبعث وتاريخه، وبأنّه كان، ذات مرّة، حزباً واحداً، سوى كتاب مشترك حمل عنواناً ستّينياً هو «العروبة ولبنان»، صدر أخيراً عن «شركة الشرق الأوسط لتوزيع الصحف والمطبوعات»، وضمّ مقالات لنقولا الفرزلي ورغيد الصلح وعاصم قانصوه وواصف شرارة.

وعلى العموم، فإنّهُ على رغم سيطرة الحزب عقوداً على بلدين عربيّين كبيرين، هما سوريا والعراق، وعلى رغم التجاور اللبنانيّ - السوريّ، لم يحظ البعث في لبنان باهتمام يُذكر. والمفارقة، هنا، أنّ هذا القرب من سوريا والتأثر النسبيّ بالعراق كانا من أسباب تراجع الاكتراث به بدل أن يؤدّيا إلى العكس. فهما عملاً، بالتضامن مع عناصر أخرى تمّ التطرّق إليها، على رسمه مجرّد جالية من الناطقين بلسان خارجٍ يحكمه الخوف وضعف الجاذبيّة على عموم اللبنانيين.

وإنّما بالمعنى هذا، يبقى تناول هذا الحزب أغنى بدلالاته

المحلّية السلبية، من حيث هامشيّته وانعدام تأثيره، ممّا بدلالاته البعثيّة الإيجابيّة التي تناول مساهمته كجزء فاعل من تنظيم «قوميّ».

وفي مسيرتها الطويلة تلك، أنجبت هذه التجربة البائسة والمكلفة في وقت واحد كثيرين من الخاسرين، بالموت اغتيالاً أو بالموت المجانيّ، وبالسجن أو النفي أو الوقوع في العوز والفاقة، كما عرفت الكثيرين ممّن خرّجهم البعث ليغدوا كوادراً علياً في مؤسّسات سياسيّة أو مهنيّة، أو ممّن أثّروا أو صاروا زعماء أو وجهاء، إمّا عبر بغداد وريوعها النفطية أو في بيروت عبر نفوذ دمشق عليها ويدها الطولى فيها تقريباً وتبعيداً. أمّا البعث في هذا كلّه، فكان ولا زال يحبّ المحسنين.

مراجعة الفصل

فضلاً عن الذاكرة، وموادّ مبعثرة في الإنترنت، كان أبرز ما اعتمدت عليه الأسطر أعلاه:

• مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكيّ ١٩٤٠-١٩٦٣ - الإيديولوجيا والتاريخ السياسيّ، ج ١، ١٩٧٩، لا ذكر للدار.
كتاب مصطفى دندشلي، قراءات في الفكر القومي والماركسيّة والسياسة الدوليّة، منتدى المعارف.

• نضال البعث، ج ١١. القطر اللبنانيّ ١٩٦١-١٩٦٨. النضال من أجل وضع حزبيّ سليم ومن أجل لبنان وطنيّ وديمقراطيّ، دار الطليعة.

• تأسيس حزب البعث في لبنان لمعن بشور <http://www.arabrenewal.info>

• مجموعة مقابلات قصيرة أجراها كاتب هذه الأسطر في الثمانينيّات ونشرها في «الحياة» بين ١٩٩٩/٨/١٩ و ١٩٩٩/٩/٣٠ تحت عنوان «معرفة (بعض) لبنان طوائف وعائلاتٍ، مناطق وأحزاباً سياسيّة».

•

معظم سنوات الولادة المذكورة لأفراد بعثيين مُستقى من جداول قيادات البعث كما يوردها حتّا بطاطو في كتابه المرجعيّ الطبقات الاجتماعيّة القديمة والحركات الثوريّة في العراق.

حدث ذات مرّة في لبنان

”لَكِنْ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْلِقَكُمْ أَنَّ الَّذِينَ تَشْتُمُونَهُمْ هُمُ الَّذِينَ اغْتِيلُوا وَقَدْ يُغْتَالُونَ؛ وَهَذِهِ قَرِينَةٌ عَلَى اتِّسَاعِ الرُّفْعَةِ الَّتِي تَتَقَاطَعُونَ فِيهَا مَعَ الْقَتْلَةِ. وَلَدَى بَعْضِ قِبَائِلِ الْبَدْوِ عَادَةٌ رُبَّمَا كُنْتُمْ ضَحَايَاهَا، هِيَ أَنَّ شَيْخَ الْقَبِيلَةِ يَبْنِي أَفْعَالَهُ عَلَى أَقْوَالِ صَغِيرِ الْقَبِيلَةِ الطَّلَقِ اللِّسَانِ؛ وَالشَّيْخُ كَمَا لَا بَدَّ أَنْكُمْ تَعْرِفُونَ، يُحْنِي شَارِبِيهِ، كُلَّ صَبَاحٍ بِالْدم. ٢٢

حازم صاغية

مِنْ أَلَمَعِ الْأَقْلَامِ اللَّبْنَانِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ. مُحَلِّلٌ سِيَاسِيٌّ وَكَاتِبٌ أَرِيحِيٌّ وَإِنْسَانٌ. نَشَرَ وَبَنَشَرَ فِي كِبَرِيَّاتِ الصُّحُفِ وَدُورِ النُّشْرِ. مَقَالَاتُهُ وَدَرَسَاتُهُ تَصُلُّ مَتْرَجَمَةً إِلَى لُغَاتِ الْعَالَمِ.

